

شرح بصيرفة العري

تأليف
العلامة الفقيه الإمام العربية والبيان والمطهر

سعد الدين مسعود بن عمر بن محمد بن محمد النفثاني
الهروي الحراساني الجني

رحمة الله تعالى
(٧١٢ - ٧٩١ هـ)



شرح تصريف العجري

تأليف

المعتمد الفقيه الإمام الميرزا البيان والبيان

سعد الدين مسعود بن عمرو بن عبد الله النفتازي

الهروي الخراساني الجنفي

رحمة الله تعالى

(٧١٢ - ٧٩١ هـ)

عني به

محمد جاسم الحمد

دارالمكتبة



دار المنهاج

لبنان - بيروت - فاكس : ٧٨٦٢٣٠

الطبعة الأولى

١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م

جميع الحقوق محفوظة للناسر

دار المنهاج للنشر والتوزيع

لصالحها عمة من الم بآنحيف
وَقَفَّه الله تعالى

المملكة العربية السعودية - جدة

حي الكندرة - شارع أبا تقاطع شارع ابن زيدون

هاتف رئيسي 6326666 - الإدارة 6300655

المكينة 6322471 - فاكس 6320392

ص. ب 22943 - جدة 21416

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه، وبأي شكل من الأشكال، أو نسخه، أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالانقباص منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبقاً من الناسر

ISBN: 978 - 9953 - 541 - 16 - 7



www.alminhaj.com

E-mail: info@alminhaj.com

الموزعون المعتمدون داخل المملكة العربية السعودية

دار الشهاب للنشر والتوزيع - جدة هاتف 6320392 - فاكس 6320392	مكتبة دار كنوز المعرفة - جدة هاتف 6570628 - فاكس 6510421	مكتبة الشفيطي - جدة هاتف 6893638
مكتبة المأمون - جدة هاتف 6446614	مكتبة الأسد - مكة المكرمة هاتف 5570506	مكتبة نزار الباز - مكة المكرمة هاتف 3473838 - فاكس 3473939
دار البدوي - المدينة المنورة هاتف 0503000240	مكتبة الزمان - المدينة المنورة هاتف 8366666 - فاكس 8383226	مكتبة الحزني - الطائف هاتف 7365852
مكتبة جوير - الرياض وجميع فروعها داخل المملكة وخارجها هاتف 2741578 - فاكس 2741750	مكتبة العيكلاب - الرياض وجميع فروعها داخل المملكة هاتف 2741578 - فاكس 2741750	مكتبة الرشيد - الرياض هاتف 4593451 - فاكس 4583712
دار التدمرية - الرياض هاتف 4924706 - فاكس 4937130	دار الأطلس - الرياض هاتف 4266104	مكتبة المتنبى - الدمام هاتف 8413000 - فاكس 8432794



الموزعون المعتمدون خارج المملكة العربية السعودية

الإمارات العربية المتحدة مكتبة الإمام البخاري - دبي هاتف 2977766 - فاكس 2975556	دولة الكويت مكتبة دار البيان - خولي هاتف 2616495 - فاكس 2616490	الجمهورية اليمنية مكتبة تريم الحديثة - حضرموت هاتف 417130 - فاكس 418130
دار الفقيه - أبو ظبي هاتف 6678920 - فاكس 6678921	دار الضياء للنشر والتوزيع - خولي هاتف 2658180 - فاكس 2658180	دار القدس - صنعاء هاتف 0096777711881
جمهورية مصر العربية دار السلام - القاهرة هاتف 2741578 - 2704280	الجمهورية العربية السورية دار المسائل - دمشق هاتف 2242753 - فاكس 2237960	الجمهورية اللبنانية الدار العربية للمعلوم - بيروت هاتف 785107 - فاكس 786230
مكتبة نزار مصطفى الباز - القاهرة هاتف 25060822 - 0122407253	مكتبة المنهاج القويم - دمشق هاتف 2235402 - فاكس 2235402	مكتبة النمام - بيروت هاتف 707039 - 03662783
دولة قطر مكتبة الأخصى - الدوحة هاتف 4437409 - 4316895	مملكة البحرين مكتبة الفاروق - المنامة هاتف 17272204 - 17273464	المملكة الأردنية الهاشمية دار محمد تادرس - عمان هاتف 4653390 - فاكس 4653380
المملكة المغربية مكتبة التراث العربي - الدار البيضاء هاتف 022306240 - فاكس 022447666	الجمهورية التونسية الدار المتوسطة للنشر - تونس هاتف 70698880 - فاكس 70698633	جمهورية أندونيسيا دار العلوم الإسلامية - سورابايا هاتف 3974094 - 006231
الجمهورية التركية مكتبة الإرشاد - إسطنبول هاتف 02126381633 - فاكس 02126381700	جمهورية أفغانستان مكتبة دار الرسالة - مخرج قلعة هاتف 0079285708188 - فاكس 00798482010009	

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بين يديك الكتاب

الحمد لله على مزيد فضله ونعمته ، الذي صرف شؤون خلقه بمحض فضله وحكمته ، وضاعف الفضل على المؤمنين بهدايتهم إلى المنهاج الصحيح الذي ينجي من تشبث به ، فلم يوصم بهمز ولا نقص ولا علة .
والصلاة والسلام على سيدنا محمد البشير النذير السراج المنير وعلى آله وصحبه وسلم .

أما بعد :

فلا شك أن علم الصرف وعر المسالك ، صعب المراس ؛ لذلك تجد أكثر الدارسين يتبرمون منه ، ويتهيون اقتحام لجنته ، الأمر الذي حدا ببعض من رسخت قدمه في العلم ، وعلا شأنه في التصنيف أن يبادر إلى تفسير هذا العلم لطالبه ، وتهوينه على راضيه ، وتحببيه إلى دارسيه ؛ كابن جني ، وابن عصفور ، وابن يعيش ، والزنجاني ، وغيرهم من الأعلام .

يقول ابن عصفور رحمه الله في « ممتع » (٢٢ / ١) مبنياً هنا : (لما رأيت النحويين قد هابوا لغموضه علم التصريف ، فتركوا التأليف فيه والتصنيف ، إلا القليل منهم ، فإنهم قد وضعوا فيه ما لا يبرد غليلاً ، ولا يحصل لطالبه مأولاً ؛ لاختلال ترتيبه ، وتداخل تبويبه . . وضعت في ذلك كتاباً رفعت فيه من علم التصريف شرائعه ، وملكته عاصيه وطائعه) .

وكان أيضاً من بين من أسهم في هذا المجال العلامة النحوي الأديب أبو المعالي عبد الوهاب الزنجاني رحمه الله تعالى ، فوضع متناً في التصريف ، سُمي « تصريف العزي » ، فجاء محكم البناء ، لطيف العبارة ، حسن الترتيب .
وقد قامت دار المنهاج بإفراد المتن في طبعة مستقلة نظراً لأهميته وتسهيلاً على الطلبة في دراسته والأخذ منه .

ولكون المتن الدرجة الأولى في سلم التعلم واللبنة الأساس في صرح العلم . . كان لا بد لمن أراد الارتقاء في معارج العلم والمعرفة أن يقف على الشروح لهذه المتن ؛ لكي يفيدوا منها على الوجه الأتم ، فيحصل المقصود ، ويُنال المطلوب .

ونظراً لما لمتن « تصريف العزي » من الأهمية . . فقد تناولته أيدي العلماء بالشرح والتوضيح ، حتى إن بعضهم قام بنظمه ؛ بغية تيسير حفظه ، وإن من أبرز من تصدوا لهذه المهمة الشريفة ، والغاية المنيفة ، العلامة المحقق ، والفهامة المدقق ، الإمام المتبحر سعد الدين التفتازاني رحمه الله تعالى .

فقد قام هذا الإمام الهمام بصنع شرح نفيس لـ « تصريف العزي » ، كشف فيه عن مكنون جوهره ، وأماط اللثام عن صبيح وجهه ، فجاء شرحاً كما يقول هو في مقدمته : (يذلل من اللفظ صعابه ، ويكشف عن وجه المعاني نقابه ، ويستكشف مكنون غوامضه ، ويستخرج سرّ حلوله من حامضه ، مضيئاً إليه فوائد شريفة ، وزوائد لطيفة) .

وإن المطالع لهذا الشرح سيجد هذا مائلاً أمامه بوضوح ؛ إذ إنه بحق قد بين كثيراً مما خفي ، ووضح كثيراً مما يحتاج إلى توضيح ، موشياً ذلك بحسن التعليل تارة ، وبثّ الفوائد النفيسة تارة أخرى .

ومما تجدر الإشارة إليه أن الشارح رحمه الله تعالى قد قام باستدراك بعض ما فات الماتن العلامة الزنجاني رحمه الله تعالى ، والإشارة إلى بعض ما جاء من فروق بين نسخ المتن ، وكثيراً ما كان يبين أن بعض الزيادات التي وجدت في بعض النسخ إنما أدرجت من بعض الشروح .

وكذلك قام غير مرة باقتراح الأولى في سبك عبارة المتن ؛ لتكون أدل على المراد ، وأقرب إلى الصواب والسداد .

كما أنه ذكر بعض قواعد الإملاء في كتابة بعض الكلمات التي تستعصي على بعض الكتّبة والطلبة ، مبيّناً كل ذلك بأسلوب رشيق ، وبيان أنيق دقيق .

وها هي دار المنهاج على العهد دائماً ، تقدم لطلاب العلم عامة ، وطلاب
العربية خاصة هذا السفر الجليل ، والشرح المبارك ، مزيناً بحلل التحقيق ،
وموشى بحلي التنسيق ، جامعة في ذلك بين حسن المنظر ، وجودة المخبر .
فدونك أيها القارئ الكريم « شرح نصريف العزي » بهجة للنفس ، ومتعة
للعقل والفكر .

والله تعالى هو الموفق ، وهو من وراء القصد
وهو حسبنا ونعم الوكيل

والله
الناشر

ترجمة
العلامة النحوي الأديب
عبد الوهاب بن إبراهيم الزنجاني
رحمة الله تعالى
المتوفى سنة (٦٥٥ هـ)
صاحب متن «تصريف العري»

لم يحظ الزنجاني رحمه الله تعالى بترجمة حافلة في كتب التاريخ والترجمات ، على كثرة النقول والإحالة على كتبه في علوم العربية ، فقد ذكر المؤرخون مئات العلماء الذين انتفعوا بكتبه ، وعلى رأسها كتاب التصريف المنعوت بـ «العري» ، ولعل الزنجاني كان ممن يؤثر جانب الظل ، ويميل للعزلة عن الخلق وإلى الحق سبحانه ، ولا عجب إن كان التوفيق الذي حالف كتبه سبباً عن تلك العلة .

اسمه ونسبه :

هو العالم الأديب عبد الوهاب بن إبراهيم بن عبد الوهاب ابن أبي المعالي الخزرجي الزنجاني الشافعي ، والمعروف بالعري .
وزنجان التي لها نسبته بلدة مشهورة على حد أذربيجان من بلاد الجبال ، منها كانت تفرق القوافل إلى الري وقزوین وهمدان وأصبهان ، والعجم يقولون لها : (زنكان) بالكاف .

ووالد الزنجاني فقيه شافعي له أثره في المذهب ، ترجم له ابن السبكي في «طبقاته» ، وذكر شيئاً من أقواله^(١) .
وقد استوطن المؤلف تبريز ، وأقام بالموصل ، وسكن في أخريات حياته في بغداد .

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٨/ ١١٩) .

فضله وعلمه :

كان الزنجاني أديباً ، عالماً بالنحو واللغة والتصريف ، والمعاني والبيان ، والعروض ، مشاركاً في غيرها من العلوم النحوية والعقلية ، صاحب أثر طيب في التأليف .

يظهر أثره الأدبي جلياً في كتابه « المصنوع به على غير أهله » ، إذ انتخب أشعاراً من شعراء الجاهلية وُصُولاً إلى عصره ، وكذا في اعتنائه بعلوم الشعر ؛ كالعروض والقوافي والبديع في كتابه « معيار النظر في علوم الأشعار » وكتاب « تصحيح المقياس في تفسير القسطاس » .

ولكن أثره في علم الصرف كان أبرز سمة تميزه ، فقد اعتنى علماء الصرف بعده بالنقل عن كتبه .

قال الحافظ السيوطي في ترجمته : (صاحب شرح « الهادي » المشهور ، أكثر الجاربردي من النقل عنه في « شرح الشافية » وقمت عليه بخطه ، وذكر في آخره أنه فرغ منه ببغداد في العشرين من ذي الحجة سنة أربع وخمسين وست مئة ، و متن « الهادي » له أيضاً ، وله التصريف المشهور بـ « تصريف العزي » ، ومؤلفات في العروض والقوافي ، وخطه في غاية الجودة ، تكرر ذكره في « جمع الجوامع » ^(١) .

والسيوطي نفسه نقل عن الزنجاني في كتابه « همع الهوامع » ناقداً أو موافقاً .

مؤلفاته :

من أشهر مخلفه العلمي الذي تركه الزنجاني رحمه الله تعالى :

- تصحيح المقياس في تفسير القسطاس ، شرح فيه « القسطاس » للزمخشري في علم العروض .

- تصريف العزي ، وهو متن كتابنا هذا .

- عمدة الحساب .

(١) بغية الوعاة (٢ / ١٢٢) .

- فتح الفتاح في شرح مراح الأرواح ، شرح فيه كتاب « مراح الأرواح » في الصرف ، وهو لأحمد بن علي بن مسعود .
- الكافي شرح الهادي ، وهو في النحو والصرف .
- المضمون به على غير أهله ، وهو كتاب الشعر المشار إليه سابقاً .
- المعرب عما في الصحاح والمغرب ، وهو في اللغة ، أتمّه في صفر سنة (٦٣٧هـ) في المدرسة القاهرية بالموصل .
- معيار النظار في علوم الأشعار .
- الهادي ، وهو متن « الكافي » .
- وفاته :

توفي رحمه الله تعالى ببغداد ، سنة (٦٥٥هـ) أو بعدها على أصح الروايات ، فقد كان فراغه من تأليف « الكافي » سنة (٦٥٤هـ) كما وجد ذلك بخط يده .

رحمه الله رحمه واسعة ، ونفع بأثاره

ترجمة
الإمام العلامة الكبير
سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني
رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى^(١)
(٧١٢ - ٧٩٤ هـ)
صاحب «شرح تصريف العيزي»

اسمه ونسبه :

هو الإمام العلامة الكبير ، فريد عصره ، ووحيد دهره ، صاحب التصانيف المشهورة ، والتأليف الكثيرة : سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني^(٢) .

مولده ونشأته :

ولد التفتازاني رحمه الله تعالى سنة (٧١٢ هـ) بـ (تفتازان) قرية بنواحي (نسا) من بلاد خراسان ، وكانت إقامته بـ (سرخس) ، وقيل : إنه ولد سنة (٧٢٢ هـ) ، كما ذكر الشوكاني في « البدر الطالع » ، والبغداد في « هدية العارفين » .

(١) انظر : « الدرر الكامنة » (٣٣٢ / ٤) و (٣٥٠ / ٤) ، و « إنباء الغمر » (٢٨٩ / ١) ، و « المنهل الصافي » (٢٤١ / ١) ، و « حيز الكلام » (٢٩٥ / ١) ، و « بغية الوعاة » (٢٨٥ / ٢) ، و « شذرات الذهب » (٥٤٧ / ٨) ، و « البدر الطالع » (ص ٨٢١) ، و « هدية العارفين » (٤٢٩ / ٦) ، و « الفوائد البهية » (ص ٢٢١) ، و « الأعلام » (٢١٩ / ٧) ، و « معجم المؤلفين » (٨٤٩ / ٣) .

(٢) هنكذا ورد اسمه في مصادر ترجمته ، إلا أن الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى ذكره في « إنباء الغمر » باسم محمود بن عمر ، وذكره في « الدرر الكامنة » في موضعين ، الأول (٣٣٢ / ٤) باسم محمود بن عمر بن عبد الله الفارسي ، الشيخ تاج الدين التفتازاني ، ولم يزد على هذا . والثاني (٣٥٠ / ٤) باسم مسعود بن عمر التفتازاني ، وتكنم عن مصنفاته وعلومه ، ومولده ووفاته .

ولعل الصواب أنه (مسعود) : وذلك لأنه قد ورد في مقدمة هذا الشرح المبارك في كل النسخ التي اعتمدها في التحقيق قوله بعد المقدمة : (وبعد . . . فيقول الفقير إلى الله الغني مسعود بن عمر القاضي التفتازاني . .) ، فهذا تصريح منه باسمه ، والله أعلم .

أما عن نشأته . . فلم أجد من تطرق إلى الحديث عنها صراحة ممن ترجم له ، غير أنه من الواضح أنه بدأ في التحصيل في سن مبكرة ، والذي يدل على هذا أنه قد فرغ من « شرح تصريف العزي » وهو ابن ست عشرة سنة كما ذكره معظم مترجميه ، وقد قال هو في مقدمة هذا الكتاب : (. . . فإنه أول ما أفرغته في قالب الترتيب والتصنيف ، مختصراً في هذا المختصر ما قرأته في علم التصريف) ، فهو يشير بذلك إلى أنه باكورة إنتاجه البارِع ، وأول قطرة من غيثة المِهامع ، ولم لا وهو قد كان في جملة من أخذ عن العضد الإيجي كما سيأتي لاحقاً ١٩

مكانته العلمية :

أطبق المترجمون للتفتازاني رحمه الله تعالى على أنه كان ذا باع طويل ، وقدم راسخة في العلم والفضل .

فقد قال عنه الحافظ ابن حجر رحمه الله في « الدرر الكامنة » : (وكان قد انتهت إليه معرفة علوم البلاغة والمعقول بالمشرق ، بل بسائر الأمصار لم يكن له نظير في معرفة هذه العلوم) .

فهو قد فاق في النحو والتصريف ، والمعاني والبيان ، والأصول والتفسير ، والمنطق والكلام ، وكثير من العلوم ، وطار صيته ، واشتهر ذكره ، ورحل إليه الطلبة ، وانتفع الناس بتصانيفه .

حتى إن ابن خلدون ذكره في مقدمة « تاريخه » (١ / ٦٣٣) قائلاً : (ولقد وقفت بمصر على تأليف في المعقول متعددة لرجل من عظماء هراة من بلاد خراسان ، يشتهر بسعد الدين التفتازاني ، منها في علم الكلام ، وأصول الفقه ، والبيان ، تشهد بأن له ملكة راسخة في هذه العلوم ، وفي أثنائها ما يدل على أن له اطلاعاً على العلوم الحكمية ، وقدماً عالية في سائر الفنون العقلية) .

وقال في موضع آخر من الكتاب نفسه (١ / ٧٤٩) : (وبقي بعض الحضارة في ما وراء النهر ؛ لما هناك من الحضارة بالدولة التي فيها ، فلهم بذلك حصّة من

العلوم والصنائع لا تنكر ، وقد دلنا على ذلك كلام بعض علمائهم من تأليف وصلت إلينا إلى هذه البلاد ، وهو سعد الدين التفتازاني .

وقد ذكر اللكنوي رحمه الله تعالى في « الفوائد البهية » (ص ٢٢٢) أن الكفوي يقول عنه : (كان التفتازاني من كبار علماء الشافعية ، ومع ذلك له آثار جلية في أصول الحنفية ، وكان من محاسن الزمان ، لم تر العيون مثله في الأعلام والأعيان ، وهو الأستاذ على الإطلاق ، والمشار إليه بالاتفاق ، والمشهور في ظهور الآفاق ، المذكور في بطون الأوراق ، اشتهرت تصانيفه في الأرض ، وأتت بالطول والعرض ، حتى إن السيد الشريف في مبادئ التأليف ، وأثناء التصنيف كان يغوص في بحار تحقيقه وتحريره ، ويلتقط الدرر من تدقيقه وتسطيره ، ويعترف برفعة شأنه وجلالته ، وقدر فضله وعلو مقامه) .

كرامة جلية للسعد :

ذكر ابن العماد في « شذرات الذهب » (٥٤٨ / ٨) قصة جرت مع السعد التفتازاني رحمه الله تعالى ، وهو في بداية طلبه للعلم ، تدل على عظم شأنه ، وعلى عناية الله تعالى به فقال : (وحكى بعض الأفاضل أن الشيخ سعد الدين كان في ابتداء طلبه بعيد الفهم جداً ، ولم يكن في جماعة العضد أبداً منه ، ومع ذلك فكان كثير الاجتهاد ، ولم يؤسه جمود فهمه من الطلب ، وكان العضد يضرب به المثل بين جماعته في البلادة .

فاتفق أن أتاه إلى خلوته رجل لا يعرفه ، فقال له : قم يا سعد الدين لنذهب إلى السير ، فقال : ما للسير خلقت ، أنا لا أفهم شيئاً مع المطالعة ، فكيف إذا ذهبت إلى السير ولم أطلع ؟ !

فذهب وعاد ، وقال له : قم بنا إلى السير ، فأجابه بالجواب الأول ، ولم يذهب معه ، فذهب الرجل وعاد ، وقال له مثل ما قال أولاً ، فقال : ما رأيت أبداً منك ، ألم أقل لك : ما للسير خلقت ؟ ! فقال له : رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوكم .

فقام مترعجاً ، ولم ينتعل ، بل خرج حافياً ، حتى وصل به إلى مكان خارج البلد به شجيرات ، فرأى النبي صلى الله عليه وسلم في نفر من أصحابه نحت تلك الشجيرات ، فنبسم له وقال : « نرسل إليك المرة بعد المرة ولم تأت » ، فقال : يا رسول الله ؛ ما علمت أنك المرسل ، وأنت أعلم بما اعتذرت به من سوء فهمي ، وقلة حفظي ، وأشكو إليك ذلك ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : « افتح فمك » ، وتفل له فيه ، ودعا له ، ثم أمره بالعود إلى منزله ، وبشره بالفتح .

فعاد وقد تصلّع علماً ونوراً ، فلما كان من الغد . . أتى إلى مجلس العضد ، وجلس مكانه ، فأورد في أثناء جلوسه أشياء ظن رفقته من الطلبة أنها لا معنى لها ؛ لِمَا يعهدون منه ، فلما سمعها العضد . . بكى ، وقال : أمرك يا سعد الدين إلي ؛ فإنك اليوم غيرك فيما مضى ، ثم قام من مجلسه ، وأجلسه فيه ، وفخم أمره من يومئذ .

شيوخه :

أخذ السعد التفتازاني رحمه الله تعالى العلم عن عدة علماء أجلاء نذكر منهم :

- العلامة المتكلم الكبير : عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي ، المتوفى سنة (٧٥٦هـ) وهو إمام في المعقولات ، عارف بالأصلين ، والمعاني والبيان والنحو ، مشارك في الفقه ، وهو صاحب كتاب « المواقف » في علم الكلام ، وله « شرح مختصر ابن الحاجب » في أصول الفقه ، و« القواعد الغيائية » في المعاني والبيان .

غضب عليه صاحب كرمان ، فحبسه في قلعة دِرَيْمِيَان إلى أن توفي بها رحمه الله تعالى .

- الشيخ العلامة : محمد بن محمد الرازي ، قطب الدين المعروف بالتحفاني ، المتوفى سنة (٧٦٦هـ) ، إمام مبرز في المعقولات ، اشتهر اسمه ، ويعد صيته ،

وهو شافعي المذهب، عازف بالتفسير، والمعاني والبيان، مشارك في النحو، له حاشية على «الكشاف»، وشرح على «الشمسية» في المنطق، وغيرهما.

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في «الدرر الكامنة» (٣٣٩/٤) :
(قال الإسوي : وإنما قيل له : التحتاني ؛ تمييزاً له عن قطب آخر كان ساكناً معه بأعلى المدرسة) يعني المدرسة الظاهرية بدمشق ؛ لأنه كما قال السبكي في «طبقات الشافعية» (٢٧٥/٩) : (ورد إلى دمشق في سنة ثلاث وستين وسبع مئة) ثم ذكر بعد ذلك أنه توفي فيها عن نحو أربع وسبعين سنة .

- الإمام العلامة : ضياء بن سعد بن محمد القزويني القرمي العفيفي ، المتوفى سنة (٧٨٠هـ) ، علامة متفنن ، أحد أكابر العلماء بالتفسير والعربية ، والمعاني والبيان ، والفقه والأصول ، ذو ذكاء متوقد ، كان ملازماً للاشتغال والإفادة حتى في مشيه وركوبه .

قال السيوطي رحمه الله تعالى في «بغية الوعاة» (١٣/٢) : (كان يقول : أنا حنفي الأصول ، شافعي الفروع ، وكان يستحضر المذهبين ، ويفتي فيهما ، ويحل «الكشاف» و«الحاوي» حلاً إليه المنتهى ، حتى يُظن أنه يحفظهما) .
تلاميذه :

نظراً لعلو رتبة التفقازاني رحمه الله تعالى ، وغزارة علمه ، وتقدمه في كثير من الفنون توجه طلاب العلم إلى مجلسه ، فصار قبلة الطلاب والدارسين ، وكثر الآخذون منه والمتخرجون به ، والناهلون من معينه ، ونذكر منهم :

- العلامة : الحسن بن علي بن محمد الأبيوردي الشافعي ، المتوفى سنة (٨١٦هـ) ، عالم بالمعقولات ، وصنف «ربيع الجنان في المعاني والبيان» ، وكان دنيئاً خبيراً زاهداً .

- العلامة : حيدرة الشيرازي ثم الرومي ، برهان الدين ، المتوفى بعد سنة (٨٢٠هـ) ، كان علامة بالمعاني والبيان والعربية ، شرح «الإيضاح» للقزويني شرحاً ممزوجاً .

- العلامة : محمد بن عطاء الله الرازي الأصل الهروي الشافعي ، المتوفى سنة (٨٢٩ هـ) ، كان عالماً فاضلاً ، متفنناً له تصانيف كـ « شرح المشارق » ، وشرح « صحيح مسلم » المسمى « فضل المنعم » .

- الإمام العلامة : علي بن محمد بن محمد ابن محمد علاء الدين البخاري الحنفي ، المتوفى سنة (٨٤١ هـ) ، كان مقدماً في الفقه والأصول ، والعربية واللغة ، والمنطق والجدل ، والمعاني والبيان ، وغير ذلك من المعقولات والمنقولات .

- العلامة : جبريل بن صالح بن إسرائيل البغدادي ، أمين الدين ، علامة في العربية والمعاني والأصول ، وغير ذلك ، انتفع به قاضي القضاة بدر الدين العيني . مؤلفاته :

ترك التفتازاني رحمه الله تعالى إراثاً كبيراً من التصانيف ، أغنى بها المكتبة الإسلامية في مجالات شتى ؛ كال تفسير والأصول ، والمنطق والكلام ، والنحو والصرف ، والفقه والفرائض ، وغيرها ، ولا يسع طالب العلم إلا قراءتها وتدبرها ، ومطالعتها والإفادة من معيها ، ونذكر منها :

- حاشية على « الكشف » للزمخشري ، لم تتم .

- التلويح إلى كشف حقائق التنقيح .

- مفتاح الفقه .

- فناوى الحنفية .

- المطول في شرح تلخيص المفتاح .

- شرح العقائد النسفية .

- حاشية شرح المختصر للعصدي الإيجي .

- مقاصد الطالبين في علم أصول الدين ، وشرحه .

- شرح الشمسية في المنطق .

- تهذيب المنطق والكلام .

- إرشاد الهادي في النحو .
 - الإصباح في شرح دياحة المصباح .
 - حل المعاهد في شرح القواعد لابن هشام الأنصاري .
 - شرح نصريف العزي ، وهو كتابنا هذا .
 - قوانين الصرف .
 - شرح السراجية في الميراث .
 - شرح الأربعين النووية .
 - كشف الأسرار وعدة الأبرار في تفسير القرآن ، وهو بالفارسية .
- وله غير ذلك من المؤلفات في علوم مختلفة ، ومجالات شتى ، تُنظر في المصادر .

- الخلاف في مذهب التفتازاني :

إن من يستعرض مؤلفات السعد التفتازاني رحمه الله تعالى .. يجدها متنوعة ، ويجد صعوبة في تحديد مذهبه الفقهي .

فقد ألف في فقه الحنفية وأصولهم ، فلذا جعله بعض من ترجم له حنفياً ، بينما نجد في المقابل من ذكر أنه كان من كبار علماء الشافعية ، كالكفوي والسيوطي وغيرهم ، وقد قال السخاوي في « وجيز الكلام » (١ / ٢٩٥) :

(ويغلب على ظني أنه كان شافعيًا) .

وقد وجدت في هامش « إنباء الغمر » (١ / ٣٩٠) تعليقاً منقولاً من هوامش إحدى مخطوطاته جاء فيه : في حاشيته للعضد في بحث « الواجب والفرص هل هما مترادفان » قوله : والتزاع لفظي عامد إلى التسمية ، فنحن نجعل اللفظين اسماً لمعنى واحد متفاوت أفراده ، وهم يخصون كلاً منهما بقسم من ذلك المعنى ، ويجعلونه اسماً له ، انتهى . فقلوه : (فنحن) أي : الشافعية .. إلى آخره ، يعني أنه شافعي ، والله الموفق .

ومن طالع « التلويح » .. وجد فيه ما يدل على أنه حنفي ؛ كقوله فيه

(٢٢١/١) : (فعنده - يقصد الإمام الشافعي رحمه الله - لا يجوز نكاح الأمة عند استطاعة نكاح الحرة ، ويكون هذا حكماً شرعياً ثابتاً بطريق المفهوم ، مخصصاً لقوله تعالى : ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ ، وعندنا هو عدم أصلي لا حكم شرعي ، فلا يصلح مخصصاً لقوله تعالى : ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ على ما هو مذهب الشافعي رحمه الله تعالى في أن المخصص لا يجب أن يكون موصولاً بالعام ، ولا ناسخاً له على ما هو مذهبنا في المتراخي أنه نسخ لا تخصيص) .

وقد ورد مثله في أكثر من موضع في « التلويح » ، وإنما سقنا لك هذا ؛ لنظرك على الخلاف ، دون أن نرجح جانباً على آخر ، فهذا يستلزم بحثاً أطول ، ودراسة أعمق لا تناسب ما نحن فيه من ترجمة وجيزة .

وفاته :

ذكر ابن العماد والشوكاني واللكنوي أن مناظرة جرت بين السعد التفتازاني والسيد الشريف الجرجاني كانت سبباً في وفاة السعد رحمه الله تعالى .

وذلك أن تيمورلنك الطاغية الكبير جمع بين السيد والسعد في مناظرة ، فقدم السيد على السعد ، وقال : لو فرضنا أنكما سيان في الفضل . . فللسيد شرف النسب ، فاعتمد لذلك التفتازاني ، وحزن حزناً شديداً ، فما لبث حتى مات رحمه الله تعالى سنة (٧٩٢هـ) ، وذلك بسمرقند ، ونقل إلى سرخس ، ودفن بها ، وفي بعض المصادر أنه توفي سنة (٧٩١هـ) ، والله أعلم .

بقي أن نقول : إن المناظرة كانت تتمحور حول كون الانتقام سبباً للغضب ، أو الغضب سبباً لإرادة الانتقام ، وقيل : جرت بينهما مناظرة في اجتماع الاستعارة التبعية والتمثيلية في كلام صاحب « الكشف » في قوله تعالى : ﴿ حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةً ﴾ ، وكان الحكم بينهما نعمان الدين الخوارزمي المعتزلي ، فرجح كلام السيد ، فاعتمد السعد ، ولم يبق بعدها إلا قليلاً ، ثم توفي .

رحمته وروى شرا بباب رحمه

وصف النسخ الخطية

كان من فضل الله سبحانه علينا أن رقدتنا المكتبة الأزهرية بخمس مصورات من محفوظاتها ، فكانت بمجموعها أصلاً لهذا السفر المبارك وهي :
- النسخة (أ) :

تحمل الرقم (٩٢٦) خاص ، (٤٦١٠) عام .
وتعدُّ هذه النسخة أهمَّ نسخة اعتمدنا عليها ؛ لأنها مضبوطة بالشكل في كثير من المواضع ، وخصوصاً عندما ترد الأوزان الصرفية ، وأصول الكلمات المشتقة ، ويزيد أهميتها أنها مقابلة ومقروءة على العلامة محمد ابن طولون الدمشقي ، ذكر ناسخها ذلك غير مرة على هامشها ، وفي آخرها إجازة من ابن طولون لناسخها ومالكها علاء الدين علي بن صدقة السيوفي ، وهذه الإجازة مكتوبة بخط ابن طولون نفسه .

تقع هذه النسخة في (٤٦) ورقة ، بدأ عدد سطورها بـ (٢٠) سطراً في الورقة الواحدة ، ثم أخذ العدد يزيد تدريجياً حتى وصل إلى (٢٨) سطراً ، ومتوسط عدد الكلمات في كل سطر (١٣) كلمة .
وتجدر الإشارة هنا إلى أنه وعلى الرغم من نفاسة هذه النسخة إلا أنها تضمنت بعض التصحيفات ، غير أنها قليلة .

وكذلك لا بد من الإشارة إلى أن المتن كتب فيها بلون مغاير للشرح ، فقد كتب باللون الأحمر ، وهو بدوره كان فيه بعض النقص استكملناه من النسخ الأخرى ، أو من نسخ المتن المستقلة عن الشرح ، وهذا قليل أيضاً ، وعليها على صفحة الغلاف تملك بالشراء الشرعي سنة (١٢٦٦هـ) للسيد حمد ابن الشيخ عقيل .

- النسخة (ب) :

تحمل الرقم (١١٣١) خاص ، (٦٨٢٢٠) عام .

وهي نسخة جيدة ، كتبت بخط نسخي معتاد ، تقع في (٥٣) ورقة ، عدد سطور الصفحة الواحدة (٢٥) سطراً ، ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٠) كلمات .

تتميز ببعض الزيادات دون بقية النسخ ، ويغلب على الظن أن هذه الزيادات أضيفت من بعض الحواشي ؛ نظراً لتأخر تاريخ نسخها وهو عام (١٣٠٨ هـ) ، إضافة إلى ذلك كتب متنها بلون غير لون الشرح ، وبهامشها بعض التعليقات ، وقد كانت كثيرة في أولها ، وقليلة في آخرها .

ـ النسخة (ج) :

تحمل الرقم (١٣١٠) خاص ، (١١٠٤٧٩) عام . وهي نسخة واضحة ، مكتوبة بخط نسخي مقروء وجميل ، تقع في (٦٤) ورقة ، عدد السطور في الصفحة الواحدة (٢١) سطراً ، ومتوسط عدد كلمات السطر الواحد (١٠) كلمات .

وهي بالجملة جيدة ، فيها بعض التصويبات على الهامش ، إلا أنها قليلة جداً ، كما وقع فيها بعض التصحيقات والنقص في بعض المواطن ، غير أننا أفدنا منها في بعض المواضع من حيث قراءة بعض ما أشكل في النسخ الأخرى ؛ نظراً لجودة خطها ووضوحه .

بقي أن نشير إلى أن متنها مكتوب بلون مغاير ، وأنه لم يوجد على أولها ولا آخرها ما يشير إلى مالكتها أو ناسختها ، ولا إلى تاريخ نسخها ، مما حدانا إلى تقديم غيرها عليها في مواضع كثيرة .

ـ النسخة (د) :

تحمل الرقم (٩٦٨) خاص ، (٤٩٨١٦) عام . وهي نسخة جيدة بشكل عام ، خطها نسخي واضح ومقروء ، تقع في (٥٥) ورقة ، متوسط عدد سطور الورقة (٢١) سطراً ، ومتوسط عدد الكلمات في السطر الواحد (١١) كلمة .

يوجد فيها بعض النقص من حيث سقوط بعض الكلمات ، كما يوجد فيها أيضاً بعض التصويبات على الهامش .
كتب منها بلون مغاير للشرح ، وليس عليها تاريخ للنسخ ، وقد كتبها ووقفها خليل محمد أمين سيد أحمد الجرنوسي .
- النسخة (هـ) :

تحمل الرقم (٧٩) خاص ، (٥٣٩٨) عام .
وهي نسخة صالحة ، كتبت بخط نسخي معتاد ، تقع في (٣٩) ورقة ، عدد الأسطر في الصفحة الواحدة (٢٥) سطراً ، ومتوسط عدد كلمات السطر (١٥) كلمة .

فيها بعض التصحيفات والأخطاء ، وهي مزودة بحواش كثيرة ، وفوائد جانبية ، كما انفردت بحل بعض الإشكالات في النسخ الأخرى ، منها مميز بلون مغاير للشرح ، وكتبتها ووقفها هو مصطفى الصفوي الشافعي القلعاوي سنة (١٢٢٠هـ) .

بقي أن نشير إلى أنه وقع فيها نقص بمقدار ورقتين ، وهما الورقتان (٣٤) و (٣٥) .



منهج العمل في الكتاب

- اعتمدنا في إخراج هذا الكتاب على خمس نسخ خطية كما أسلفنا ، محاولين قدر الإمكان عدم ذكر الفروق بينها ، إلا ما لم يكن منه بدٌ .
- تخريج الآيات القرآنية ، ووضعها برسم المصحف الشريف ، وما كان على غير رواية حفص . . أثبتناه كما هو رسماً مشيرين إلى صاحب الرواية المتواترة أو غيرها مع ضبطه كاملاً بالشكل .
- تخريج الأحاديث النبوية الشريفة ، وتمييزها بين قوسين « » ، وهي قليلة جداً .
- عزو الشواهد الشعرية إلى المصادر التي تعنى بذلك في حال توافرها لدينا ، وضبطها بالشكل الكامل ، وذكر بحرها الشعري ، وقائلها إن وقفنا عليه .
- توثيق ما ذكره المؤلف من نقولات عن أمات الكتب غالباً .
- تزويد الكتاب بعلامات الترقيم المناسبة حسب منهج الدار ، وذلك كوضع علامة قبل جواب الشرط أو الخبر البعيد ، وهي علامة (. .) ، وبعض العلامات الأخرى التي تسهم في فهم النص الفهم الأمثل .
- التعليق على بعض المواضع التي مَسَّت الحاجة إليها .
- تمييز متن الكتاب بوضعه بين قوسين () ، وكذلك وضع فقرات من المتن قبل فقرات الشرح المتعلقة بها ، حسب تقسيمنا للكتاب ، ولعله من المفيد هنا أن نشير إلى أننا قمنا باستخلاص « متن تصريف العزي » من هذا الكتاب نفسه ؛ أي : من نسخ الشرح التي اعتمدناها في التحقيق ؛ ولذلك سيجد القارئ الكريم شيئاً من الاختلاف بين المتنين ؛ أعني : المتن في هذا الكتاب ، والمتن المطبوع كتاباً مستقلاً برأسه ، وذلك راجع إلى اختلاف نسخ الشرح عن نسخ المتن ، فليُعلم .
- ترجمة المؤلف ترجمة مختصرة ، سلطت بعض الضوء على أهم جوانب حياته .

هَذَا ، فَمَا كَانَ مِنْ صَوَابٍ فَمِنْ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى ، وَمَا كَانَ مِنْ خَطَاٍ وَزَلَلٍ
فَمِنْ عَجْزِنَا وَقُصُورِنَا .

فَتَوَجَّهْ بِقُلُوبِنَا إِلَى اللَّهِ ، مُتَضَرِّعِينَ إِلَيْهِ جَلَّ فِي عِلَافِهِ أَنْ يُلْهِمَنَا الصَّوَابَ ،
وَيُجَنِّبَنَا الْخَطَاَ وَالْاضْطِرَابَ ، وَأَنْ يَنْفَعَنَا بِمَا عَلَّمَنَا ، وَيَعْلَمَنَا مَا يَنْفَعُنَا ، إِنَّهُ سَمِيعٌ
عَلِيمٌ .

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

وَشَقَّاقُكُمْ

(١٥) ربيع الأول (١٤٣٠ هـ)

(١٢) آذار / مارس (٢٠٠٩ م)

مُحَمَّدُ جَاسِمُ الْمُحَمَّدِ

اجازة ابن طولون لعلاء الدين علي بن صدقة السيوفي بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله المنزه عن الخلاف والإبدال ، المقدّس عن النقل والقلب
والإعلال .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله خير آل .

وبعد : فقد قرأ علي جميع « شرح تصريح العزي » للعلامة سعد الدين
مسعود بن عمر التفتازاني الشافعي تغمدهما الله برحمته وأسكنهما بحبوة جنته
مالك هذه النسخة وكتبتها الأخ في الله تعالى الشيخ الصالح المفيد ، العالم
الفاضل المجيد ، عين الطالبين علاء الدين أبو الحسن علي بن الشيخ زين الدين
صدقة بن علي السيوفي الشافعي ، بلغه الله من العلم مرامه ، وملكه من الفضل
زمامه ، قراءة تحقّق لمبانيه ، وتدقيق لمعانيه .

وأجزت له أن يُذاكر فيه من أحب من الطالبين على الوجه المشكور عند
العلماء المعتمدين ، بحق روايتي له كذلك عن الشيخ أبي بكر محمد بن محمد
العوفي ، عن المحقق علاء الدين البخاري عن مؤلفه .

وكان ذلك في مجالس متعددة ، آخرها يوم الخميس ثامن عشري ربيع الأول
سنة اثنين وثلاثين وتسع مئة ، بالجامع الأموي بدمشق المحروسة ، خلا مجلس
الختم ، فكان بالعمارة السليمة بصالحيتها^(١) .

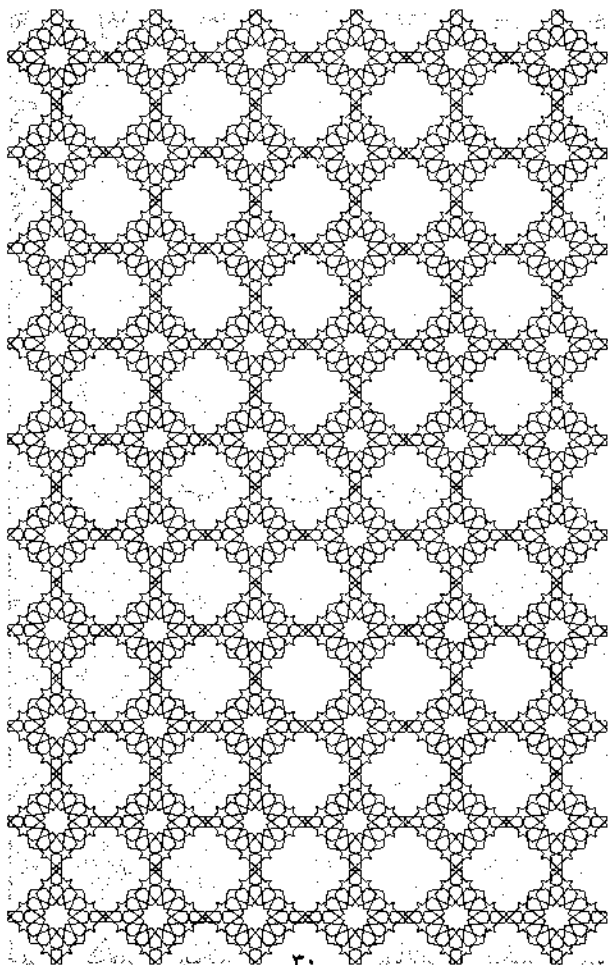
وسمع مني في هذا المجلس جزء « منية الأطفال وبغية الرجال » ، وهو
مشمّل على الحديث المسلسل بالأولية ، وفي ضمنه اثنا عشر تسلسلاً ، وعلى

(١) هو جامع السلطان سليم الأول ، الذي أنشئ في عهده عام (٩٢٤هـ) ، وإلى جواره ضريح الشيخ
محيي الدين ابن عربي ، وهو يعرف اليوم باسمه . انظر « مشيدات دمشق » (ص ٥٨٩) .

حديثين من « صحيح إمام الحفاظ أبي عبد الله البخاري » ، ذكرهما عنه الحفاظ أبو عيسى الترمذي في « جامعه » ، وليس فيه عنه غيرهما ، ثم حديث من « صحيح محقق الحفاظ أبي الحسين مسلم » ، ذكره عنه الحفاظ أبو عيسى الترمذي في « سننه » أيضاً ، وليس فيه عنه غيره ، ثم حديث ثانٍ من هذا الصحيح ، مسلسل بحذف الميم من أوله إلى منتهاه ، لا أعلم فيه حديثاً مسلسلاً كذلك سواء ، وذلك من تخريجي ، وأجزت له أن يروي ذلك وما لي روايته بشرطه .

وكتبه
 محمد بن طولون الحنفى
 عفا الله عنه

صور لمخطوطات مستعانة بها



[illegible]

راموز الورقة الأخيرة للمصحف (أ)



راموز ورقه العنوان للنسخه (ب)

وَنُفِخَ فِي الصُّورِ

[illegible][illegible]

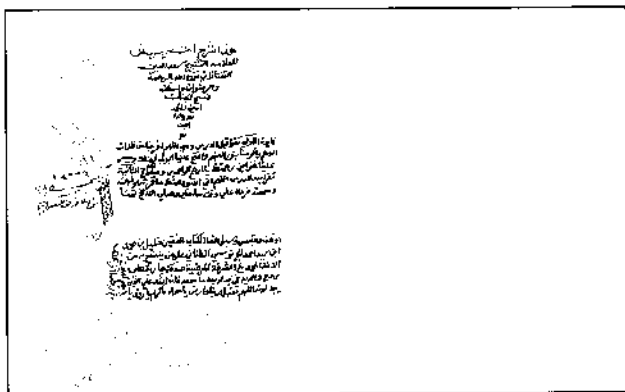
4

راموز الورقة الأولى للنسخة (ج)

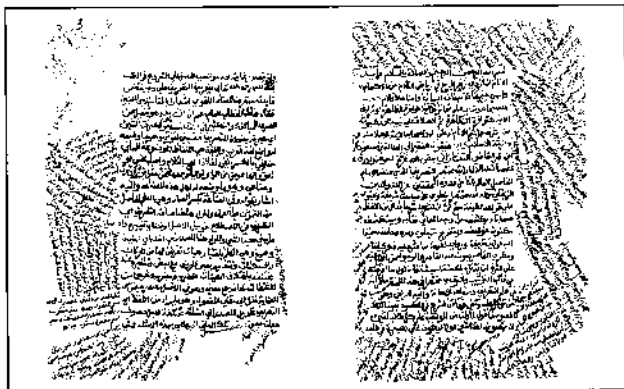
[illegible]

75

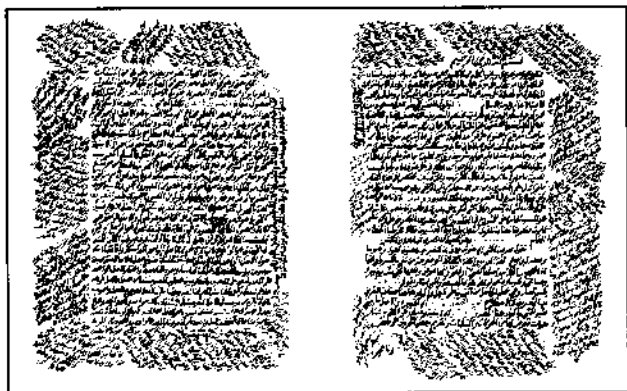
راموز الورقة الأخيرة للشيخ (ج)



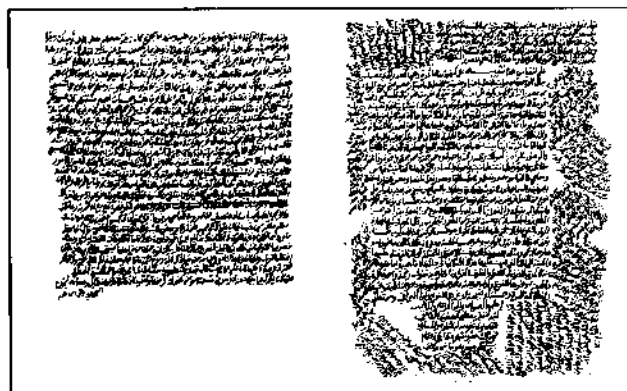
راموز ورقه الخوان للفنشته (د)



راموز الورقة الأولى للفنشته (د)



راموز الورقة الأولى للنسخة (هـ)



راموز الورقة الأخيرة للنسخة (هـ)

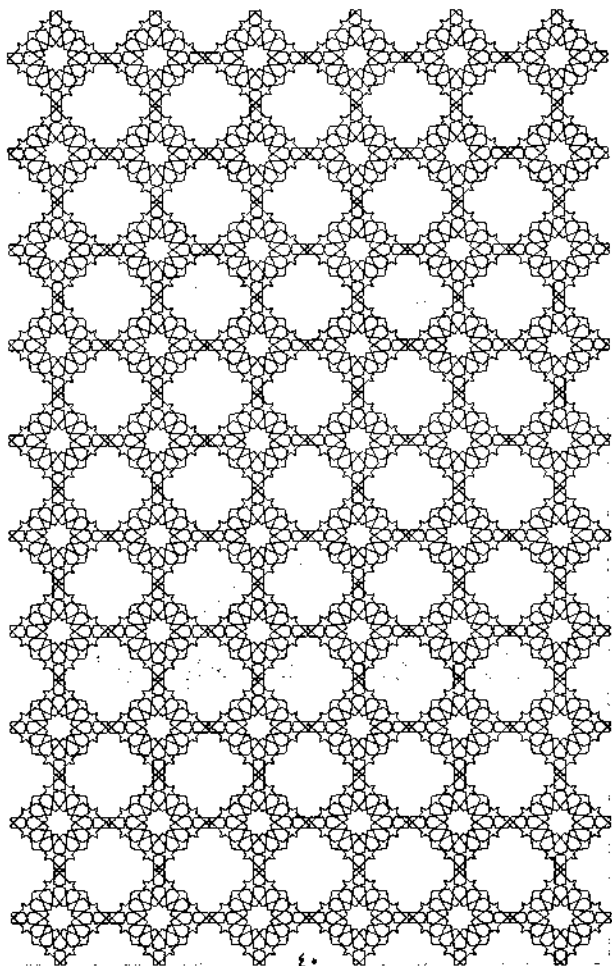
تَضَرُّفُ الْعِزِّيِّ

تأليف

العلامة الشَّجَوِيّ الأديب

عز الدين أبي المعالي عبد الوفاك بن إبراهيم الترنجاني

المعروف بـ «العِزِّي»



[تَعْرِيفُ عِلْمِ النَّصْرِفِ]

أَعْلَمَ : أَنَّ النَّصْرِيفَ فِي اللَّفَّةِ : التَّغْيِيرُ . وَفِي الصَّنَاعَةِ : تَحْوِيلُ
الْأَصْلِ الْوَاحِدِ إِلَى أَمْتِلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ ؛ لِمَعَانٍ مَقْصُودَةٍ ، لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِهَا .

[تَقْسِيمُ الْفِعْلِ]

ثُمَّ الْفِعْلُ . . إِمَّا : ثَلَاثِيٌّ ، وَإِمَّا : رُبَاعِيٌّ . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . .
إِمَّا : مُجَرَّدٌ ، أَوْ مَزِيدٌ فِيهِ . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا . . إِمَّا : سَالِمٌ ، أَوْ غَيْرُ
سَالِمٍ .

[الْمَعْنَى بِالسَّالِمِ عِنْدَ النَّصْرِفِيِّينَ]

وَتَعْنِي بِهِ (السَّالِمِ) : مَا سَلِمَتْ حُرُوفُهُ الْأَصْلِيَّةُ الَّتِي تُقَابَلُ بِالْفَاءِ
وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ وَالْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ .

[الْبَابُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي]

أَمَّا الثَّلَاثِيُّ الْمَجْرَدُ : فَإِنْ كَانَ مَاضِيَهُ عَلَى وَزْنِ فَعَلٍ مَفْتُوحٍ
الْعَيْنِ . . فَمُضَارِعُهُ يَفْعَلُ ، أَوْ يَفْعِلُ ، بِضَمِّ الْعَيْنِ ، أَوْ كَسْرِهَا ؛
نَحْوُ : نَصَرَ يَنْصُرُ ، وَضَرَبَ يَضْرِبُ .

[الْبَابُ الثَّلَاثُ]

وَيَجِيءُ عَلَى فَعْلٍ مَفْتُوحٍ الْعَيْنِ ، إِذَا كَانَ عَيْنُ فِعْلِهِ ، أَوْ لَامُهُ
حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْخَلْقِ . وَهِيَ : الْهَمْزَةُ وَالْهَاءُ ، وَالْعَيْنُ وَالْخَاءُ ،
وَالْعَيْنُ وَالْخَاءُ ؛ نَحْوُ : سَأَلَ يَسْأَلُ ، وَتَمَنَعَ يَتَمَنَعُ . وَأَبَى يَأْبَى شَاءً .

[الْبَابُ الرَّابِعُ]

وَإِنْ كَانَ مَاضِيَهُ عَلَى فَعِلٍ ، مَكْسُورَ الْعَيْنِ . . فَمُضَارِعُهُ يَفْعَلُ ،

يَفْتَحُ الْعَيْنِ ؛ نَحْوُ : عَلِمَ يَعْلَمُ إِلَّا مَا شَدَّ مِنْ نَحْوِ : حَسِبَ يَحْسِبُ ،
وَأَخَوَاتِهِ .

[الْبَابُ الْخَاصُّ]

وَأِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ فَعَلَ مَضْمُومَ الْعَيْنِ . . فَمُضَارِعُهُ
يَفْعَلُ ، يَضُمُّ الْعَيْنِ ؛ نَحْوُ : حَسَنَ يَحْسُنُ ، وَأَخَوَاتِهِ .

[الرُّبَاعِيُّ الْمُجَرَّدُ]

وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ الْمُجَرَّدُ : فَهُوَ فَعْلَلٌ ، كَدَخَرَجَ دَخَرَجَةً ، وَدَخَرَاجًا .

[أَوْزَانُ الثَّلَاثِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ]

وَأَمَّا الثَّلَاثِيُّ الْمَزِيدُ فِيهِ . . فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :
الْأَوَّلُ : مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ ، كَأَفْعَلٌ ؛ نَحْوُ : أَكْرَمَ
إِكْرَامًا .

وَفَعَّلٌ ؛ نَحْوُ : فَرَّجَ تَفْرِيجًا .

وَفَاعِلٌ ؛ نَحْوُ : قَاتَلَ مُقَاتِلَةً ، وَقِتَالًا .

وَالثَّانِي : مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ :

- إِذَا أَوَّلُهُ الِئَاءُ ؛ مِثْلُ :

تَفَعَّلَ ؛ نَحْوُ : تَكَسَّرَ تَكْسُّرًا .

وَتَفَاعَلَ ؛ نَحْوُ : تَبَاعَدَ تَبَاعُدًا .

- وَإِذَا أَوَّلُهُ الِهْمَزَةُ ؛ مِثْلُ :

انْفَعَلَ ؛ نَحْوُ : انْقَطَعَ انْقِطَاعًا .

وَأَفْتَعَلَ ؛ نَحْوُ : اجْتَمَعَ اجْتِمَاعًا .

وَأَفْعَلَّ ؛ نَحْوُ : أَحْمَرَّ أَحْمَرَارًا .

وَالثَّلَاثُ : مَا كَانَ مَاضِيَهُ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ ؛ مِثْلُ :

اسْتَفْعَلَ ؛ نَحْوُ : اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا .

وَأَفْعَالٌ ؛ نَحْوُ : أَحْمَرُ أَحْمَرًا أَحْمِيرَارًا .

وَأَفْعُولٌ ؛ نَحْوُ : أَعْشَوْشَبَ أَعْشِشَابًا .

وَأَفْعُولٌ ؛ نَحْوُ : أَجْلَوْدَ أَجْلُودًا .

وَأَفْعَلَلٌ ؛ نَحْوُ : أَفْعَسَسَ أَفْعِسَاسًا .

وَأَفْعَلَى ؛ نَحْوُ : أَسْلَقَى أَسْلِقَاءً .

[أَوْزَانُ الرُّبَاعِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ]

وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ الْمَزِيدُ فِيهِ : فَأَمِثْلُهُ ثَلَاثَةٌ :

تَفَعَّلَ ؛ كَتَدَخَّرَجَ تَدَخُّرَجًا .

وَأَفْعَلَلٌ ؛ كَأَخْرَجْنَجْمَ أَخْرِجْنَجَامًا .

وَأَفْعَلَلٌ ؛ كَأَفْشَعَرَ أَفْشَعْرَارًا .

كَذَلِكَ

[تَقْسِيمُ الْفِعْلِ إِلَى مُتَعَدٍّ وَلاَزِمٍ]

الْفِعْلُ : إمَّا مُتَعَدٍّ ، وَهُوَ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ؛

كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَتُسَمَّى أَيْضًا : وَاقِعًا ، وَمُجَاوِزًا .

وِإِمَّا غَيْرُ مُتَعَدٍّ ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَتَجَاوَزِ الْفَاعِلَ ؛ كَقَوْلِكَ : حَسَنَ

زَيْدٌ ، وَتُسَمَّى : لاَزِمًا ، وَغَيْرُ وَاقِعٍ .

وَتُعَدُّ بِهِ فِي الثَّلَاثَةِ الْمَجَرَّدِ : بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ ، وَبِالْهَمْزَةِ ؛

كَقَوْلِكَ : فَرَحْتُ زَيْدًا ، وَاجْلَسْتُهُ ، وَبِخَرَفِ الْجَرِّ فِي الْكُلِّ ؛ نَحْوُ :

ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ ، وَأَنْطَلَقْتُ بِهِ .

[الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ]

وَأَمَّا الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ.. فَهُوَ مَا يَكُونُ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى
الرُّوَائِدِ الْأَرْبَعِ ، وَهِيَ : الْهَمْزَةُ ، وَالْثَوْنُ ، وَالنَّاءُ ، وَالْيَاءُ ،
يَجْمَعُهَا : أُنَيْتٌ ، أَوْ أَتَيْنَ ، أَوْ نَأَيْي .

فَالْهَمْزَةُ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ ، وَالْثَوْنُ لَهُ إِذَا كَانَ مَعَهُ غَيْرُهُ ، وَالنَّاءُ
لِلْمُخَاطَبِ مُفْرَدًا ، وَمُتَنًى ، وَمَجْمُوعًا ، مُذَكَّرًا كَانَ ، أَوْ مُؤَنَّثًا .
وَالْيَاءُ لِلْغَائِبَةِ الْمُفْرَدَةِ ، وَلِلْمُتَنَاءِ .

وَالْيَاءُ لِلْغَائِبِ الْمَذْكُورِ ، مُفْرَدًا ، وَمُتَنًى ، وَمَجْمُوعًا ، وَلِجَمْعِ
الْمُؤَنَّثَةِ الْغَائِبَةِ .

وَهُوَ يَصْلُحُ لِلْحَالِ ، وَالْإِسْتِقْبَالِ ، يَقُولُ : يَفْعَلُ الْآنَ ، وَيُسَمَّى
حَالًا وَحَاضِرًا ، وَيَفْعَلُ غَدًا ، وَيُسَمَّى مُسْتَقْبَلًا .

فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ السِّينَ ، أَوْ سَوَفَ ، فَقُلْتَ : سَيَفْعَلُ ، أَوْ
سَوْفَ يَفْعَلُ .. اخْتَصَصَ بِزَمَانِ الْإِسْتِقْبَالِ .

[أَقْسَامُ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ]

فَالْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ : مَا كَانَ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ مَفْتُوحًا .. إِلَّا
مَا كَانَ مَاضِيَةً عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرُفٍ ؛ فَإِنَّ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ يَكُونُ
مَضْمُومًا أَبَدًا ؛ نَحْوُ : يُدْخِرُ ، وَيُكْرِمُ ، وَيُقَاتِلُ ، وَيُفْرَحُ . وَعَلَامَةُ
بِنَاءِ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ لِلْفَاعِلِ : كَوْنُ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ مَكْسُورًا أَبَدًا .

مِثَالُهُ مِنْ يَقْعُلُ : يَنْصُرُ يَنْصُرَانِ يَنْصُرُونَ ، تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ تَنْصُرُونَ ، أَنْصُرُ
يَنْصُرُنِ ، تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ تَنْصُرُونَ ، تَنْصُرِينَ تَنْصُرَانِ تَنْصُرْنَ ، أَنْصُرُ
تَنْصُرْنَ .

وَيُكْرِمُ ، وَيُفَاتِلُ ، وَيُفْرَحُ ، وَيَتَكَسَّرُ ، وَيَتَبَاعَدُ ، وَيَنْقَطِعُ ، وَيَجْتَمِعُ ، وَيَحْمَرُّ ، وَيَحْمَارُ ، وَيَسْتَخْرِجُ ، وَيَعْشَوْشِبُ ، وَيَقْعَسِسُ ، وَيَسْلَنْقِي ، وَيَجْلُوذُ ، وَيَنْدَخِرُجُ ، وَيَخْرَنْجِمُ ، وَيَقْشَعِرُ .
وَالْمَبْنِيُّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ : مَا كَانَ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ مَضْمُومًا ، وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ مَفْتُوحًا ؛ نَحْوُ : يُنْصَرُ ، وَيُدْخَرُجُ ، وَيُكْرَمُ ، وَيُقَاتِلُ ، وَيُفْرَحُ ، وَيَسْتَخْرِجُ .

[(مَا) وَ (لَا) النَّافِيَانِ]

وَأَعْلَمُ : أَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ (مَا) وَ (لَا) النَّافِيَانِ ، فَلَا تَغْيِرَانِ صِيغَتَهُ ، تَقُولُ : لَا يَنْصَرُ لَا يَنْصَرَانِ لَا يَنْصَرُونَ . . . إِلَى آخِرِهِ .
وَكَذَلِكَ مَا يَنْصَرُ مَا يَنْصَرَانِ مَا يَنْصَرُونَ . . . إِلَى آخِرِهِ .

[دُخُولُ الْجَارِمِ وَالنَّاصِبِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ]

وَيَدْخُلُ الْجَارِمُ ، فَيُخَذَفُ حَرَكَةُ الْوَاحِدِ ، وَنُونُ التَّثْنِيَةِ ، وَالْجَمْعِ الْمَذْكُورِ ، وَالْوَاحِدَةُ الْمُخَاطَبَةُ .

وَلَا يَخَذَفُ نُونُ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ ؛ فَإِنَّهُ ضَمِيرٌ ، كَالْوَاوِ فِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ ، فَتَبَيَّنَتْ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، تَقُولُ : لَمْ يَنْصَرُ لَمْ يَنْصَرَا لَمْ يَنْصَرُوا ، لَمْ تَنْصَرُ لَمْ تَنْصَرَا لَمْ تَنْصَرْنَ ، لَمْ تَنْصَرُ لَمْ تَنْصَرَا لَمْ تَنْصَرْنَ ، لَمْ أَنْصَرُ لَمْ أَنْصَرَا لَمْ أَنْصَرْنَ .

وَيَدْخُلُ النَّاصِبُ ، فَيُبَدَلُ مِنَ الصَّمَةِ فَتَحَةً ، وَيُسْقِطُ التَّنُونَاتِ ، سِوَى نُونِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ ، فَتَقُولُ : لَنْ يَنْصَرَ لَنْ يَنْصَرَا لَنْ يَنْصَرْنَا

يَنْصُرُوا... إِلَى : لَنْ أَنْصُرَ لَنْ نَنْصُرَ .
 وَمِنَ الْجَوَازِمِ : لَمْ الْأَمْرِ ، فَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ : لِيَنْصُرَ
 لِيَنْصُرَا لِيَنْصُرُوا ، لِيَنْصُرَ لِيَنْصُرَا لِيَنْصُرُونَ .
 وَقِسْ عَلَى هَذَا : لِيَضْرِبَ ، وَلِيَعْلَمْ ، وَلِيَدْخُلَ ، وَلِيَدْخُرْجَ ،
 وَغَيْرَهَا .

وَمِنْهَا : (لَا) النَّاهِيَةُ ، فَتَقُولُ فِي نَهْيِ الْغَائِبِ : لَا يَنْصُرَ لَا
 يَنْصُرَا لَا يَنْصُرُوا ، لَا تَنْصُرَ لَا تَنْصُرَا لَا يَنْصُرُونَ . وَفِي نَهْيِ
 الْحَاضِرِ : لَا تَنْصُرَ لَا تَنْصُرَا لَا تَنْصُرُوا ، لَا تَنْصُرِي لَا تَنْصُرَا لَا
 تَنْصُرْنَ ، وَكَذَا قِيَاسُ سَائِرِ الْأَمْثَلَةِ .

[فِعْلُ الْأَمْرِ]

وَأَمَّا الْأَمْرُ بِالصَّبْغَةِ : وَهُوَ أَمْرُ الْحَاضِرِ... فَهُوَ جَارٍ عَلَى لَفْظِ
 الْمُضَارِعِ الْمَجْزُومِ .
 فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ مُتَحَرِّكًا... فَتُسْقِطُ مِنْهُ حَرْفُ
 الْمُضَارِعَةِ ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْبَاقِي مَجْزُومًا ، فَتَقُولُ فِي الْأَمْرِ مِنْ
 تَدَخَّرَجُ : دَخَّرَجْ دَخَّرَجَا دَخَّرَجُوا ، دَخَّرَجِي دَخَّرَجَا دَخَّرَجْنَ .
 وَهَكَذَا تَقُولُ فِي : فَرَّخْ ، وَقَائِلْ ، وَتَكَسَّرْ ، وَتَبَاعَدْ ، وَتَدَخَّرَجْ .
 وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ سَاكِنًا... فَتُخَذَفُ مِنْهُ حَرْفُ
 الْمُضَارِعَةِ ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْبَاقِي مَجْزُومًا ، مَزِيدًا فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ
 وَضَلْ ، مَكْسُورَةٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَيْنُ الْمُضَارِعِ مِنْهُ مَضْمُومًا .
 فَتَقُولُ : أَنْصُرْ أَنْصُرَا أَنْصُرُوا ، أَنْصُرِي أَنْصُرَا أَنْصُرْنَ .
 وَكَذَلِكَ : أَضْرِبْ ، وَأَعْلَمْ ، وَأَنْقَطِعْ ، وَأَجْتَمِعْ ، وَأَسْتَخْرِجْ .

وَفَتَحُوا هَمْزَةً أَكْرَمَ ؛ بِنَاءٌ عَلَى الْأَصْلِ الْمَرْفُوضِ ؛ فَإِنَّ أَصْلَ
نُكْرِمَ : تَوْكْرِمُ .

[أَجْنِبْنَاغَ تَاءَيْنِ فِي أَوَّلِ الْمُضَارِعِ]

وَأَعْلَمَ : أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ تَاءَانِ فِي أَوَّلِ مُضَارِعٍ تَفَعَّلَ ، وَتَفَاعَلَ ،
وَتَفَعَّلَلَّ . . فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهُمَا ؛ نَحْوُ : تَتَجَبَّبُ ، وَتَتَقَاتَلُ ، وَتَتَدَخَّرُ .
وَيَجُوزُ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا ، وَفِي الْكَثَرِيزِ : ﴿ قَالَتْ لَهُ سَدَى ﴾ ، وَ﴿ نَارَا
تَلْعَلْ ﴾ ، وَ﴿ لَزَلْ الْمَلِكُ ﴾ .

[مَتَى ثَقُلَ تَاءُ (أَفْتَعَلَ) طَاءً ؟]

وَأَعْلَمَ : أَنَّهُ مَتَى كَانَ فَاءُ أَفْتَعَلَ صَادًا ، أَوْ ضَادًا ، أَوْ طَاءً ، أَوْ
فَاءً . . فَلَيْتَ تَأَوُّهُ طَاءً ، فَتَقُولُ فِي أَفْتَعَلَ مِنَ الصُّلْحِ : أَصْطَلَحَ ،
وَمِنَ الضَّرْبِ : أَضْطَرَبَ ، وَمِنَ الطَّرْدِ : أَطْرَدَ ، وَمِنَ الظُّلْمِ : أَظْلَمَ .
وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مُتَصَرِّفَاتِهِ ؛ نَحْوُ : أَصْطَلَحَ ، يَضْطَلِحُ ،
أَصْطِلَاحًا ، فَهُوَ مُضْطَلِحٌ ، وَذَلِكَ مُضْطَلَحٌ عَلَيْهِ ، وَالْأَنَرُ :
أَصْطَلَحَ ، وَالنَّهْيُ : لَا تَضْطَلِحْ .

[مَتَى ثَقُلَ تَاءُ (أَفْتَعَلَ) ذَالًا ؟]

وَمَتَى كَانَ فَاءُ أَفْتَعَلَ ذَالًا ، أَوْ ذَالًا ، أَوْ زَايًا . . فَلَيْتَ تَأَوُّهُ ذَالًا ،
فَتَقُولُ فِي أَفْتَعَلَ مِنَ الدَّرْوِ ، وَالذُّكْرِ ، وَالزُّجْرِ : أَدْرَأَ ، وَأَذْكَرَ ،
وَأَزْدَجَرَ .

[نُونُ التَّأَكِيدِ الْخَفِيفَةُ وَالْثَقِيلَةُ]

وَيَلْحَقُ الْفِعْلُ غَيْرَ الْمَاضِي ، وَالْحَالِ نُونَانِ لِلتَّأَكِيدِ : خَفِيفَةٌ
سَاكِتَةٌ ، وَثَقِيلَةٌ مَفْتُوحَةٌ ، إِلَّا فِيمَا تَحْتَصُّ بِهِ ، وَهُوَ فِعْلُ الْإِثْنَيْنِ ،

وَجَمَاعَةُ النِّسَاءِ . . . فَهِيَ مَكْسُورَةٌ فِيهِ أَبَدًا ؛ فَتَقُولُ : أَذْهَبَانِ لِلْاِثْنَيْنِ ،
وَأَذْهَبَانِ يَا نِسْوَ ، فَتُدْخِلُ أَلِفًا بَعْدَ تَوْنٍ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ ؛ لِتُفَصِّلَ بَيْنَ
الْكَثُورَاتِ ، وَلَا تَدْخُلَهُمَا الْخَفِيفَةُ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْقِيَامُ السَّاكِنَيْنِ عَلَى غَيْرِ
حَدِّهِ ؛ فَإِنَّ الْقِيَامَ السَّاكِنَيْنِ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ ،
وَالثَّانِي مُدْغَمًا ؛ نَحْوُ : دَابَّةٌ .

وَيُخَذَفُ مِنَ الْفِعْلِ مَعَهُمَا التَّوْنُ الَّذِي فِي الْأَمْتِلَةِ الْخَمْسَةِ ،
وَهِيَ : يَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ .
وَيُخَذَفُ أَوَّافِعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَيَاءُ تَفْعَلِينَ إِلَّا إِذَا انْفَتَحَ مَا
قَبْلَهُمَا ؛ نَحْوُ : لَا تَخْشَوْنَ ، وَلَا تَخْشِينَ ، وَ﴿لَتَبْلُوَنَّ﴾ ، وَ﴿فَأَمَّا
تَرَيْنَ﴾ .

وَيُفْتَحُ مَعَ التَّوْنَيْنِ آخِرُ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ فِعْلُ الْوَاحِدِ ، وَالْوَاحِدَةُ
الْغَائِبَةِ . وَيُضْمُّ إِذَا كَانَ فِعْلُ جَمَاعَةِ الذَّكَورِ . وَيُكْسَرُ إِذَا كَانَ فِعْلُ
الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ ، فَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ مُؤَكَّدًا بِالتَّوْنِ الثَّقِيلَةِ :
لِيَنْصُرَنَّ لِيَنْصُرَانَّ لِيَنْصُرَنَّ ، لِيَنْصُرَنَّ لِيَنْصُرَانَّ لِيَنْصُرَنَّ .
وَبِالْخَفِيفَةِ : لِيَنْصُرَنَّ لِيَنْصُرَنَّ لِيَنْصُرَنَّ .

وَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْحَاضِرِ مُؤَكَّدًا بِالتَّوْنِ الثَّقِيلَةِ : أَنْصُرَنَّ أَنْصُرَانَّ
أَنْصُرَنَّ ، أَنْصُرَنَّ أَنْصُرَانَّ أَنْصُرَنَّ ، وَبِالْخَفِيفَةِ : أَنْصُرَنَّ أَنْصُرَنَّ
أَنْصُرَنَّ .

وَقِسْ عَلَى هَذَا تَطَاثُرَهُ .

[أَسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرُودِ]

وَأَمَّا أَسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرُودِ . . . فَلَا أَكْثَرَ أَنْ

يَجِيءُ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى فَاعِلٍ ، تَقُولُ : نَاصِرٌ نَاصِرَانِ نَاصِرُونَ ،
 نَاصِرَةٌ نَاصِرَتَانِ نَاصِرَاتٌ ، وَنَوَاصِرٌ .

وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ عَلَى مَفْعُولٍ ، تَقُولُ : مَنْصُورٌ مَنْصُورَانِ
 مَنْصُورُونَ ، مَنْصُورَةٌ مَنْصُورَتَانِ مَنْصُورَاتٌ ، وَمَنَاصِرٌ . وَتَقُولُ :
 مَمْرُورٌ بِهِ مَمْرُورٌ بِهِمَا مَمْرُورٌ بِهِمْ ، مَمْرُورٌ بِهَا مَمْرُورٌ بِهِمَا مَمْرُورٌ
 بِهِنَّ ، مَمْرُورٌ بِكَ مَمْرُورٌ بِكُمَا مَمْرُورٌ بِكُمْ ، مَمْرُورٌ بِكِ مَمْرُورٌ بِكُمَا
 مَمْرُورٌ بِكُنَّ ، مَمْرُورٌ بِي مَمْرُورٌ بِنَا .

فَتَنِي وَتَجَمَعُ ، وَتَذَكَّرُ وَتَوَثَّتُ الصَّمِيرُ ، فِيمَا يَتَعَدَّى بِحَرْفِ
 الْجَزْ ، لَا اسْمُ الْمَفْعُولِ .

وَفَعِيلٌ قَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ ؛ كَالرَّحِيمِ بِمَعْنَى الرَّاحِمِ ،
 وَبِمَعْنَى الْمَفْعُولِ ؛ كَالْقَتِيلِ بِمَعْنَى الْمَقْتُولِ .

[اسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ]

وَأَمَّا مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ . فَالضَّائِبُ فِيهِ أَنْ تَضَعَ فِي مُضَارِعِهِ الْمِيمَ
 الْمَضْمُومَةَ ، مَوْضِعَ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ ، وَتَكْسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي
 الْفَاعِلِ ، وَتَفْتَحَهُ فِي الْمَفْعُولِ ؛ نَحْوُ : مُكْرِمٌ وَمُكْرَمٌ ، وَمُدْخِرٌ
 وَمُدْخَرٌ ، وَمُسْتَخْرِجٌ وَمُسْتَخْرَجٌ .

وَقَدْ يَسْتَوِي لَفْظُ الْفَاعِلِ ، وَالْمَفْعُولِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ؛
 كَمُنْجَابٍ وَمُنْجَابٍ ، وَمُخْتَارٍ وَمُضْطَرٍّ وَمُعْتَدٍّ ، وَمُنْصَبٍّ وَمُنْصَبٍّ
 فِيهِ ، وَمُنْجَابٍ وَمُنْجَابٍ عَنْهُ ، وَيَخْتَلِفُ التَّقْدِيرُ .

* * *

المضاعف

وَيُقَالُ لَهُ : (الْأَصَمُّ) .

وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثِي الْمُجَرَّد ، وَالْمَزِيد فِيهِ : مَا كَانَ عَيْنُهُ وَلَا مُمُّهُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ؛ كَرَدَّ ، وَأَعَدَّ ؛ فَإِنْ أَصْلُهُمَا : رَدَدَ ، وَأَعَدَّدَ .

وَمِنْ الثَّلَاثِي : مَا كَانَ فَاوُهُ وَلَا مُمُّهُ الْأُولَى مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ عَيْنُهُ وَلَا مُمُّهُ الثَّانِيَةُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، وَيُقَالُ لَهُ : الْمُطَابِقُ أَيْضًا ؛ نَحْوُ : زَلَزَلَ زَلْزَلَةً وَزَلْزَالَ .

وَأَيْضًا الْحَقُّ الْمُضَاعَفُ بِالْمُعْتَلَّاتِ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ التَّضْعِيفِ يُلْحَقُهُ الْإِبْدَالُ ؛ كَقَوْلِهِمْ : أَمَلَيْتُ بِمَعْنَى أَمَلْتُ . وَالْحَذْفُ ؛ كَقَوْلِهِمْ : مَسْتُ وَظَلْتُ ، يَفْتَحُ أَلْفَاءُ وَكُسْرُهَا ، وَأَحَسْتُ ؛ أَيْ : مَسِسْتُ وَظَلَلْتُ وَأَحَسَسْتُ .

[الِإِدْغَامُ]

وَالْمُضَاعَفُ يُلْحَقُهُ الْإِدْغَامُ ، وَهُوَ : أَنْ يُسَكَّنَ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ ، وَيُدْرَجَ فِي الثَّانِي ، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ : مُدْغَمًا ، وَالثَّانِي : مُدْغَمًا فِيهِ . وَذَلِكَ وَاجِبٌ فِي نَحْوِ : مَدَّ يَمُدُّ ، وَأَعَدَّ يُعِدُّ ، وَأَنْقَدَ يُنْقَدُ ، وَأَعْتَدَّ يُعْتَدُّ ، وَأَسَوَدَّ يَسْوَدُّ ، وَأَسْوَدَّ يَسْوَدُّ ، وَأَسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ ، وَأَطْمَأَنَّ يَطْمَئِنُّ ، وَتَمَادَّ يَتِمَادُّ .

وَكَذَا هَذِهِ الْأَفْعَالُ إِذَا بُنِيَتْ لِلْمَفْعُولِ ؛ نَحْوُ : مَدَّ يَمُدُّ ، وَكَذَا

نَظَائِرُهُ . وَفِي نَحْوِ : مَدَّ مَضْدَرًا . وَكَذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ أَلِفُ
الضَّمِيرِ ، أَوْ وَاوُهُ ، أَوْ يَاوُهُ ؛ نَحْوُ : مَدَّامُدَّوْا مُدِّي .

وَمُمْتَنِعٌ فِي نَحْوِ : مَدَدْتُ ، وَمَدَدْنَا ، وَمَدَدْتَ . . . إِلَى مَدَدْتُنْ ،
وَمَدَدَنْ ، وَيَمْدُدَنْ ، وَتَمْدُدَنْ ، وَأَمْدُدَنْ ، وَلَا تَمْدُدَنْ .

وَجَائِزٌ إِذَا دَخَلَ الْجَائِزُ عَلَى فِعْلِ الْوَاحِدِ . فَإِنْ كَانَ مَكْسُورَ
الْعَيْنِ ؛ كَيَفِرْ ، أَوْ مَفْتُوحَهُ ؛ كَيَعْضُ . . . فَتَقُولُ : لَمْ يَفِرْ وَلَمْ يَعْضْ
يَكْسِرُ اللَّامَ وَفَتْحِهَا ، وَلَمْ يَفِرْ ، وَلَمْ يَعْضْ . وَهَكَذَا حُكْمُ
يَقْسَعِرْ ، وَيَحْمَرُّ ، وَيَحْمَارُ .

وَإِنْ كَانَ الْعَيْنُ مِنَ الْمُضَارِعِ مَضْمُومًا . . . فَيَجُوزُ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ
مَعَ الْإِدْغَامِ ، وَفَتْحُهُ ، تَقُولُ : لَمْ يَمْدُ بِحَرَكَاتِ الدَّالِ ، وَلَمْ يَمْدُ .
وَهَكَذَا حُكْمُ الْأَمْرِ ، فَتَقُولُ : فِرْ وَعَضْ ، يَكْسِرُ اللَّامَ وَفَتْحِهَا ،
وَأَفِرْ وَأَعْضْ ، وَمَدُ بِحَرَكَاتِ الدَّالِ ، وَأَمْدُ .

وَتَقُولُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ : مَا ذَا مَاذَانِ مَاذُونَ ، وَمَدَدَةٌ ، مَاذَةٌ
مَاذَتَانِ مَاذَاتٌ ، وَمَوَازٍ . وَفِي اسْمِ الْمَفْعُولِ : مَمْدُودٌ ؛ كَمَنْصُورٍ .

[في المعتل]

الْمُعْتَلُ : مَا كَانَ أَحَدُ أَصُولِهِ حَرْفَ عِلَّةٍ ، وَهِيَ : الْوَاوُ ،
وَالْأَلِفُ ، وَالْيَاءُ ، وَتُسَمَّى : حُرُوفَ الْمَدِّ وَاللِّينِ . وَالْأَلِفُ حِينَئِذٍ
تَكُونُ مُنْقَلِبَةً عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ .

وَأَنْوَاعُهُ سَبْعَةٌ :

الْأَوَّلُ : الْمُعْتَلُّ الْفَاءُ ، وَيُقَالُ لَهُ : الْمِثَالُ ؛ لِمِثَالَتِهِ الصَّحِيحِ
فِي أَحْتِمَالِ الْحَرَكَاتِ . أَمَّا الْوَاوُ . فَتُخَذَفُ مِنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ
الَّذِي عَلَى يَفْعِلُ ، بِكَسْرِ الْعَيْنِ ، وَمِنْ مُضَدِّهِ الَّذِي عَلَى فِعْلَةٍ ،
وَتُسَلَّمُ فِي سَائِرِ تَصَارِيفِهِ ، تَقُولُ : وَعَدَ يَعِدُ عِدَّةً ، وَوَعَدَا ، فَهُوَ
وَاعِدٌ ، وَذَلِكَ مَوْعُودٌ ، وَعِدٌ ، وَلَا تَعِدُ . وَكَذَلِكَ وَمَقٌ يَمِقُ مِقَّةً ،
فَإِذَا أُزِيلَتْ كَسْرَةُ مَا بَعْدَهَا . أُعِيدَتْ الْوَاوُ الْمَخْذُوفَةُ ؛ نَحْوُ : لَمْ
يُوعَدُ .

وَتَثْبُتُ فِي يَفْعُلُ بِالْفَتْحِ ؛ كَوَجَلُ يَوْجَلُ ، إِنْجَلُ ، قُلِبَتِ الْوَاوُ
يَاءً ؛ لِشُكُونِهَا وَأَنْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا . فَإِنْ أَنْضَمَ مَا قَبْلَهَا . عَادَتْ
الْوَاوُ ، تَقُولُ : يَا زَيْدُ أَيْجَلُ ، تُلْفِظُ بِالْوَاوِ ، وَتُكْتَبُ بِالْيَاءِ .
وَتَثْبُتُ الْوَاوُ فِي يَفْعُلُ بِالضَّمِّ ؛ كَوَجَّهُ يَوْجُهُ ، أَوْجُهُ لَا تَوْجُهُ .
وَحُدِفَتِ الْوَاوُ مِنْ يَطَأُ ، وَيَسَعُ ، وَيَضَعُ ، وَيَدْعُ ، لِأَنَّهَا
فِي الْأَصْلِ يَفْعِلُ ، بِالْكَسْرِ ، فَفُتِحَ الْعَيْنُ ؛ لِحَرْفِ الْحَلْقِيِّ .

وَحَذَفَتْ مِنْ يَذَرُ ؛ لِيَكُونَ فِي مَعْنَى يَذَعُ .

وَأَمَّا تَوَاضَعِي يَذَعُ وَيَذَرُ . وَحَذَفَ الْفَاءَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ وَآوُ .

وَأَمَّا الْيَاءُ . فَتَثْبُتُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ نَحْوُ : يَمُنُّ يَمِينُ ، وَيَسِرُّ

يَسِيرُ ، وَيَسِرُّ يَمِينُ ، وَتَقُولُ فِي أَفْعَلٍ مِنَ الْيَائِي : أَيْسَرُ يُسِرُّ ، فَهُوَ

مُسِرٌّ ، تُقَلِّبُ الْيَاءَ مِنْهُمَا وَآوُ ؛ لِشُكُونِهَا وَأَنْضَمَامِ مَا قَبْلَهَا .

وَفِي أَفْعَلٍ مِنْهُمَا : أُنْعِدَ يَنْعِدُ ، فَهُوَ مُنْعِدٌ ، وَأَتَسَّرَ يَتَسَّرُ ، فَهُوَ

مُتَسِّرٌ ، وَيُقَالُ : إِيْتَعَدَ يَأْتَعِدُ ، فَهُوَ مُوْتَعِدٌ . وَإِيْتَسَّرَ يَأْتَسَّرُ ، فَهُوَ

مُوتَسِّرٌ ، وَهَذَا مَكَانٌ مُوتَسِّرٌ فِيهِ .

وَحُكْمٌ وَدَّ يَوُدُّ ؛ كَحُكْمِ عَضٍّ بَعْضٌ ، وَتَقُولُ فِي الْأَمْرِ : إِيْدُدْ ،

كَأَعْضَضٍ .

الثَّانِي : الْمُتَعَتِّلُ الْعَيْنِ ، وَيُقَالُ لَهُ : الْأَجُوفُ ، وَدُو الثَّلَاثَةِ ؛

لِيَكُونَ مَاضِيهِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرُفٍ ، إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ ؛ نَحْوُ : قُلْتُ

وَبِعْتُ ، فَأَلْمَجْرَدُ تُقَلِّبُ عَيْنَهُ فِي الْمَاضِي أَلِفًا ، سَوَاءً كَانَ وَآوُ أَوْ

يَاءً ؛ لِتَحَرُّكِهِمَا ، وَأَنْفَتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا ؛ نَحْوُ : صَانَ ، وَبَاعَ .

فَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، أَوِ الْمُخَاطَبِ ، أَوْ جَمَعَ الْمُؤَنَّثُ

الْغَائِبِ . . نَقَلَ فَعَلَ مِنَ الْوَاوِي إِلَى فَعُلَ ، وَمِنَ الْيَائِي إِلَى فَعِلَ ؛

دَلَالَةً عَلَيْهِمَا ، وَلَمْ يَغْيَرْ فَعُلَ ، وَلَا فَعِلَ إِذَا كَانَا أَصْلِيَيْنِ ، وَنُقِلَتْ

الضَّمَّةُ ، وَالْكَسْرَةُ إِلَى الْفَاءِ ، وَحَذَفَتِ الْعَيْنُ ؛ لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ ،

فَتَقُولُ : صَانَ صَانَا صَانُوا ، صَانَتْ صَانَتْكَ صُنَّ ، صُنْتَ صُنْتُمَا

صُنْتُمْ ، صُنْتَ صُنْتُمَا صُنْتَنْ ، صُنْتَ صُنَّا .

وَتَقُولُ : بَاعَ بَاعَا بَاعُوا ، بَاعَتْ بَاعَتْكَ بَعُنْ ، بَعْتَ بَعْتُمَا

بِعْتُمْ ، بَعْتِ بِعْتُمَا بِعْتُنَّ ، بَعْتُ بَعْنَا .
 وَإِذَا بَنَيْتَهُ لِلْمَفْعُولِ . . كَسَرْتَ الْفَاءَ مِنَ الْجَمِيعِ ، فَقُلْتَ :
 صَبِنَ ، وَأَغْيَلَاهُ بِالنَّقْلِ وَالْقَلْبِ . وَيَبِعُ ، وَأَغْيَلَاهُ بِالنَّقْلِ .
 وَتَقُولُ فِي الْمُضَارِعِ : يَصُونُ ، وَيَبِعُ ، وَأَغْيَلَاهُمَا بِالنَّقْلِ .
 وَيَخَافُ ، وَيَهَابُ ، وَأَغْيَلَاهُمَا بِالنَّقْلِ وَالْقَلْبِ .
 [دُخُولُ الْجَارِمِ عَلَى الْأَجُوفِ]

وَيَدْخُلُ الْجَارِمُ عَلَى الْمُضَارِعِ ، فَيَسْقُطُ الْعَيْنُ إِذَا سَكَنَ مَا بَعْدَهُ ،
 وَيَبْنِي إِذَا تَحَرَّكَ مَا بَعْدَهُ ، تَقُولُ : لَمْ يَصْنْ لَمْ يَصُونَا لَمْ يَصُونُوا ، لَمْ
 تَصْنْ لَمْ تَصُونَا لَمْ تَصْنْ ، لَمْ تَصْنْ لَمْ تَصُونَا لَمْ تَصُونُوا ، لَمْ تَصُونِي
 لَمْ تَصُونَا لَمْ تَصْنْ ، لَمْ أَصْنْ لَمْ تَصْنْ .
 وَهَكَذَا قِيَاسُ لَمْ يَبِعْ لَمْ يَبِيعَا . وَلَمْ يَخَفْ لَمْ يَخَافَا . وَقَسْ عَلَيْهِ
 الْأَمْرُ ؛ نَحْوُ : صُنْ صُونَا صُونُوا ، صُونِي صُونَا صُنْ .

[دُخُولُ نُونِ التَّكْيِيدِ عَلَى الْأَجُوفِ]
 وَبِالتَّكْيِيدِ : صُونَنَّ صُونَانَّ صُونُنَّ ، صُونِنَّ صُونَانَّ صُونَانَّ .
 وَيَبِيعُ يَبِيعَا يَبِيعُوا ، يَبِيعِي يَبِيعَا يَبِيعُنَّ . وَخَفَفَ خَافَا خَافُوا ، خَافِي خَافَا
 خَفِنَ .

وَبِالتَّكْيِيدِ : يَبِيعَنَّ وَخَافَنَّ .
 وَكَذَا تَقُولُ فِي الْخَفِيفَةِ : صُونُنْ ، وَيَبِيعُنْ ، وَخَافُنْ . . . إِلَى
 الْآخِرِ .

[مَزِيدُ الثَّلَاثِيِّ الْأَجُوفِ]
 وَمَزِيدُ الثَّلَاثِيِّ لَا يَغْتَلُّ مِنْهُ إِلَّا أَرْبَعَةُ أَتَيْنَةٍ ، وَهِيَ نَحْوُ : أَجَابَ

يُجِيبُ إِجَابَةً ، وَأَسْتَقَامَ يُسْتَقِيمُ اسْتِقَامَةً ، وَأَنْقَادَ يُنْقَادُ انْقِيَادًا ،
وَأَخْتَارَ يُخْتَارُ اخْتِيَارًا .

وَإِذَا بَنَيْتَهَا لِلْمَفْعُولِ . . قُلْتَ : أُجِيبُ يُجَابُ ، وَأَسْتَقِيمُ يُسْتَقَامُ ،
وَأَنْقِيدُ يُنْقَادُ ، وَأَخْتِيرُ يُخْتَارُ .

وَالْأَمْرُ مِنْهَا أَجِبْ أَجِيبًا ، وَأَسْتَقِمْ اسْتَقِيمًا ، وَأَنْقِذْ أَنْقَادًا ،
وَأَخْتَرْ اخْتَارًا .

وَيَصِحُّ نَحْوُ : قَوْلَ وَقَاوَلَ ، وَتَقَوَّلَ وَتَقَاوَلَ ، وَزَوَّجَ وَتَزَوَّجَ ،
وَسَايَرَ وَتَسَايَرَ ، وَأَسْوَدَّ وَأَبْيَضَّ ، وَأَسْوَادًا وَأَبْيَاضًا ، وَكَذَا سَائِرُ
تَصَارُيفِهَا .

[أَسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنَ الْأَجُوفِ]

وَأَسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرُودِ يَغْتَلُّ عَنْهُ بِالْهَمْزَةِ ؛ كَصَائِنِ ،
وَبَائِعِ . وَمِنْ الْمَزِيدِ فِيهِ يَغْتَلُّ بِمَا أَغْتَلَّ بِهِ الْمَصَارِغُ ؛ كَمُجِيبِ ،
وَمُسْتَقِيمِ ، وَمُنْقَادِ ، وَمُخْتَارِ .

وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرُودِ يَغْتَلُّ بِالْحَذَفِ وَالنَّقْلِ ؛
كَمَصُورٍ ، وَمَبِيعِ .

وَالْمَحذُوفُ وَأَوُّ مَفْعُولٍ عِنْدَ سَبَبِيَّوَيْهِ ، وَعَيْنُ الْفِعْلِ عِنْدَ أَبِي
الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ . وَتَوَوَّعِيْمُ يُثَبِّتُونَ الْبَاءَ ، فَيَقُولُونَ : مَبِيعٌ . وَمِنْ
الْمَزِيدِ فِيهِ يَغْتَلُّ بِالْقَلْبِ ، إِنْ أَغْتَلَّ فِعْلُهُ ؛ كَمُجَابِرِ ، وَمُسْتَقَامِ ،
وَمُنْقَادِ ، وَمُخْتَارِ .

الثَّالِثُ : الْمَغْتَلُّ اللَّامَ ، وَيُقَالُ لَهُ : النَّاقِصُ ، وَذُو الْأَرْبَعَةِ ؛
لِكَوْنِ مَا ضَمِيهِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ ، إِذَا أَخْبَرَتْ عَنْ نَفْسِكَ .

فَالْمَجْرَدُ تَقَلَّبَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ مِنْهُ أَلِفًا إِذَا تَحَرَّكْنَا وَأَنْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا ؛
كَغَرَا ، وَرَمَى ، وَعَصَا ، وَرَحَى .

وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ الْوَائِدُ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ ؛
كَأَعْطَى ، وَأَشْتَرَى ، وَأَسْتَقْصَى ، وَالْمُعْطَى ، وَالْمُشْتَرَى ،
وَالْمُسْتَقْصَى . وَكَذَا إِذَا لَمْ يُسَمَّ الْفَاعِلُ مِنَ الْمُضَارِعِ ؛ كَقَوْلِكَ :
يُغَرِّى ، وَيُعْطَى ، وَيُرْمَى .

وَأَمَّا الْمَاضِي .. فَتُحَذَفُ اللَّامُ مِنْهُ فِي مِثَالِ (فَعَلُوا) مُطْلَقًا ،
وَفِي مِثَالِ (فَعَلْتَ) ، وَ(فَعَلْنَا) إِذَا أَنْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا . وَتَثْبُتُ فِي
غَيْرِهَا ؛ فَتَقُولُ : غَرَا غَرَوَا غَرَوَا ، غَزَتْ غَزَا غَزَوْنَ ، غَزَوْتَ
غَزَوْتُمَا غَزَوْتُمْ ، غَزَوْتَ غَزَوْتُمَا غَزَوْتُمْ ، غَزَوْتُ غَزَوْنَا . وَرَمَى
رَمَى رَمَوْا ، رَمَتْ رَمَتَا رَمَيْنِ ، رَمَيْتَ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُمْ ، رَمَيْتَ رَمَيْتُمَا
رَمَيْتُمْ ، رَمَيْتَ رَمَيْتُمَا . وَرَضَى رَضِيَ رَضُوا ، رَضَيْتَ رَضَيْتُمَا رَضَيْتُمْ ،
رَضَيْتَ رَضَيْتُمَا رَضَيْتُمْ ، رَضَيْتَ رَضَيْتُمَا رَضَيْتُمْ ، رَضَيْتَ رَضَيْتُمَا .
وَكَذَلِكَ سَرَوْ سَرَوْا سَرَوْا ، سَرَوْتَ سَرَوْتُمَا سَرَوْتُمْ ، سَرَوْتَ سَرَوْتُمَا
سَرَوْتُمْ ، سَرَوْتَ سَرَوْتُمَا سَرَوْتُمْ ، سَرَوْتَ سَرَوْنَا .

وَأَمَّا فَتَحَتْ مَا قَبْلَ وَآوِ الضَّمِيرِ فِي : غَرَوَا ، وَرَمَوْا ، وَضَمَمَتْ
فِي : رَضُوا ، وَسَرَوْا ؛ لِأَنَّ وَآوِ الضَّمِيرِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْفِعْلِ النَّاقِصِ
بَعْدَ حَذْفِ اللَّامِ ؛ فَإِنْ أَنْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا .. أَبْقِيَ عَلَى الْفَتْحَةِ ، وَإِنْ
ضَمَّ ، أَوْ كَسَرَ .. ضَمَّ .

وَأَصْلُ رَضُوا : رَضِيُوا ، نَقَلْتُ حَرَكَةَ الْيَاءِ إِلَى الضَّادِ ، وَحُذِفَتْ
الْيَاءُ ؛ لِاتِّفَاقِ السَّاكِنَيْنِ .

[الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ مِنَ النَّاصِرِ]

وَأَمَّا الْمَضَارِعُ . . فَتَسْكُنُ اللَّامُ مِنْهُ فِي الِزَّيْعِ ، وَتُخَدَفُ فِي الْجَزْمِ ، وَتُفْتَحُ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فِي النَّصْبِ ، وَتَتَبْتُ الْأَلْفَ .

وَيُسْقِطُ الْجَزْمُ وَالنَّاصِبُ الْتُونَاتِ ، سِوَى نُونِ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ ؛ فَتَقُولُ : لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَغْزُوا ، وَلَمْ يَزَمْ وَلَمْ يَزِمَا ، وَلَمْ يَرْضَ وَلَمْ يَرْضَا ، وَلَنْ يَغْزُو ، وَلَنْ يَغْزُوا ، وَلَنْ يَزِمَي ، وَلَنْ يَرْضَي .

وَتَتَبْتُ لَامَ الْفِعْلِ فِي فِعْلِ الْإِثْنَيْنِ ، وَجَمَاعَةِ الْإِنَاثِ . وَتُخَدَفُ مِنْ فِعْلِ جَمَاعَةِ الذَّكُورِ ، وَمِنْ فِعْلِ الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ ؛ فَتَقُولُ : يَغْزُو يَغْزَوَانِ يَغْزُونَ ، تَغْزُو تَغْزَوَانِ يَغْزُونَ ، تَغْزُو تَغْزَوَانِ تَغْزُونَ ، تَغْزِيَن تَغْزَوَانِ تَغْزُونَ ، أَغْزُو نَغْزُو .

وَيَسْتَوِي فِيهِ لَفْظُ جَمَاعَةِ الذَّكُورِ وَالْإِنَاثِ فِي الْخُطَابِ وَالْغَنِيَةِ جَمِيعًا ، لَكِنَّ التَّكْدِيرَ مُخْتَلَفٌ ، فَوَزْنُ جَمْعِ الْمَذَكَّرِ : يَفْعُولُ وَتَفْعُولُ . وَوَزْنُ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ : يَفْعُلْنَ وَتَفْعُلْنَ .

وَتَقُولُ : يَزِمِي يَزِمِيَانِ يَزِمُونَ ، تَزِمِي تَزِمِيَانِ يَزِمِينَ ، تَزِمِي تَزِمِيَانِ تَزِمِينَ ، تَزِمِي تَزِمِيَانِ تَزِمِينَ ، أَزِمِي نَزِمِي . وَأَصْلُ يَزِمُونَ : يَزِمِيُونَ ، فَفُعِلَ بِهِ مَا فُعِلَ بِرَضُوا .

وَهَكَذَا حُكْمُ كُلِّ مَا كَانَ مَا قَبْلَ لَامِهِ مَكْسُورًا ؛ كَيَهْدِي ، وَيُنَاجِي ، وَيَرْتَجِي ، وَيَنْبِرِي ، وَيَسْتَدْعِي ، وَيَرْعَوِي ، وَيَعْرُوي .

وَتَقُولُ : يَرْضَى يَرْضِيَانِ يَرْضُونَ ، تَرْضَى تَرْضِيَانِ يَرْضِينَ ، تَرْضَى تَرْضِيَانِ تَرْضِينَ ، تَرْضَى تَرْضِيَانِ تَرْضُونَ ، أَرْضَى نَرْضَى .

وَهَكَذَا قِيَّاسُ كُلِّ مَا كَانَ مَا قَبْلَ لَامِهِ مَفْتُوحًا ؛ نَحْوُ : يَتَمَطَّى ،
وَيَنْصَابِي ، وَيَتَقَلَّسِي .

وَأَلْفَظُ الْوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ فِي الْخِطَابِ كَلْفَظِ الْجَمْعِ فِي بَابِي : يَزِي
وَيَزُضِي ، وَالتَّكْدِيرُ مُخْتَلِفٌ ، فَوَزُنَ الْوَاحِدَةُ : تَفْعِيلٌ وَتَفْعِيلٌ ،
وَوَزُنَ الْجَمْعُ : تَفْعِلْنَ وَتَفْعِلْنَ .

[الْأَمْرُ مِنَ النَّاقِصِ]

وَالْأَمْرُ مِنْهَا : أَعِزْ أَعِزُّوا أَعِزُّوا ، أَعِزِّي أَعِزُّوا أَعِزُّوا . وَأَرِمْ
أَرِمْنَا أَرِمُوا ، أَرِمِي أَرِمْنَا أَرِمِينَ . وَأَرِضْ أَرِضْنَا أَرِضُوا ، أَرِضِي
أَرِضْنَا أَرِضِينَ . وَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ نُونَ التَّكْيِيدِ . أُعِيدَتْ اللَّامُ
الْمَحْدُوفَةُ ، فَقُلْتُ : أَعِزُّونَ ، وَأَرِضِينَ ، وَأَرِضِينَ .

[أَسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنَ النَّاقِصِ]

وَأَسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهَا : غَارِ غَارِيَانِ غَارُونَ ، غَارِيَّةُ غَارِيَتَانِ
غَارِيَاتٍ ، وَغَوَارٍ . وَكَذَلِكَ رَامٍ ، وَرَاضٍ .
وَأَصْلُ غَارٍ : غَارَوْ ، فَلَبِثَ الْوَاوُ بَاءً ؛ لِتَطَرُّفِهَا وَانْكِسَارِ مَا
قَبْلَهَا ، كَمَا قُلِبَتْ فِي غُرِيٍّ ، ثُمَّ قَالُوا : غَارِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ الْمُؤَنَّثَ فَرَعٌ
الْمُدَكَّرُ ، وَالتَّاءُ طَارِئَةٌ .

وَتَقُولُ فِي مَفْعُولٍ مِنَ الْوَاوِيِّ : مَعِزُّو ، وَمِنْ الْيَائِيِّ : مَزِمِي ،
تَقْلَبُ الْوَاوُ بَاءً ، وَيَنْكَسِرُ مَا قَبْلَهَا ؛ لِأَنَّ الْوَاوُ وَالْيَاءُ إِذَا اجْتَمَعَا فِي
كَلِمَةٍ ، وَالْأُولَى مِنْهُمَا سَاكِئَةٌ . فَلَبِثَ الْوَاوُ بَاءً ، وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ فِي
الْيَاءِ .

وَتَقُولُ فِي فَعُولٍ مِنَ الْوَاوِيِّ : عَدُّو ، وَمِنْ الْيَائِيِّ : بَغِيٍّ ،

وَتَقُولُ فِي فَعِيلٍ مِنَ الْوَاوِيِّ : صَبِيٌّ ، وَمِنْ الْيَائِيِّ : شَرِيٌّ .

[الْمَزِيدُ فِيهِ مِنَ النَّافِصِ]

وَالْمَزِيدُ فِيهِ : تَقَلَّبَ وَאוּهُ يَاءٌ ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاوٍ وَقَعَتْ رَابِعَةٌ
فَصَاعِدًا ، وَلَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَهَا مَضْمُومًا قَلْبَتْ يَاءٌ ، فَتَقُولُ : أَعْطَى
يُعْطِي ، وَاعْتَدَى يُعْتَدِي ، وَاسْتَرَشَى يَسْتَرَشِي . وَتَقُولُ مَعَ
الضَّمِيرِ : أَعْطَيْتُ ، وَاعْتَدَيْتُ ، وَاسْتَرَشَيْتُ . وَكَذَلِكَ تَعَارَظْنَا ،
وَتَرَاجَيْتَا .

الرَّابِعُ : الْمُعْتَلُّ الْعَيْنِ وَاللَّامِ ، وَيُقَالُ لَهُ : اللَّفِيفُ الْمَفْرُوقُ ؛
فَتَقُولُ : شَوِيٌّ يَشْوِي شِيًّا ؛ مِثْلُ : رَمَى يَزِمِي رَمِيًّا ، وَقَوِيٌّ يَقْوِي
قُوَّةً ، وَرَوِيٌّ يَزْوِي رِيًّا ؛ مِثْلُ : رَضِيَ يَرْضَى ، فَهُوَ رِئَانٌ ، وَأَمْرَأَةٌ
رِيًّا ؛ مِثْلُ : عَطَشَانٌ ، وَعَطَشَى ، وَأَرْوَى ؛ كَأَعْطَى ، وَحَيٍّ ؛
كَرَضِيٍّ ، وَحَيٍّ يَحْيِي حَيَاتَةً ، فَهُوَ حَيٌّ ، وَحَيًّا وَحِيًّا ، فَهُمَا حَيَّانٌ ،
وَحَيَّتَا ، فَهُمَا أَحْيَاءٌ . وَيَجُوزُ حَيُّوًا بِالتَّخْفِيفِ ؛ كَرَضُوا .

وَالْأَمْرُ : أَحْيَ ؛ كَارَضَ . وَأَحْيَا يُحْيِي ؛ كَأَعْطَى يُعْطِي بِعَيْنِهِ ،
وَحَيًّا يُحَايِي مُحَايَةً . وَاسْتَحْيَا يَسْتَحْيِي اسْتِحْيَاءً ، اسْتَحْيَ فِي
الْأَمْرِ .

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : اسْتَحْيَ يَسْتَحْيِي اسْتَحَ ، وَذَلِكَ الْخَذْفُ ؛
لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ ؛ كَمَا قَالُوا : لَا أَدْرِي ، فِي : لَا أَدْرِي .

الْخَامِسُ : الْمُعْتَلُّ الْفَاءِ وَاللَّامِ ، وَيُقَالُ لَهُ : اللَّفِيفُ الْمَفْرُوقُ ؛
فَتَقُولُ : وَقَى ؛ كَرَمَى ، يَبْقِي يَقْيَانٌ يَقُونَ .

وَتَقُولُ فِي الْأَمْرِ : قِ ، فَيَصِيرُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَيَلَزِمُهُ الْهَاءُ

فِي الْقَوَفِ ؛ نَحْوُ : قَهْ ، فَتَقُولُ : قَهْ يَا رَجُلُ قِيَا قُوا ، فِي قِيَا قَيْنَ .
وَتَقُولُ فِي التَّأْكِيدِ : قَيْنَ قِيَانُ قُرْ ، قَيْنَ قِيَانُ قَيْنَانُ . وَبِالْخَفِيفَةِ :
قَيْنُ قُنْ قَيْنَ .

وَتَقُولُ : وَجِي يُوْجِي ؛ كَرَضِي يَرْضَى . وَالْأَمْرُ : اِجْعِ ؛
كَارِضَ .

الْسادِسُ : الْمُغْتَلُّ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ ؛ كَيَيْنَ ، فِي أَسْمِ مَكَانٍ .
وَيَوْمَ ، وَقِيلَ ، وَلَا يُبْنَى مِنْهُ الْفِعْلُ .
الْشَّابِعُ : الْمُغْتَلُّ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ وَاللَّامُ ، وَذَلِكَ وَآوُ وَيَاءُ لِاسْمِي
الْحَرْفَيْنِ .

* * *

فَصَحَائِفُ

في المهور

حُكْمُ الْمَهْمُوزِ فِي تَصَارِيفِ فِعْلِهِ حُكْمُ الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّ الِهْمَزَةَ حَرْفٌ صَحِيحٌ ، لِكُنْهَا قَدْ تَحَقَّقَتْ ، إِذَا وَقَعَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ شَدِيدٌ ، مِنْ أَفْصَى الْحَلْقِ ، فَتَقُولُ : أَمَلٌ يَأْمُلُ ؛ كَنَصَرَ يَنْصُرُ . وَالْأَمْرُ : أَوْمَلُ ، بِقَلْبِ الِهْمَزَةِ وَأَوَّ ؛ لِأَنَّ الِهْمَزَتَيْنِ إِذَا انْتَقَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، ثَابَتَتْهُمَا سَاكِنَةٌ . وَجَبَ قَلْبُهَا بِحَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا ؛ كَأَمَنْ ، وَأَوْمِنَ ، وَإِيمَانٍ . فَإِنْ كَانَتِ الْأُولَى هَمْزَةً وَضَلَّ .. تَعُودُ الثَّانِيَةُ هَمْزَةً عِنْدَ الْوَصْلِ إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا .

وَحُذِفَتِ الِهْمَزَةُ فِي : خُذْ ، وَكُلْ ، وَمُرْ ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ؛ لِكثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ . وَقَدْ يَجِيءُ مُرٌ عَلَى الْأَصْلِ عِنْدَ الْوَصْلِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَأَمْرٌ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ﴾ .

وَأَزَرَ يَأْزُرُ ، وَهَنَأَ يَهْنِئُ ؛ كَضَرَبَ يَضْرِبُ . وَالْأَمْرُ : إِنْزِرْ . وَأَذَبَ يَأْذِبُ ؛ كَكَرُمَ يَكْرُمُ . وَالْأَمْرُ : أَوْدَبْ . وَسَأَلَ يَسْأَلُ ؛ كَمَنَعَ يَمْنَعُ . وَالْأَمْرُ : إِسْأَلْ .

وَيَجُوزُ : سَأَلَ يَسْأَلُ سَلً . وَأَبَ يَأْبُو ، وَسَاءَ يَسُوءُ ؛ كَصَانَ يَصُونُ . وَجَاءَ يَجِيءُ ؛ كَكَالَ يَكِيلُ ، فَهُوَ سَاءٌ ، وَجَاءَ . وَأَسَا يَأْسُو ؛ كَدَعَا يَدْعُو . وَأَتَى يَأْتِي ؛ كَرَمَى يَرْمِي .

وَالْأَمْرُ : إِيْتِ . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : بِ تَشْبِيهَا لَهُ بِخُذْ . وَوَأَى يَتِي ؛ كَوَقَى يَقِي . وَأَوَى يَأْوِي أَيْ ؛ كَشَوَى يَشْوِي شَيْئًا . وَالْأَمْرُ : إِيوِ . وَنَأَى يَنْأَى ؛ كَرَعَى يَزْعَى .

وَكَذَا قِيَاسُ رَأَى يَرَأَى ، لَكِنَّ الْعَرَبَ قَدْ اجْتَمَعَتْ عَلَى حَذْفِ
الْهَمْزَةِ مِنْ مُضَارِعِهِ ؛ فَقَالُوا : يَرَى يَرَيَانِ يَرُونَ ، تَرَى تَرَيَانِ تَرُونَ ،
تَرَى تَرَيَانِ تَرُونَ ، تَرَيْنَ تَرَيَانِ تَرَيْنَ ، أَرَى نَرَى .

وَاتَّفَقَ فِي خِطَابِ الْمُؤَنَّثِ لَفْظُ الْوَاحِدَةِ وَالْجَمْعِ ، لَكِنَّ وَزْنَ
الْوَاحِدَةِ : تَفَيْنَ ، وَالْجَمْعِ : تَفَلْنَ . فَإِذَا أَمَرْتَ مِنْهُ . . . فَقُلْتَ عَلَى
الْأَصْلِ : أَرَهُ ؛ كَارَعُ ، وَعَلَى الْحَذْفِ : رَ ، وَنَلَزِمُ الْهَاءُ فِي
الْوَقْفِ ؛ نَحْوُ : رَهَ رَيَا رَوَا ، رَيَ رَيَا رَيْنَ .

وَبِالْتَّأَكِيدِ : رَبِي رَيَانُ رَوْنُ ، رَيْنُ رَيَانُ رَيْنَانُ . وَبِالْخَفِيفَةِ : رَيْنُ
رَوْنُ رَيْنَ ، فَهُوَ : رَاءَ رَائِيَانِ رَاوُونَ ؛ كَرَاعِ رَاعِيَانِ رَاعُونَ . وَذَاكَ
مَرْيِيٌّ ؛ كَمَرْعِيٍّ .

وَبِنَاءُ أَفْعَلَ مِنْهُ مُخَالَفٌ لِأَخَوَاتِهِ أَنْصَأَ ؛ فَتَقُولُ : أَرَى يُرِي إِرَاءَةً ،
وَأَرَاءَ ، وَإِرَابَةً ، فَهُوَ : مُرِ مَرِيَانِ مَرُونَ ، وَأَرَثَ ، فَهِيَ : مَرِيَّةٌ
مَرِيَتَانِ مَرِيَاتٍ ، وَذَاكَ مُرِيٌّ مَرِيَانِ مَرُونَ ، مُرَاءَةٌ مُرَاتَانِ مُرِيَاتٍ .
وَفِي الْأَمْرِ : أَرِ أَرِيَا أَرُوا ، أَرِي أَرِيَا أَرِينَ . وَبِالْتَّأَكِيدِ : أَرِيَنَّ
أَرِيَانُ أَرُنُّ ، أَرِنَّ أَرِيَانُ أَرِيَانُ .

وَبِالنَّهْيِ : لَا تَرِ لَا تَرِيَا لَا تَرُوا ، لَا تُرِي لَا تُرِيَا لَا تُرِينَ .
وَبِالْتَّأَكِيدِ : لَا تُرِيَنَّ لَا تُرِيَانُ لَا تُرُونَ ، لَا تُرِنَنَّ لَا تُرِيَانُ لَا تُرِيَتَانُ .
وَتَقُولُ فِي أَفْعَلَ مِنْ مَهْمُورِ الْفَاءِ : أَيْتَالَ ؛ كَأَخْتَارَ ، وَأَيْتَلَى ؛
كَاتَّقَضَى .

فَصَالٌ

في بناء اسم الزمان والمكان

من تَفْعَلُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ ، عَلَى مَفْعِلٍ مَكْسُورٍ الْعَيْنِ ؛ كَالْمَجْلِسِ ،
وَالْمَبِيتِ .

وَمِنْ يَفْعَلُ ، وَيَفْعَلُ يَفْتَحُ الْعَيْنِ وَضَمُّهَا ، عَلَى مَفْعَلٍ مَفْتُوحٍ
الْعَيْنِ ؛ كَالْمَذْهَبِ ، وَالْمَقْتَلِ ، وَالْمَشْرَبِ ، وَالْمَقَامِ .
وَشَدُّ الْمَسْجِدِ ، وَالْمَشْرِقِ ، وَالْمَغْرِبِ ، وَالْمَطْلَعِ ،
وَالْمَجْرَزِ ، وَالْمَرْفُوقِ ، وَالْمَفْرِقِ ، وَالْمَسْكَنِ ، وَالْمَنْسِكِ ،
وَالْمَنْثِ ، وَالْمَسْقِطِ .

وَحِكْيُ الْفَتْحِ فِي بَعْضِهَا ، وَأَجِيزُ الْفَتْحِ فِيهَا كُلُّهَا . مَذًا إِذَا كَانَ
الْفِعْلُ صَحِيحَ الْفَاءِ وَاللَّامِ .
وَأَمَّا غَيْرُهُ . . فَمِنْ الْمُفْعَلِ الْفَاءِ مَكْسُورٍ عَيْنُهُ أَبَدًا ؛ كَالْمَوْضِعِ ،
وَالْمَوْعِدِ .

وَمِنْ الْمُفْعَلِ اللَّامِ مَفْتُوحٍ أَبَدًا ؛ كَالْمَأْوَى ، وَالْمَرْمَى .
وَقَدْ تَدْخُلُ عَلَى بَعْضِهَا تَاءُ الثَّانِيَةِ ؛ كَالْمَطْنَةِ ، وَالْمَقْبَرَةِ ،
وَالْمَشْرِقَةِ . وَشَدُّ الْمَقْبَرَةِ وَالْمَشْرِقَةِ ، بِالضَّمِّ .
وَمِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، كَأَسْمِ الْمَفْعُولِ ؛ كَالْمُدْخَلِ ،
وَالْمَقَامِ .

وَإِذَا كَثُرَ الشَّيْءُ بِالْمَكَانِ . . قِيلَ فِيهِ : مَفْعَلَةٌ ، مِنَ الثَّلَاثَةِ
الْمَجْرُودِ ؛ فَيَقَالُ : أَرْضٌ مَسْبَعَةٌ ، وَمَأْسَدَةٌ ، وَمَذَابَنٌ ، وَمَبْطَحَةٌ ،
وَمَفْشَاةٌ .

[أَسْمُ الْأَلَةِ]

وَأَمَّا أَسْمُ الْأَلَةِ - وَهُوَ مَا يُعَالَجُ بِهِ الْفَاعِلُ الْمَفْعُولُ ؛ لِوُصُولِ الْأَثَرِ إِلَيْهِ ... فَيَجِيءُ عَلَى مِثَالِ مِخْلَبٍ ، وَمِكْسَحَةٍ ، وَمِفْتَاحٍ ، وَمِضْفَاةٍ . وَقَالُوا : مِرْقَاةٌ بِكَسْرِ الْمِيمِ ، عَلَى هَذَا . وَمَنْ فَتَحَ الْمِيمَ . . أَرَادَ الْمَكَانَ .
وَشَذَّ مُذْهَنٌ ، وَمُسْعُطٌ ، وَمُدْقٌ ، وَمُنْخَلٌ ، وَمُكْحَلَةٌ ، وَمُخْرَضَةٌ ، مَضْمُومَةٌ الْمِيمِ وَالْعَيْنِ . وَجَاءَ مِدْقٌ ، وَمِدْقَةٌ عَلَى الْقِيَاسِ .

تَنْبِيْهٌ

[بِنَاءُ الْمَرَّةِ]

الْمَرَّةُ مِنْ مَصْدَرِ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ عَلَى فَعْلَةٍ ، بِالْفَتْحِ ؛ تَقُولُ : ضَرَبْتُ ضَرْبَةً ، وَقُمْتُ قَوْمَةً .
وَمِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ بِيَزَادَةِ الْهَاءِ ؛ كَالْإِعْطَاءَةِ ، وَالْإِنْطِلَاقَةِ إِلَّا مَا فِيهِ نَاءٌ الثَّانِي مِنْهُمَا . فَالْوَصْفُ فِيهِ بِالْوَاحِدَةِ وَاجِبٌ ؛ كَقَوْلِكَ : رَحِمْتُهُ رَحْمَةً وَاحِدَةً ، وَدَخَرَجْتُهُ دَخْرَجَةً وَاحِدَةً .

[بِنَاءُ الْهَيْئَةِ]

وَالْفِعْلَةُ بِالْكَسْرِ لِلنَّوْعِ مِنَ الْفِعْلِ ؛ تَقُولُ : هُوَ حَسَنُ الطَّعْمَةِ ، وَالْجِلْسَةِ .

* * *

شرح تصريف العري

تأليف

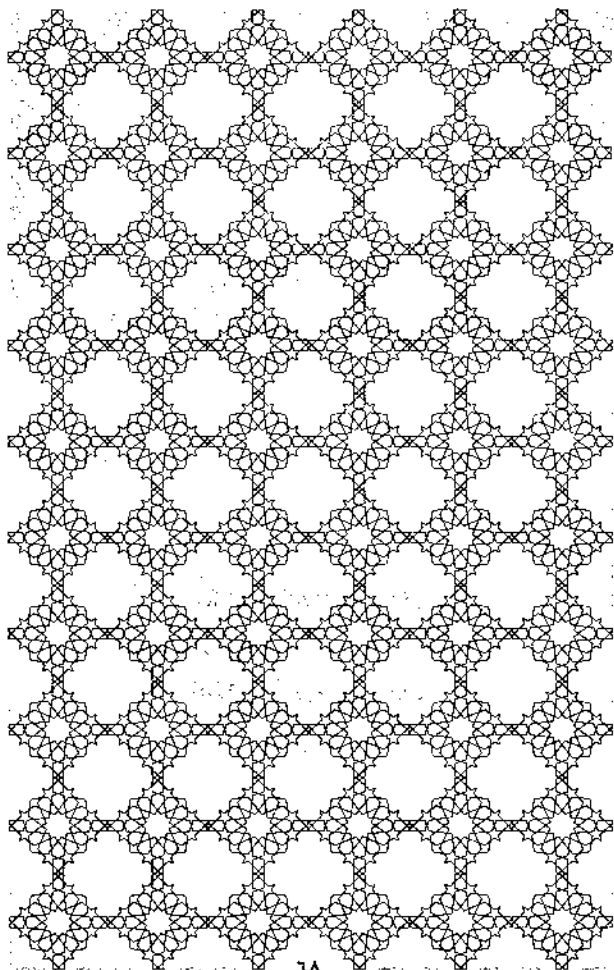
المفتي الفقيه الإمام الحسيني والبيان والدين

سعد الدين مسعود بن عمرو بن عبد الله النقاشاني

الهروي الجراساني الحنفي

رحمة الله تعالى

(٧١٢ - ٧٩١ هـ)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وهو حسي

[حُطْبَةُ الْيَكْنَابِ]

إن أروى زهر يخرج في رياض الكلام من الأكمام ، وأبهى حَبَرٍ تحاك بينان
البيان وأسنان الأقلام . . حمدُ الله سبحانه وتعالى على تواتر نعمائه الزاخرة
الظاهرة ، وترادف آلائه المتوافرة المتطافرة^(١) .

ثم الصلاة والسلام^(٢) على نبيه محمد^(٣) المبعوث من أشرف جرائيم
الأنام^(٤) ، وعلى آله وأصحابه الأئمة الأعلام ، وأزمة الإسلام .
وبعد :

فيقول الفقير إلى الله الغني : مسعود بن عمر القاضي التفتازاني ، بيض الله
غرة أحواله ، وأورق أغصان آماله :

لما رأيت « مختصر التصريف » ، الذي صنفه الإمام الفاضل ، العالم
الکامل ، قدوة المحققين ، عز الملة والدين : الزنجاني رحمه الله تعالى مختصراً
ينطوي على مباحث شريفة ، ويحتوي على قواعد لطيفة . . سنح لي أن أشرحه
شرحاً يذلل من اللفظ صعابه ، ويكشف عن وجه المعاني نقابه ، ويستكشف
مكنون غوامضه ، ويستخرج سر حلوه من حامضه ، مضيئاً إليه فوائد شريفة ،
وزوائد لطيفة ، مما عثر عليه فكري الفاتر ، ونظري القاصر ، بعون الملك
القادر .

والمرجو ممن اطلع فيه على عشرة أن يدرأ بالحسنة السيئة ؛ فإنه أول ما أقرغته

(١) المتطافرة : بالطاء المهملة ؛ أي : السريعة الحصول ، من طفر يطفر ، إذا وثب . انظر « تدرج
الأداني » (ص ٤) .

(٢) زيادة من (ج) .

(٣) زيادة من (ب) و (ج) و (د) و (هـ) .

(٤) جرائيم : جمع جرثومة ، وهي : أصل الشيء ومجتمعه . انظر « لسان العرب » مادة (جرثم) .

في قالب الترتيب والتصنيف ، مختصراً في هذا « المختصر » ما قرأته في علم
التصنيف .

ومن الله الاستعانة وإليه الزلفى ، وهو حسب من توكل عليه وكفى

[تَعْرِيفُ عِلْمِ الصَّرْفِ]

فها أنا أشرع في المقصود ، بعون الملك المعبود ، فأقول :
لما كان من الواجب على كل طالب لشيء أن يتصور ذلك الشيء أولاً ؛ ليكون
على بصيرة في طلبه ، وأن يتصور غايته ؛ لأنه هو السبب الحامل على الشروع في
الطلب . . بدأ المصنف رحمه الله تعالى بتعريف التصريف ، على وجه يتضمن
فائدته ، متعرضاً لمعناه اللغوي ؛ إشعاراً بالمناسبة بين المعنيين ؛ فقال مخاطباً
بالخطاب العام :

أَعْلَمَ : أَنَّ الصَّرْفَ فِي اللُّغَةِ : التَّغْيِيرُ . وَفِي الصَّنَاعَةِ : تَحْوِيلُ
الْأَصْلِ الْوَاحِدِ إِلَى أَمْثِلَةٍ مُخْتَلِفَةٍ ؛ لِمَعَانٍ مَقْصُودَةٍ ، لَا تَحْصُلُ إِلَّا بِهَا .

(اعلم : أن التصريف) وهو تفعيل من الصرف ؛ للمبالغة والتكثير (في
اللغة : التغيير) ، نقول : صرّفت الشيء ؛ أي : غيرته ، يعني أن للتصريف
معنيين :

- لغوي : وهو ما وضعه له واضح لغة العرب . واللغة : هي الألفاظ
الموضوعة للمعاني ، من (لُغِي) بالكر يُلَغِي لُغاً ، إذا لهج بالكلام ،
وأصلها : لُغِيَ أَوْ لُغُوٌ ، والهاء عوض ، وجمعها : لُغَى ، مثل بُرَّةٍ وَبُرَى .
- وصناعي : وهو ما وضعه له أهل هذه الصنعة ، وإليه أشار بقوله (وفي
الصناعة) بكسر الصاد ، وهي : العلم الحاصل من التمرن على العمل ، والمراد
بها هنا : صناعة التصريف ؛ أي : التصريف في الاصطلاح : (تحويل الأصل
الواحد) أي : تغييره ، والأصل : ما يبنى عليه الشيء ، والمراد ههنا :
المصدر .

(إلى أمثلة) أي : أبنية وصيغ ، وهي : الكلم باعتبار هيئات تعرض لها من الحركات والسكنات ، وتقديم بعض الحروف على بعض ، وتأخير عنه .
(مختلفة) باختلاف الهيئات ؛ كضرب ويضرب ، ونحوهما من المشتقات .

(لمعانٍ) جمع معنى ، وهو في الأصل : مصدر ميمي من العناية ، نقل إلى معنى المفعول ، وهو : ما يراد من اللفظ ؛ أي : التصريف تحويل المصدر إلى أمثلة مختلفة ؛ لأجل حصول معانٍ (مقصودة لا تحصل) تلك المعاني (إلا بها) أي : بهذه الأمثلة .

وفي هذا الكلام تنبيه على أن هذا العلم محتاج إليه ؛ مثلاً : الضرب هو الأصل الواحد ، فتحويله إلى ضرب ويضرب وغيرهما ليحصل المعنى المقصود من الضرب الحادث في الزمان الماضي أو الحال أو غيرهما . هو التصريف في الاصطلاح ، والمناسبة بينهما ظاهرة .

والمراد بالتصريف هنا غير علم التصريف الذي هو معرفة أحوال الأبنية .
واختار التحويل على التغيير ؛ لما في التحويل من معنى النقل .
قال في « المغرب » : (التحويل : نقل الشيء من موضع إلى آخر)^(١) .
وقال في « الصحاح » : (التحويل : التنقل من موضع إلى موضع آخر .
وحوله فتحول وحول أيضاً بنفسه يتعدى ولا يتعدى ، والاسم منه الحَوْل ،
قال الله تعالى : ﴿ لَا يَتَّبِعُونَ عَتَايَ حَوْلًا ﴾)^(٢) ، فهو أخص من التغيير .

ولا يخفى أنك تنقل حروف الضرب إلى ضرب ويضرب وغيرهما ، فيكون التحويل أولى من التغيير ، ولا يجوز أن يفسر التصريف لغة بالتحويل ؛ لأنه أخص من التصريف .

(١) المغرب (٢٣٥ / ١) .

(٢) صحاح اللغة ، مادة (حول) .

ثم التعريف يشتمل على العلل الأربع : المادية والصورية والفاعلية والغائية^(١) .

قيل : التحويل : هي الصورة ، ويدل بالالتزام على الفاعل ، وهو الْمُحَوَّل ، والأصل الواحد : هي المادة ، وحصول المعاني المقصودة : هي الغاية .

فإن قلت : الْمُحَوَّلُ أهو الواضع أم غيره ؟

قلت : المظاهر أنه كل من يصلح لذلك ؛ كما يقال في العرف : صرفت الكلمة ، لكنه في التحقيق هو الواضع ؛ لأنه هو الذي حول الأصل الواحد إلى الأمثلة .

وإنما قلنا : إنه حول الأصل الواحد إلى الأمثلة - أي : اشتق الأمثلة منه ، ولم يجعل كلاً من الأمثلة صيغة موضوعة برأسها - لأن هذا أدخل في المناسبة ، وأقرب إلى الضبط .

واختار (الأصل الواحد) على المصدر ليصح على المذهبين ؛ فإن الكوفيين يجعلون المصدر مشتقاً من الفعل ، فالأصل الواحد عندهم هو الفعل .

والعمدة في استدلالهم : أن المصدر يعمل بإعلال الفعل ، فهو فرع الفعل .

وأجيب عنه : بأنه لا يلزم من فرعيته في الإعلال فرعيته في الاشتقاق ؛ كما أن نحو : أَعِدُّ وَنَعِدُّ وَتَعِدُّ فرع يَعِدُّ في الإعلال ، مع أنه ليس بمشتق منه ، وتأخير الفعل في الاشتقاق عن نفس المصدر لا ينافي كون إعلال المصدر متأخراً عن إعلال الفعل ، فتأمل .

(١) قال في « تدريج الآيات » (ص ١٠) : (التصريف الصناعي مركب صادر عن فاعل مختار ، وكل ما كان كذلك فلا بد له من علل أربع ، وإنما تنحصر العلل في ذلك ؛ لأن العلة : إما أن تكون داخلية في المعلوم ، أو خارجة عنه . فالأول : إما أن يكون حصول المعلوم بها بالفعل أو بالقوة ، الأولى العلة الصورية ، والثانية العلة المادية .

والخارج إما أن يكون مؤثراً في المعلوم ، أو لا ، الأول العلة الفاعلية ، والثاني العلة الغائية ، وهي في الأمثلة المذكورة حروف الأصل ، والهيئة العارضة لها هي العلة المادية ، والصورة الحاصلة من اجتماعهما هي العلة الصورية ، والواضع - مثلاً - العلة الفاعلية ، وحصول المعاني المقصودة العلة الغائية ، فلعلم أن تعريف المصنف تضمن الإشارة إلى كل العلل ، وهو الأحسن .

وإعلم : أن مرادنا بالمصدر هو المصدر المجرد ؛ لأن المزيد فيه مشتق منه لموافقته إياه بحروفه ومعناه .

فإن قلت : نحن نجد بعض الأمثلة مشتقاً من الفعل كالأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، ونحوها ؟

قلتُ : مرجع الجميع إلى المصدر ، والكل مشتق منه ، إما بواسطة أو بلا واسطة .

ويجوز أن يقال : اختار الأصل الواحد ليكون أعم من المصدر وغيره ، فيشمل تحويل الاسم إلى المثنى والمجموع ، والمصغر والمنسوب ، ونحو ذلك ، وهذا أقرب .

فإن قلتُ : لم اختير التصريف على الصرف مع أنه بمعناه ؟ قلتُ : لأن في هذا العلم تصرفات كثيرة ، فاختير لفظ يدل على المبالغة والتكثير .

وهذا أو أن نرجع إلى المقصود فنقول : معلوم أن الكلمات ثلاث : اسم وفعل وحرف .

[تَقْسِيمُ الْفِعْلِ]

ولما كان بحثه في الفعل وما يشتق منه . . شرع في بيان تقسيمه إلى ما له من الأقسام فقال :

ثُمَّ الْفِعْلُ . . إِمَّا ثَلَاثِيٌّ وَإِمَّا رُبَاعِيٌّ . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا . . إِمَّا مُجَرَّدٌ ،
أَوْ مَزِيدٌ فِيهِ . وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا . . إِمَّا سَالِمٌ ، أَوْ غَيْرُ سَالِمٍ .

(ثم الفعل) بكسر الفاء ؛ لأنه اسم لكلمة مخصوصة ، وأما بالفتح . .
فمصدر فعل يفعل .

(إما ثلاثي ، وإما رباعي) لأنه لا يخلو من أن تكون حروفه الأصلية ثلاثة أو أربعة ، فالأول الثلاثي ، والثاني الرباعي ؛ إذ لم يبن منه الخماسي ، ولا الثنائي ، بشهادة التسع والاستقراء ، وللمحافظة على الاعتدال لثلاث يؤدي الخماسي إلى الثقل ، والثنائي إلى الضعف عن قبول ما يتطرق إليه من التغييرات ، ولم يمنع الخماسي في الاسم ؛ خطأ لرتبة الفعل عن رتبته ، ولكونه أثقل من الاسم لدلالته على الحدث والزمان والفاعل .

لا يقال : هذا تقسيم الشيء إلى نفسه ، وإلى غيره ؛ لأن مورد القسمة فعل ، وكل فعل إما ثلاثي وإما رباعي ، فمورد القسمة أيضاً أحدهما ، وأياً ما كان . . يكون تقسيمه إلى الثلاثي والرباعي تقسيماً للشيء إلى نفسه وإلى غيره ؛ لأننا نقول : الفعل الذي هو مورد القسمة أعم من الثلاثي والرباعي ؛ فإن المراد به مطلق الفعل ، من غير نظر إلى كونه على ثلاثة أحرف أو أربعة ، وهكذا جميع التقسيمات .

وتحقيق ذلك : أن مورد القسمة هو مفهوم الفعل ، لا ما صدق عليه مفهوم الفعل ، والمحكوم عليه في قولنا : (كل فعل إما ثلاثي وإما رباعي) ما يصدق

عليه مفهوم الفعل ، لا نفس مفهومه ، فلا تلزم النتيجة ؛ أي : تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره .

(وكل واحد منهما) أي : من الثلاثي والرباعي (. . إِمَّا مجرد ، أو مزيد فيه) لأنه لا يخلو إِمَّا أن يكون باقياً على حروفه الأصلية أو لا ، الأول المجرد ، والثاني المزيد فيه .

(وكل واحد منها) أي : من هذه الأربعة (. . إِمَّا سالم ، أو غير سالم) لأنه إن خلت أصوله من حروف العلة والهمزة والتضعيف . . فسالم ، وإلا . . فغير سالم .

فصارت الأقسام ثمانية ، والأمثلة : نصر ، وعد ، أكرم ، أوعد ، دحرج ، زلزل ، تدحرج ، تزلزل .

[الْمَعْنَى بِالسَّالِمِ عِنْدَ الصَّرْفِيِّينَ]

وَنَعْنِي بِ(السَّالِمِ) : مَا سَلِمَتْ حُرُوفُهُ الْأَصْلِيَّةُ الَّتِي تُقَابِلُ بِالْفَاءِ
وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ مِنْ حُرُوفِ الْعِلَّةِ وَالْهَمْزَةِ وَالتَّضْعِيفِ .

(ونعني) في صناعة التصريف (بالسالم) : ما سلمت حروفه الأصلية التي تقابل بالفاء والعين واللام من حروف العلة) وهي الواو والألف والياء (والهمزة والتضعيف) .

وقيد الحروف بالأصلية ليخرج عنه نحو : (مست وظلت) ، بحذف أحد حرفي التضعيف ، فإنه غير سالم لوجود التضعيف في الأصل ، وكذا نحو : (قل وبع) وأمثال ذلك ، وليدخل فيه نحو : (أكرم واعشوشب واحماز) ، فإنها من السالم لخلو أصولها عما ذكر ، وكذا ما أبدل أحد حروفه الصحيحة حرفاً علة مما هو مذكور في المطبوعات .

وسمي سالماً لسلامته عن التغييرات الكثيرة الجارية في غير السالم .
وأشار بقوله : (التي تقابل... إلى آخره) إلى تفسير الحروف الأصول .

لكن ينبغي أن يستثنى الزائد للتضعيف أو للإلحاق ، وإلى أن الميزان هو :
(الفاء والعين واللام) لأنه أعم الأفعال معنى ؛ لأن الكل فيه معنى الفعل ، وهو أليق من (جعل) لخفته ، ولمجيء (جعل) بمعنى آخر مثل : (خلق وصير) ، ولما فيه من حروف الشفة والوسط والحلق .

ثم الثلاثي المجرد هو الأصل ؛ لتجرده عن الزوائد ، وكونه على ثلاثة أحرف ؛ فلذا قدمه وقال :

[الْبَابُ الْأَوَّلُ وَالثَّانِي]

أَمَّا الثَّلَاثِي الْمَجْرَدُ : فَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ فَعَلَ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ . .
فَمُضَارِعُهُ يَقْعَلُ أَوْ يَقْعِلُ ، بِضَمِّ الْعَيْنِ أَوْ كَسْرِهَا ؛ نَحْوُ : نَصَرَ يَنْصُرُ ،
وَضَرَبَ يَضْرِبُ .

(أما الثلاثي المجرد) - وفي بعض النسخ : (السالم) - وينافيه التمثيل بسأل يسأل ، ولا يخلو من أن يكون ماضيه على وزن فعل مفتوح العين ، أو فعل مكسورها ، أو فعل مضمومها ؛ لأن الفاء لا يكون إلا مفتوحاً ؛ لرفضهم الابتداء بالساكن ، وكون الفتحة أخف الحركات واللام مفتوح ؛ لما سنذكره إن شاء الله تعالى ، والعين لا يكون إلا متحركاً ؛ لئلا يلزم التقاء الساكنين في نحو : ضَرَبْتُ وضَرَبْتُ ، والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم .

وأما ما جاء من نحو : نَعِمَ وَشَهِدَ ، بفتح الفاء وكسرها مع سكون العين وكسرها . . فَمُرَّالٌ عَنِ الْأَصْلِ ؛ لضرب من الخفة ، والأصل فيهما فَعِلَ بكسر العين ، ففيه أربع لغات : كسر الفاء مع سكون العين وكسرها ، وفتح الفاء مع سكون العين وكسرها ، وهذه جارية في كل اسم أو فعل على (فَعِلَ) مكسور العين وعينه حرف حلق .

(فَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ فَعَلَ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ . . فَمُضَارِعُهُ يَقْعَلُ أَوْ يَقْعِلُ ، بِضَمِّ الْعَيْنِ أَوْ كَسْرِهَا ؛ نحو : نَصَرَ يَنْصُرُ) مثال لضم العين ، يقال : نصره ؛ أي : أعانه ، ونصر الغيث الأرض ؛ أي : أغاثها .
قال أبو عبيدة في قوله تعالى : ﴿ مَنْ كَانَتْ يَدَايَاهُ رَاكِعَيْنِ يَكْفُلُ يَدَ أَخِيهِ لِيَصْلَحَ دِينَهُ ﴾ : أي : أن لن يرزقه الله^(١) .

(١) مجاز القرآن (٤٦/٢) .

(وضرب يضرب) مثال لكسر العين ، يقال : ضربه بالسوط وغيره ،
وضرب في الأرض ؛ أي : سار ، وضرب مثلاً كذا ؛ أي : بين .

[البَابُ الثَّالِثُ]

وَيَجِيءُ عَلَى يَفْعَلُ مَفْتُوحَ الْعَيْنِ ، إِذَا كَانَ عَيْنٌ فِعْلُهُ أَوْ لَامُهُ حَرْفًا مِنْ
حُرُوفِ الْحَلْقِ . وَهِيَ : الهمزة والهاء ، والعين والحاء ، والغين
والخاء ؛ نحو : سَأَلَ يَسْأَلُ ، وَمَنَعَ يَمْنَعُ ، وَأَبَى يَأْبَى شاذٌّ .

(ويجيء) مضارع فعل مفتوح العين (على يفعل مفتوح العين ، إذا كان عين
فعله أو لامه) أي : لام فعله (حرفاً من حروف الحلق) واشترط لهذا ليقاوم
حرف الحلق فتحة العين ؛ فإن حروف الحلق أثقل الحروف ، ولا يُشكِّلُ ما ذكرنا
بمثل : دخل يدخل ، ونحت ينحت ، وجاء يجيء ، وما أشبه ذلك مما عينه أو
لامه حرف حلق ، ولم يجيء على يفعل بفتح العين ؛ لأننا نقول : إنه يجيء على
يفعل بالفتح ؛ إذا وجد هذا الشرط ، فمتى انتفى الشرط . . لا يكون على يفعل
بالفتح ، لا أنه إذا وجد هذا الشرط . . يجب أن يكون على يفعل بالفتح ؛ إذ
لا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط .

(وهي) أي : حروف الحلق ستة : (الهمزة والهاء ، والعين والحاء)
المهملتان (والغين والحاء) المعجمتان (نحو : سَأَلَ يَسْأَلُ ، وَمَنَعَ يَمْنَعُ) قدم
الهمزة لأن مخرجها من أقصى الحلق ، ثم الهاء لأن مخرجها أعلى من مخرج
الهمزة ، والبواقي على هذا الترتيب .

ثم استشعر اعتراضاً بأن : أبى يَأْبَى جاء على فعل يفعل بالفتح مع انتفاء
الشرط ، فأجاب بقوله : (وأبى يَأْبَى شاذ) مخالف للقياس لا يعتد به ، فلا يرد
نقضاً .

فإن قيل : كيف يكون شاذاً وهو وارد في أفصح الكلام ؟ قال الله تعالى : ﴿وَيَأْتِ اللَّهُ إِلَهُ أَنْ يُسَمِّرَ نُورَهُ﴾ .

قلت : كونه شاذاً لا ينافي وقوعه في كلام فصيح ؛ فإنهم قالوا : الشاذ على ثلاثة أقسام :

- قسم مخالف للقياس دون الاستعمال .
 - وقسم مخالف للاستعمال دون القياس ، وكلاهما مقبول .
 - وقسم مخالف للقياس والاستعمال ، وهو مردود .
- لا يقال : إن (أبى يأبى) لأمه حرف حلق ؛ إذ الألف من حروف الحلق ، فلذا فتح عينه ؛ لأننا نقول : لا نسلم أنها من حروف الحلق .
- ولئن سلمنا أنها من حروف الحلق ، لكن لا يجوز أن يكون الفتح لأجلها ؛ للزوم الدور ، لأن وجود الألف موقوف على الفتح ؛ لأنه في الأصل ياء قلبت ألفاً ؛ لتحركها ، وانفتاح ما قبلها ، فلو كان الفتح بسببها .
- لزم الدور ؛ لتوقف الفتح عليها ، وتوقفها عليه ، فهو مفتوح العين في الأصل .

ولهذا لم يذكر المصنف الألف في حروف الحلق ؛ إذ هي لا تكون ههنا إلا متقلبة من الياء أو الواو ، وغرضه بيان حرف تفتح العين لأجله .

وأما (قلئ يقلئ) بالفتح . . فلغة بني عامر ، والفصيح الكسر في المضارع ، و(بقئ يبقئ) بالفتح لغة طيء ، والأصل كسر العين في الماضي ، فقلبوه فتحة ، واللام ألفاً تخفيفاً ، وهذا قياس عندهم .

وأما (رَكَنَ يَرْكَنُ) . . فمن تداخل اللغتين ، أعني أنه جاء من باب (نصر ينصر) و(علم يعلم) ، فأخذ الماضي من الأول ، والمضارع من الثاني .

[البَابُ الرَّابِعُ]

وَأَنَّ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى فِعْلٍ مَكْسُورٍ أَلْعَيْنِ . . فَمُضَارِعُهُ يَفْعَلُ يَفْتَحُ
أَلْعَيْنِ ؛ نَحْوُ : عَلِمَ يَعْلَمُ ، إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ : حَسِبَ يَحْسِبُ ،
وَأَخَوَاتِهِ .

(وَأَنَّ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى) وزن (فِعْلٍ مَكْسُورٍ الْعَيْنِ . . فَمُضَارِعُهُ يَفْعَلُ يَفْتَحُ)
العين ؛ نَحْوُ : عَلِمَ يَعْلَمُ ، إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ : حَسِبَ يَحْسِبُ ، وَأَخَوَاتِهِ (فَإِنهَا
جَاءَتْ بِكسر العين فيهما ، وَقَلَّ ذَلِكَ فِي الصَّحِيحِ ؛ نَحْوُ : حَسِبَ يَحْسِبُ ،
وَنَعِمَ يَنْعِمُ ، وَكَثُرَ فِي الْمَعْتَلِ ؛ نَحْوُ : وَرِثَ يَرِثُ ، وَوَزَنَ يَزِنُ ، وَوَرَعَ يَرَعُ ،
وَيَتَسَنَّسُ ، وَأَخَوَاتُهَا .

وَأَمَّا فَضِلْ يَفْضُلُ ، وَنَعِمَ يَنْعِمُ ، وَمِيتٌ يَمُوتُ^(١) ، بِكسر العين فِي
الماضي ، وَضَمِّهَا فِي الْمُضَارِعِ . . فَمِنْ تَدَاخُلِ اللَّغَتَيْنِ ؛ لِأَنَّهَا جَاءَتْ مِنْ
بَابٍ : عَلِمَ يَعْلَمُ ، وَنَصَرَ يَنْصُرُ ، فَأَخَذَ الْمَاضِي مِنَ الْأَوَّلِ ، وَالْمُضَارِعَ مِنَ
الثَّانِي .

(١) قوله : مِتْ هُوَ بِكسر الميم ؛ إِذْ قَدْ نُقِلَتْ إِلَيْهَا كسرة الواو المحذوفة لانتفاء الساكنين ، إِذْ أَصْلُهُ
(مَمُوتٌ) ، فَلَمَّا نُقِلَتْ كسرة الواو إِلَى الميم . . التَّقَى سَاكِنَانِ الْوَاوِ الْمَقُولَةُ حَرْكُهَا ، وَالتَّاءُ الْأُولَى
السَّاكِنَةُ الْمَدْغَمَةُ فِي تَاءِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ ، فَحُذِفَتِ الْوَاوُ لِأَنَّهَا حَرْفُ عِلَّةٍ ، وَإِنَّمَا مَثَلُ الشَّارِحِ بِالْمُسْتَدِّ إِلَى
التَّاءِ لظُهُورِ الْكسْرِ فِيهِ دُونَ غَيْرِهِ ، وَجَاءَ فِي (أ) : (وَمِيتٌ يَمُوتُ) . انْظُرْ : « كِتَابُ سَبِيحِهِ »
(٤٠ / ٤) ، وَهُوَ إِصْلَاحُ الْمُنْعَطِقِ (ص ٢١٢) ، وَ« شَرْحُ الْمُطَوَكِّي » (ص ٤٣) ، وَ« الْفَتْحُ الْوَبَائِي »
(ص ٨) ، وَ« تَنْدِيرُجُ الْأَدَانِي » (ص ٢١) .

وَقَوْلُهُ (يَمُوتُ) : كَذَا هِيَ فِي جَمِيعِ النُّسخِ ، وَلَعَلَّ الْأَوَّلَى : (تَمُوتُ) .
وَاعْلَمْ : أَنَّ أَصْلَهَا : (تَمُوتُ) تَقْلُتُ حَرَكَةَ الْوَاوِ إِلَى الميم قَبْلَهَا ؛ لِاسْتِثْنَاءِ الضَّمَّةِ عَلَى الْوَاوِ ،
فَصَارَتْ : (تَمُوتُ) .

[الْبَابُ الْخَامِسُ]

وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ مَضمُومٍ الْعَيْنِ . . فَمُضَارِعُهُ يَقْعُلُ بِضَمِّ
الْعَيْنِ ؛ نَحْوُ : حَسَنٌ يَحْسُنُ ، وَأَخَوَاتِهِ .

(وَإِنْ كَانَ مَاضِيهِ عَلَى وَزْنِ فَعْلٍ مَضمُومٍ الْعَيْنِ . . فَمُضَارِعُهُ يَقْعُلُ بِضَمِّ
الْعَيْنِ ؛ نَحْوُ : حَسَنٌ يَحْسُنُ ، وَأَخَوَاتِهِ) لأن هذا الباب موضوع للصفات
اللازمة ، فاختير للماضي والمضارع حركة لا تحصل إلا بانضمام الشفتين ؛
رعاية للتناسب بين الألفاظ ومعانيها ، ويكون لأفعال الطبائع ؛ كالحسن والكرم
والقبح ونحوها ، ولا يكون إلا لازماً .
وشذ قولهم : رَحِبْتُكَ الدَّارُ ، والأصل : رَحِبْتُ بِكَ الدَّارَ ، فحذف الباء
اختصاراً لكثرة الاستعمال .

[الرُّبَاعِيُّ الْمَجْرَدُ]

وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ الْمَجْرَدُ : فَهُوَ فَعَّلَلَ ، كَذَخَرَجَ ذَخْرَجَةً وَدِخْرَاجاً .

(وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ الْمَجْرَدُ : فَهُوَ فَعَّلَلَ) بفتح الفاء واللامين وسكون العين
(كَذَخَرَجَ) فلان الشيء ؛ أي : دوره (ذَخْرَجَةً وَدِخْرَاجاً) لأن الفعل الماضي
لا يكون أوله وآخره إلا مفتوحين ، ولا يمكن سكون اللام الأولى لالتقاء
الساكنين في نحو : دحرجت ودحرجنا ، فحركوها بالفتحة لخفتها وسكنوا
العين ؛ لأنه ليس في الكلام أربع حركات متوالية في كلمة واحدة .
ويلحق به نحو : جَوَزَبَ ، وَجَلَبَبَ ، وَيَيْطَرُ ، وَهَرَوَلَ ، وَشَرَيْفَ ، ودليل
الإلحاق اتحاد المصدرين .

[أُوزَانُ الثَّلَاثِي الْمَزِيدِ فِيهِ]

وَأَمَّا الثَّلَاثِي الْمَزِيدُ فِيهِ . . فَهُوَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : الْأَوَّلُ : مَا كَانَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ ، كَأَفْعَلٌ ؛ نَحْوُ : أَكْرَمَ إِكْرَامًا . وَفَعَّلَ ؛ نَحْوُ : فَرَّحَ تَفْرِيحًا . وَفَاعَلَ ؛ نَحْوُ : قَاتَلَ مُقَاتَلَةً وَقَاتَلًا .

(وأما الثلاثي المزيد فيه . . فهو على ثلاثة أقسام) لأن الزائد فيه إما حرف واحد ، أو اثنان ، أو ثلاثة ؛ لثلاث يلزم مزية الفرع على الأصل .
واعلم : أن الحروف التي تزداد لا تكون إلا من حروف (سألتمونيتها) ، إلا في الإلحاق والتضعيف ، فإنه يزداد فيهما أي حرف كان .
القسم (الأول) من الأقسام الثلاثة : (ما كان ماضيه على أربعة أحرف) وهو ما يكون الزائد فيه حرفاً واحداً ، وهو ثلاثة أبواب :
○ (كأفعل) بزيادة الهمزة (نحو : أكرم إكراماً) وهو :
- للتعدية غالباً ؛ نحو : أكرمه .

- ولصيرورة الشيء منسوباً إلى ما اشتق منه الفعل ؛ نحو : أغدَّ البعير ؛ أي : صار ذا غدة ، ومنه أصبحنا ؛ أي : دخلنا في الصباح ؛ لأنه بمنزلة صرنا ذوي صباح .

- ولوجود الشيء على صفة ؛ نحو : أحمده ؛ أي : وجدته محموداً .
- وللإسلب ؛ نحو : أعجمت الكتاب ؛ أي : أزلت عجمته .
- وللزيادة في المعنى ؛ نحو : شغلته ، وأشغلته .
- وللتعريض للأمر ؛ نحو : أباغ الجارية ؛ أي : عرضها للبيع .
واعلم : أنه قد ينقل الشيء إلى أفعل فيصير لازماً ، وذلك نحو : أكب وأعرض يقال : كبَّه ؛ أي : ألقاه على وجهه فأكب ، وعرضه ؛ أي : أظهره

فأعرض ، قال الزوزني : (ولا ثالث لهما فيما سمعنا)^(١) .

○ (وفعل) بتكرير العين (نحو : فرّح تفرّيحاً) واختلف في أن الزائد هو الأولى أم الثانية ، فقليل : الأولى ؛ لأن الحكم بزيادة الساكن الأولى من المتحرك عند الخليل ، وقليل : الثانية ؛ لأن الزيادة بالآخر أولى ، والوجهان جائزان عند سيبويه^(٢) ، وهو :

- للتكثير في الفعل ؛ نحو : جَوَلْتُ وطَوَّفْتُ .

- أو في الفاعل ؛ نحو : مَوَّتَتِ الإبل .

- أو في المفعول ؛ نحو : غَلَّقَتِ الأبواب .

- ولنسبة المفعول إلى أصل الفعل ؛ نحو : فسَّقَتْه ؛ أي : نسبته إلى الفسق .

- وللتعدية ؛ نحو : فرَّحْتَه .

- وللسلب ؛ نحو : جَلَّدَ البعير ؛ أي : أزال جلده . وغير ذلك .

○ (وفاعل) بزيادة الألف (نحو : قاتل مقاتلة وقتلاً) ومن قال : كذب

كذاباً . قال : قاتل قتيلاً ، وروي : ماريته مراءً ، وقاتلته قتيلاً ، وهو قليل ،

وهذا تأسيسه على أن يكون من اثنين فصاعداً ، يفعل أحدهما بصاحبه ما فعل

الصاحب به ؛ نحو : ضارب زيد عمرأً ، ويكون بمعنى : فَعَّلَ ؛ أي : للتكثير ؛

نحو : ضاعفته وضعفته ، وبمعنى : أَفْعَلَ ؛ نحو : عافاك الله وأعفاك ،

وبمعنى : فَعَّلَ ؛ نحو : دافع ودفع ، وسافر وسفر .

وَالثَّانِي : مَا كَانَ مَاضِيهِ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرُفٍ : - إِثَّا أَوَّلُهُ أَلِفٌ ؛ مِثْلُ :
تَفَعَّلَ ؛ نَحْوُ : نَكَسَرَ نَكْسَرًا . وَتَفَاعَلَ ؛ نَحْوُ : تَبَاعَدَ تَبَاعُدًا .

(والثاني) أي : والقسم الثاني من الأقسام الثلاثة : (ما كان ماضيه على

(١) انظر الكليات لأبي البقاء (٣ / ٢٢٧) ، و تاج العروس مادة (حنج) .

(٢) انظر كتاب سيبويه (٤ / ٣٢٩) ، و معجم انوار المعجم (٣ / ٤٥٧) .

خمسة أحرف) وهو ما يكون الزائد فيه حرفين ، وهو نوعان ، والمجموع خمسة أبواب ؛ لأنه (إما أوله التاء ؛ مثل : تَفَعَّلَ) بزيادة التاء وتكرير العين (نحو : تَكَسَّرَ تَكْثُرًا) وهو :

- لمطاوعة فَعَّلَ ؛ نحو : كسرتَه فتكسر ، والمطاوعة : حصول الأثر عند تعلق الفعل المتعدي بمفعوله ، فإنك إذا قلت : كسرتَه . . فالحاصل له التكسر .
- وللتكلف ؛ نحو : تحلم ؛ أي : تكلف الحلم .

- ولانخاذ الفاعل المفعول أصل الفعل ؛ نحو : توسدته ؛ أي : اتخذته وسادة .

- وللدلالة على أن الفاعل جانب الفعل ؛ نحو : تهجد ؛ أي : جانب الهجود .

- وللدلالة على حصول أصل الفعل مرة بعد مرة ؛ نحو : تجرعه ؛ أي : شربه جرعة بعد جرعة .

- وللطلب ؛ نحو : تكبر ؛ أي : طلب أن يكون كبيراً .

(وتفاعل) بزيادة التاء والألف (نحو : تباعد تباعداً) وهو :

- لما يصدر من اثنين فصاعداً ؛ نحو : تضاربا وتضاربوا ، فإن كان من فاعل المتعدي إلى مفعولين . . يكون متعدياً إلى مفعول واحد ؛ نحو : نازعته الحديث وتنازعته ، وعلى هذا القياس ؛ وذلك لأن وَضَعَ (فَاعَلَ) لنسبة الفعل إلى الفاعل المتعلق بغيره ، مع أن الغير أيضاً فعل ذلك ، و (تفاعل) وَضَعَهُ لنسبته إلى المشتركين فيه من غير قصد إلى تعلق له .

- ولمطاوعة فَاعَلَ ؛ نحو : باعدته فتباعد .

- وللتكلف ؛ نحو : تجاهل ؛ أي : أظهر الجهل من نفسه والحال أنه منتف

عنه ، والفرق بين التكلف في هذا الباب وبينه في باب (تَفَعَّلَ) أن المتحلم يريد وجود الحلم من نفسه بخلاف المتجاهل .

وَأَمَّا أَوَّلُ الْهَمْزَةِ ؛ مِثْلُ : أَنْفَعَلَ ؛ نَحَوُ : أَنْقَطَعَ أَنْقَطَاعًا . وَأَفْعَلَ ؛
نَحَوُ : أَجْتَمَعَ أَجْتِمَاعًا . وَأَفْعَلَ ؛ نَحَوُ : أَحْمَرَّ أَحْمَرَارًا .

(وإما أوله الهمزة ؛ مثل : انفعل) بزيادة الهمزة والنون (نحو : انقطعه انقطاعاً) وهو :

- لمطاوعة فعل ؛ نحو : قطعته فانقطع ؛ ولهذا لا يكون إلا لازماً .
- ومجئته لمطاوعة أفعل ؛ نحو : أسفقت الباب ؛ أي : رددته فانسفق ،
وأزعجته ؛ أي : أبعدته فانزعج . . من الشواذ ، ولا يبنى إلا مما فيه علاج
وتأثير ، فلا يقال : انكرم ، وانعدم ، ونحوهما ؛ لأنهم لما خصوه
بالمطاوعة . . التزموا أن يكون أمره مما يظهر أثره ، وهو علاج ؛ تقوية للمعنى
الذي ذكر من أن المطاوعة حصول الأثر .

(وافتعل) بزيادة الهمزة والتاء (نحو : اجتمع اجتماعاً) وهو :

- لمطاوعة فَعَلَ ؛ نحو : جمعته فاجتمع .
- وللاتخاذ ؛ نحو : اختبر ؛ أي : اتخذ الخبز .
- ولزيادة المبالغة في المعنى ؛ نحو : اكتسب ؛ أي : بالغ واضطرب في
الكسب .

- ويكون بمعنى : فَعَلَ ؛ نحو : جذب واجتذب .
- وبمعنى : تفاعل ؛ نحو : اختصموا وتخاصموا .
(وافعل) بزيادة الهمزة واللام الأولى أو الثانية (نحو : احمرَّ احمراراً)
أي : حمر ، فهو :

- للمبالغة ، ولا يكون إلا لازماً ، واختص بالألوان والعيوب .

وَالثَّالِثُ : مَا كَانَ مَاضِيَهُ عَلَى سِتَّةِ أَحْرَفٍ ؛ مِثْلُ : اسْتَفْعَلَ ؛ نَحْوُ :
 اسْتَخْرَجَ اسْتَخْرَجًا . وَأَفْعَالٌ ؛ نَحْوُ : أَحْمَارٌ أَحْمِيرًا . وَأَفْعُولٌ ؛
 نَحْوُ : اعْشَوْشَبَ اعْشِيشَابًا . وَأَفْعُولٌ ؛ نَحْوُ : أَجْلُوذٌ أَجْلُوذًا .
 وَأَفْعُنَلٌ ؛ نَحْوُ : أَقْعَنَسَسَ أَقْعِنَسَاسًا . وَأَفْعُنَلِيٌّ ؛ نَحْوُ : اسْلَفَى اسْلِفَاءً .

(و) القسم (الثالث) من الأقسام الثلاثة : (ما كان ماضيه على ستة أحرف)
 وهو ما يكون الزائد فيه ثلاثة أحرف (مثل : استفعل) بزيادة الهمزة والسين والتاء
 (نحو : استخرج استخرجاً) وهو :

- لطلب أصل الفعل ؛ نحو : استخرجه ؛ أي : طلبت خروجه .
 - ولإصابة الشيء على صفة ؛ نحو : استعظمته ؛ أي : وجدته عظيماً .
 - وللتحول ؛ نحو : استحجر الطين ؛ أي : تحول إلى الحجرية .
 - ويكون بمعنى : فَعَلَ ؛ نحو : قر واستقر ، وقيل : إنه للطلب ، كأنه
 يطلب القرار من نفسه .

(وأفعالٌ) بزيادة الهمزة والألف واللام (نحو : أحمارٌ أحميراً) وحكمه
 حكم أحمرٍ إلا أن المبالغة فيه زائدة .

(وأفعُولٌ) بزيادة الهمزة والوار وإحدى العينين (نحو : اعشَوْشَبَ)
 الأرضُ (اعشِيشَابًا) أي : كثر عشبها ، وهو للمبالغة .

وفي بعض النسخ : (وأفعولٌ ؛ نحو : أجْلُوذٌ أجْلُوذًا) وهو بزيادة الهمزة
 والواوين ؛ أي : مضى في السير وأسرع .

(وأفعُنَلٌ) بزيادة الهمزة والنون وإحدى اللامين (نحو : اقْعَنَسَسَ)
 اقْعِنَسَاسًا) أي : خلف ورجع .

قال أبو عمرو : سألت الأصمعي عنه ، فقال : هكذا ، فقدم بطنه ، وآخر
 صدره .

(وافتعلُ) بزيادة الهمزة والنون والألف (نحو : اسلنقى اسلنقاء) أي : نام على ظهره ، ووقع على قفاه .

والبابان الأخيران من الملحقات بـ (اُحْرَنْجِمَ) ، فلا وجه لنظمهما في سلك ما تقدم .

وكذا تَفَعَّلَ وتفاعَلَ من الملحقات بتدحرج ، والمصنف لم يفرق بين ذلك .

[أَوْزَانُ الرُّبَاعِيِّ الْمَزِيدِ فِيهِ]

وَأَمَّا الرُّبَاعِيُّ الْمَزِيدُ فِيهِ . . فَأُمَثِّلُهُ ثَلَاثَةً : تَفَعَّلَلَّ ؛ كَتَدَحْرَجَ تَدَحْرَجًا .
وَأَفَعَّلَلَّ ؛ كَأَحْرَنْجِمَ أَحْرَنْجِمًا . وَأَفَعَّلَلَّ ؛ كَأَقَشَعَرَأَقَشَعَرَارًا .

(وأما الرباعي المزيد فيه . . فأمثلته) أي : أبينته بحكم الاستقراء (ثلاثة : تَفَعَّلَلَّ) بزيادة التاء (كتدحرج تدحرجاً) ضُمَّتْ لَامُهُ فِرْقاً بَيْنَهُ وَبَيْنَ فِعْلِهِ ، ويلحق به نحو : تجلبب ؛ أي : لبس الجلباب ، وتجورب ؛ أي : لبس الجورب ، وتفهيق ؛ أي : أكثر في كلامه ، وترهوك ؛ أي : تبختر ، وتمسكن ؛ أي : أظهر الذل والمسكنة .

(وافتعلل) بزيادة الهمزة والنون (كاحرنجم) أي : ازدحم (احرنجماً) يقال : حرجمتُ الإبلَ فاحرنجمت ؛ أي : رددتُ بعضها إلى بعض فارتدت ، ويلحق به نحو : اقعنسس ، واسلنقى ، ولا يجوز الإدغام والإعلال في الملحق ؛ لأنه يجب أن يكون مثل الملحق به لفظاً ، والفرق بين بابي اقعنسس ، واحرنجم : أنه يجب في الأول تكرير اللام دون الثاني .

(وافتعلل) بزيادة الهمزة واللام ، وهو يسكون الفاء وفتح العين وفتح اللام الأولى مخففةً والأخيرةً مشددةً ؛ (كاقشعر) جلده (اقشعراراً) أي : أخذته قُشْعِرَةً .

الْفِعْلُ : إِمَّا مُتَعَدٍّ ، وَهُوَ الَّذِي يَتَعَدَّى إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ ؛ كَقَوْلِكَ : ضَرَبْتُ زَيْدًا ، وَيُسَمَّى أَيْضًا : وَاقِعًا ، وَمُجَاوِزًا .

(تنبيه : الفعل : إما متعد ، وهو) أي : الفعل (الذي يتعدى) من الفاعل ؛ أي : يتجاوز (إلى المفعول به ؛ كقولك : ضربت زيدا) فإن الفعل الذي هو الضرب قد جاوز الفاعل إلى زيد ، فالدور مدفوع ؛ فإن المراد بقوله : (يتعدى) معناه اللغوي ، وإنما قيد المفعول بقوله : (به) ؛ لأن المتعدي وغيره سيان في نصب ما عدا المفعول به ؛ نحو : اجتمع القوم والأمير يوم الجمعة في السوق اجتماعاً تأديباً لزيد ، ونحو ذلك .

ولا يُعترض بنحو : ما ضربت زيدا ؛ لأن الفعل إن أريد به لفظه الذي هو ضربت . . فهو قد تعدى إلى المفعول به في نحو : ضربت زيدا .
وإن أريد به لفظ الفاعل والمفعول . . فهذا مدفوع بلا خفاء^(١) .
(ويسمى أيضاً) أي : المتعدي (واقعاً) لوقوعه على المفعول به (ومجاوِزاً) لمجاورته الفاعل بخلاف اللازم .

وَأَمَّا غَيْرُ مُتَعَدٍّ ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ يَتَجَاوَزِ الْفَاعِلَ ؛ كَقَوْلِكَ : حَسَنَ زَيْدٌ ، وَيُسَمَّى : لاَزِمًا ، وَغَيْرُ وَاقِعٍ .

(وإما غير متعد ، وهو) الفعل (الذي لم يتجاوز الفاعل ؛ كقولك : حسن : حسن)

(١) انظر : تدرج الأداني ؛ (ص ٣٦) .

زيد) فإن الفعل الذي هو الحسن لم يتجاوز الفاعل الذي هو زيد ، بل ثبت فيه .
 (ويسمى) أي : غير المتعدي (لازماً) للزومه الفاعل ، وعدم انفكاكه
 عنه ، (وغير واقع) لعدم وقوعه على المفعول به .
 والفعل الواحد قد يتعدى بنفسه إلى مفعول به ، فيسمى متعدياً ، وقد يتعدى
 بالحرف ، فيسمى لازماً ، وذلك عند تساوي الاستعمالين ؛ نحو : شكرته ،
 وشكرت له ، ونصحته ، ونصحت له .
 والحق : أنه متعد ، واللام زائدة مطردة ؛ لأن معناه مع اللام هو المعنى
 بدونها ، والتعدي واللزوم بحسب المعنى .

وَتُعَدِّيهِ فِي الثَّلَاثِيِّ الْمَجْرَدِ: بِتَضْعِيفِ الْعَيْنِ وَبِالْهَمْزَةِ؛ كَقَوْلِكَ: فَرَحْتُ
 زَيْدًا وَأَجْلَسْتُهُ، وَبِحَرْفِ الْجَرِّ فِي الْكُلِّ؛ نَحْوُ: ذَهَبْتُ بِزَيْدٍ وَأَنْطَلَقْتُ بِهِ.

(وتُعَدِّيهِ) أي : وتعدي أنت الفعل اللازم - وفي بعض النسخ : (وتعديته) -
 (في الثلاثي المجرد) خاصة بشيئين :
 (بتضعيف العين) أي : ينقله إلى باب التفعيل ، (وبالهمزة) أي : ينقله إلى
 باب الإفعال (كقولك : فرحت زيداً) فإن قولك : فرح زيد لازم ، فلما قلت :
 فرحته .. صار متعدياً .
 (وأجلسته) فإن قولك : جلست لازم ، فلما قلت : أجلسته .. صار
 متعدياً ، (و) تعديه (بحرف الجر في الكل) أي : من الثلاثي والرباعي المجرد
 والمزيد فيه ؛ لأن حروف الجر وضعت لتجر معاني الأفعال إلى الأسماء ؛
 (نحو : ذهب بزيد ، وانطلقت به) فإن ذهب وانطلق لازمان ، فلما قلت
 ذلك .. صاراً متعديين .
 ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء في بعض المواضع ؛
 نحو : ذهب به ، بخلاف : مررت به .

والذي تغير الباءُ معناه يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به ؛ لأن
باء التعدية عنده بمعنى : مع .

قال سيبويه : الباء في مثله كالهزمة والتضعيف ، فمعنى ذهبته به : أذهبته ،
ونجوز المصاحبة وعدمها ، وأما في الهزمة والتضعيف . فلا بد من التغيير^(١) .

ولا حصر لتعدية حروف الجر فعلاً واحداً ، بل يجوز أن يجتمع على فعل
واحد حروف كثيرة ، إلا إذا كانت بمعنى واحد ؛ نحو : مررت بزيد وعمرو ،
فإنه لا يجوز ، بخلاف مررت بزيد بالبرية ؛ أي : في البرية .

ولا يتعدى كل فعل بالهزمة والتضعيف ؛ فإن النقل من المجرد إلى بعض
أبواب المنشعبة^(٢) موكول إلى السماع ، لا تقول : أنصرتُ زيدا عمراً ،
ولا ذهبتُ خالداً ، ونحو ذلك ، كذا قال بعض المحققين^(٣) .

والحق : أنه لا بد في المتعدي الذي نبحث عنه ونجعله مقابلاً لل لازم من تغيير
الحروف معناه ؛ لما مر من أنه بحسب المعنى ، فلا بد من معنى التغيير ، كما
في : ذهبته به ، بخلاف : مررت به .

نعم ؛ يصح أن يقال في كل جار ومجرور : إن الفعل متعدي إليه ، كما يقال :
يتعدى إلى الظرف وغيره ، ولكن لا باعتبار هذا المعنى الذي نحن فيه .

على أن في قوله^(٤) : ولا يغير شيء من حروف الجر معنى الفعل إلا الباء .
نظراً^(٥) .



- (١) انظر شرح الرضي على الكافية (١٣٩/٤ - ١٤٠) .
- (٢) قوله : (أبواب المنشعبة) من إضافة الموصوف إلى صفته ، والتقدير : (أبواب الأفعال المنشعبة) ،
والمراد بها : أبواب المزيد فيه . انظر « تدرج الأداني » (ص ٣٩) .
- (٣) انظر شرح الرضي على الكافية (٤٦٥/٣) و (٤٦١/٤ - ١٤٢) .
- (٤) أي : قول بعض المحققين المذكور آنفاً .
- (٥) ذلك أن معنى الفعل بدون الحرف هو : الحدث مسنداً إلى فاعله ، ومع الحرف هو : الحدث مسنداً
إلى فاعله متعلقاً بمجروره ، فقد غير الحرف معناه ، ويمكن الجواب عن هذا بأن التغيير هو : تبديل
معنى بمعنى ، ولا يحصل ذلك بغير الباء . انظر « تدرج الأداني » (ص ٤٠) .

فَصَحْحٌ فِي أَمْثَلَةٍ تَصْرِيفِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ

هذا (فصل في أمثلة تصريف هذه الأفعال) المذكورة من الثلاثي ،
والرباعي المجرد ، والمزيد فيه . يعني إذا صرفت هذه الأفعال . . حصلت
أمثلة ؛ كالماضي والمضارع والأمر وغيرها ، فهذا الفصل في بيانها .
وقدم الماضي ؛ لأن الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل والحال ، ولأنه
أصل بالنسبة إلى المضارع ؛ لأنه يحصل بالزيادة على الماضي ، ولا شك في
فرعية ما حصل بالزيادة ، وأصالة ما حصل هو منه ، واشتق منه ، فقال :

[تَعْرِيفُ الْفِعْلِ الْمَاضِي]

أَمَّا الْمَاضِي . . فَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي دَلَّ عَلَى مَعْنَى وَجَدَ فِي الزَّمَانِ
الْمَاضِي .

(أما الماضي . . فهو الفعل الذي دلَّ على معنى 'وجد') هذا بمتزلة الجنس ؛
لشموله جميع الأفعال .

وخرج بقوله : (وجد) أي : ذلك المعنى (في الزمان الماضي) ما سوى
الماضي^(١) ، وأراد بالماضي في قوله : (الزمان الماضي) : اللغوي ،
وبالأول : الصناعي ، فلا يلزم تعريف الشيء بنفسه .

فإن قيل : هذا الحد غير مانع ؛ إذ يصدق على المضارع المجزوم به (لم) ؛

(١) (ما) في قوله : (ما سوى) هي فاعل لقوله : (خرج) أي : خرج ما سوى الماضي بقوله :
(وجد) .

نحو : لم يضرب ، فإنَّ (لم) قد نقلت معناه إلى الماضي .
وغير جامع ؛ إذ لا يصدق على نحو : نعم وبئس ، وليس وعسى ، وما أشبه ذلك ؟

فالجوابُ عن الأول : أن دلالة على الماضي عارضة ، نشأت من (لم) والاعتبارُ لأصل الوضع .

وعن الثاني : أنها من الجوامد ، والمراد ههنا : الماضي الذي هو أحد الأمثلة الحاصلة من تصريف هذه الأفعال .

وإن أريد به المطلق . . فالجواب عنه : أن تجردها عن الزمان الماضي عارض ، فلا اعتداد به ، وكذا الكلام في صيغ العقود ؛ نحو : بعث وأمثاله^(١) .

[أقسامُ الْفِعْلِ الْمَاضِي]

فَالْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ : مَا كَانَ أَوَّلُهُ مَفْتُوحًا ، أَوْ كَانَ أَوَّلُ مَتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَفْتُوحًا ؛ مِثَالُهُ : نَصَرَ نَصْرًا نَصَرُوا ، نَصَرْتُ نَصْرًا نَصَرْنَا ، نَصَرْتُمْ نَصْرًا نَصَرْتُمْ ، نَصَرْتُمْ نَصْرًا نَصَرْتُمْ ، نَصَرْتُمْ نَصْرًا نَصَرْتُمْ .

ثم اعلم : أن الماضي إما مبني للفاعل ، أو مبني للمفعول .
(فالمبني للفاعل منه) أي : من الماضي (ما) أي : الفعل الماضي الذي (كان أوله مفتوحاً) نحو : نصر (أو كان أول متحرك منه مفتوحاً) نحو : اجتمع ، فإنَّ أول متحرك من (افعل) هو التاء ؛ لأن الفاء ساكنة ، والهمزة غير معتمد بها لسقوطها في الدرج ، وهو مفتوح .
ولو قال : (ما كان أول متحرك منه مفتوحاً) . . لاندرج فيه القسمان ؛ لأن

(١) أي : يقال : إن تجردها عارض بفصد العقد ، والمُضِي غير مقصود فيها ، وإلا . . ثم يصح العقد .
انظر : تدرج الأداني ، (ص ٤٢) .

أول متحرك من نصر هو النون ؛ كالتاء من اجتمع ، وإنما ذكر ذلك لزيادة التوضيح .

وليس (أو) في قوله : (أو كان) مما يُفسدُ الحدُّ ؛ لأن المراد بها التفسير في المحدود ؛ أي : ما كان على أحد هذين الوجهين ، وإنما يفسد إذا كان المراد بها الشك .

وإنما قُتِحَ أوّل متحرك منه ولم يُسَكَّن ؛ لرفضهم الابتداء بالساكن ، ولأنه يلزم التقاء الساكنين في نحو : افعل واستفعل ، وكون الفتح أحف الحركات . كما بني آخره على الفتح ، سواء كان مبنياً للفاعل أو مبنياً للمفعول .

أما البناء .. فلأنه الأصل في الأفعال ، وأما الحركة .. فلمشابهته الاسم مشابهة ما في وقوعه موقعه ؛ نحو : زيد ضرب ، وزيد ضارب ، وأما الفتح . فلخفته ، إلا إذا اعتل آخره ؛ نحو : غزا ورمي ، أو اتصل به الضمير المرفوع المتحرك ؛ نحو : ضربت وضربن ، أو واو الضمير ؛ نحو : ضربوا .

(مثاله) أي : مثال المبنى للفاعل ، ولم يقتصر على ذكر الكلبي ؛ لأنه قد يراد إيضاحه وإيصاله إلى فهم المستفيد فيذكر جزئي من جزئياته ، ويقال له : إر مثاله : (نصر) للغائب المفرد ، (نصرا) لمثناه ، (نصروا) لجمعه . (نصرت) للغائبة المفردة ، (نصرتا) لمثناها ، (نصرتن) لجمعها . (نصرت) للمخاطب الواحد ، (نصرتما) لمثناه ، (نصرتن) لجمعه . (نصرت) للواحدة المخاطبة ، (نصرتما) لمثناها ، (نصرتن) لجمعها . (نصرت) للمتكلم الواحد ، (نصرتنا) له مع غيره .

زادوا تاءً في : (نصرت) للدلالة على التأنيث ، كما في الاسم ؛ نحو : ناصرة ، واختصوا المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل تعادلاً بينهما ، إذ الفعل أثقل من الاسم كما تقدم ، وحركوها في التثنية لالتقاء الساكنين ، وزادوا ألفاً وواواً علامة للفاعل الاثنين والجماعة^(١) ، وقد يحذف الواو في

(١) قوله : (الاثنين والجماعة) بدل من قوله : (للفاعل) .

النبرة ؛ كقوله : [من الموافق]

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الشُّفَاءُ^(١)
وزادوا ناء للمخاطب ، وناء للمخاطبة ، وناء للمتكلم ، وحركوها في
الجميع ؛ خوف اللبس بناء التأنيث ، وضموها للمتكلم ؛ لأن الضم أقوى ،
والمتكلم مقدم فأخذه ، وفتحوها للمخاطب ؛ إذ لم يمكن الضم للالتباس
بالمتكلم ، والفتح راجع لحفته ، والمذكر مقدم فأخذه ، فبقيت الكسرة
والمخاطبة فأعطيتها ، وإنما اختصت بالكسرة ؛ لئلا يلتبس بالمتكلم على تقدير
الضم ، والمخاطب على تقدير الفتح ، ولأن الياء تقع ضميرها في نحو :
اضربي ، والكسرة أخت الياء ، فناسب إعطاؤها المخاطبة .

ولم يفرقوا بينهما في المثني ، لكن زادوا ميماً فرقاً بين المخاطبتين
والمخاطبتين ، وبين الغائبتين والغائبين ، وضموا ما قبلها ؛ لأن الميم شفوية
كالواو ، فتناسبها الضم ، ووضعوا للمتكلم مع غيره ضميراً آخر وهو النون ؛ كما
في المنفصلات ؛ نحو : نحن فقالوا : فعلنا ، وفرقوا بين الجمع المذكر
الغائب ، وبين الجمع المؤنث الغائب باختصاص المذكر بالواو ، والمؤنث
بالنون دون العكس ؛ لأن الواو ههنا أثقل من النون^(٢) ؛ لأنها من حروف المد
واللين ، وهي بالزيادة أولى ، والمذكر مقدم على المؤنث .

(١) لم أجد نسبة لهذا البيت إلى أحد ، وقد سقط العجز منه من (أ) و(هـ) ، وفي بقية النسخ :
(الشُّفَاءُ) بدل (الشُّفَاءُ) ، وتعمل الصواب ما أثبت ، وقد جاء في « الحيوان » (٢٩٧/٥) ، و« شرح
الرضي على الكافية » (٤١٣/٢) ، و« شرح المفصل » (٥/٧) ، و« معجم الهوامع » (٢٢٩/١) ،
و« خزنة الأدب » لليقداوي (٢٢٩/٥) لفظ (الأُسَاءُ) بدل (الشُّفَاءُ) ، وقد ذكر في « الخزنة »
(٢٣٢/٥ - ٢٣٣) أن ابن الأنباري أورده في موضعين في « مسائل الخلاف » وأنه أظن في
الموضعين ، وروى مع الشاهد بيتاً آخر كما يلي :

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الشُّفَاءُ
إِذَا مَا أَذْهَبُوا الْمَاءَ يَقْبَلِي وَإِنْ قَبِلَ : الشُّفَاءُ هُمُ الْأُسَاءُ
وهذا ما دفعنا لإثبات ما أورده ابن الأنباري ، دون ما جاء في المصادر الأخرى ، والشاهد فيه
قوله : (كَانُ) فقد حذف وار الجماعة ؛ لأن الأصل (كَانُوا) والله تعالى أعلم .

(٢) قوله (أثقل) أي أقوى وأقعد ، لأنها مسبوقة بالضممة بخلاف النون .

وكذا فرقوا بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة باختصاص المذكر بالميم ؛ لمناسبتها الواو التي هي علامة له في الغيبة ، واختصاص المؤنث بالنون ؛ كما في جمع الغائبة ، وشددوا النون ؛ لأنهم قالوا : أصله (نصرتمن) ، فأدغمت الميم في النون إدغاماً واجباً ؛ ولذا ضموا ما قبل النون - أعني : التاء - لمناسبة الضم الميم ، وهذه مناسبات ذكروها ، وإلا . . . فالحاكم بذلك الواضع لا غير .

وَقَسْ عَلَى هَذَا : أَفْعَلَ ، وَفَعَّلَ ، وَفَاعَلَ ، وَفَعَّلَلَ ، وَتَفَعَّلَلَ ،
وَأَفْعَلَ ، وَأَنْفَعَلَ ، وَأَسْتَفْعَلَ ، وَأَفْعَلَّلَ ، وَأَفْعُوْعَلَ . وَلَا تُعْتَبَرُ
حَرَكَاتِ الْأَلِفَاتِ فِي الْأَوَائِلِ ؛ فَإِنَّهَا زَائِدَةٌ ، تَثْبُتُ فِي الْإِيتِدَاءِ ،
وَتَسْقُطُ فِي الدَّرَجِ .

(وقس على هذا) المذكور من تصريف (نصر) :
(أفعل ، وفعل ، وفاعل ، وفعلل ، وتفعّل ، وافتعل ، وانفعل ، واستفعل ، وافتعلل) نحو : اقشعر اقشعرا اقشعروا ، اقشعرت اقشعرتا
اقشعرن ، اقشعرت اقشعرتما اقشعرتن ، اقشعرت اقشعرتما اقشعرتن ،
اقشعرت اقشعرتنا .

(وافعوعل) نحو : اعشوب اعشوبا اعشوبوا ، اعشوبت اعشوبتا
اعشوبن . . . إلى آخره .

وكذلك البواقي على هذا النهج ، وتركته لأنه لما ذكر واحداً . . . فالبواقي
على نهجه ، فلا حاجة إلى تكثير الأمثلة ؛ إذ ليس الإدراك بكثرة النظائر ، فالفهم
الذكي يدرك بنظير واحد ما لا يدركه البليد بألف شاهد .

(ولا تعتبر) أنت - وفي بعض النسخ : (ولا تُعْتَبَرُ) مبنياً للمفعول -
(حركات الألفات) أي : الهمزات ، وعبر عنها بها ؛ لأن الهمزة إذا كانت
أولاً . . . تكتب على صورة الألف ويقال لها : ألف ، قال في « الصحاح » :

(الألف على ضربين لينة ومتحركة ، فاللينة تسمى : ألفاً ، والمتحركة تسمى : همزة)^(١) .

(في الأوائل) أي : في أوائل الفعل ؛ نحو : انفعل وافتعل واستفعل ، وما أشبهها مما في أوله همزة زائدة سوى همزة أفعل ، فإن همزته للقطع ؛ لأنها لا تسقط في الدرج ؛ ولذا فتحت ، يعني لا يقال : إن أوائل هذه الأفعال ليست مفتوحة ، بل مكسورة فلا يكون مبنياً للفاعل .

(فإنها) أي : فإن هذه الألفات (زائدة) لرفضهم الابتداء بالساكن ، (تثبت في الابتداء) للاحتياج إليها (وتسقط في الدرج) أي : في حشو الكلام لعدم الاحتياج إليها ؛ نحو : افعل ، وانفعل ، واستفعل ، بحذف الهمزة ، واتصال الواو بالكلمة .

وَالْمَبْنِي لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ - وَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ - : مَا كَانَ أَوَّلُهُ مَضْمُومًا ؛ كَ : فُعِلَ ، وَفُعِّلَ ، وَأُفْعِلَ ، وَفُعِّلَ ، وَفُوعِلَ ، وَتَفَعَّلَ .
أَوْ كَانَ أَوَّلُ مُتَحَرِّكٍ مِنْهُ مَضْمُومًا ؛ نَحْوُ : أَفْعِلَ ، وَاسْتَفْعِلَ . وَهَمْزُهُ الْوَاضِلُ تَبَعٌ هَذَا الْمَضْمُومِ فِي الضَّمِّ . وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ يَكُونُ مَكْسُورًا أَبَدًا ؛ نَحْوُ : نُصِرَ زَيْدٌ ، وَاسْتُخْرِجَ الْمَالُ .

(والمبني للمفعول منه) أي : من الماضي ، أراد أن يذكر تعريفاً له باعتبار اللفظ ، فذكر على سبيل الاستطراد تعريفاً لمطلق الفعل المبني للمفعول باعتبار المعنى ، فقال : (وهو) أي : المبني للمفعول مطلقاً ، سواء كان من الماضي ، أو من المضارع : (الفعل الذي لم يسم فاعله) كما تقول : ضَرَبَ زَيْدٌ ، فترفع زيدا لقيامه مقام الفاعل ، ولا تذكر الفاعل لتعظيمه ، فتصونه عن لسانك ، أو لتحقيره ، فتصون لسانك عنه ، أو لعدم العلم به ، أو لقصد صدور الفعل عن أي

(١) الصحاح (٢٠١٥/٥) ، باب الألف اللينة .

فاعل كان ؛ إذ لا غرض في ذكر الفاعل ؛ نحو : قَتَلَ الخارجيُّ ، فإن الغرض المهم قتله لا قاتله ، أو لغير ذلك مما تقرر في علم المعاني ، وينتقض بالمبني للفاعل عند من يجوز حذف الفاعل .

(ما كان) خبر المبتدأ ؛ أي : المبني للمفعول من الماضي الفعل الماضي الذي كان (أوله مضموماً ؛ ك : فَعَلَ ، وَفَعَلَ ، وَأَفْعَلَ ، وَفُعِلَ ، وَفُوعِلَ) بقلب الألف واواً لانضمام ما قبلها (وَتُفَعَّلُ) بضم التاء والفاء أيضاً ؛ لأنك لو قلت : تُفَعَّلُ بضم التاء فقط . . لالتبس بمضارع فَعَلَ .

وكذلك قالوا في تفاعل : تفوعل بضم التاء والفاء ؛ إذ لو اقتصروا على ضم التاء . . لالتبس بمضارع فاعل ، وقلبت الألف واواً لانضمام ما قبلها .

(أو كان أول متحرك منه مضموماً ؛ نحو : افْعَلْ) بضم التاء ؛ لأنه أول متحرك منه ، كما ذكرنا في المبني للفاعل (واستفعل) بضم التاء ، وكذا قياس كل ما كان أوله همزة وصل .

ولم يذكر انفعال ، وافْعَلْ ، وافْعُول - نحو : اجلُوذ - وافمِوعِل ، وافعنلِل ، وافعلِّل ، ونحو ذلك ؛ لأنها من اللوزام ، وبناء المفعول منها لا يكاد يوجد .

(وهمزة الوصل) فيما كان أول متحرك منه مضموماً (تتبع هذا المضموم) الذي هو أول متحرك منه (في الضم) يعني : يكون مضموماً عند الابتداء ؛ كقولك مبتدئاً : أُسْتُخْرِجَ المال مثلاً ، بضم الهمزة لمتابعة التاء ، (وما قبل آخره) أي : آخر المبني للمفعول (يكون مكسوراً أيداً ؛ نحو : نُصِرَ زيد ، واستُخْرِجَ المال) وفي نحو : افْعَلْ ، وافْعُول^(١) يقدر الأصل : افعلل وافعولل ، وفي نحو : افْعُلِّلْ ؛ نحو : افْعُشِّرْ ؛ الأصل : افْعُلِّلِلْ ، فنقلت كسرة اللام [إلى ما قبلها] فليَتأمل^(٢) .

(١) افْعُولُ كَأَحْمُورُ .

(٢) ما بين معقوفين زيادة من لا تدريج الأداني « (ص ٥٠) ، والعبارة فيه : « فنقلت كسرة اللام » الثانية إلى ما قبلها ، وأدغمت الثانية في الثالثة فصار : افْعُلِّلِلْ .

ولو قال : (ما كان أول متحرك منه مضموماً) . . لكان كافياً كما تقدم^(١) .
والسر في ضم الأول وكسر ما قبل الآخر : أنه لا بد من تغيير لِفُصْل من
المبني للفاعل^(٢) ، والأصل : فَعَلَ ، فغيروه إلى : فَعِلَ ، بضم الأول وكسر
الثاني ، دون سائر الأوزان ليمعد عن أوزان الاسم ، ولو كسر الأول وضم
الثاني . . يحصل لهذا الغرض ، لكن الخروج من الضمة إلى الكسرة أولى من
العكس ؛ لأنه طلب خفة بعد الثقل ، ثم حمل غير الثلاثي المجرد عليه في ضم
الأول ، وكسر ما قبل الآخر ؛ طرداً للباب .

وما يقال من أن ضم الأول عوض عن المرفوع المحذوف . . فليس بشيء ؛
لأن المفعول المرفوع عَوِضٌ عنه ، وهو كافٍ عنه .
وجاء : (فَرَدَّ لَهُ) بسكون الزاي ، والأصل : (فُصِدَ لَهُ) ؛ أسكن الصاد
وأبدل زايًا^(٣) .

وحكى قطرب : ضَرَبَ ، ينقل كسرة الراء إلى الصاد .
وجاء : عَصَرَ ، بسكون ما قبل الآخر^(٤) .
وقرىء (رَدَّتْ) في قوله تعالى : ﴿ رَدَّتْ إِلَيْنَا ﴾ بكسر الراء^(٥) ، وكل ذلك
مما لا يعتد به نقضاً .

(١) انظر (ص ٦٢) .

(٢) أي : ليفصل المبني للمفعول من المبني للفاعل .

(٣) تقول العرب : (لم يُعْزَمَ من فَرَدَّ لَهُ) أي : من فُصِدَ لَهُ ، قلبت الصاد زايًا يعد إسكانها كما أشار
المصنف ، والمعنى : لم يُعْزَمَ من أصاب بعض حاجته وإن لم ينلها كلها .
وتأويل هذا : أن الرجل كان يُضَيِّف الرجل في شدة الزمان ، فلا يكون عنده ما يقربه ، ويشعُّ أن ينحر
راحلته ، فيفصلها ، فإذا خرج الدم . . سخنه للضيف إلى أن يجمد ويقوى ، فيطعمه ، فجرى المثل
في هذا . انظر « ناسخ العروس » مادة (فصد) .

(٤) كما في قول أبي النجم : (من الرجز)

﴿ لَوْ عَصَرَ مِنْهُ اللَّبَانُ وَالْمِلْكُ انْتَصَرَ ﴾

انظر « كتاب سيبويه » ١/ ٤٤٤ .

(٥) هي قراءة علقمة ، كما ذكر ذلك ابن جني في « المحاسب » ١/ ٣٤٥ ، والقرطبي في « تفسيره »
٩/ ٢٢٤ ، والسيوطي في « الدر المنثور » ٤/ ٥٥٦ .

وجاء نحو : جُنِّ ، وَعُلِّ ، وَسَلِّ ، وَقُدِّ ، وَزُكِّمَ ، وَحُمِّ ، وَوُعِكَ ، وَسَلِّ ،
وَقُدِّ ، وَجُبِّلَ مبنية للمفعول أبداً للعلم بفاعلها - في غالب العادة - أنه هو الله
تعالى .

[أَفْعَلُ الْمُضَارِعِ]

وعقَّب الماضي بالمضارع ؛ لأن الأمر فرع عليه ، وكذا اسم الفاعل
والمفعول ؛ لاشتقاقهما منه فقال :

وَأَمَّا أَفْعَلُ الْمُضَارِعِ . . فَهُوَ مَا يَكُونُ فِي أَوَّلِهِ إِحْدَى الزَّوَائِدِ الْأَرْبَعِ ،
وَهِيَ : الهمزة ، والنون ، والتاء ، والياء ، يَجْمَعُهَا : (أَنْيْتُ) أَوْ
(أَنْيَنْ) أَوْ (نَأْتِي) . فَالْهِمَزَةُ : لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ ، وَالنُّونُ : لَهُ إِذَا كَانَ
مَعَهُ غَيْرُهُ ، وَالتَّاءُ : لِلْمُخَاطَبِ مُفْرَداً ، وَتُثْنَى ، وَمَجْمُوعاً ، مُذَكَّراً
كَانَ أَوْ مُؤَنَّثاً . وَلِلْغَايَةِ الْمُفْرَدَةِ ، وَلِثُنَاتِهَا . وَالياءُ : لِلْغَايِبِ
الْمُذَكَّرِ ، مُفْرَداً ، وَتُثْنَى ، وَمَجْمُوعاً ، وَلِجَمْعِ الْمُؤَنَّثَةِ الْغَايَةِ . وَهُوَ
يَصْلُحُ لِلْحَالِ ، وَالْإِسْتِقْبَالِ ، تَقُولُ : يَفْعَلُ آلَانْ ، وَيُسَمَّى حَالاً
وَحَاضِراً ، وَيَفْعَلُ عَدَاً ، وَيُسَمَّى مُسْتَقْبَلاً .

(وأما الفعل المضارع . . فهو ما) أي : الفعل الذي (يكون في أوله إحدى
الزوائد الأربع ، وهي) أي : الزوائد الأربع : (الهمزة ، والنون ، والتاء ،
والياء ، يجمعها) أي : تلك الزوائد الأربع قولك : (أنيت ، أو أنين ، أو
نأتي) ، وإنما زادوها فرقاً بينه وبين الماضي ، واختصوا الزيادة به ؛ لأنه مؤخر
بالزمان عن الماضي ، والأصل عدم الزيادة فأخذَه المَقْدَمُ .
ولقائل أن يقول : هذا التعريف شامل لنحو : أكرم ، وتكسر ، وتباعد ؛
فإن أوله إحدى الزوائد الأربع ، وليس بمضارع .

ويمكن الجواب عنه : بأننا لا نسلم أن أوله إحدى الزوائد الأربع ؛ لأننا نعني بها الهمزة التي تكون للمتكلم وحده ، والنون التي تكون له مع غيره ، وكذا التاء والياء^(١) ، كما أشار إليه بقوله :

(فالهمزة : للمتكلم وحده) نحو : أنصُرُ أنا .

(والنون : له) أي : للمتكلم (إذا كان معه غيره) نحو : ننصر نحن ، ويستعمل في المتكلم وحده في موضع التفخيم ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ شَعْنُ نَقْصٍ عَلَيْكَ ﴾ .

(والتاء : للمخاطب مفرداً) نحو : أنت تنصر (ومثنًى) نحو : أنتما تنصران ، (ومجموعاً) نحو : أنتم تنصرون ، (مذكراً كان) المخاطب كما في هذه الأمثلة الثلاثة ، (أو مؤنثاً) نحو : تنصرين تنصران تنصرن ، (وللغائبة المفردة) نحو : هي تنصر ، (ولمثنائها) نحو : هما تنصران ، (والياء : للغائب المذكر ، مفرداً) نحو : هو ينصر ، (ومثنًى) نحو : هما ينصران ، (ومجموعاً) نحو : هم ينصرون ، (ولجمع المؤنثة الغائبة) نحو : هن ينصرن .

واعترض : بأنه يستعمل في الله تعالى ، وليس بغائب ، ولا مذكر ، ولا مؤنث ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ، فالأولى أن يقال : والياء لما عدا ما ذكرناه .

وأجيب : بأن المراد من الغائب اللفظ .

فإذا قلت : الله تعالى يحكم . . فالله لفظ مذكر غائب ؛ لأنه ليس بمتكلم ، ولا بمخاطب ، وهو المراد بالغائب .

فإن قلت : لِمَ زادوا هذه الحروف دون غيرها ، وَلِمَ اختصوا كلاً منها بما اختصوا ؟

قلت : لأن الزيادة مستلزمة للثقل ، وهم احتاجوا إلى حروف تزداد لنصب

(١) أي : يقصد بهما التاء التي للمخاطب ، والياء التي للغائب .

العلامات ، فوجدوا أولى الحروف بذلك حروف المد واللين ؛ لكثرة دورها في كلامهم ، إما بأنفسها ، وإما بأبعاضها - أعني : الحركات الثلاث - فزادوها ، وقلبوا الألف همزة لرفضهم الابتداء بالساكن ، ومخرج الهمزة قريب من مخرجها^(١) ، وأعطوها للمتكلم ؛ لأنه مقدم ، والهمزة أيضاً مخرجها مقدّم على مخرجهما ؛ لكونه من أقصى الحلق ، ثم قلبوا الواو تاء ؛ لأنه يؤدي زيادتها إلى الثقل ، لا سيما في نحو : (وَوَجَل) بالعطف ، وقلبها تاء كثير في الكلام ؛ نحو : تراث وتجاه ، والأصل : وراث ووجاه ، فقلبوها ههنا أيضاً تاء ، وأعطوها للمخاطب ؛ لأنه مؤخر عنهما ، بمعنى أن الكلام إنما ينتهي إليه^(٢) ، والواو تنتهي مخرج الهمزة والياء ؛ لكونها شفوية ، وأنبعوه الغائبة والغائبتين ؛ لثلا يلتبس بالغائب والغائبتين حيثن وإن التبس بالمخاطب والمخاطبتين ، لكن هذا أسهل ، ويوجد الفرق بالواو والنون في جمع المذكر الغائب ، وجمع المؤنث الغائب ؛ نحو : يضربون ، ويضربن .

ولم يجعل الجمع المؤنث بالتاء ، كما في الواحدة ، بل بالياء كما هو مناسب للغائب ؛ لكون مخرج الياء متوسطاً بين مخرجي الهمزة والواو ، وكون ذكر الغائب دائراً بين المتكلم والمخاطب^(٣) .

ولما كان في الماضي فرق بين المتكلم وحده ، ومع غيره . . أرادوا أن يفرقوا بينهما في المضارع أيضاً ، فزادوا النون ؛ لمشابتها حروف المد واللين من جهة الخفاء والغنة .

(١) قوله : (ومخرج الهمزة قريب من مخرجها) أي : من مخرج الألف ، وهذه الجملة جملة حالية واقعة موقع التعليل ؛ وذلك لأن قوله : (قلبوا الألف همزة) متضمن لحكمين : قلب الألف ، وقلبها همزة . فالأول - وهو قلب الألف - علله بقوله : (لرفضهم الابتداء بالساكن) ، والثاني - وهو قلبها همزة - علله بقوله : (ومخرج الهمزة . . .) أي : فلنقرب مخرج الهمزة من مخرج الألف فقلبوا الألف همزة . انظر « تدرج الأداني » (ص ٥٤) .

(٢) أي : إن الكلام يصدر من المتكلم متعلقاً بالغائب موجهاً للمخاطب على هذا الترتيب . انظر « تدرج الأداني » (ص ٥٤) .

(٣) أي : إن من يذكر الفعل المستند إلى الغائب إما أن يكون متكلماً أو مخاطباً .

فإن قلت : لِمَ سُمِّيَ هذا القسم مضارعاً ؟

قلت : لأن المضارعة في اللغة : المشابهة ، من الضرع ، كأن كلاً الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد ، فهما أخوان رضاعاً ، وهو مشابه لاسم الفاعل في الحركات والسكنات ، ولما تطلق الاسم في وقوعه مشتركاً^(١) ، وتخصيصه بالسين وسوف واللام ، كما أن (رجلاً) يحتمل أن يكون زيداً أو عمراً أو غيرهما ، فإذا عرفته باللام وقلت : الرجل . . اختص بواحد ؛ ولهذه المشابهة التامة أعرب المضارع من بين سائر الأفعال .

(وهو) أي : المضارع (يصلح للحال) والمراد بها : أجزاء من طرفي الماضي والمستقبل ، يعقب بعضها بعضاً من غير فرط مهلة وتراخ ، والحاكم في ذلك : هو العرف لا غير .

(والاستقبال) والمراد به : ما تترقب وجوده بعد زمانك الذي أنت فيه ، (نقول : بفعل الآن ، ويسمى حالاً وحاضراً ، ويفعل غداً ، ويسمى مستقبلاً) . المشهور : المستقبل - بفتح الباء - اسم مفعول ، والقياس يقتضي كسرهما ليكون اسم فاعل ؛ لأنه يُسْتَقْبَلُ ، كما يقال : الماضي .

ولعل وجه الأول : أن الزمان نستقبله فهو مستقبل ، اسم مفعول . لكن الأولى أن يقال : المستقبل ، بكسر الباء ؛ فإنه الصحيح ، وتوجيه الأول لا يخلو عن حرازة^(٢) .

قيل : إن المضارع موضوع للحال ، واستعماله في الاستقبال مجاز ، وقيل بالعكس ، والصحيح : أنه مشترك بينهما ؛ لأنه يطلق عليهما إطلاق كل مشترك على أفرادهما .

هكذا ؛ ولكنَّ تَبَادُرَ الفهم إلى الحال عند الإطلاق من غير قرينة يُنبئ عن كونه

(١) أي : المضارع مشترك بين الحال والاستقبال .

(٢) حرازة : هو بفتح الحاء المهمل والمعجمتين ، من الحز ، وهو القطع ، كأن التعليل المذكور منقطع لضعفه وسقوطه . انظر « تدرج الأداني » (ص ٥٦) .

أصلاً في الحال ، وأيضاً من المناسب أن يكون لها صيغة خاصة كما للماضي والمستقبل .

فَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ السَّيْنَ ، أَوْ سَوْفَ ، فَقُلْتَ : سَيَفْعَلُ ، أَوْ سَوْفَ يَفْعَلُ . . . اخْتَصَّ بِزَمَانِ الْإِسْتِقْبَالِ .

(فإذا أدخلت عليه) أي : على الفعل المضارع (السين ، أو سوف ، فقلت : سيفعل ، أو سوف يفعل . . اختص بزمان الاستقبال) لأنهما حرفا استقبال وضعاً ، وسماً حرفي تنفيس .

ومعناه : تأخير الفعل في الزمان المستقبل ، وعدم التضييق في الحال ، يقال : نفسته ؛ أي : وسعته ، وسوف أكثر تنفيساً من السين ، وقد تخفف بحذف الفاء فيقال : سو ، وقد يقال : سي بقلب الواو ياء ، وقد يحذف الواو منه فيسكن الفاء الذي كان متحركاً لأجل التقاء الساكنين ، فيقال : سَفْتُ أفعلُ ، وقيل : إن السين منقوص من سوف ؛ دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل .

قيل : وإذا دخله لام الابتداء . . اختص بزمان الحال ؛ نحو قولك : لَيَفْعَلُ ، وفي التنزيل : ﴿ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي ﴾ .

وأما في قوله تعالى : ﴿ وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ ، و﴿ لَسَوْفَ أُنْخَرِجُ حَيًّا ﴾ . . فقد تمحضت اللام للتوكيد مضمحلاً عنها معنى الحالية ؛ لأنها إنما تفيد ذلك إذا دخلت على المضارع المحتمل لهما ، لا المستقبل الصرف .

وقوله : ﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ ﴾ . . نزل منزلة الحال ؛ إذ لا شك في وقوعه .

وأما ذلك في كلام الله تعالى كثير ، وعند البصريين اللام للتأكيد فقط .

[أقسام الفعل المضارع]

فَالْمَبْنِيُّ لِلْفَاعِلِ مِنْهُ : مَا كَانَ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ مَفْتُوحًا ، إِلَّا مَا كَانَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ ؛ فَإِنَّ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ يَكُونُ مَضْمُومًا أَبَدًا ؛ نَحْوُ : يُدْخِرُ ، وَيُكْرِمُ ، وَيُقَاتِلُ ، وَيُفْرِحُ . وَعَلَامَةُ بِنَاءِ هَلِهِ الْأَرْبَعَةِ لِلْفَاعِلِ : كَوْنُ الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ مَكْسُورًا أَبَدًا . مِثَالُهُ مِنْ يَفْعُلُ : يَنْصُرُ يَنْصُرَانِ يَنْصُرُونَ ، تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ تَنْصُرْنَ ، تَنْصُرُ تَنْصُرَانِ تَنْصُرْنَ ، أَنْصُرُ أَنْصُرَانِ أَنْصُرْنَ .

واعلم : أن المضارع أيضاً إما مبني للفاعل ، أو مبني للمفعول .
 (فالمبني للفاعل منه) أي : من الفعل المضارع : (ما) أي : الفعل المضارع الذي (كان حرف المضارعة منه) أي : من المبني للفاعل (مفتوحاً ، إلا ما كان ماضيه على أربعة أحرف) نحو : دحرج ، وأكرم ، وقاتل ، وفرح .
 (فإن حرف المضارعة منه) أي : مما كان ماضيه على أربعة أحرف (يكون مضموماً أبداً ؛ نحو : يدحرج ، ويكرم ، ويقاتل ، ويفرح) .
 أما الفتح . . فهو الأصل لخفته ، وكثر غير الياء فيما كان ماضيه مكسور العين لغة غير الحجازيين ، وهم يكسرون الياء إذا كان ما بعدها ياء أخرى ، ولا ينطبق التعريف على ذلك .
 وأما الضم فيما كان ماضيه على أربعة أحرف . . فإنه لو فتح في يُكرم مثلاً ، ويقال : يُكرم . . لم يعلم أنه مضارع المعجود هو أو المزيد فيه ، ثم حمل عليه كل ما كان ماضيه على أربعة أحرف .

فإن قلت : لِمَ لَمْ يفتح حرف المضارعة في يدحرج ، ويقاتل ، ويفرح ولا التباس فيه ، ثم يحمل يُكرم عليه ، وحمل الأقل على الأكثر أولى ؟

قلتُ : لأنه لو حمل الأقل على الأكثر . . لزم الالتباس ولو في صورة واحدة ، بخلاف العكس ؛ فإنه لا التباس فيه أصلاً .

فإن قلتُ : فلم يختص بهذه الأربعة ، والفتح بما عداها دون العكس ؟ قلتُ : لأنها أقل مما عداها ، والضم أثقل من الفتح ، فاختص الضم بالأقل والفتح بالأكثر تعادلاً بينهما ، وهذا وقد عرف جواب ذلك مما مر .

ولقائل أن يقول : لا يدخل في هذا التعريف نحو : أهراق يهريق ، وأسطاع يسطيع ، بضم حرف المضارعة والأصل : أراق ، وأطاع ، زيدت الهاء والسين ؛ فإنهما مبنيان للفاعل ، وليس حرف المضارعة منهما مفتوحاً ، وليس أيضاً مما كان ماضيه على أربعة أحرف .

ويمكن الجواب عنه : بأن الهاء والسين زائدتان على خلاف القياس ، فكأنهما على أربعة أحرف تقديراً ، أو بأنهما من الشواذ ، ولا يجب أن يدخل في الحد الشواذ .

ونحو : خصم وقتل بالتشديد^(١) ، والأصل : اختصم ، واقتتل ، أدغمت التاء فيما بعدها ، وحذفت الهمزة ، فهو على خمسة أحرف تقديراً ؛ فلهذا يفتح حرف المضارعة ، ويقال : يَخْصِمُ وَيَقْتَلُ^(٢) ، وهنا موضع بحث^(٣) .

ولما ضم حرف المضارعة من هذه الأربعة - كما في المبني للمفعول - . . أراد أن يذكر علامة كون هذه الأربعة مبنية للفاعل ، فقال :

(١) يجوز في فاء هذين الفعلين الفتح ؛ أي : خَصِمَ ، وَقَتَلَ ، وذلك بنقل حركة المدغم إليها . ويجوز تحريكها بالكسر بعد حذف حركة المدغم ؛ لأن الساكن إذا حرك . . حرك بالكسر ، وهذا أولى من الأول ؛ لأن في الأول التباس ماضي الافتعال بماضي التفعيل بعد حذف الهمزة . ومن العرب من إذا كَسَرَ الفاء . . يتبعها كسر العين فيقول : خَصِمَ ، وَقَتَلَ ، بكسر الخاء والصاد ، والقاف والتاء . وهذا المذكور متفاس في كل فعل أدغم فيه تاء الافتعال ، كذا ذكره الغزي . انظر « تدرج الأداني » (ص ٦٠) .

(٢) يفتح الياء فيهما ، ويجوز كسرها أيضاً ؛ إتباعاً لحركة ما بعدها إذا كسر كما سبق . انظر « تدرج الأداني » (ص ٦١) .

(٣) انظره في « تدرج الأداني » (ص ٦١) .

(وعلامة بناء هذه الأربعة) يعني : يدرج ، ويكرم ، ويقاتل ، ويفرح
 (للفاعل : كون الحرف الذي قبل آخره) أي : آخر كل واحد من هذه الأربعة
 حال كونه مبنياً للفاعل (مكسوراً أبداً) ؛ بخلاف المبني للمفعول ، فإنه فيه
 مفتوح أبداً ، كما سيذكر في بحثه إن شاء الله تعالى .

(مثاله) أي : مثال المبني للفاعل (مِنْ يَفْعُلْ) بضم العين : (ينصر ينصران
 ينصرون ، تنصر تنصران ينصرون ، تنصر تنصران تنصرون ، تنصرون تنصرون)
 تنصرون ، انصر نصر .

وقد يستعمل لفظ الاثنين في بعض المواضع للواحد ؛ كقوله ^(١) : [من الطويل]
 فَإِنْ تَرْجُرَانِي يَا ابْنَ عَقَانَ أَتَرْجُرُ وَإِنْ تَدْعَانِي أَحْمَ عِرْضاً مُمَنَّعاً
 وقوله ^(٢) : [من الوافر]

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْسَبَانَا بَنِي أَصُولِهِ وَاجْدُرْ شَيْخَا

وَقَسْ عَلَى هَذَا : يَضْرِبُ ، وَيَعْلَمُ ، وَيُدْخِرُ ، وَيُكْرِمُ ، وَيُقَاتِلُ ،
 وَيَفْرَحُ ، وَيَتَكَسَّرُ ، وَيَتَبَاعَدُ ، وَيَنْقَطِعُ ، وَيَجْتَمِعُ ، وَيَحْمَرُّ ،
 وَيَحْمَارُ ، وَيَسْتَخْرِجُ ، وَيَعْشَوْشِبُ ، وَيَقْعَنْسِسُ ، وَيَسْلَنْقِي ،
 وَيَجْلُوذُ ، وَيَتَدَخِّرُ ، وَيَحْرُنْجُمُ ، وَيَقْشَعُرُ .

(وقس على هذا) المذكور من تصريف ينصر : (يضرب ، ويعلم ،
 يدرج ، ويكرم ، ويقاتل ، ويفرح ، ويتكسر ، ويتباعد ، وينقطع ،
 يجتمع ، ويحمر ، ويحمار ، ويستخرج ، ويمشوشب ، ويقعنسس ،
 ويسلنقي ، ويجلوذ ، يتدخج ، ويحرنجم ، ويقشعر) ونحن لا نستغل

(١) البيت لسويد بن كراع ، وهو في « الصحاحي » (ص ٣٦٣) ، و« شرح المعلقات العشر » للبريزي
 (ص ٣١) ، و« المزه » (١ / ٣٣٥) ، و« خزنة الأدب » للبهاددي (١٧ / ١١) .

(٢) البيت لمضر بن ربيع الأسدي ، وهو في « الصحاحي » (ص ٣٦٣ ، ١٤٠) ، و« شرح المعلقات
 العشر » للبريزي (ص ٢١) ، و« المزه » (١ / ٣٣٥) ، و« خزنة الأدب » للبهاددي (١٧ / ١١) .

بتفصيلها ؛ فإنه لا يخفى على من له أدنى تمييز ، ولو أشكل شيء من نحو :
اقشعر واسلنقى . . يعرف في المضاعف والناقص .

وَالْمَبْنِيَّ لِلْمَفْعُولِ مِنْهُ : مَا كَانَ حَرْفَ الْمُضَارَعَةِ مِنْهُ مَضْمُومًا ، وَمَا قَبْلَ
آخِرِهِ مَفْتُوحًا ؛ نَحْوُ : يُنْصَرُ ، وَيُدْخَرُجُ ، وَيُكْرَمُ ، وَيُقَاتَلُ ،
وَيُقَرَّحُ ، وَيُسْتَخْرَجُ .

(والمبني للمفعول منه) أي : من المضارع : (ما) أي : الفعل المضارع
الذي (كان حرف المضارعة منه مضمومًا) حملاً على الماضي ، (و) كان (ما
قبل آخره مفتوحاً) فإن كان مفتوحاً في الأصل . . أبقى عليه ؛ نحو : يشرب ،
وإلا . . فتح ؛ ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي هو أثقل من الماضي
(نحو : يُنْصَرُ ، وَيُدْخَرُجُ ، وَيُكْرَمُ ، وَيُقَاتَلُ ، وَيُقَرَّحُ ، وَيُسْتَخْرَجُ) وتصريفها
على قياس المبني للفاعل .
وفي نحو : يُفَعَّلُ ، وَيُفَعَّالُ ، وَيُفَعَّلَلُ ، يقدر الأصل : يُفَعَّلَلُ ، وَيُفَعَّالَلُ ،
وَيُفَعَّلَلَلُ ، بفتح ما قبل الآخر .
ولم يذكر المصنف غير المتعدي ؛ لأنه قلما يوجد منه .

[(مَا) وَ (لَا) الْتَائِفَتَانِ]

وَاعْلَمَ : أَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ (مَا) وَ (لَا) الْتَائِفَتَانِ ، فَلَا
تَعْيِيرَانِ صِبْغَتَهُ ، تَقُولُ : لَا يَنْصَرُ لَا يَنْصُرَانِ لَا يَنْصُرُونَ . . . إِلَى
آخِرِهِ . وَكَذَلِكَ : مَا يَنْصَرُ مَا يَنْصُرَانِ مَا يَنْصُرُونَ . . . إِلَى آخِرِهِ .

(واعلم : أنه) الضمير للشأن (يدخل على الفعل المضارع « ما » و « لا »)

النافيتان (للفاعل) فلا تغيّران صيغته (أي : صيغة الفعل المضارع .
وقد مر تفسير الصيغة في صدر الكتاب ؛ يعني : لا يعملان فيه لفظاً ، وقد
سمع عن بعض العرب العجزم بـ (لا) النافية إذا صلح قبلها (كي) نحو : جنته
لا يكن له عليّ حجة .
(نقول : لا ينصر لا ينصران لا ينصرون . . . إلى آخره) كما تقدم في ينصر
بعينه ، (وكذلك : ما ينصر ما ينصران ما ينصرون . . . إلى آخره) .

[دُخُولُ الْجَازِمِ وَالنَّاصِبِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ]

وَيَدْخُلُ الْجَازِمُ ، فَيَحْذَفُ : حَرَكَةُ الْوَاحِدِ ، وَنُونُ النَّشْتِئَةِ ، وَالْجَمْعِ
الْمُذَكَّرِ ، وَالْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ .

(و) اعلم : أنه (يدخل) على الفعل المضارع (الجازم) وهو : (« لم » و « لما »
و « لا ») في النهي ، و (اللام) في الأمر ، و (إن) الشرطية ، والأسماء التي
تضمنت معناها ، والغرض من هذا الفن : بيان آخر الفعل عند دخول الجازم عليه .
(فيحذف حركة الواحد)^(١) نحو : لم ينصر بسكون الراء ، (و) يحذف
(نون النشئة) نحو : لم ينصرا ، (و) يحذف نون (الجمع المذكور) نحو : لم
ينصروا ، (و) يحذف نون (الواحدة المخاطبة) نحو : لم تنصري ؛ لأن النون
في هذه الأمثلة علامة الرفع ، كالضمة في الواحد ، فكما تحذف الحركة . . كذا
تحذف النون .

(١) قوله : (الواحد) يراد به الجنس ، وهو يتناول خمسة أمثلة من الأربعة عشر المعروفة في الصرف ،
فهو يتناول : المفرد المذكر الغائب ؛ نحو : لم ينصر ، والواحدة الغائبة ؛ نحو : لم تنصري ؛ أي :
هي ، والمفرد المذكر المخاطب ؛ نحو : لم تنصر ؛ أي : أنت ، والمفرد المتكلم ؛ نحو : لم
أنصر ، وجمع المتكلمين ؛ نحو : لم تنصروا . انظر « تدرّيج الأداني » (ص ٦٤) ، و « شرح تصريف
العزي » للعلامة أبي الحسن الكيلاني (ص ١٢) .

وإنما جعلت علامة للإعراب بالحركة ؛ لأنه لما وجب أن تكون هذه الأفعال معربة ، والإعراب إنما يكون في آخر الكلمة ، وكانت أواخر هذه الأفعال ساكنة ، وهي الضمائر ؛ لأنها اتصلت بالأفعال ، وصارت كالجزء منها ، ولم يمكن إجراء الإعراب عليها . . وجب زيادة حرف للإعراب ، ولم يمكن زيادة حروف المد واللين ، فزادوا النون ؛ لمناسبتها إياها كما سبق^(١) .

وَلَا يَحْذِفُ نُونُ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّثِ ؛ فَإِنَّهُ ضَمِيرٌ ، كَالْوَاوِ فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ ، فَتَثْبُتُ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، تَقُولُ : لَمْ يَنْصُرْ لَمْ يَنْصُرَا لَمْ يَنْصُرُوا ، لَمْ تَنْصُرْ لَمْ تَنْصُرَا لَمْ تَنْصُرُونَ ، لَمْ أَنْصُرْ لَمْ أَنْصُرَا لَمْ أَنْصُرُوا ، لَمْ تَنْصُرِي لَمْ تَنْصُرَا لَمْ تَنْصُرْنَ ، لَمْ أَنْصُرِي لَمْ أَنْصُرَا لَمْ أَنْصُرْنَ .

(ولا يحذف) أي الجازم (نون جماعة المؤنث) فلا يقال : لم ينصر ، في لم ينصرون (فإنه) أي : فإن نون جماعة المؤنث (ضمير ، كالواو في جمع المذكر) وهو فاعل فلا يحذف (فتثبت على كل حال) بخلاف النونات الأخر ، فإنها علامات للإعراب ، وهذه ضمير لا علامة للإعراب ؛ لأنها إذا اتصلت بالفعل المضارع . . صار مبنياً ؛ لأنه إنما أعرب لمشابهته الاسم .

ولما اتصلت به النون التي لا تتصل إلا بالفعل ، ورجع جانب الفعلية ، وصار النون من الفعل بمنزلة حرف من الكلمة كما في (بعلبك) ، وتعذر الإعراب بالحرف والحركة على ما لا يخفى . . رد إلى ما هو أصل في الفعل ؛ أعني : البناء .

وأشار إلى الأمثلة بقوله : (تقول : لم ينصر لم ينصرا لم ينصروا ، لم تنصر لم تنصرا لم ينصرون ، لم تنصري لم تنصرا لم تنصروا ، لم تنصري لم تنصرا لم تنصرن) .

(١) انظر (ص ١٠٢) .

وجاء (لم) في الضرورة غير جازمة^(١) ، وجاء أيضاً مفصلاً بينها وبين المجزوم^(٢) ، وجاء حذف المجزوم بعده^(٣) .

وَيَدْخُلُ النَّاصِبُ ، فَيُبْدِلُ مِنَ الضَّمَّةِ فَتْحَةً ، وَيُسْقِطُ التَّنَوُّاتِ ، سَوَّى
نُونِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ ، فَتَقُولُ : لَنْ يَنْصُرَ لَنْ يَنْصُرَ لَنْ يَنْصُرُوا . . . إِلَى :
لَنْ أَنْصُرَ لَنْ نَنْصُرَ .

(و) اعلم : أنه (يدخل) على الفعل المضارع (الناصب) ، وهو : (أن)
(لن) و (كي) و (إذن) ، والأصل : (أن) ، والبواقي فرع عليها ، وإنما
عملت النصب ؛ لكونها مشابهة لـ (أن) وهي تنصب الأسماء ، فهذه تنصب
الأفعال .

(فيبدل من الضمة فتحة) كما هو مقتضى الناصب ، فإن النصب يكون
بالفتحة ، كما أن الرفع يكون بالضمة ، والجزم بالسكون .

فإن قيل : كان الواجب أن يقول : من الرفع النصب ؛ لأنه معرب ، والضم
والفتح إنما يستعملان في المبنيات . . . فالجواب : أن الغرض هنا بيان الحركة ،
دون التعرض للإعراب والبناء ، والحركة من حيث هي حركة هي الضم والفتح
والكسر ، لا الرفع والنصب والجر ، فإن هذا أمر زائد ، فلي تأمل .

(١) كقول الشاعر :

لولا فوارس من ناعم وأسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون بالجار
انظر شرح الرضي على الكافية (٨٢ / ٤) ، و « خزنة الأدب » للبغدادي (٣ / ٩) .

(٢) كقول ذي الرمة :

فأضحت مغانها قفاراً رسوماً كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل
انظر شرح الرضي على الكافية (٨٢ / ٤) ، و « خزنة الأدب » للبغدادي (٥ / ٩) .

(٣) كقول الشاعر :

احفظ ودعيتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم
انظر شرح الرضي على الكافية (٨٣ / ٤) ، و « خزنة الأدب » للبغدادي (٨ / ٩) .

(ويسقط النونات) لأنها علامة الرفع (سوى نون جمع المؤنث) لما ذكرنا من أنه ضمير ، لا علامة للإعراب ، وإنما أسقط الناصب هذه النونات ؛ حملاً له على الجازم ؛ لأن الجزم في الأفعال بمنزلة الجر في الأسماء ، فكما حُمِلَ النصب على الجر في الأسماء في التثنية والجمع ، فكذا هنا حمل النصب على الجزم ، وحذفت النونات المحذوفات حال الجزم (فتقول : لن ينصر لن ينصرا لن ينصروا... إلى : لن أنصر لن ننصر) .
ومعنى (لن) : نفي الفعل مع التأكيد في المستقبل ، ولا يقتضي التأييد ، خلافاً للزمخشري .

وَمِنَ الْجَوَازِمِ : لَمْ أَلَأْمِرْ ، فَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ : لَيَنْصُرَ لَيَنْصُرَا
لَيَنْصُرُوا ، لَيَنْصُرَ لَيَنْصُرَا لَيَنْصُرُونَ . وَقَسْ عَلَى هَذَا : لَيَنْصُرْ ،
وَلَيَعْلَمْ ، وَلَيَدْخُلْ ، وَلَيُذْخِرْ ، وَغَيْرَهَا .

(ومن الجوازم : لام الأمر) لأن المضارع لما دخله لام الأمر . . . شابه أمر المخاطب في كونه للطلب ، وهو مبني في الأصل ، ولم يمكن بناء ذلك لوجود حرف المضارعة ، مع عدم تعلل الإعراب ، فأعرب بإعراب يشبه البناء ، وهو السكون ؛ لأنه الأصل في البناء ، فاللام - لكون المشابهة مستفادة منه - عَمِلَ الجزم .

وتكون اللام مكسورة تشبيهاً باللام الجارة ؛ لأن الجزم بمنزلة الجر ، وفتحها لغة سُلَيْمٌ ، لكن إذا دخل عليها الواو والفاء أو ثَمَ . . . جاز سكونها ، قال الله تعالى : ﴿ فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا ﴾ ، وقال الله تعالى : ﴿ تَعْرِيفُ قَضُوا أَنْفُسَهُمْ ﴾ قرئ بسكون اللام وكسرها^(١) .

(١) قراءة الكسر هي قراءة ابن عامر ، وأبي عمرو ، وورش ، ورويس ، وقنبل . انظر « الحجة للقرآن السبعة » ، (٢٦٩/٥) ، و« الدرر المصون » (٢٦٨/٨) ، و« النشر في القراءات العشر » (٣٢٦/٢) .

وقوله : (فتقول في أمر الغائب) إشارة إلى أنه لا يؤمر به المخاطب ؛ لأن المخاطب له صيغة تخصه ، وقرئ ﴿ فَاتَّقُوا ﴾ بالتاء خطاباً وهو شاذ^(١) .

وجاء في المجهول نحو : لتضرب أنت . . . إلى الآخر ؛ لأن الأمر باللام ليس للفاعل المخاطب ، لأن الفاعل محذوف ، وكذا لأضرب أنا ، ولتضرب نحن ، ونحو ذلك ؛ لأن الأمر بالصيغة يختص بالمخاطب ، فلا بد من استعمال اللام في هذه المواضع ؛ لأنها غير المخاطب .

فكان على المصنف أن يقول : (فتقول في أمر غير المخاطب) ، ويمثل بالمتكلم والمخاطب المجهول ، وفي الحديث : « قوموا فلاصل لكم »^(٢) ، وفي التنزيل : ﴿ وَلَنَحْمِلَ خَطَايَكُمْ ﴾ .

وإذا كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غائب . . فالقياس تغليب الحاضر على الغائب ؛ نحو : افعلوا وافعلوا .

ويجوز على قلة : إدخال اللام على المضارع لنفي التاء الخطاب واللام الغيبة ، مع التنصيص على كون بعضهم حاضراً وبعضهم غائباً ؛ كقوله صلى الله عليه وسلم : « لتأخذوا مصافكم »^(٣) وقد جاء في الشعر حذفها وجزم الفعل ؛ كقوله^(٤) :

[من الوامر]

مُحَمَّدٌ تَقْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ نَبَالاً

(١) هي قراءة يزيد بن القعقاع ، ويعقوب ، وغيرهما . انظر « المحتسب » (١ / ٣١٣) ، و« تفسير القرطبي » (٨ / ٣٥٤) ، و« تدرج الأداني » (ص ٦٩) .

(٢) صحيح البخاري (٣٨٠) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٣) لم أجده بهذا اللفظ في كتب الحديث ، وقد ناقضه المفسرون والتحريرون في كتبهم ، وقال عنه الزيلعي في « تخريج أحاديث الكشف » (٢ / ١٢٧) : غريب . ولشمام الفائدة انظر « مرقاة المفاتيح » (٥ / ٥٣١) .

(٤) قيل : إن البيت لحسان بن ثابت رضي الله عنه ، وهو ليس في « ديوانه » المطبوع ، وقيل : لأبي طالب عم سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقيل : للأعشى . وانظر « كتاب سيويه » (٨ / ٣) ، و« المفصل » (ص ٤٢٥) ، و« شرح الرضي على الكافية » (٤ / ٨٥) و« (٤ / ١٢٥) ، و« خزائن الأدب » للبغدادي (٩ / ١١) .

أي : لتند .

وكذا قوله ^(١) :

من الرجز

قُلْتُ لِبَوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا تَأْذُنُ فَإِنِّي حَمُؤُهَا وَجَارُهَا

أي : لتأذن ، وفيه شذوذ آخر ، وهو أنه أمر به المخاطب ؛ كما في قول تعالى : ﴿ فَلْتَرْحُوا ﴾ ^(٢) ، وأجاز الفراء حذفها في النشر ؛ كقولك : قل له يفعل .

قال الله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ ، والحق : أنه جواب الأمر ، والشرط لا يلزم أن يكون علة تامة للجزاء ، وإنما اختص هذا الأمر باللام والمخاطب بغيرها ؛ لأن أمر المخاطب أكثر استعمالاً ، فكان التخفيف به أولى . وأمثله : (لينصر لينصروا لينصروا ، لتنصر لتنصروا) وفي المجهول :

لَتُنْصَرِ أَنْتَ ، لَتُنْصَرِا لَتُنْصَرُوا ، لَتُنْصَرِي لَتُنْصَرَا لَتُنْصَرْنَ .

(وقس على هذا : ليضرب ، وليعلم ، وليدخل ، وليدحرج ، وغيرها) من نحو : ليكرم ، وليقاتل ، ليفرح ، وليتكسر ، وليتباع ، ولينقطع ، وليجتمع ... إلى آخر الأمثلة على قياس المعجزوم .

وَمِنْهَا : (لَا) النَّاهِيَّةُ ، فَتَقُولُ فِي نَهْيِ الْغَائِبِ : لَا يَنْصُرُ لَا يَنْصُرَا لَا يَنْصُرُوا ، لَا تَنْصُرُ لَا تَنْصُرَا لَا تَنْصُرُونَ . وَفِي نَهْيِ الْحَاضِرِ : لَا تَنْصُرُ لَا تَنْصُرَا لَا تَنْصُرُوا ، لَا تَنْصُرِي لَا تَنْصُرَا لَا تَنْصُرْنَ ، وَكَذَا قِيَاسُ سَائِرِ الْأَمْثَلَةِ .

(ومنها) أي : ومن الجوازم (لا الناهية) وهي التي يطلب بها ترك الفعل .

(١) البيت لمظفور بن مرثد ، انظر « مغني اللبيب » (٢٩٨ / ١) بلفظ :

قُلْتُ لِبَوَابٍ لَدَيْهِ دَارُهَا

وقال : حذف اللام ، وكسرت حرف المضارعة ، وليس الحذف بضرورة ؛ لأنه يمكنه من أن يقول : ائذن .

فراجع . وانظر « خزنة الأدب » لليقداوي (١٣ / ٩) .

(٢) انظر التعليق رقم (١) (ص ١١٣) .

وإسناد النهي إليها مجاز ؛ لأن الناهي هو المتكلم بواسطتها ، وإنما عملت
 الجزم لكونها نظيرة لام الأمر من جهة أنها للطلب ، ونقيضتها من جهة أن اللام
 لطلب الفعل ، وهي لطلب تركه ، بخلاف (لا) النافية ؛ إذ لا طلب فيها .
 (فتقول في نهى الغائب : لا ينصر لا ينصرا لا ينصروا ، لا تنصر لا تنصرا
 لا ينصرون ، وفي نهى الحاضر : لا تنصر لا تنصرا لا تنصروا ، لا تنصري
 لا تنصرا لا تنصرون ، وكذا قياس سائر الأمثلة) من نحو : لا يضرب ،
 ولا يعلم ، ولا يدحرج . . . إلى غير ذلك كما مر في المجزوم ، وقد جاء في
 المتكلم قليلاً كلام الأمر .

[فِعْلُ الْأَمْرِ]

وَأَمَّا الْأَمْرُ بِالصِّيغَةِ - وَهُوَ أَمْرُ الْحَاضِرِ - . . . فَهُوَ جَارٍ عَلَى لَفْظِ الْمُضَارِعِ
 الْمَجْزُومِ . فَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارِعَةِ مُتَحَرِّكًا . . . فَتُسْقِطُ مِنْهُ
 حَرْفُ الْمُضَارِعَةِ ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْبَاقِي مَجْزُومًا ، فَتَقُولُ فِي الْأَمْرِ مِنْ
 نُدْخِرْجُ : دَخِرْجَ دَخِرْجُوا ، دَخِرْجِي دَخِرْجَا دَخِرْجِي . وَهَكَذَا
 تَقُولُ فِي : فَرَحْ ، وَقَاتِلْ ، وَتَكْسِرْ ، وَتَبَاعْذْ ، وَتَدَخِرْجْ .

(وأما الأمر بالصيغة) سمي بذلك لأن حصوله بالصيغة المخصوصة دون
 اللام (وهو أمر الحاضر) أي : المخاطب (فهو جارٍ على لفظ المضارع
 المجزوم) في حذف الحركات والنونات التي تحذف في المضارع المجزوم ،
 وكون حركاته وسكناته مثل حركات المضارع وسكناته ؛ أي : لا تخالف صيغة
 الأمر صيغة المضارع ، إلا أنه يحذف حرف المضارعة ، ويُعطى آخره حكم
 المجزوم .

وإنما قال : (جارٍ على لفظ المضارع المجزوم) لثلاثتهم أنه أيضاً مجزوم

معرب ، كما هو مذهب الكوفيين ، فإنه ليس بمجزوم ، بل هو مبني أُجري مُجرى المضارع المجزوم .

أما البناء . . فلأنه الأصل في الفعل ، وما أعرب منه فلمشابهته الاسم ، ولهذا لم يشبه الاسم فلم يعرب ، والكوفيون على أنه مجزوم .

وأصل (افعل) : تَفَعَّلْ ، فحذفت اللام لكثرة الاستعمال ، ثم حذفت حرف المضارعة ؛ خوف التباسه بالمضارع .

وليس بالوجه ؛ لأن إضمار الجازم ضعيف ، كإضمار الجار ، وما ذكره خلاف الأصل فلا يرتكب .

وأما الإجراء مُجرى المجزوم . . فلأن الحركات والنونات علامة الإعراب فتنافي البناء ؛ ولهذا لم تحذف نون جماعة المؤنث .

وإذا أُجري ذلك على المجزوم . . (فإن كان ما بعد حرف المضارعة متحركاً) كندحرج (. . فُسِقَطُ) أنت (منه) أي : من المضارع (حرف المضارعة) ليفرق من المضارع .

(وتأتي بصورة الباقي) بعد حذف حرف المضارعة (مجزوماً) وفي هذا اللفظ حجازة^(١) ؛ لأن صورة الباقي ليست مجزومة ، بل مثل المجزوم .

فالتوجيه أن يقال : حُذِفَ المضاف - وهو أداة التشبيه - تنبيهاً على المبالغة ، والأصل : مثل المجزوم ، وهذا كثير في الكلام ، أو يقال : المجزوم : بمعنى المُعَامَل معاملة المجزوم مجازاً ، أو يجعل (مجزوماً) مفعولاً (تأتي) ، والياء لغير التعدية ؛ أي : تأتي مجزوماً يكون بصورة الباقي ، فيكون من باب القلب .

والمعنى : تأتي الباقي بصورة المجزوم ، ولم يقل : مجزومة ؛ لأنه حال من الباقي ، أو لأنه وصف للفعل ؛ أي : حال كونها فعلاً مجزوماً على أحد التأويلين .

(١) انظر التعليق رقم (٢) (ص ١٠٣) .

وإذا حذفت حرف المضارعة ، وعاملت آخره معاملة المجزوم . (فتقول في الأمر من تدرج : تدرج تدرجاً تدرجاً ، تدرج تدرجاً تدرجاً) .
وقد يستعمل لفظ الجمع للواحد في موضع التخصيم ؛ كقوله^(١) : [من الطويل]
أَلَا فَارْحَمُونِي يَا إِلَهَ مُحَمَّدٍ فَإِنْ لَمْ أَكُنْ أَهْلًا فَأَنْتَ لَهُ أَهْلٌ
(وهكذا تقول في) كل ما يكون ما بعد حرف المضارعة منه متحركاً ؛ نحو :
(فرح ، وقاتل ، ونكسر ، وتباعد ، وتدرج) ، وإنما اشتق من المضارع لأن
الماضي لا يؤمر به ، فلا مناسبة بينهما .

وَإِنْ كَانَ مَا بَعْدَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ سَاكِنًا . . فَتَحْذِفُ مِنْهُ حَرْفَ
الْمُضَارَعَةِ ، وَتَأْتِي بِصُورَةِ الْبَاقِي مَجْزُومًا ، مَزِيدًا فِي أَوَّلِهِ هَمْزَةٌ
وَصَلٍ ، مَكْسُورَةٌ ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَيْنُ الْمُضَارِعِ مِنْهُ مَضْمُومًا . .
فَتَضُمَّهَا ، فَتَقُولُ : أَنْصُرْ أَنْصُرًا أَنْصُرُوا ، أَنْصِرِي أَنْصِرًا أَنْصُرْنَ .
وَكَذَلِكَ : أَضْرِبُ ، وَأَعْلَمُ ، وَأَنْقَطِعُ ، وَأَجْتَمِعُ ، وَأَسْتَخْرِجُ .

(وإن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنًا) كما في تنصر . . . فتحذف منه
حرف المضارعة ، وتأتي بصورة الباقي مجزومًا) حال كون هذا الباقي (مزيداً
في أوله همزة وصل ، مكسورة) .
أما زيادتها . . فللدفع الابتداء بالساكين ، وأما تخصيصها بالزيادة دون غيرها
من الحروف . . فلأنها أقوى الحروف ، والابتداء بالأقوى أولى ، وأما كسرها . .
فلأنها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من تقليل الزيادة ، ثم لما احتيج إلى
تحريكها . . حركت بالكسر ، كما هو الأصل في تحريك الساكن .

(١) لم ألق على قائله ، وقد ذكر صدره في «الكشاف» (٢٠٥/٣) ، و«البحر المحيط» (٤٢١/٦) ،
و«الدر المنصور» (٣٦٦/٨) ، و«الكليات» للكفوي (١٤٦/٢) ، وذكره في «روح المعاني»
(٦٣/١٨) ، و«التحرير والتوير» (٣٣٤/٢٩) كاملاً ، دون عزو إلى قائل معين .

وظاهر مذهب سيويه : أنها زيدت متحركة بالكسرة التي هي أعدل^(١) ؛ لأننا نحتاج إلى متحرك ، لسكون أول الكلمة ، فزيادتها ساكنة ليست بوجه ، وسميت همزة وصل ؛ لأنها يُتَوَصَّلُ بها إلى النطق بالساكن ، ويسمى الخليل : (سَلَّمَ اللِّسَان) لذلك^(٢) ، فتكون مكسورة في جميع الأحوال (إلا) في حال (أن يكون عين المضارع منه) أي : من الباقي ، أو من المضارع (مضموماً .. فتضمها) أي : تلك الهمزة ؛ لمناسبة حركة العين ، ولأنها لو كسرت .. لثقل الخروج من الكسرة إلى الضمة ، ولو فتحت .. لالتبس بالمضارع إذا كان للمتكلم ، (فتقول : انصر انصرا انصروا ، انصري انصرا انصرن ، وكذلك : اضرب ، واعلم ، وانقطع ، واجتمع ، واستخرج) .

وَفَتَحُوا هَمْزَةَ أَكْرِمَ ؛ بِنَاءٍ عَلَى الْأَصْلِ الْمَرْفُوضِ ؛ فَإِنَّ أَصْلَ تَكْرِمَ :
تُؤَكِّرِمُ .

ثم استشعر اعتراضاً بأن (أَكْرِمَ) يفتح الهمزة أمر من (تكرم) ، وما بعد حرف المضارعة ساكن ، وعينه مكسورة ، فلم لم يزد في أوله همزة مكسورة ؟ فأجاب بقوله : (وفتحوا همزة أَكْرِمَ ؛ بناء على الأصل المرفوض) أي : المتروك (فإن أصل تكرم : تؤكرم) لأن حروف المضارع هي حروف الماضي مع زيادة حرف المضارعة ، فحذفوا الهمزة ؛ لاجتماع الهمزتين في نحو : أؤكرم ، ثم حملوا يكرم وتكرم ونكرم عليه ، وقد استعمل الأصل المرفوض من قال^(٣) : [من الرجز]
فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكَّرَمَا

(١) أي : معتدلة بين الضمة التي هي أثقلها - أي : أثقل الحركات - والفتحة التي هي أخفها ، فالترشيح غير مراد . انظر « تدرج الأداني » (ص ٧٥) .

(٢) انظر « شرح الأشموني على ألفية ابن مالك » (٢٧٣ / ٤) .

(٣) انظر « أوضح المسالك » (٣٦١ / ٤) ، و « هجع الهوامع » (٤٦٣ / ٣) ، و « شرح الأشموني » (٣٤٣ / ٤) ، و « خزنة الأدب » للبغدادي (٣١٦ / ٢) .

فلما رأوا أنه تزول علة الحذف عند اشتقاق الأمر بحذف حرف المضارعة .
 ردوها ؛ لأن همزة الوصل إنما هي عند الاضطرار ، فقالوا مِنْ تَوْكْرَم :
 أَكْرَم ، كما قالوا مِنْ تَدْحَرْج : دَحْرَج ، فلا يكون من القسم الثاني ، بل من
 القسم الأول .
 وقوله : (بناء) نُصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ بِفِعْلِ مُحذُوفٍ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ ، أَوْ
 عَلَى الْمَفْعُولِ لَهُ ، وَهَذَا أَوَّلِي .

[أَجْتَمَعَ تَاءَيْنِ فِي أَوَّلِ الْمُضَارِعِ]

وَأَعْلَمَ : أَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ تَاءَانِ فِي أَوَّلِ مُضَارِعٍ تَفَعَّلَ ، وَتَقَاعَلَ ،
 وَتَفَعَّلَ . . . فَيَجُوزُ إِثْبَاتُهُمَا ؛ نَحْوُ : تَتَجَنَّبُ ، وَتَتَقَاتِلُ ، وَتَتَدَحَّرُجُ .
 وَيَجُوزُ حَذْفُ إِحْدَاهُمَا ، وَفِي التَّنْزِيلِ : ﴿ فَأَنْتَ لَمْ تَصَدَّقْ ﴾ ، وَ﴿ فَأَرَأَيْتَ
 تَلْفَافًا ﴾ ، وَ﴿ نَزَّلَ الْمَلَكُ الْكَلِمَةَ ﴾ .

(واعلم : أنه) الضمير للشأن (إذا اجتمع تاءان في أول مضارع تفعَّل ،
 وتقاعَّل ، وتفعَّل) وذلك حال كونه فعلَ المخاطب ، أو المخاطبة مطلقاً ، أو
 الغائبة المفردة ، أو المثناة ، إحداهما حرف المضارعة ، والثانية التاء التي كانت
 في أول الماضي . . (فيجوز إثباتهما) أي : إثبات التاءين ، وهو الأصل
 (نحو : تتجنب ، وتتقاتل ، وتدحرج ، ويجوز حذف إحداهما) أي : إحدى
 التاءين تخفيفاً ؛ لأنه لما اجتمع مثلاً ، ولم يمكن الإدغام لرفضهم الابتداء
 بالساكن . . حذفوا إحدى التاءين ليحصل التخفيف ، كما تقول : أَنْتَ تَتَجَنَّبُ
 وَتَتَقَاتِلُ وَتَدَحَّرُجُ .
 (وفي التنزيل : ﴿ فَأَنْتَ لَمْ تَصَدَّقْ ﴾) والأصل : تصدق ؛ أي : تتعرض ، ولو
 كان فعل الماضي . . لوجب أن يقال : تصديت ؛ لأنه خطاب .

(و ﴿تَارَكَ تَلَعَلَى﴾) أي : تلهب ، والأصل : تلتظى ؛ إذ لو كان ماضياً .
لوجب أن يقال : تلتظت .

(و ﴿نَزَّلَ الْمَلَكُكُهُ﴾) والأصل : تنزل الملائكة .

واختلف في المحذوف : فذهب البصريون إلى أنه هو الثانية ؛ لأن الأولى
حرف المضارعة ، وحذفها مُخِلٌّ ، وقيل : الأولى ؛ لأن الثانية للمطاوعة من
نفس الكلمة ، فحذفها مُخِلٌّ .

والوجه هو الأول ؛ لأن رعاية كونه مضارعاً أولى ، ولأن الثقل إنما يحصل
عند الثانية .

وإنما قال : (مضارع تفاعل ، وتفاعل ، وتفعّل) بلفظ المبني للفاعل ؛
للتنبية على أن الحذف لا يجوز في المبني للمفعول أصلاً ؛ لأنه خلاف الأصل ،
فلا يرتكب إلا في الأقوى ، وهو المبني للفاعل ، ولأنه في هذه الأبواب أكثر
استعمالاً من المبني للمفعول ، فالتخفيف به أولى ، ولأنه لو حذف التاء الأولى
المضمومة . . لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف عنه التاء ؛ لأن الفارق هو التاء
المضمومة ، ولو حذف التاء الثانية . . لالتبس بالمبني للمفعول من مضارع فَعَّلَ ،
وفاعل ، وفعلل .

[مَنْ تَقَلَّبَ تَاءً (أَفْتَعَلَ) طَاءً ؟]

وَأَعْلَمَ : أَنَّهُ مَنْ كَانَ فَأً أَفْتَعَلَ صَاداً ، أَوْ صَاداً ، أَوْ طَاءً ، أَوْ طَاءً .
قَلِبَتْ تَأْوُهُ طَاءً ، فَتَقُولُ فِي أَفْتَعَلَ مِنَ الصُّلَحِ : أَصْطَلَحَ ، وَمِنْ
الضَّرَبِ : أَصْطَرَبَ ، وَمِنْ الطَّرْدِ : أَطَرَدَ ، وَمِنْ الظُّلْمِ : أَظْطَلَمَ .

(واعلم : أنه متى كان فاء افتعل صاداً ، أو صاداً ، أو طاءً ، أو طاءً . . قلبت
تأؤه) أي : تاء افتعل (طاءً) لتعسر النطق بالتاء بعد هذه الحروف ، واختير

الطاء لقربها من التاء مخرجاً ، والحاصل عندنا يرجع إلى السماع ، وعند العرب يرجع إلى التخفيف .

(فتقول في افتعل من الصلح : اصطلح) والأصل : اصتلح .

(و) في افتعل (من الضرب : اضطرب) والأصل : اضرب ، والاضطراب الحركة ، والموج يضطرب ؛ أي : يموج بعضها بعضاً^(١) .

(و) في افتعل (من الطرد : أطرد) والأصل : اطرّد .

(و) في افتعل (من الظلم : اظلم) والأصل : اظلم .

واعلم : أن الوجه في نحو : اصطلح واضطرب عدم الإدغام ؛ لأن حروف الصفيّر وهي : الزاي المعجمة ، والسين والصاد المهملتان لا تدغم في غيرها ، وحروف (ضوي مشفر) بالصاد والشين المعجمتين والراء المهملة لا تدغم فيما يقاربها^(٢) ، وقليلًا ما جاء أصّلح ، واضّرب ، بقلب الثاني إلى الأول ، ثم الإدغام ، وهذا عكس قياس الإدغام ، فعلوه رعاية لصفيّر الصاد ، واستطالة الضاد ، وضعف (أطّجع) في : اضطجع ؛ أي : نام على الجنب .
وقرىء ﴿لَيَبْغُضَ شَأْنَهُمْ﴾^(٣) ، و﴿يُخْصِفُ بِهِمْ﴾^(٤) ، و﴿يَغْفِرُ لَكُمْ﴾^(٥) ، و﴿ذِي أَلْعُرْشِ سَبِيلًا﴾^(٦) بالإدغام .

(١) في « لسان العرب » مادة (ضرب) : (والموج يضطرب ؛ أي : يضرب بعضه بعضاً) .

(٢) انظر « المفصل » (ص ٥١٠) .

(٣) هي قراءة أبي عمرو . انظر « إدغام القراء » للسيرافي (ص ٤٥) ، والنشر في القراءات العشر (١/ ٢٩٣) .

(٤) هي قراءة الكسائي . انظر « إدغام القراء » (ص ٤٨) ، والنشر في القراءات العشر (٢/ ١٢) .

(٥) هي قراءة أبي عمرو . انظر « إدغام القراء » (ص ٣٩) ، والنشر في القراءات العشر (٢/ ١٢) .

(٦) هي قراءة أبي عمرو . انظر « إدغام القراء » (ص ٤٤) ، والنشر في القراءات العشر (١/ ٢٩٢) .

(١/ ٢٩٢) ، والإدغام في الآيتين الأولى والرابعة يسمى : الإدغام الكبير ، وفي الثانية والثالثة يسمى : الإدغام الصغير . والكبير : هو ما كان المدغم والمدغم فيه متحركين ، والصغير : هو ما كان المدغم ساكنًا والمدغم فيه متحركًا ، والذي اهتم بهذا النوع من الإدغام هو أبو عمرو البصري ، وعنه اشتهر من بين القراء السبعة قال في « الشاطبية » :

ودونك الأدغام الكبير وقطّبه

أبو عمرو البصري فيه تحفلاً

انظر « الوافي في شرح الشاطبية » (ص ٥٣) .

وأما في نحو : اطرَّد . . فيجب الإدغام ؛ لاجتماع المثلين مع عدم المانع من الإدغام ، وأما في نحو : اظطلم . . فثلاثة أوجه :

الأول : اظطلم بلا إدغام .

والثاني : اظلم بالطاء المهملة بقلب المعجمة إليها ، كما هو القياس .

والثالث : اظلم بالطاء المعجمة بقلب المهملة إليها ، ورويت الوجوه الثلاثة

في قول زهير^(١) :

هُوَ الْعَجَوَاذُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ عَصَوًا وَيُظْلِمُ أَخْيَانًا فَيَظْطَلِمُ

وَكَذَلِكَ جَمِيعُ مُتَصَرِّفَاتِهِ ؛ نَحْوُ : أَصْطَلَحَ ، يَصْطَلِحُ ، أَصْطِلَاحًا ، فَهُوَ مُصْطَلِحٌ ، وَذَلِكَ مُصْطَلَحٌ عَلَيْهِ ، وَالْأَمْرُ : أَصْطَلِحْ ، وَالنَّهْيُ : لَا تَصْطَلِحْ .

(وكذلك جميع متصرفاته) أي : متصرفات كل واحد منها ، فإنه يجري فيها ذلك (نحو : اصطلح ، يصطلح ، اصطلاحاً ، فهو مُصْطَلِحٌ ، وذلك مُصْطَلَحٌ عليه ، والأمر : اصطلح ، والنهي : لا تصطلح) ، وكذلك : يضطرب ، فهو مضطرب ، ويطرد ، فهو مطرد ، ويظلم ، فهو مظلم . وكذا بواقى الأمثلة بأسرها .

[مَتَى تَقْلُبُ نَاءً (أَفْتَعَلَ) دَالًا ؟]

وَمَتَى كَانَ فَاءُ أَفْتَعَلَ دَالًا ، أَوْ ذَالًا ، أَوْ زَايَا . قُلِبَتْ نَائِلُهُ دَالًا ، فَفَعُولٌ فِي أَفْتَعَلَ مِنَ الدَّرَجَةِ ، وَالذَّكْرُ ، وَالزَّجْرُ : أَذْرَأُ ، وَأَذْكُرُ ، وَأَزْدَجُرُ .

(و) اعلم : أنه (متى كان فاء افتعل دالاً ، أو ذالاً ، أو زايأ) معجمتين

(١) انظر : كتاب سيبويه (٤٦٨ / ٤) ، و الخصائص (١٤٣ / ٢) ، و شرح المفصل (٤٧ / ١٠) .

(. . قلبت فاؤه) أي : تاء افتعل (دالاً) مهملة تخفيفاً .

(فتقول في افتعل من الدرع) وهو الدفع ، (والذكر) وهو ضد النسيان ،
(والزجر) وهو المنع والنهي : (اذراً) والأصل : اذترأ ، ولا يجوز إلا
الإدغام . (واذكر)^(١) والأصل : اذكر ، وفيه ثلاثة أوجه :
- اذكر بلا إدغام .

- واذكر بالذال المعجمة بقلب المهملة إليها .

- واذكر بالذال المهملة بقلب المعجمة إليها .

قال الشاعر^(٢) :

تُنْجِي عَلَى الشُّؤْلِ جُزْأً مَقْضِيًّا وَالْهَرَمَ تُذَرِيهِ أَذْرَاءُ عَجَبَا
وفي التنزيل : ﴿ وَادْكُرْ بَعْدَ أَمَةٍ ۖ ﴾ .

(وازدجر) والأصل : ازتجر ، وفيه وجهان :

- البيان ؛ نحو : ازدجر ، وفي التنزيل : ﴿ وَقَالُوا بَجُنُودٍ وَأَزْدٍ ۚ ﴾ .

- والإدغام بقلب الدال زايًا ؛ نحو : ازجر ، دون العكس ؛ لقوات صفيح
الزاي .

وأما قلب تاء افتعل مع الجيم دالاً كما في قوله^(٣) :

فَقُلْتُ لِصَاحِبِي لَا تَحْبِسَانَا بِنَزْعِ أَصُولِهِ وَأَجْدَرُ شَيْحَا
والأصل : اجتز ؛ أي : اقتطع . . فشاذ لا يقاس عليه ، والقلبان المتقدمان
على سبيل الوجوب .

ومتى كان فاء افتعل واوًا ، أو ياءً ، أو ثاءً . . قلبت فاؤه تاءً ، فتقول في افتعل
من الوعد : اتعد ، ومن اليسر : اتسر ، ومن الثغر : اتغر .

(١) في (ج) : (واذكر) ، وفي (هـ) : (واذكر) ، والذي أثبتناه من بقية النسخ ، وكلُّ صواب كما
ستراه مصرحاً به .

(٢) البيت لأبي حنكاه في « سر صناعة الإعراب » (١٨٧ / ١) ، و« المنفصل » (ص ٥١٦) ، و« شرح
المنفصل » (١٥٠ / ١٠) ، و« حاشية الصبان » (٣٣٢ / ٤) .

(٣) تقدم (ص ١٠٧) .

[نُونُ التَّأْكِيدِ الْخَفِيفَةِ وَالتَّقْبِيلَةِ]

وَيَلْحَقُ الْفِعْلَ غَيْرَ الْمَاضِي وَالْحَالِ نُونَانِ لِلتَّأْكِيدِ : خَفِيفَةٌ سَاكِنَةٌ ، وَتَقْبِيلَةٌ مَفْتُوحَةٌ ، إِلَّا فِيمَا تَخْتَصُّ بِهِ ، وَهُوَ فِعْلُ الْإِنْتِنِ وَجَمَاعَةُ النِّسَاءِ . فَهِيَ مَكْسُورَةٌ فِيهِ أَبَدًا ؛ فَتَقُولُ : أَذْهَبَانِ لِلْإِنْتِنِ ، وَأَذْهَبَانِ يَا نِسْوَةَ ، فَتَدْخُلُ أَلِفًا بَعْدَ نُونِ جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ ؛ لِتَقْصِلَ بَيْنَ النُّونَاتِ ، وَلَا تَدْخُلَهُمَا الْخَفِيفَةُ ؛ لِأَنَّهُ يَلْزَمُ الْإِقْفَاءَ السَّاكِنِينَ عَلَى غَيْرِ حَذِّهِ ؛ فَإِنَّ الْإِقْفَاءَ السَّاكِنِينَ إِنَّمَا يَجُوزُ إِذَا كَانَ الْأَوَّلُ حَرْفَ مَدٍّ ، وَالثَّانِي مُدْغَمًا ؛ نَحْوُ : دَابَّةٌ .

(ويلحق الفعل) حال كون الفعل (غير الماضي ، والحال نونان للتأكيد) ولا يلحقان الماضي والحال ، قيل : لاستدعائهما الطلب ؛ إذ الطالب إنما يطلب في العادة ما هو مراد له ، فكان ذلك مقتضياً لتأكيدهِ ؛ لأن غرضه في تحصيله ، والطلب إنما يتوجه إلى المستقبل الغير الموجود ، وقيل : لأن الحاصل في الزمان الماضي لا يحتمل التأكيد .

وأما الحاصل في زمان الحال . فهو وإن كان محتملاً للتأكيد ، بأن يخبر المتكلم بأن الحاصل في الحال متصف بالمبالغة والتأكيد ، لكنه لما كان موجوداً ، وأمكن للمخاطب في الأغلب الاطلاع على ضعفه وقوته . . اختص نون التأكيد بغير الموجود الأولى بالتأكيد ؛ أي : الاستقبال .

ولا يَتَوَهَّمُ جَوَازُ إلحاقهما بالمستقبل الصرف ، من نحو : سيفضرن ، وسوف يضربن ، فإنهما لا يلحقان في السعة إلا ما فيه معنى الطلب^(١) ، أو شبهه ، وعليه جميع المحققين حيث قالوا : ولا يلحق النونان إلا مستقبلاً فيه معنى

(١) قوله : (السعة) هي ما يقابل الضرورة .

الطلب ؛ كالأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، والعرض ، والقسم ؛ لكونه غالباً يدخل على ما هو مطلوب .

وَيُسَبِّهُ بِالْقَسَمِ نَحْوُ : (إِنَّمَا تَفْعَلْنَ) فِي أَنْ (مَا) لِلتَّأْكِيدِ كـ (لَامِ) الْقَسَمِ ، ولأنه لما أكد حرف الشرط بـ (ما) . . . كان تأكيد الشرط أولي ، وقد تلحق بالنفي ؛ تشبيهاً له بالنهي ، وهو قليل ، ومنه قول الشاعر ^(١) :

يَخْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا شَيْخاً عَلَى كُرْسِيِّ مُعَمَّمَا
أَي : ما لم يعلمن ، قلبت النون ألفاً للوقف ، قال الله تبارك وتعالى : ﴿ لَنُفَعِّلَنَّ بِأَنَّاسٍ ﴾ ؛ أَي : لنسفعن .

فَإِنْ قُلْتَ : لِمَ الْحَقُّ بِالْمُسْتَقْبَلِ الصَّرْفِ فِي قَوْلِهِ ^(٢) : [من المديد]
رُبَّمَا أَوقَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ نَوْبِي شَمَالَاتٍ
قلت : لأنه شُبِّهَ بالنفي ، من حيث إنّ (ربما) للقلّة ، والقلّة تناسب النفي والعدم ، والنفي مشبه بالنهي ، وهو مع ذلك خلاف القياس لا يعتد به ، وقال سيبويه : يجوز في الضرورة : أنت تفعلن ^(٣) .

وهاتان النونان إحداهما (خفيفة ساكنة) كقولك : اذهبن واضربن ، (و) الأخرى (ثقيلة مفتوحة) نحو : اذهبن ، وفي بعض النسخ بالنصب ؛ أَي : حال كون إحداهما خفيفة ساكنة ، والأخرى ثقيلة مفتوحة ، في جميع الأفعال (إلا فيما) أَي : في الفعل الذي (تختص) النون الثقيلة (به) أَي : بذلك الفعل .
يعني : أن من بين النونين تختص الثقيلة بهذا الفعل ؛ أَي : تنفرد بلحق

(١) انظر « خزنة الأدب » للبيدادي (٤١٨/١١) وما بعدهما ، وهو في « كتاب سيبويه » (٥١٦/٣) ، و« شرح الأشموني » (٢١٨/٣) ، و« معجم الهوامع » (٦١٤/٢) ، و« شرح المفصل » (٤٦/٩) ، و« خزنة الأدب » للبيدادي (٤٠٩/١١) .

(٢) البيت لجذيمة الأبرش كما في « كتاب سيبويه » (٥١٨/٣) ، ونسبه في « المفصل » (ص ٤٢٨) لعمر بن هند ، وهو أيضاً في « شرح المفصل » (٤٠/٩) ، وفي « خزنة الأدب » للبيدادي (٤٠٤/١١) وفيها نسبته لجذيمة الأبرش كما في « الكتاب » .

(٣) انظر « كتاب سيبويه » (٥١٧/٣) .

هذا الفعل ، كما يقال : نخصك بالعبادة ؛ أي : لا نعبد غيرك .

وبهذا ظهر فساد ما قيل : إنه كان حق العبارة أن يقول : إلا في الفعل الذي يختص بالثقيلة ؛ أي : لا يعم الثقيلة والخفيفة ؛ لأن الثقيلة لا تختص بفعل الاثنين ، وفعل جماعة النساء ، بل تعم الجميع .

(وهو) أي : ما تختص به (فعل الاثنين) ، (و) فعل (جماعة النساء فهي) أي : النون الثقيلة (مكسورة فيه أبداً) وفي بعض النسخ (فيهما) أي في فعل الاثنين ، وجماعة النساء ، فالضمير في (فيه) عائد إلى الفعل ويجوز أن يكون عائداً إلى (ما) ، (فتقول : اذهبان للاثنين ، اذهبان يا نسوة بكسر النون فيهما تشبيهاً لها بنون التثنية ؛ لأنها واقعة بعد الألف ، مثل نوا التثنية .

وأما ما أجازته يونس والكوفيون من دخول الخفيفة في فعل الاثنين ، وجماعة النساء باقية على السكون عند يونس ، ومتحركة بالكسر عند بعض ، وقد حمل عليه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾^(١) بتخفيف النون . فلا يصلح للتحويل لمخالفته القياس واستعمال الفصحاء ، وهي ليست في : (تَتَّبِعَانِ) للتأكيد ، بل هي نون الإعراب ، و (لا) نافية .

(فتدخل) أنت (ألفاً بعد نون جمع المؤنث) كما تقول : اذهبان والأصل : اذهبن ، فأدخلت ألفاً بعد نون جمع المؤنث ، وقبل النون الثقيلة (لتفصل) تلك الألف (بين النونات) الثلاثة : نون جماعة النساء ، والمدغمة والمدغم فيها ، واختصوا الألف لخفتها .

(ولا تدخلهما) أي : فعل الاثنين وجماعة النساء النون (الخفيفة لا يقال : أَضْرِبَانِ ، ولا أَضْرِبَتَانِ ؛ (لأنه يلزم) من دخولها فيهما (التقاء الساكنين على غير حده) وهما الألف والنون ، وحيث لو حركتها . لا أخرجتها عن وضعها ؛ لأنها لا تقبل الحركة بدليل حذفها في نحو : أَضْرِبَ القوم .

(١) هي قرأة ابن ذكوان . انظره النشر : (٢٨٦/٢) .

والأصل : أَضْرَبَتْ ، دون تحريكها ، قال الشاعر^(١) :

لَا تُهَيِّنْ أَفْقِيرَ عَمَلِكَ أَنْ تَرَى كَعِ يَوْمًا وَالْدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ
أي : لَا تُهَيِّنْ ، وإلا . . لوجب أن يقال : لَا تُهَيِّنْ ؛ لأنه نهى ، فحذفت
النون ؛ لالتقاء الساكنين ، ولم تُحْرَك .

ولو حذفت الألف من فعل الاثنين . . لالتبس بفعل الواحد ، ولو حذفتها من
فعل جماعة النساء . . لأدّى إلى حذف ما زيد لغرض ، هكذا ذكره .

ولقائل أن يقول : لا نسلم أنه يلزم من دخولها في فعل جماعة النساء التقاء
الساكنين ، وهو ظاهر ؛ لأنك تقول : أَضْرَبَتْ ، فلو أدخلتها ، وقلت :
أَضْرِبَتْ . . لا يكون من التقاء الساكنين في شيء .

وأشار ابن الحاجب إلى جوابه : بأن الثبيلة هي الأصل ، والخفيفة فرعها ،
وَأُدْخِلَتْ الألف مع الثبيلة ، فتلزم مع الخفيفة وإن لم تجتمع النونات ؛ لئلا يلزم
للفرع مزية على الأصل^(٢) ، ألا ترى أن يونس حين أدخلها في فعل الاثنين ،
وجماعة النساء أدخل الألف وقال : أَضْرِبَانْ وَأَضْرِبَانْ ، دون أَضْرِبَتْ^(٣) .

وفيه نظر^(٤) ؛ لأن أصالة الثبيلة إنما هي عند الكوفيين على ما نقل ، مع أن
الفرع لا يجب أن يجري على الأصل في جميع الأحكام ، ثم إن المناسبة
المعلومة من قوانينهم تقتضي أصالة الخفيفة ؛ لأن التأكيد في الثبيلة أكثر ،
فالمناسب أن يعدل من الخفيفة إليها .

ولما قال : لأنه يلزم التقاء الساكنين على غير حده . . كأنه قيل : ما حده ،
ومتى يجوز ؟ فقال : (فإن التقاء الساكنين إنما يجوز) أي : لا يجوز إلا (إذا

(١) البيت للأصمطي بن قريع السعدي . انظر « المفصل » (ص ٤٣٠) ، و « شرح المفصل » (٤٣/٩) ،
و « الإيضاح في شرح المفصل » (٢٧٧/٢) ، و « مغني اللبيب » (٢٠٦/١) ، و « خزنة الأدب »
للبيهقي (٤٥٠/١١) وما بعدها .

(٢) انظر « الإيضاح في شرح المفصل » (٢٧٦/٢) .

(٣) انظر « كتاب سيبويه » (٥٢٧/٣) ، و « شرح المفصل » (٣٨/٩) .

(٤) أي : في جواب ابن الحاجب .

كان الأول) من الساكنين (حرف مد) وهو الألف ، والواو ، والياء السواكن ،
(و) كان (الثاني) منهما (مدغماً) في حرف آخر (نحو دابة) فإن الألف والياء
ساكنان ، والألف حرف مد ، والياء مدغم ، فجاز ؛ لأن اللسان يرتفع عنهما
دفعاً واحدة من غير كلفة ، والمدغم فيه متحرك ، فيصير الثاني من الساكنين كلا
ساكن ، فلا يتحقق التقاء الساكنين الخالصي السكون .

وكان الأولي أن يقول : حرف لين ليدخل فيه نحو : خويصة ، ودويبة ؛ لأن
حرف اللين أعم من حرف المد كما سنذكره ، لكن المصنف رحمه الله تعالى لم
يفرق بينهما .

وفي عبارته نظر ؛ لأن (إنما) تفيد الحصر كما فسرنا ، وهذا غير مستقيم
على ما لا يخفى ، فإن التقاء الساكنين جائز في الوقف مطلقاً ؛ لأنه محل
التخفيف ، نحو : زَيْدٌ ، وَعَمْرُو ، وَيَكْرُ ، سلمنا أنه أراد غير الوقف ، لكنه
يجوز في غير الوقف في الاسم المعرف باللام الداخلة عليه همزة الاستفهام ،
نحو : ألحسن عندك ؟ بسكون الألف واللام ، وهذا قياس مطرد ؛ لثلاث يلتبس
بالخبر ، وفي التنزيل : ﴿ ءَأَلْتَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ ﴾ بسكون الألف واللام ، وفي بعض
القراءات : ﴿ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ ﴾^(١) و ﴿ لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ ﴾ و ﴿ ذِي الْعَرْشِ سَبِيلًا ﴾^(٢)
و ﴿ اللَّائِي ﴾^(٣) و ﴿ مَخْبَيَّي وَمَمَائِي ﴾^(٤) ونحو ذلك ، فلا وجه للحصر .

ويمكن الجواب عنه : بأن كل ذلك من الشواذ^(٥) ، ومراده غير الشواذ .

(١) هي قراءة أبي عمرو . انظر : إدغام القراء ٥ (ص ٢٩) ، وه النشر ٥ (١ / ٢٩١) .

(٢) انظر التحليق رقم (٦ ، ٣) (ص ١٢١) .

(٣) قال في : النشر ٥ (١ / ٤٠٤) : (وأما ﴿ أَلَيْتِي ﴾ فهو في (الأحزاب) و (المجادلة) وموضعي
(الطلاق) - ثم ذكر الخلاف إلى أن قال - : واختلف عن أبي عمرو واليزي . . . وقطع لهما المغازبة
فاطمة بإبدال همزة ياء ساكنة . . . فيجتمع ساكنان فيبعد ؛ لالتقاء الساكنين ، قال أبو عمرو بن
العلاء : هي لغة قريش) .

(٤) قال في : النشر ٥ (٢ / ٢٦٧) : (و ﴿ مَخْبَيَّي وَمَمَائِي ﴾ أسكنها نافع باختلاف عن الأزرق عن ورش) .

(٥) يشير المصنف رحمه الله تعالى بذلك إلى ما وقع في بعض القراءات ، وهو يريد بالشذوذ المذكور
مخالفته للقياس فقط لتواتر ما نقله من القراءات في التنزيل . انظر « تدرج الأداني » (ص ٨٧) .

فإن قلت : فلم لم يجز نحو : (في الدار) ، و (قالوا ادارأنا) مع أن الأول حرف مد ، والثاني مدغم ؟
قلت : جوازه مشروط بذلك ، ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط كما تقدم .

وَيُحَذَفُ مِنَ الْفِعْلِ مَعَهُمَا النُّونُ الَّتِي فِي الْأَمْثَلَةِ الْخَمْسَةِ ، وَهِيَ :
تَفْعَلَانِ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَيَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلِينَ ، وَتُحَذَفُ وَאו
يَفْعَلُونَ ، وَتَفْعَلُونَ ، وَيَأْتِ تَفْعَلِينَ إِلَّا إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا ؛ نَحْوُ : لَا
تَخْشَوْنَ ، وَلَا تَخْشِينَ ، وَ﴿ لَتَشْلُوَنَّ ﴾ ، وَ﴿ فَيَأْتِيَنَّ ﴾ .

(ويحذف من الفعل معهما) أي : مع النونين (النون التي في الأمثلة الخمسة) كما يحذف مع الجوازم (وهي : يفعلان ، وتفعلون ، ويفعلون ، وتفعلين) لما سبق من أن النون في هذه الأمثلة علامة الإعراب ، والفعل مع نون التأكيد يصير مبنياً ؛ لما ذكرناه في نون جماعة النساء .
واعلم : أن قوله هذا يوهم جواز دخول كل من النونين في الأمثلة الخمسة واثنان منها يفعلان وتفعلان ، وقد تقرر أن الخفيفة لا تدخلهما ، فأجاب بعضهم بأنه تنبيه على أن النون تحذف من الفعل معهما على مذهب يونس ؛ حيث أجاز دخولها في يفعلان وتفعلان ، وفساده يظهر بأدنى تأمل ؛ إذ لا أثر في الكتاب من مذهب يونس .

لكن يمكن الجواب عنه : بأن نقول : إن النون في الأمثلة الخمسة تحذف مع النون الخفيفة والثقيلة ، وهذا إنما يكون عند ثبوت المعية ، وأما ما لا يثبت معه المعية (كـ يفعلان) و (تفعلان) . . فلا يكون الحذف ثمة ، وقد تقدم أنه لا معية بين الخفيفة وفعل الاثنين ، فلا يكون فيه ذلك ، فافهم فإنه لطيف .
(وتحذف) مع حذف النون (واو يفعلون ، و) واو (تفعلون) أي : في

فعل جماعة الذكور الغائب والمخاطب ، (وياہ تفعلين) أي : في فعل الواحد المخاطبة ؛ لأن التقاء الساكنين وإن كان على حده على ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى ، لكنه ثَقُلَتِ الكلمة واستطالت ، وكانت الضمة والكسرة تدلا على الواو والياء فحذفنا ، هذا مع الثقيلة .

وأما مع الخفيفة . . فالتقاء الساكنين على غير حده ، ولم تحذف الألف مريضان وتفعلان ؛ لثلاثا يلتبس بالواحد ، والقياس يقتضي ألا تحذف الواو والياء أيضاً ، كما هو مذهب بعضهم ؛ إذ كل واحد منهما في هذه الأمثلة ضمير الفاعل والتقاء الساكنين على حده ، لكن قد ذكرنا أنه لا يجب ، بل يجوز وإن كان على حده . وقيل : حد التقاء الساكنين أن يكون الأول حرف لين ، والثاني مدغماً ويكونان في كلمة واحدة ، فهو هنا ليس على حده ؛ لأنه في كلمتين : الفعل ونون التأكيد ، لكن اغتفر في الألف وإن لم يكن على حده لدفع الالتباس ولكونها أخف ، ولعله مراد المصنف رحمه الله تعالى ، ولم يصرح به اكتفاء بتمثيله بكلمة واحدة ، أعني : دابة ، وكذا فعل جار الله^(١) .

وهنا موضع تأمل ؛ ففي الجملة : تحذف الواو والياء ، (إلا إذا انتفتح ما قبلهما) فإنهما لا يحذفان حينئذ لعدم ما يدل عليهما ؛ أعني : الضم والكسر ، بل تحرك الواو بالضم والياء بالكسر لدفع التقاء الساكنين ؛ (نحو لا تَخْشَوْنَ) أصله : تخشون ، حذفت ضمة الياء للثقل ، ثم الياء لالتقاء الساكنين ، فقيل : تَخْشَوْنَ ، وأدخل (لا) الناهية ، فحذفت النون ، فقيل لا تَخْشَوْ ، فلما ألحق نون التأكيد . . التفتى ساكنان : الواو ، والنون المدغمة ولم يحذف الواو لعدم ما يدل عليه ، بل حرك بما يناسبه ، وهو الضم لكونه أخف ، فقيل^(٢) : لا تَخْشَوْنَ ، وهي نهي المخاطب لجماعة الذكور .

(١) انظر الفصل (ص ٤٥٥) .

(٢) في (ج) : (. . .) ولم يحذف أحدهما ، أما الواو . . فلعدم ما يدل عليه ، بل حرك بما يناسبه وهو الضم ؛ لكونه أخف ، وأما النون . . فظاهر ، فقيل . . .) .

(ولا تَخْشَيْنَ) أصله : تخشين ، حذفت كسرة الياء ، ثم الياء ، وأدخل (لا) الناهية ، فحذفت النون ، فقليل : لا تَخْشِي ، فلما ألحق نون التأكيد . . التقى ساكنان : الياء ، والنون ، فلم يحذف الياء لما مر^(١) ، بل حرك بالكسر لكونه مناسباً له ، وهي نهى المخاطبة .

(وَتَسْبُلُونُ) أصله : لتبلون ، فأعلل إعلال تَخْشُونُ ، فقليل : تَسْبُلُونُ ، فأدخل عليه نون التأكيد ، وحذفت نون الإعراب ، وضمت الواو كما في : لا تخشون ، وهو فعل جماعة الذكور المخاطبين مبنياً للمفعول ، من البلاء ، وهو التجربة .

(وَفِيمَا تَرَيْنَ) أصله : تَرَأَيْنَ ، على وزن تفعلين ، حذفت همزته بعد نقل حركتها ، كما سيجيء ، فقليل : ترين ، ثم حذفت كسرة الياء ، ثم الياء . ولك أن تقول في الجميع : قلبت الواو والياء ألفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفت الألف ، وهذا أولى .

وإياك أن تظن المحذوف واو الضمير وياءه ، كما ظن الكواشي في « تفسيره » ؛ فإنه من بعض الظن ، بل المحذوف لام الفعل ؛ لأنه أولى بالحذف من ضمير الفاعل ، وهو ظاهر ، فقليل : تَرَيْنَ ، فأدخلت (إما) ، وهي من حروف الشرط ، فحذفت النون علامة للجزم ، فألحق نون التأكيد ، وكسر الياء ، ولم يحذف ؛ لما ذكرنا في (لا تخشين) فصار : إما تَرَيْنَ ، وقد أخطأ من قال : حذفت النون لأجل نون التأكيد ؛ لأنه لا يلحقه قبل دخول (إما) لما تقدم في أول البحث^(٢) ، وكذا (لا تخشون) ، و(لا تخشين) ، بخلاف ﴿ تَسْبُلُونُ ﴾ ، فإنه لحقه ؛ لكونه جواب القسم .

وعلى هذا الخفيفة ؛ نحو : لا تَخْشُونُ ، ولا تَخْشَيْنَ . ولم يقلب الواو والياء من هذه الأمثلة ألفاً ؛ لأن حركتهما عارضة لا اعتداد

(١) أي : لعدم ما يدل عليه .

(٢) انظر (ص ١٢٥) .

بها، وهذا هو السر في عدم إعادة اللام المحذوفة ، حيث لم يقل : لا تخشاون .
وقال المالكي : حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية^(١) ؛ نحو : ارضني في
ارضني ، وكذا لا تخشني في لا تخشي بالياء .

وَيُفْتَحُ مَعَ النُّونَيْنِ آخِرُ الْفِعْلِ إِذَا كَانَ فِعْلُ الْوَاحِدِ ، وَالْوَاحِدَةُ الْغَائِيَّةُ .
وَيُضَمُّ إِذَا كَانَ فِعْلُ جَمَاعَةِ الذُّكُورِ . وَيَكْسَرُ إِذَا كَانَ فِعْلُ الْوَاحِدَةِ
الْمُخَاطَبَةِ ، فَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ مُؤَكِّدًا بِالنُّونِ الْثَقِيلَةِ : لَيَنْصُرَنَّ
لَيَنْصُرَنَّ لَيَنْصُرَنَّ ، لَيَنْصُرَنَّ لَيَنْصُرَنَّ لَيَنْصُرَنَّ . وَبِالْحَقِيقَةِ : لَيَنْصُرَنَّ
لَيَنْصُرَنَّ لَيَنْصُرَنَّ .

(ويفتح مع النونين آخر الفعل إذا كان) الفعل (فعل الواحد ، والواحدة)
الغائبة (لأنه الأصل لخفته ، فالعدول عنه إنما يكون لغرض .
(ويضم) آخر الفعل (إذا كان) الفعل (فعل جماعة الذكور) ليدل المض
على الواو المحذوفة .
(ويكسر) آخر الفعل (إذا كان) الفعل (فعل الواحدة المخاطبة) لتدل
الكسرة على الياء المحذوفة .
وكان الأولى أن يقول : (ما قبل النون) بدل (آخر الفعل) ليشمل نحو :
لا تخشون ، ولا تخشين ؛ فإن الواو والياء ليستا آخر الفعل ، بل كل منهما اسم
برأسه ؛ لأن الفعل (يخشئ) ، وهما ضمير الفاعل .
والجواب : أن هذا الضمير كجزء من الفعل ، فكأنه آخر الفعل ، وقيل :
الغرض بيان آخر الفعل غير الناقص ؛ لأن الناقص قد علم حكمه في :
لا تخشون ، ولا تخشين .

(١) المالكي : هو ابن مالك المعروف صاحب « الألفية » . وانظر قوله في « شرح تيسيل الفوائد » للبرادي
(٣٦٩ / ١) .

(فنقول في أمر الغائب مؤكداً بالنون الثقيلة : لِنَصْرَنَّ) بالفتح لكونه فعل الواحد ، (لِنَصْرَانُ لِنَصْرَنَّ) بالضم لكونه فعل جماعة الذكور ، أصله : لِنَصْرُونُ ، حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، (لِنَصْرَنَّ) بالفتح أيضاً لأنه فعل الواحدة الغائبة ، (لِنَصْرَانُ لِنَصْرَنَانُ ، وبالحفيفة : لِنَصْرَنَّ) بالفتح ، (لِنَصْرَنَّ) بالضم ، (لِنَصْرَنَّ) بالفتح لما تعلم .
وترك البواقي لأن الحفيفة لا تدخلها .

وَتَقُولُ فِي أَمْرِ الْحَاضِرِ مُؤَكِّدًا بِالنُّونِ الثَّقِيلَةِ : أَنْصَرَنَّ أَنْصَرَانُ أَنْصَرَنَّ ،
أَنْصَرَنَّ أَنْصَرَانُ أَنْصَرَنَانُ ، وَبِالْحَفِيفَةِ : أَنْصَرَنَّ أَنْصَرَنَّ أَنْصَرَنَّ . وَقَسْ
عَلَى هَذَا نَظَائِرَهُ .

(ونقول في أمر الحاضر مؤكداً بالنون الثقيلة : انصَرَنَّ انصَرَانُ انصَرَنَّ ، انصَرَنَّ) بالكسر ؛ لأنه فعل الواحدة المخاطبة (انصَرَانُ انصَرَنَانُ ، وبالحفيفة : انصَرَنَّ ، انصَرَنَّ ، انصَرَنَّ ، وقس على هذا نظائره) أي : نظائر كل من (لِنَصْرَنَّ) و(انصَرَنَّ) . . . إلى الآخر ، من نحو : اضربن ، واعلمن ، وليضربن ، وليعلمن ، وغير ذلك . . . إلى سائر الأفعال والأمثلة .

[أَسْمُ الْأَفْعَالِ وَالْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ]

وَأَمَّا أَسْمُ الْأَفْعَالِ وَالْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ . . . فَلَاكْثَرُ أَنْ يَجِيءَ
أَسْمُ الْأَفْعَالِ مِنْهُ عَلَى فَاعِلٍ ، تَقُولُ : نَاصِرٌ نَاصِرَانِ نَاصِرُونَ ، نَاصِرَةٌ
نَاصِرَتَانِ نَاصِرَاتٌ ، وَنَوَاصِرٌ . وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ عَلَى مَفْعُولٍ ،
تَقُولُ : مَنصُورٌ مَنصُورَانِ مَنصُورُونَ ، مَنصُورَةٌ مَنصُورَتَانِ مَنصُورَاتٌ ،
وَمَنَاصِرٌ . وَتَقُولُ : مَمْرُورٌ بِهِ مَمْرُورٌ بِهِمَا مَمْرُورٌ بِهِمْ ، مَمْرُورٌ بِهَا

مَمْرُورٌ بِهِمَا مَمْرُورٌ بِهِنَّ ، مَمْرُورٌ بِكَ مَمْرُورٌ بِكُمَا مَمْرُورٌ بِكُمْ ، مَمْرُورٌ
بِكِ مَمْرُورٌ بِكُمَا مَمْرُورٌ بِكِئِ ، مَمْرُورٌ بِي مَمْرُورٌ بِنَا . فَتَشْتِي وَتَجْمَعُ ،
وَتَذَكُرُ وَتُؤَنِّثُ الضَّمِيرَ فِيمَا يَتَعَدَّى بِحَرْفِ الْجَرِّ ، لَا أَسْمَ الْمَفْعُولِ .

(وأما اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد .. فالأكثر أن يجيء اسم
الفاعل منه على فاعل ، نقول : ناصر) للواحد (ناصران) للثنتين حال الرفع
(ناصرَيْن) حال النصب والجر ، (ناصرون) لجماعة الذكور في الرفع
(ناصرِينَ) في النصب والجر ؛ وذلك لأنهم لما جعلوا إعرابهما بالحروف
وكان الحروف ثلاثة أعني الواو والألف والياء .. جعلوا رفع المثنى بالالف
لخفتها ، والمثنى مقدم ، ورفع الجمع بالواو لمناسبة الضمة ، ثم جعلوا ج
المثنى والمجموع بالياء ، وفتحوا ما قبل الياء في المثنى ، وكسروه في الجمع
فرقاً بينهما ، ولما رأوا أنه يفتح في بعض الصور في الجمع أيضاً ؛ نحو
مصطفين .. فتحوا النون في الجمع ، وكسروه في المثنى ، ثم جعلوا النصب
فيهما تابعا للجر .

(ناصرة) للواحدة (ناصرتان) للثنتين ، (ناصرات) لجماعة الإناث
(ونواصر) أيضاً لها .

(و) الأكثر أن يجيء (اسم المفعول منه على مفعول ، نقول : منصو .
منصوران منصورون ، منصورة منصورتان منصورات ، ومناصر) ، وإنما قال
(الأكثر) لأنهما قد يكونان على غير فاعل ومفعول ، نحو : ضَرَّاب
وَضَرُوب ، ومُضَرَّاب ، وعَلِيم ، وحَلِيزٌ في اسم الفاعل ، ونحو : قَتِيل
وحُلُوب في اسم المفعول ، وكذا الصفة المشبهة باسم الفاعل عند أهل الصنعة .
(ونقول) : رجل (ممرور به) ، ورجلان (ممرور بهما) ، ورجلا
(ممرور بهم) وامرأة (ممرور بها) ، وامرأتان (ممرور بهما) ، ونسا
(ممرور بهن ، ممرور بك ممرور بكما ممرور بكم ، ممرور بك ممرور بكم

مرور بكن ، مرور بي مرور بنا) أي : لا يبنى اسم المفعول من اللازم إلا بعد أن تعدّيه ؛ إذ ليس له مفعول (فتشني) أنت (وتجمع ، وتذكر وتؤنث الضمير فيما) أي : في اسم المفعول الذي (يتعدى بحرف الجر ، لا اسم المفعول) فلا نقول : مروران بهما ، ولا مرورون بهم ، ولا ممرورة بها ، ونحو ذلك ؛ لأن القائم مقام الفاعل لفظاً ؛ أعني : الجار والمجرور من حيث هو هو ليس بمؤنث ، ولا مثنى ، ولا مجموع ، فلا وجه لتأنيث العامل ، وتثنيته وجمعه .

وظاهر كلام صاحب « الكشف » أن مثل هذا الفاعل يجوز أن يقدم ، فيقال : زيد به مرور ؛ لأنه ذكر في قوله تعالى : ﴿ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ أن (عنه) فاعل (مسؤولاً) قدم عليه (١) .

وَفَعِيلٌ قَدْ يَجِيءُ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ ؛ كَالرَّحِيمِ بِمَعْنَى الرَّاحِمِ ، وَبِمَعْنَى الْمَفْعُولِ ؛ كَالْقَتِيلِ بِمَعْنَى الْمَقْتُولِ .

(وفعليل : قد يجيء بمعنى الفاعل ؛ كالرحيم بمعنى الراحم) مع المبالغة (وبمعنى المفعول ؛ كالقتيل بمعنى المقتول) وأمثلتهما في التثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، كأمثلة اسم الفاعل والمفعول ، إلا أنه يستوي لفظ المذكر والمؤنث في الفعل الذي بمعنى المفعول إذا دُكر الموصوف ؛ نحو : رجل قتيل ، وامرأة قتيل ، بخلاف مررت بقتيل فلان وبقتيلته ، فإنهما لا يستويان خوف اللبس .

(١) قوله : (فاعل مسؤولاً) أي : قائم مقام فاعله . انظر « تدرج الأمانى » (ص ٩٦) ، و « الكشف » (٦٢٤ / ٢) . وقد وَهَمَ ابنُ هشام في « معني اللبيب » (٢٦٣ / ١) و (٢٦٩ / ٢) قائلُ هذا ، وقال ما مُحْصَنُهُ : في الآية حذف مضاف وإضمار ؛ أي : إن كل أفعال هذه الجوارح كان المكلف مسؤولاً عنه ، فضمير (كان) ليس راجعاً إلى (كل) لتلا يخلو (مسؤولاً) عن الضمير ، فيكون حيث لا مستنداً إلى (عنه) إذ الفاعل وتائبه لا يتقدمان على عاملتهما ، فالصواب أن اسم كان هو ضمير المكلف وإن لم يُذكر ، ومرفوع (مسؤولاً) مستتر فيه يعود إليه ، و (عنه) في موضع نصب .

[اسم الفاعل والمفعول مما زاد على الثلاثة]

وَأَمَّا مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ . . فَالضَّابِطُ فِيهِ أَنْ تَضَعَ فِي مُضَارِعِهِ الْمِيمَ
الْمُضْمُومَةَ مَوْضِعَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ، وَتَكْسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ فِي الْفَاعِلِ ،
وَتَفْتَحَهُ فِي الْمَفْعُولِ ؛ نَحْوُ : مُكْرِمٌ وَمُكْرَمٌ ، وَمُدْحِرَجٌ وَمُدْحَرَجٌ ،
وَمُسْتَخْرِجٌ وَمُسْتَخْرَجٌ .

هَذَا فِي الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ (وَأَمَّا مَا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ) ثَلَاثِيًّا كَانَ أَوْ رُبَاعِيًّا
(. . فَالضَّابِطُ فِيهِ) أَيِ : فِي بِنَاءِ اسْمِ الْفَاعِلِ ، وَالْمَفْعُولِ مِنْهُ - وَالْمُرَادُ
بِالضَّابِطِ : أَمْرٌ كُلِّيٌّ مُنَاطِقٌ عَلَى الْجَزْئِيَّاتِ - (أَنْ تَضَعَ فِي مُضَارِعِهِ الْمِيمَ
الْمُضْمُومَةَ مَوْضِعَ حَرْفِ الْمُضَارَعَةِ ، وَتَكْسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ) أَيِ : مَا قَبْلَ آخِرِ
الْمُضَارِعِ (فِي) اسْمِ (الْفَاعِلِ) كَمَا فَعَلْتَ فِي أَكْثَرِ فَعْلِهِ ، وَهُوَ الْمَبْنِي
لِلْفَاعِلِ ، (وَتَفْتَحَهُ) أَيِ : مَا قَبْلَ الْآخِرِ (فِي) اسْمِ (الْمَفْعُولِ) كَمَا فَتَحْتَ
فِي فَعْلِهِ ؛ أَعْنِي : الْمَبْنِيَّ لِلْمَفْعُولِ (نَحْوُ : مُكْرِمٌ) بِالتَّكْسِيرِ اسْمِ الْفَاعِلِ ،
(وَمُكْرَمٌ) بِالتَّفْطِحِ اسْمِ الْمَفْعُولِ ، (وَمُدْحِرَجٌ وَمُدْحَرَجٌ ، وَمُسْتَخْرِجٌ
وَمُسْتَخْرَجٌ) .

وَكَذَا قِيَاسَ بَوَاقِي الْأَمْثَلَةِ ، إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ : أَهْبَبَ - أَيِ : أَكْثَرَ وَأَطْنَبَ
فِي الْكَلَامِ - فَهُوَ مَسْهَبٌ ، وَأَحْصَنَ فَهُوَ مُحَصَّنٌ ، وَأَلْفَجَ - أَيِ : أَفْلَسَ - فَهُوَ
مَلْفَجٌ ، بَفَتْحٍ مَا قَبْلَ الْآخِرِ فِي الثَّلَاثَةِ اسْمَ فَاعِلٍ .
وَكَذَا أَعْشَبَ الْمَكَانَ فَهُوَ عَاشِبٌ ، وَأَوْرَسَ فَهُوَ وَارِسٌ ، وَأَيْفَعَ الْغِلَامَ فَهُوَ
بَافِعٌ ، وَلَا يَقَالُ : مُعْشِبٌ وَلَا مُوْرِسٌ وَلَا مُوْفَعٌ .

وَقَدْ يَسْتَوِي لَفْظُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ ؛ كَمَحَابٍ
وَمُنَجَابٍ ، وَمُخْتَارٍ وَمُضْطَرٍ وَمُعْتَدٍ ، وَمُنْصَبٍ وَمُنْصَبٍ فِيهِ ، وَمُنَجَابٍ
وَمُنَجَابٍ عَنْهُ ، وَيَخْتَلِفُ التَّقْدِيرُ .

(وقد يستوي لفظ) اسم (الفاعل و) اسم (المفعول في بعض المواضع ؛
كمحَابٍ ومنجَابٍ ، ومُخْتَارٍ ومُضْطَرٍ ومُعْتَدٍ ، ومنصِبٍ) في اسم الفاعل ،
(ومنصِبٍ فيه) في اسم المفعول ، (ومنجَابٍ) أي : منقطع ومنكشف في اسم
الفاعل ، (ومنجَابٍ عنه) في اسم المفعول ، فإن لفظ اسم الفاعل واسم
المفعول في هذه الأمثلة مستوي ؛ لسكون ما قبل الآخر بالإدغام في بعض ،
وبالقلب في بعض ، والفرق إنما يكون بحركته ، فلما زالت الحركة . استويا .
(ويختلف التقدير) لأنه يقدر كسر ما قبل الآخر في اسم الفاعل ، وفتح في
اسم المفعول ، ويفرق في الأخيرين بأنه يلزم مع اسم المفعول ذكر الجار
والمجرور ؛ لكونهما لازمين بخلاف اسم الفاعل ، لا يقال : لا نسلم استواءهما
في الأخيرين ؛ لأننا نقول : اسم الفاعل والمفعول هما لفظاً (منصِبٍ)
(ومنجَابٍ) ، والجار والمجرور شرط لا شطر .

وإذ قد فرغنا من السالم . فقد حان أن نشرع في غيره ، فنقول :
قد تبين من تعريف السالم أن غير السالم ثلاثة ، وهي : المضاعف ،
والمعتل ، والمهموز ، والمصنف رحمه الله يذكرها في ثلاثة فصول ، مقدماً
المضاعف وإن كان ملحقاً بالمعتلات ، مناسباً أن يذكر عقيبتها ، لكن قدمه
لمشابهته السالم في قلة التغيير ، وكون حروفه حروف الصحيح ، فائلاً :

المضاعف

وَيُقَالُ لَهُ : (الْأَصْمُ) . وَهُوَ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ ، وَالْمَزِيد فِيهِ : مَا
كَانَ عَيْنُهُ وَلَا مَهْ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، كَرَدَّ ، وَأَعَدَّ ؛ فَإِنَّ أَصْلَهُمَا : رَدَدَ ،
وَأَعَدَدَ .

(فصل : المضاعف) وهو اسم مفعول من ضاعف ، قال الخليل
التضعيف أن يزداد على الشيء ، فيجعل اثنين أو أكثر ، وكذلك الإضعاف
والمضاعفة^(١) .

(ويقال له) أي : للمضاعف : (الأصم) لتحقيق الشدة فيه بواسطة
الإدغام ، يقال : حجر أصم ؛ أي : صلب . وكان أهل الجاهلية يسمون رجلاً
بشهر الله الأصم ، قال الخليل : إنما سمي بذلك ؛ لأنه لا يسمع فيه صوت
مستغيث ؛ لأنه من الأشهر الحرم ، ولا يسمع فيه أيضاً حركة قتال ، ولا قعقع
سلاح^(٢) .

ولما كان المضاعف في الثلاثي غيره في الرباعي . . لم يجمعهما في تعريف
واحد ، بل ذكر أولاً الثلاثي (و) قال : (هو) أي : المضاعف (من الثلاثي
المجرد ، والمزيد فيه : ما كان عينه ولا مه من جنس واحد) يعني : إن كان العير
باء . . كان اللام باء ، وإن كان دالاً . . كان دالاً ، وهكذا (كَرَدَ) في الثلاثي
المجرد ، (وَأَعَدَّ) الشيء ؛ أي : هياه ، في المزيد فيه ، فَيَبْنِي كَوْنُ عَيْنِهِ
ولامهما من جنس واحد بقوله : (فَإِنَّ أَصْلَهُمَا : رَدَدَ ، وَأَعَدَدَ) فالعين واللام

(١) انظر العين X (١ / ٢٨١) ، باب العين والفاء والفاء معهما ، و مختار الصحاح X مادة (ضعف) .

(٢) انظر X لسان العرب X مادة (صمم) .

دالان كما ترى ، فأسكنت الأولى ، وأدغمت في الثانية .
 فقوله : (المضاعف) مبتدأ أول ، و (هو) مبتدأ ثان خبره (ما كان) ،
 والجملة خبر المبتدأ الأول ، وقوله : (من الثلاثي) حال ، وقوله : (ويقال
 له : الأصم) جملة معترضة ، ويجوز أن يكون (فصل المضاعف) على
 الإضافة .

وَمِنَ الرَّبَاعِيِّ : مَا كَانَ فَاوُهُ وَلَا مُمُّهُ الْأُولَى مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، وَكَذَلِكَ
 عَيْنُهُ وَلَا مُمُّهُ الثَّانِيَّةُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ ، وَيُقَالُ لَهُ : الْمُطَابِقُ أَيْضاً ؛ نَحْوُ :
 زَلَزَلَ زَلْزَلَةً وَزَلْزَالَ . وَإِنَّمَا أُلْحِقَ الْمُضَاعَفُ بِالْمُعْتَلَّاتِ ؛ لِأَنَّ حَرْفَ
 التَّضْعِيفِ يُلْحَقُهُ الْإِبْدَالُ ؛ كَقَوْلِهِمْ : أَمْلَيْتُ بِمَعْنَى أَمْلَلْتُ .
 وَالْحَذَفُ ؛ كَقَوْلِهِمْ : مَسَتْ وَظَلَّتْ ، بِفَتْحِ الْفَاءِ وَكُسْرِهَا ،
 وَأَحْسَتْ ؛ أَيْ : مَسَتْ وَظَلَّتْ وَأَحْسَنْتُ .

(و) هو - أعني : المضاعف - (من الرباعي) مجرداً كان ، أو مزيداً فيه :
 (ما كان فاءه ولامه الأولى من جنس واحد ، وكذلك عينه ولامه الثانية) أيضاً
 (من جنس واحد ، ويقال له) أي : للمضاعف من الرباعي : (المطابق أيضاً)
 بالفتح اسم مفعول من المطابقة ، وهي الموافقة ، تقول : طابقت بين الشيئين ،
 إذا جعلتهما على حدٍّ واحد ، وقد طوبق فيه الفاء واللام الأولى ، والعين واللام
 الثانية (نحو : زلزل) الشيء (زلزلة وزلزلاً) أي : حركه ، ويجوز في مصدره
 فتح الفاء وكسرها ، بخلاف الصحيح ، فإنه بالكسر لا غير ؛ نحو : دحرج
 دحرجاً .

وقوله : (أيضاً) إشارة إلى أنه يسمى : الأصم أيضاً ؛ لأنه وإن لم يكن فيه
 إدغام ليتحقق شدته ، لكنه حمل على الثلاثي ، ولأن علة الإدغام اجتماع
 المثلين ، فإذا كان مرتين . كان أدعى إلى الإدغام ، لكن لم يدغم لمانع ، وهو

وقوع الفاصلة بين المثليين ، فكان مثل ما امتنع فيه الإدغام من الثلاثي ، فإنه يسمى بذلك^(١) ؛ حملاً على الأصل .

ولما كان هنا مظنة سؤال ، وهو أنه : لم ألحق المضاعف بالمعتلات ، وجعل من غير السالم مثلها ، مع أن حروفه حروف الصحيح ؟ . أشار إلى جوابه بقوله :

(وإنما ألحق المضاعف بالمعتلات ؛ لأن حرف التضعيف يلحقه الإبدال)
وهو أن يجعل حرف موضع حرف آخر ، والحروف التي يجعل منها حرف موضع حرف آخر حروف : (أَنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طَاهٍ رَلَّ) ، وكل منها يبدل من عدة حروف ، ولا يليق بيان ذلك هنا^(٢) .

وذلك الإبدال (كقولهم : أملت بمعنى أملت) يعني : أن أصله : أملت ، قلبت اللام الأخيرة ياء ؛ لتقل اجتماع المثليين ، مع تعذر الإدغام ؛ لسكون الثاني .

وأمثال هذا كثير في الكلام ؛ نحو : تَقَضَّى البازي ؛ أي : تَقَضَّضَ^(٣) ، وحسبت بالخبر ؛ أي : حسبت به ، وتلعت ؛ أي : تلعت ، وكذا الرباعي ؛ نحو : دهديت ؛ أي : دهدهت ، وصهصيت ؛ أي : صهصهت ، وأمثال ذلك .
(و) لأنه يلحقه (الحذف ؛ كقولهم : مَسَتْ وَظَلَّتْ ، بفتح الفاء وكسرها ، وَأَحَسَّتْ) بفتح الفاء (أي : مسست وظللت وأحسست) يعني : أن أصل مسست : مسست بالكسر^(٤) ، فحذفت السين الأولى ؛ لتعذر الإدغام مع اجتماع

(١) أي : يسمى بالأصم .

(٢) قال الزمخشري في « المغصل » (ص ٤٦٥) عن الإبدال : (وحروفه حروف الزيادة ، والطاء ، والدال ، والجيم ، والصاد ، والزاي ، ويجمعها قولك : استنجده يوم صال رط) ، ثم فصل ذلك ذاكراً كل حرف وما أبدل منه ، فانظره ثم .

(٣) قال في « تاج العروس » مادة (فضض) : (يقال : انقضَّ البازي ، وتَقَضَّضَ ، وربما قالوا : تَقَضَّى البازي تَقَضَّضَ ، على التحويل ، وكان الأصل : تَقَضَّضَ ، فلما اجتمعت ثلاث ضادات . قلبت إحدىهن ياء ؛ كما قالوا : تَنَطَّطَ ، وأصله : تَنَطَّطَ) .

(٤) أي : يكسر السين الأولى .

المثلين ، والتخفيف مطلوب ، واختصت الأولى ؛ لأنها تدغم ، وقيل :
الثانية ؛ لأن النقل إنما يحصل عندها .

أما فتح الفاء . . فلأنه حذفت السين مع حركتها ، فبقي الفاء مفتوحة بحالها ،
وأما الكسر . . فلأنه نقل حركة السين إلى الميم بعد إسكانها ، وحذفت السين ،
ف قيل : مست بكسر الميم ، وكذا (ظلت) بلا فرق .

وأصل أحسنت : أحسست ، نقلت فتحة السين إلى الحاء ، وحذفت إحدى
السينين ، ف قيل : أَحَسْتُ ، وأنشد الأَخفش :

مِثْنَا السَّمَاءَ فَمِثْلَانَا وَدَامَ لَنَا حَتَّى نَرَى أَحَدًا يَهُوِي وَتَهْلَانَا^(١)
وفي التنزيل : ﴿ فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ ﴾ .

وروى أبو عبيدة قول أبي زيد^(٢) :

خَلَا أَنْ أَلْعَتَاقَ مِنَ الْمَطَايَا أَحْسَنَ بِهِ فَهَنَّ إِلَيْهِ شُوسٌ
وهو من شواذ التخفيف ، قال في « الصحاح » : (مَسِسْتُ الشيء بالكسر
أَمَسُهُ بالفتح مَسًا ، فهذه اللغة الفصحى ، وحكى أبو عبيدة : مَسَسْتُ الشيء
بالفتح أَمَسُهُ بالضم)^(٣) .

ويقال : ظَلِلْتُ أَفْعَلَ كَذَا ، بالكسر ظلولا ، إذا عملته بالنهار دون الليل .
وَأَحْسَنْتُ بالخبر وَحَسِسْتُ بِهِ ؛ أَي : أيقنت به ، وربما قالوا : [حَسِيتُ

(١) ذكره الأَخفش في « معاني القرآن » (٢٥٥ / ١) ، وعزاه إلى أوس بن مغراء على النحو التالي :

مِثْنَا السَّمَاءَ فَمِثْلَانَا وَدَامَ لَنَا حَتَّى رَأَوْا أَحَدًا يَهُوِي وَتَهْلَانَا
وجاء في النسخة (ب) عندنا :

مِثْنَا السَّمَاءَ فَمِثْلَانَاهُمْ وَدَامَ لَهُمْ حَتَّى رَأَوْا أَحَدًا يَمْشِي وَتَهْلَانَا
وانظر « الصحاح » ، و « اللسان » ، و « التاج » ، مادة (مس) .

(٢) الشاهد فيه : قوله (أَحَسَّنَ) أصله : أَحْسَنَ . انظر « الخصائص » (٤٤٠ / ٢) ، و « أمالي ابن
الجبيري » (١٤٦ / ١) ، و « المفصل » (ص ٥١٨) ، و « شرح المفصل » (١٠٤ / ١٠) ،
و « الصحاح » مادة (حسن) .

(٣) « الصحاح » ، مادة (مس) .

بالخير وأَحْسِنْتُ بِهِ^(١) به ، يبدلون من السين ياء ، قال أبو زبيد :

حَسِينَ بِهِ فَهِنَّ إِلَيْهِ شُوسُ^(٢)

فلما لحق الإبدال والحذف حرف التضعيف ، كما يلحقان حروف العلة - كما يذكر في بابہ - . ألحق المضاعف بالمعتلات ، وجعل من غير السالم مثلها ، وفيه نظر ؛ لأن الإبدال والحذف ، كما يلحقان المضاعف ، يلحقان الصحيح أيضاً ، أما الحذف . ففي نحو : تَجَبَّبُ ، وَتَقَاتَلُ ، وَتَدَحْرَجُ ، كما مر ، وأما الإبدال . فأكثر من أن يحصى .

ويمكن الجواب عنه : بأنهما يلحقان المضاعف في الحروف الأصلية كالمعتل ، بخلاف الصحيح ، فإنهما لا يلحقان حروفه الأصلية ، بل الإبدال يلحقها دون الحذف ، وقوله : (كما في قولهم : أملت . . . إلى آخره) رمز خفي إلى ذلك ، وكان الأولي أن يقول : لأن حرف التضعيف يصير حرف علة ، كما في أملت وأحسيت .

[الِإِدْغَامُ]

وَالْمُضَاعَفُ يُلْحَقُهُ الْإِدْغَامُ ، وَهُوَ : أَنْ يُسَكَّنَ الْحَرْفُ الْأَوَّلُ ، وَيُدْرَجَ فِي الثَّانِي ، وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ : مُدْغَمًا ، وَالثَّانِي : مُدْغَمًا فِيهِ .

(والمضاعف يلحقه الإدغام ، وهو) في اللغة : الإخفاء والإدخال ، يقال : أدغمت اللجام في فم الفرس ؛ أي : أدخلته فيه ، وأدغمت الثوب في الوعاء .

(١) ما بين معقوفين أئتيته من « الصحاح » ؛ لأن الذي في كل النسخ التي بحوزتنا : (وربما قالوا : أحسيت بالخبر ، يبدلون . . .) .

(٢) انظر « الصحاح » : مادة (حسن) .

والإدغام إفعالاً من عبارات الكوفيين ، والإدغام افتعالاً من عبارات البصريين^(١) ، وقد ظن أن الإدغام بالتشديد افتعالاً غير متعد ، وهو سهو ؛ لما قال في « الصحاح » يقال : أدغمت الحرف ، وأدغمته على افتعلته^(٢) .

وفي الاصطلاح : (أن يُسَكَّنَ الحرف الأول) من المتجانسين ، (ويُدْرَجَ في) الحرف (الثاني) نحو : مدٌ ؛ فإن أصله مدد ، أَسَكَّنَتِ الدال الأولى ، وأدْرَجَتْهَا في الثانية ، وإنما أسكن الأول ؛ ليتصل بالثاني ، إذ لو حرك لم يتصل به ؛ لحصول الفاصل ، وهو الحركة ، والثاني لا يكون إلا متحركاً ؛ لأن الساكن كالميت لا يظهر نفسه ، فكيف يظهر غيره ؟

(ويسمى) الحرف (الأول) من المتجانسين إذا أدغمت (مدغماً) اسم مفعول ؛ لإدغامك إياه .

(و) يسمى الحرف (الثاني : مدغماً فيه) لإدغامك الأول فيه .

والغرض من الإدغام التخفيف ؛ فإن التلغظ بالمثلين في غاية الثقل حساً .

لا يقال : إن قوله : (أن يسكن الأول) غير شامل لنحو : مدٌ مصدرأ ؛ فإن أصله (مددٌ) والأول ساكن ، فلا يُسَكَّن ؛ لأننا نقول : إنه لما ذكر أن المتحرك يسكن عند إدغامه . . علم إبقاء الساكن بحاله بالطريق الأولى .

وَذَلِكَ وَاجِبٌ فِي نَحْوِ : مَدٌ يَمُدُّ ، وَأَعَدَّ يُعِدُّ ، وَأَنْقَدَ يَنْقَدُ ، وَأَعْتَدَّ يَعْتَدُّ ، وَأَسْوَدَّ يَسْوَدُّ ، وَأَسْوَدَّ يَسْوَدُّ ، وَأَسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ ، وَأَظْمَأَنَّ يَظْمِئُ ، وَتَمَادَّ يَتَمَادُّ .

(وذلك) أي : الإدغام (واجب) في الماضي والمضارع من الثلاثي المجرد مطلقاً ، ومن المزيد فيه من الأبواب التي يذكرها ، ما لم يتصل بهما الضمائر

(١) انظر « شرح المفصل » (١٠ / ١٢١) .

(٢) انظر « الصحاح » مادة (دغم) .

البارزة المرفوعة المتحركة ، فإن اتصلت . ففيه تفصيل يذكر^(١) .

فغير عما ذكرنا بقوله : (في نحو : مَدَّ يُمَدُّ ، وأَعَدَّ يُعَدُّ ، وانْقَدَّ يَنْقَدُّ ، واعتَدَّ يَعتَدُّ) .

ولما كان هنا أفعال يجب فيها الإدغام مثل المضاعف وإن لم تكن من المضاعف . . ذكرها استطراداً بَيَّنَّ ذلك ، لكنه خلطها ، وكان الأولى أن يميزها ، فقال :

(واسوَدَّ يسوَدُّ) من باب الأفعال (واسوَأَ يسوَأُ) من باب الأفعال ، وليس من المضاعف ؛ لأن عينهما ولامهما ليسا من جنس واحد ؛ فإن عينهما الواو ، ولامهما الدال ، (واستَعَدَّ يستَعِدُّ) مضاعف من باب الاستفعال ، (واطمَأَنَّ يطمئنُّ) أي : سكن ، اطمئنناً وطمأنينة ، ليس من المضاعف ؛ لأن عينه الميم ، ولامه النون ، وهو من باب الأفعال كالاقشعرار ، (وتمادَّ يتمادُّ) مضاعف من باب التفاعل ، فيجب في هذه الصور الإدغام ؛ لاجتماع المثليين ، مع عدم المانع من الإدغام ، وكذا إذا لحقتها تاء التأنيث ؛ نحو : مَدَّتْ ، وأَعَدَّتْ ، وأنْقَدَّتْ . . . إلخ .

وَكَذَا هَذِهِ الْأَفْعَالُ إِذَا بُنِيَتْ لِلْمَفْعُولِ ؛ نَحْوُ : مَدَّ يُمَدُّ ، وَكَذَا نَظَائِرُهُ . وَفِي نَحْوِ : مَدَّ مَصْدَرًا . وَكَذَلِكَ إِذَا اتَّصَلَ بِالْفِعْلِ أَلِفُ الضَّمِيرِ ، أَوْ وَاوُهُ ، أَوْ يَاءُوهُ ؛ نَحْوُ : مَدَّ مُتَدَوِّمُذِي .

(وكذا هذه الأفعال) التي يجب فيها الإدغام إذا بنيت للمفاعل ، يجب فيها الإدغام (إذا بُنِيَتْ للمفعول) ماضياً كان أو مضارعاً (نحو : مَدَّ) والأصل : مَدَدَ ، ومَدَّتْ والأصل : مَدِدَتْ ، (يُمَدُّ) والأصل : يُمَدِّدُ ، وكذا تُمَدُّ وأُمَدُّ وتُمَدُّ .

(١) سيذكره (ص ١٤٦) فانظره .

(وكذا نظائره) أي : نظائر نحو : مَدَّ يُمَدُّ ؛ كَأَعَدَّ يُعَدُّ ، وَانْقَدَّ يُنْقَدُّ فيه ، وَاعْتَدَّ يُعْتَدُّ به ، وَاسْتَعَدَّ يُسْتَعَدُّ له ، وَتُمَوَّدَ يُتَمَوَّدُ ، بالتقاء الساكنين على حده ، وكذلك البواقي ، فهذه هي الأبواب^(١) التي يدخل فيها الإدغام ، وما بقي فبعضه لم يجرى منه المضاعف ، وبعضه جاء ، ولكن ليس للإدغام إليه سبيل ؛ نحو : مَدَّد ، وتمدَّد في التفعيل والتفعل^(٢) ؛ وذلك لأن العين - وهو الذي يدغم - متحرك أبداً ؛ لإدغام حرف آخر فيه ، فهو لا يدغم في حرف آخر ؛ لامتناع إسكانه .

(وفي نحو : مَدَّ) أعني : (مصدراً) أي : وذلك الإدغام واجب في كل مصدر مضاعف ، لم يقع بين حرفي التضعيف حرف فاصل ، ويكون الثاني متحركاً ، وَعَقَّبَ (نحو مَدَّ) بقوله : (مصدراً) دفعاً لتوهم أنه ماض ، أو أمر .

(وكذلك) الإدغام واجب (إذا اتصل بالفعل) المضاعف ، أو ما شاكله مما مر (ألف الضمير ، أو واوه ، أو ياؤه) سواء كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ، مجرداً أو مزيداً فيه ، مجهولاً أو معلوماً ؛ ولذا قال : (بالفعل) ، ولم يقل : (بهذه الأفعال) وذلك ؛ لأن ما قبل هذه الضمائر - وهو الثاني من المتجانسين - يجب أن يكون متحركاً ؛ لئلا يلزم التقاء الساكنين ، وحيث إن كان الأول ساكناً ، يدرج ، وإلا . . يسكن ويدرج في الثاني .

فالألف (نحو : مَدَّا) بفتح الميم أو ضمه ، فعل الاثنین من الماضي أو الأمر .

والواو ؛ نحو : (مَدُّوا) بفتح الميم أو ضمه ، فعل جماعة الذكور من الماضي أو الأمر .

والياء ؛ نحو : (مَدَّي) بضم الميم ، وهو الأمر للمؤنث ، من تَمَدَّيْن ، فإن

(١) في هامش (ب) : (أي أبواب الثلاثي) .

(٢) في (ب) : (نحو : مَدَّدَ يُمَدَّدُ في التفعيل ، وتملَّدَ بتملَّد في التفعل) .

المحققين على أن هذه الياء ياء الضمير ، كآلف يفعلان ، وواو يفعلون ،
وخالفهم الأخفش^(١) .

وقس على هذا البواقي من المزيد فيه ، ومن المضارع ، وغير ذلك .

والضابط : أنه يجب في كل فعل اجتمع فيه متجانسان ، ولم يقع بينهما
فاصل ، ويكون الثاني متحركاً .

وأما نحو قولهم : قَطَطَ شعره ، إذا اشتدت جعودته ، وَصَبَّ البلد ، إذا كثرت
ضبابها^(٢) ، بفك الإدغام .. فشاذ جيء به لبيان الأصل ، (وضنوا) في
قوله^(٣) :

[من البسيط]

مَهْلًا أَعَادِلُ قَدْ جَرَنْتِ مِنْ خُلُقِي أَنِّي أَجُودُ لِأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنِوْا

.. محمول على الضرورة ، والشائع الكثير : ضنوا ؛ أي : بخلوا .

وَمُتَمَتِّعٌ فِي نَحْوِ : مَدَدْتُ ، وَمَدَدْنَا ، وَمَدَدْتُ ... إِلَى مَدَدْتُ ،
وَمَدَدَنْ ، وَيَمْدُدَنْ ، وَتَمْدُدَنْ ، وَأَمْدُدَنْ ، وَلَا تَمْدُدَنْ .

(و) الإدغام (ممتنع) في كل فعل اتصل به الضمير البارز المرفوع
المتحرك ؛ كتاء الخطاب ، وتاء المتكلم ، ونونه في الماضي ، ونون جماعة
النساء مطلقاً ، ماضياً كان أو غيره ، مجرداً كان أو مزيداً فيه ، مبنياً للفاعل أو
المفعول ؛ لأن هذا الضمير يقتضي أن يكون ما قبله ساكناً ، وهو الثاني من

(١) يرى الأخفش أن هذه الياء حرف نائيت كما قيل في (هذلي) والضمير لازم الاستار . انظر قوله في
شرح الرضي على الكافية ٥ (٤١٥ / ٢) .

(٢) قوله : (ضبابها) بكسر الصاد ، جمع صَبَّ ، وهو دوية معروفة ، ولا يصح فتح الصاد على أنه جمع
ضَبَابَة ؛ أي : سحابة تغطي الأرض كال دخان ؛ لأن فعله أَضْبَ بالآلف لا غير ، قال في « الصحاح » :
(تقول : أَضْبَ يومنا) ، وتأنبت البلد في عبارة الشارح بتأويل القرية . انظر « تدرج الأداني » (ص
١١١) .

(٣) البيت لقنص بن أم صاحب . انظر « كتاب سيبويه » (٢٩ / ١) و (٥٣٥ / ٣) ، و « الخصائص »
(١٦١ / ١) .

المتجانسين ، فلا يمكن الإدغام ، وعبر عن جميع ذلك بقوله : (في نحو : مددتُ ، ومددنا ، ومددت.. إلى مددتين) يعني : مددتُ مددتما مددتم ، مددتِ مددتما مددتن ، (ومددن ، ويمددن ، وتمددن ، وامددن ، ولا تمددن) هذه أمثلة نون جماعة النساء .

وَجَائِزٌ إِذَا دَخَلَ الْجَازِمُ عَلَى فِعْلِ الْوَاحِدِ . فَإِنْ كَانَ مَكْشُورَ الْعَيْنِ ؛
كَـ (يَفِرُّ) ، أَوْ مَفْتُوحَةً ؛ كـ (يَعْضُ) .. فَتَقُولُ : لَمْ يَفِرَّ وَلَمْ يَعْضْ
يَكْسِرُ اللَّامَ وَفَتْحَهَا ، وَلَمْ يَفِرْ ، وَلَمْ يَنْعَضْ . وَهَكَذَا حُكْمُ
يَقْشَعِرُ ، وَيَحْمَرُّ ، وَيَحْمَارُ .

(و) الإدغام (جائز إذا دخل الجازم على فعل الواحد) أي جازم كان ، فيجوز عدم الإدغام ؛ نظراً إلى أن شرط الإدغام تحرك الحرف الثاني ، وهو ساكن هنا ، فلا يدغم ، ويقال : لم يمدد ، وهو لغة الحمجازيين ، قال الشاعر^(١) :

وَمَنْ يَكْ ذَا فَضْلٍ فَيَحْلُ بِفَضْلِهِ عَلَى قَوْمِهِ يُسْتَعْنَ عَنْهُ وَيُذَمَّ

فإن قوله : (ويذمم) مجزوم لكونه عطفاً على (يستغن) وهو جواب الشرط ؛ أعني : (من يك) .

ويجوز الإدغام نظراً إلى أن السكون عارض لا اعتداد به ، فيحرك الثاني ، ويدغم فيه الأول ، فيقال : (لم يمد) بالضم ، أو الفتح ، أو الكسر كما سيأتي إن شاء الله تعالى^(٢) ، وهو لغة بني تميم ، والأول هو الأقرب إلى القياس ، وفي التنزيل : ﴿ وَلَا تَمَنَّ أَنْ تَنْتَكِرُوا ﴾ .

(١) البيت لزهير بن أبي سلمى . انظر « الحماسة البصرية » (٢ / ٨٨٥) ، و « خزانة الأدب » للحموي (٢٥٧ / ٢) .

(٢) انظر (ص ١٥٠) .

فإن قلت : إن السكون في : (مددت) ونحوه أيضاً عارض ، فلم لا يجوز فيه الإدغام ؟

قلت : لأن هذه الضمائر كجزء من الكلمة ، وسكن ما قبلها دلالة على ذلك ، فلو حرك . لزال الغرض ، ولأن الإدغام موقوف على تحرك الثاني ، وهو موقوف على الإدغام ؛ لثلاثتوالي الحركات الأربع ، فيلزم الدور . وفي هذا نظر ؛ إذ تحرك الثاني لا يتوقف على الإدغام ، بل على إسكان الأول ، وهو جزء الإدغام لا نفسه .

وإنما قال : (على فعل الواحد) لأن الإدغام واجب في فعل الاثنين ، وفعل جماعة الذكور ، وفعل الواحدة المخاطبة كما مر ، وممتنع في فعل جماعة النساء .

فالجائز في فعل الواحد ، غائباً كان أو مخاطباً أو متكلماً ، وكذا في الواحدة الغائبة ، ولفظ المصنف لا يشعر بذلك ؛ إذ لا يندرج في لفظ الواحد الواحدة ، ولا يصح أن يقال : المراد فعل الشخص الواحد ، مذكراً كان أو مؤنثاً ؛ لأنه يندرج فيه حيثئذ فعل الواحدة المخاطبة ، والإدغام فيه واجب لا جائز . اللهم إلا أن يقال : قد علم حكمه من قبل ، فهو في حكم المستثنى ، ولا يخلو عن تعسف ، فهذا المضارع المجزوم لا يخلو من أن يكون مكسور العين ، أو مفتوحه ، أو مضمومه .

(فإن كان مكسور العين ؛ كما يفرض) أي : يهرب (أو مفتوحه ؛ كما يعرض) الشيء ، ويعرض عليه ؛ أي : يأخذه بالسن . . . فنقول : لم يفرض ، ولم يعرض بكسر اللام وفتحها) أما الكسر : فلأن الساكن إذا حرك . . حرك بالكسر ؛ لما بين الكسر والسكون من التآخي ، ولأن الجزم قد جعل عوضاً عن الجر عند تعذر الجر ؛ أعني : في الأفعال ، فكذا جعل الكسر عوضاً عن السكون عند تعذر السكون ، وأما الفتح : فلكونه أخف ، ولك أن تقول : الكسر في : لم يفرض ؛ لمتابعة العين ، وكذا الفتح في : لم يعرض .

(و) تقول : (لم يفرّ ، ولم يعضض) بفك الإدغام ، كما هو لغة الحجازيين .

(وهكذا حكم يقشعُر ، ويحمُر ، ويحماُر) يعني تقول : لم يقشعِر ، ولم يحمِر ، ولم يحماِر ، بكسر اللام وفتحها ؛ لما مر ، ولم يقشعر ، ولم يحمر ، ولم يحمارر بفك الإدغام ، وكسر ما قبل الآخر ؛ لأننا نقدر الأصل في : يحمر ، ويحمار ، ويقشعر : يحمرر ، ويحمارر ، ويقشعِرر ، مكسور ما قبل الآخر ، وفي الماضي مفتوحه ؛ حملاً على الأخوات ؛ نحو : اجتمع يجتمع ، واستخرج يستخرج ، وقولهم : ارعوى يرعوي ، واحواوى يحواوي يدل عليه .

وَإِنْ كَانَ الْعَيْنُ مِنَ الْمُضَارِعِ مَضْمُومًا . فَيَجُوزُ الْحَرَكَاتُ الثَّلَاثُ مَعَ
الْإِدْغَامِ ، وَفَكَهُ ، تَقُولُ : لَمْ يَمُدَّ بِحَرَكَاتِ الدَّالِ ، وَلَمْ يَمُدَّ .
وَهَكَذَا حُكْمُ الْأَمْرِ ، فَتَقُولُ : فَرَّ وَعَضَّ ، بِكَسْرِ اللَّامِ وَفَتْحِهَا ، وَأَفُورَ
وَأَعْضَضَ ، وَمُدَّ بِحَرَكَاتِ الدَّالِ ، وَأَمُدَّ .

(وإن كان العين من المضارع مضموماً . فيجوز) عند دخول الجازم عليه (الحركات الثلاث) الضم والفتح والكسر (مع الإدغام ، و) يجوز (فكه) أي : فك الإدغام (تقول : لم يَمُدَّ بحركات الدال) الفتح للنفخة ، والكسر لأنه الأصل في حركة الساكن ، والضم لإتباع العين ، (و) تقول : (لم يَمُدَّ) بفك الإدغام كما تقدم .

(وهكذا حكم الأمر) يعني : أمر المخاطب ، وإلا . . فأمر الغائب قد دخل تحت المجزوم ، يعني : يجوز في الأمر إذا كان فعل الواحد ما يجوز في المضارع المجزوم ، ولا تنس ما تقدم من أنه يجب إذا اتصل بالفعل ألف الضمير ، أو واوه ، أو يآؤه ، ويستنع إذا اتصل به نون جماعة النساء ، فإن كان

مكسور العين ؛ كِيفِر ، أو مفتوحه ؛ كِيعَض (. . فتقول : فِرٌّ وَعَضٌ ، بكسر اللام وفتحها) لما تقدم (وافرر ، واعضض) بفك الإدغام .

(و) إن كان مضموم العين . . فتقول : (مُدٌّ بحركات الدال) الضم والفتح والكسر (وامتد) بفك الإدغام كما ذكر في المضارع المجزوم .

وقد رويت الحركات الثلاث في قول جرير^(١) :

(من الكامل)
 دُمُّ الْمَنَازِلِ بَعْدَ مَنَزِلَةِ اللَّوَى وَالْعَيْشُ بَعْدَ أَوْلَسِكَ الْأَيَّامِ
 والأعراف الأفصح : الكسر في مثل هذه الصورة ؛ أعني : عند التقاء الساكنين .

ومما جاء بفك الإدغام قوله :
 (من الطويل)
 أَعُدُّ مِنْ أَرْحَمَنِ فَضْلاً وَنِعْمَةً عَلَيْكَ إِذَا مَا جَاءَ لِلْخَيْرِ طَالِبٌ^(٢)
 والمراد : جواز الإدغام وفكه عندنا ، وإلا . . فالإدغام واجب في بني تميم ، وممتنع في الحجازيين .

قالوا : وإذا اتصل بالمجزوم حال الإدغام هاء الضمير . . لزم وجه واحد ؛ نحو : رُدُّهَا بالفتح ، ورُدُّهُ بالضم على الأفصح ، وروي رُدُّهُ بالكسر ، وهو ضعيف .

(١) البيت في « ديوانه » (ص ٤٥٢) ، ولا المفصل « (ص ١٨٠) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (٤٣٠ / ٥) .

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي في « ديوانه » (ص ١٧٩) ، وروايته في « الديوان » :
 عُدُّ مِنَ الرَّحْمَنِ فَضْلاً وَنِعْمَةً

على أنه في كلا الروايتين ؛ أعني : رواية « الديوان » ، ورواية هذا « الشرح » ؛ زحافاً ، ففي رواية « الديوان » التَّوَمُّ ، وهو علم مركبة من عشرين ، الخرم والقبض ، فالخرم : هو حذف أول الوند المجموع ، والقبض : هو حذف الخامس الساكن ، فتصبح (فعولن) بعد الخرم والقبض (فعول) ، وتقل إلى (فعُل) وهي رواية « الديوان » .

أما ما وقع في « الشرح » عندنا . . فهو الخرم فقط ، فتصبح (فعولن) بعد الخرم (فعولن) ، وتقل إلى (فعُلن) . انظر « الوافي في العروض والقوافي » للمخطيب التبريزي (ص ٤١) ، و« سنية الشعراء » لمحمود فاضلوري (ص ٢٦) و(ص ١٣٨) .

واعلم : أن حكم الثلاثي المزد في جميع ما ذكرَ حكمُ المجرد وإن لم يذكره المصنف اكتفاء بالأصل ، فليعتبره الناظر ، ولا يخفى شيء منه على من اطلع على ما ذكرناه .

وَتَقُولُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ : مَاذَانِ مَاذُونٌ ، وَمَدَّةٌ ، مَادَّةٌ مَاذَتَانِ
مَاذَاتٌ ، وَمَوَادٌّ . وَفِي اسْمِ الْمَفْعُولِ : مَمْدُودٌ ، كَمَنْصُورٍ .

(وتقول في اسم الفاعل : ماذ) بالإدغام وجوباً لاجتماع المثليين مع عدم المانع ، والتقاء الساكتين على حده ، والأصل : مايد .
(ماذان ماذون ، ومَدَّةٌ ، مَادَّةٌ ماذتان ماذات ، وموادٌ ، و) تقول (في اسم المفعول : ممدود ؛ كمنصور) من غير إدغام لحلول الفاصل بين حرفي التضعيف ، وهو الواو ، فهو كالصحيح بعينه .
وأما المزد فيه . فاسم الفاعل واسم المفعول منه تابع للمضارع ، فإن كان من الأبواب المذكورة . . يجب ، وإلا . . يمتنع .
وأما الرباعي . . فلا مجال للإدغام فيه أصلاً ، فهذا أوان تشمير الذيل ؛ لتحقيق المعتل والمهموز ، فنقدم المعتل على المهموز ؛ لما له من الأقسام والأبحاث ما ليس للمهموز ، فكأنه يحرك نفس السامع في طلبه ؛ لكونه أكثر بحثاً .

* * *

الْمُعْتَلُّ : مَا كَانَ أَحَدُ أَصُولِهِ حَرْفَ عِلَّةٍ ، وَهِيَ : الْوَاوُ ، وَالْأَلِفُ ،
وَالْيَاءُ ، وَتُسَمَّى : حُرُوفَ الْمَدِّ وَاللِّينِ . وَالْأَلِفُ حِينَئِذٍ تَكُونُ مُنْقَلِبَةً
عَنْ وَاوٍ أَوْ يَاءٍ .

(فصل : المعتل) هو : اسم الفاعل ، من اعتل ؛ أي : مرض ، وسم
هذا القسم معتلاً ؛ لما فيه من الإعلال ، وأما في الاصطلاح . . فهو : (ما كا
أحد أصوله) أي : أحد حروفه الأصلية (حرف علة) .

واحترز به (الأصلية) عن نحو : اعشوشب ، وقاتل ، ونفبهق ، وأمثالها
ودخل فيه نحو : قُلْ ، وعَدْ ، وأمثالهما .

ولا يتوهم خروج اللغيف من هذا التعريف ؛ فإن اثنين من أصوله حرفا علة
لأنه إذا كان اثنان منها حرفي علة . . يصدق عليه أن أحدها حرف علة ضرورة .

(وهي) أي : حروف العلة (الواو ، والألف ، والياء) سميت بذلك ؛ لأ
من شأنها أن ينقلب بعضها إلى بعض ، وحقيقة العلة تغيير الشيء عن حاله .

وعند بعضهم أن الهمزة من حروف العلة ، والجمهور على خلافه ؛ إ
لا يجري فيها ما يجري في الواو والألف والياء في كثير من الأبواب ، وبذلك
خرج المهموز عن حد المعتل .

(وتسمى) حروف العلة في اصطلاحهم (حروف المد واللين) أطلقه
المصنف رحمه الله تعالى هذا الكلام ، إلا أن فيه تفصيلاً ، فلا علينا أن نشير
إليه ، وهو أن حروف العلة إن كانت متحركة . . لا تسمى حروف المد واللين .
لانفائهما فيها ، وهذا في غير الألف .

وإن كانت ساكنة... تسمى حروف اللين ؛ لما فيها من اللين ؛ لاتساع مخرجها ، ولأنها تخرج في لين من غير خشونة على اللسان ، وحينئذ إن كانت حركات ما قبلها من جنسها ، بأن يكون ما قبل الواو مضموماً ، وما قبل الألف مفتوحاً ، وما قبل الياء مكسوراً... تسمى حروف المد أيضاً ؛ لما فيها من اللين مع الامتداد ؛ نحو : قال ، ويقول ، ويبيع ، وإلا... تسمى حروف اللين لا المد ؛ لانتفائه فيها .

هذا في الواو والياء ، وأما الألف... فيكون حرف مد أبداً^(١) . وهما تارة يكونان حرفي علة فقط ، وتارة حرفي لين أيضاً ، وتارة حرفي مد أيضاً ، فحروف العلة أعم منهما ، وحروف اللين أعم من حروف المد . هذا ؛ ولكنهم يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقاً ، والمصنف رحمه الله جرى على ذلك ، ونقل عن المصنف في تسميتها حروف المد واللين : أنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان ؛ وذلك لاتساع مخرجها ، فإن المخرج إذا اتسع... انتشر الصوت وامتد ولان ، وإذا ضاق... انضغط فيه الصوت وصلب .

(والألف حينئذ) أي : حين إذا كان أحد الحروف الأصول من المعتل (تكون منقلبة عن واو أو ياء) نحو : قال ، وباع ؛ لأن الحروف الأصول هي حروف الماضي من المجرد ، وهي من الثلاثي متحركة أبداً في الأصل ، والألف ساكنة ، فلا تكون أصلاً .

وأما في الرباعي... فلأن حروفه الأصول تكون متحركة إلا الثاني ، فلا يجوز أن يكون ألفاً ؛ لالتباسه بـ (فاعَلْ) من الثلاثي المزيد فيه ، ولأنه لما امتنع كونه أصلاً في الثلاثي... حمل عليه الرباعي^(٢) .

(١) لأنه لا يكون إلا ساكناً ، وما قبله مفتوح دائماً .

(٢) في غير (١) : (فحمل) باقتران الفاء بجواب (لَمَّا) ، وهذا جائز على قُلْتِ ، كما صرح به بعض النحاة ؛ كابن مالك . انظر « شرح التسهيل » (١٠٦ / ٤ ، ١٠٢) ، وكذلك « شرح تيسيل الفوائد » =

واحترز بقوله : (حيثئذ) عن الألف في نحو : قاتل ، واحمار ، وتباعدا مما ليس من حروفه الأصول ، فإنها ليست منقلبة ، بل هي زائدة .
واعلم : أن الألف في الأفعال كلها ، وفي الأسماء المتمكنة ؛ إما أن تكون زائدة ، أو منقلبة ، بخلاف الأسماء غير المتمكنة ، والحروف ؛ نحو : متى ومهما ، وبلى ، وعلى ، وما أشبه ذلك ، فإنها فيها أصلية .
واعلم : أن المعتل جنس تحته أنواع مختلفة الحقائق ؛ كمعتل الفاء والعين ، واللام ، وغير ذلك ، فأشار إلى انحصار أنواعه بقوله :

وَأَنوَاعُهُ سَبْعَةٌ : الْأَوَّلُ : الْمُعْتَلُّ الْفَاءَ ، وَيُقَالُ لَهُ : الِئْمَالُ ؛ لِئِمَائِلِهِ الصَّحِيحِ فِي اخْتِمَالِ الْحَرَكَاتِ . أَمَّا الْوَاوُ . فَتُحَذَفُ مِنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ الَّذِي عَلَى يَفْعُلْ ، يَكْسِرُ الْعَيْنَ ، وَمِنْ مَصْدَرِهِ الَّذِي عَلَى فِعْلَةٍ ، وَتَسْلَمُ فِي سَائِرِ تَصَارِيفِهِ ، تَقُولُ : وَعَدَ يَعِدُ عِدَّةً ، وَوَعْدًا ، فَهُوَ وَعِدٌ ، وَذَلِكَ مَوْعُودٌ ، وَعِدٌ ، وَلَا تَعِدُ . وَكَذَلِكَ وَمَوْقٌ يَمِيقُ مِيقَةً ، فَإِذَا أُزِيلَتْ كَسْرَتُهُ مَا بَعْدَهَا . أُعِيدَتْ الْوَاوُ الْمَحذُوفَةُ ؛ نَحْوُ : لَمْ يُوعَدْ .

(وأنواعه سبعة) لأن حرف العلة فيه ؛ إما أن يكون متعدداً ، أو لا ، فإن لم يكن متعدداً . فلما أن يكون فاءً ، أو عيناً ، أو لاماً ، فهذه ثلاثة أقسام .
وإن كان متعدداً . فلما أن يكون اثنين ، أو أكثر ، فالثاني قسم واحد ، والأول ؛ إما أن يفترقا ، أو يقتربا ، فإن افترقا . فهو قسم آخر ، وإن اقتربا .

✽ للمراي (٥٨٦/١) ، وقال أبو البقاء الكفوي في « الكلمات » (١٦٦/٥ ، ٣٠٥) : (المتعارف في جواب « لَمَّا » الفعل الماضي لفظاً ، أو معنى بدون الفاء ، وقد تدخل الفاء على قَوْلٍ لَمَّا في « لَمَّا » من معنى الشرط ، وعليه ورد بعض الأحاديث ، وفي « شرح الباب » للمشهدى : جواب لَمَّا فعل ماضٍ ، أو جملة اسمية مع « إذا » المفاجأة ، أو مع الفاء . وربما كان ماضياً مقروناً بالفاء ، ويكون مضارعاً) هذا ؛ وقد ذكر في « تدريج الأداني » (ص ١٢٠) تعليفاً نفيساً على هذه المسألة فراجعه .

فإما أن يكون فاء وعيناً ، أو عيناً ولاماً ، فهذان قسمان آخران ، فالمجموع سبعة أنواع .

النوع (الأول) من الأنواع السبعة : (المعتل الفاء) بإضافة المعتل إلى الفاء إضافة لفظية ؛ أي : الذي اعتل فاؤه ، قدم ما يكون حرف العلة فيه غير متعدد ؛ لكثرة أبحاثه واستعماله ، ثم قدم المعتل الفاء ؛ لتقدم الفاء على العين واللام ، وهو ما يكون فاؤه فقط حرف علة .

(ويقال له : المثال ؛ لمماثلته) أي : لمشابهته (الصحيح في احتمال الحركات) تقول : وَعَدَ وَعَدَا وَعَدُوا ؛ كما تقول : ضرب ضرباً ضربوا ، بخلاف الأجوف والناقص .

والفاء إما أن يكون واواً أو ياء ؛ إذ الألف ليس بأصل ، ولا يمكن أن يكون فاء ؛ لسكونه ، وقدم بحث الواو ؛ لأن له أحكاماً ليست للياء ، فقال :

(أما الواو . . فتحذف من الفعل المضارع الذي) يكون (على) وزن (يفعل ، بكسر العين) لأنه لما وقع بين الياء والكسرة . ثقل كالضممة بين الكسرتين ، فحذفت ، ثم حملت عليه أخواته ؛ أعني : التاء ، والنون ، والهمزة ، (و) تحذف أيضاً (من مصدره) أي : من مصدر المعتل الفاء (الذي) يكون (على) وزن (فعلة) بكسر الفاء ، (وتسلم) الواو (في سائر تصاريفه) أي : في باقي تصاريف المعتل الفاء ، من الماضي ، واسم الفاعل ، واسم المفعول .

(تقول : وعد) بسلامة الواو ، و (يعد) بحذفها لما مر ، (عدة) بحذفها ؛ لأنها مصدر على فعلة ، الأصل : وعدة ، فنقلت كسرة الواو إلى العين ؛ لثقلها عليه مع اعتلال فعلها ، وحذفت الواو ، فقبل : عدة ، على وزن علة ، وقيل : الأصل : وعدّ ، حذفت الواو كما مر ، ثم زيدت التاء عوضاً عنها .

واعلم : أن مراد المصنف بقوله : (يكون على فعلة)^(١) أن يكون مما حذفت

(١) كذا في جميع النسخ ، مع العلم أن قوله : (يكون) ليس من المتن ، فلعل ذكرهما سبق قلم ، أو سهو ، والله تعالى أعلم .

الواو من مضارعه ؛ لأن مصدر المعتل الفاء إذا لم يكن للحالة^(١) . ليس على
فِعْلَةٍ ، إلا فيما كان المضارع منه على فِعْلٍ ، بكسر العين ، بحكم الاستقراء ،
والوجه اسم مصدر^(٢) .

ويجوز أن يكون الضمير في (مصدره) راجعاً إلى المضارع المذكور ،
فالمصدر إن لم يكن مكسور الفاء . . لم يحذف الواو منه ؛ لعدم الثقل ؛ كما مثل
له بقوله : (وَوَعْدٌ) وإن كان مكسور الفاء ، لكن لما لم تحذف الفاء من فعله . .
لا تحذف منه أيضاً ؛ نحو : الوصال مصدر واصل يواصل ، (فهو واعدٌ) في
اسم الفاعل .

(وذاك موعود) في اسم المفعول ، بسلامة الواو ، (وَعْدٌ) في أمر
المخاطب ، بحذف الواو .

فإن قلت : كان عليه ذكر حذفها في الأمر أيضاً ؟

قلت : إنه فرع المضارع ، وقد علمت الحذف في الأصل ، فكذا في الفرع ،
فلا حاجة إلى ذكره .

أو نقول : إن الأمر ليس فيه واو فتحذف ؛ لأن المضارع هو (تَعِدُ) بلا
واو ، فحذفت حرف المضارعة منه ، وأسكنت آخره ، فقليل : عِدٌ .

وأما المجحد ، والأمر باللام ، والنهي والنفي . . فهي مضارع ؛ نحو : لَتَعِدْ
(وَلَا تَعِدْ) وَلَمْ تَعِدْ ، وَلَا تَعِدْ .

(وكذلك وِيق) أي : أحب (يَمِيقُ مِيقَةً) بسلامتها في الماضي ، وحذفها في
المضارع والمصدر ، وهذا من باب : حَسِبَ يَحْسِبُ ، والأصل : يَوْمِيقُ وَمِيقَةٌ .

وإذا كان الحذف بسبب الياء والكسرة ، (فإذا أزيلت كسرة ما بعدها) أي :
ما بعد الواو . . (أعيدت الواو المحذوفة) لئزال علة حذفها (نحو : لم يُوعَد)

(١) أي : للحالة التي عليها الفاعل عند حدوث الفعل ، وهي المعبر عنها بـ (الهيئة) نقول : زيدٌ حسنٌ
الجنسية ؛ أي : جلوسه حسنٌ .

(٢) أي : فلا تترك نقضاً على الحكم الاستقرائي الذي ذكره .

في المبني للمفعول ؛ لأن ما قبل آخره ، وهو ما بعد الواو مفتوح أبداً .
 وفيه نظر ؛ لأنه يتفص نحو : يَطَأُ ، وَيَسَعُ ، وَيَضَعُ ، وأمثال ذلك ، كما
 سيجيء^(١) ، وينحو قولهم : (لم يَلِدْهُ) بسكون اللام ، وفتح الدال ، والأصل :
 لم يَلِدْهُ ؛ نحو : لم يَعِدْهُ ، والواو محذوفة ، أسكنت اللام ؛ تشبيهاً لها بكَتَفُ ،
 فإن أصله : كَتِفَ بكسر التاء ، فأسكنت ، فاجتمع ساكنان ، وهما اللام
 والدال ، ففتحوا الدال ؛ لالتقاء الساكنين ، إذ لو حرك الأول . لزال الغرض ،
 فقد زال كسرة ما بعد الواو في الصورتين ، ولم تَعُدْ ، قال الشاعر : [من الطويل]
 عَجِبْتُ لِمَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ^(٢)
 ويمكن أن يدفع بالناية^(٣) .

وَتَثَبْتُ فِي يَفْعَلٍ بِالْفَتْحِ ، كَوَجَلٍ يَوْجَلُ ، إِنْجَلُ ، قُلَيْبُ الْوَاوِ يَاءُ ؛
 لِسُكُونِهَا وَأَنْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا . فَإِنْ أَنْصَمَ مَا قَبْلَهَا . . عَادَتِ الْوَاوُ ،
 تَقُولُ : يَا زَيْدُ أَيْجَلُ ، تُلَفِّظُ بِالْوَاوِ ، وَتُكْتَبُ بِالْيَاءِ .

(وثبت) عطف على قوله : (فتحذف) أي : والواو تثبت (في يفعل)
 بالفتح (أي : بفتح العين ؛ لعدم ما يقتضي حذفها ، إذ الفتحة خفيفة (كَوَجَل)
 بالكسر ؛ أي : خاف (يَوْجَل) بالفتح .

- (١) أي في (ص ١٥٩) .
- (٢) البيت لرجل من أزد السراة ، كما وقع في « كتاب سيبويه » (٢ / ٢٦٦) ، وذكره في « المفصل » (ص ٤٥٦) ، وكذلك في « شرح المفصل » (٩ / ١٢٦) دون نسبة . وفي « خزنة الأدب » للبيهقي (٢ / ٣٨١) نسبه إلى عمرو الجنبلي .
- (٣) المراد بزوال الكسرة الزوال الحقيقي ، وفي كلا الصورتين المذكورتين لم يحصل زوال حقيقي ، بل تقدير ، أو يقال : إن حذف الواو استمر ؛ ليدل على أن الفتحة أصلها الكسر ، ولو أعيدت . . لزال هذا الغرض ، وقال بعضهم في معنى قوله : (بالناية) أي : بإعادة أن الفتحة في نحو : بَطَأُ ، والسكون في نحو : لم يَلِدْهُ عارضان ، والمراد إزالة كسرة ما بعد الواو بحركة أو سكون أصليين . انظر « تدرج الأداني » (ص ١٢٥) .

وفيه أربع لغات :

الأولى : يُوجَل وهو الأصل .

والثانية : يَجَل بقلب الواو ياء ؛ لأنها أخف من الواو .

والثالثة : يَاجَل بقلب الواو ألفاً ؛ لأنها أخف .

والرابعة : يِجَل بكسر حرف المضارعة ، وقلب الواو ياء ؛ لسكونه وانكسار ما قبلها ؛ لأنهم يرون الواو بعد الياء ثقيلاً ، كالضمة بعد الكسرة ، فقلّبوا الفتحة كسرة ؛ لتقلّب الواو ياء .

وليست هذه من لغة بني أسد ؛ لأنهم وإن كانوا يكسرون حروف المضارعة ، إلا أنه مختص بغير الياء ، فلا يكسرون الياء ، لا يقولون : هو يَعلَم ؛ لثقل الكسرة على الياء ، وأهل هذه اللغة يكسرون جميع حروف المضارعة ، ويقولون : هو يِجَل ، وأنت يِجَل ، وأنا يِجَل ، ونحن يِجَل ، قال الشاعر^(١) :

قَعِيدُكَ أَلَّا تُسْمِعِنِي مَلَامَةً وَلَا تَنْكُتِي قَرْحَ الْفُؤَادِ فَيِجَعَا
بكسر الياء ، والأصل : يوجع .

(إيجَل) أمر من توجل ، والأصل : إوجَل بكسر الهمزة ، (قلبت الواو ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها) وهذا قياس مُتَلَبِّبٌ^(٢) ؛ لتعسر النطق بالواو المكسور ما قبلها ، (فإن انضم ما قبلها) أي : ما قبل الياء المتقلبة عن الواو في نحو : ايجل . . (عادت الواو) لزوال علة القلب ؛ أعني : كسر ما قبل الواو (تقول : يا زيدُ ايجل ، تلفظ بالواو) لزوال الكسرة ؛ لسقوط الهمزة في الدرج (وتكتب بالياء) .

لأن الأصل في كل كلمة : أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها ،

(١) البيت لمتنم بن نورة . ذكره الجاحظ في « البيان والتبيين » (٢ / ١٩٣) ، وهو في « خزنة الأدب »

للخنذادي (٢ / ٢٠) . وانظر الكلام عليه في « الخزنة » فهو نفس .

(٢) مُتَلَبِّبٌ : مطرد . انظر « تدرج الأداني » (ص ١٢٧) .

والوقف عليها ، والابتداء فيه بالياء ؛ نحو : إيجل ، فتكتب بالياء ، ولو كتبت في الكتب التعليمية ؛ لتعليمه بالواو . . فلا بأس به ؛ فإنه لتوضيحه ، وتفهمه للمستفيدين .

وَتَثَبُّتُ الْوَاوُ فِي يَفْعُلُ بِالضَّمِّ ؛ كَوُجَّةٍ يَوْجُهُ ، أَوْجُهُ لَا تَوُجُّهُ . وَحُذِفَتْ الْوَاوُ مِنْ يَطَأُ ، وَيَسَعُ ، وَيَضَعُ ، وَيَقَعُ ، وَيَدَعُ ؛ لِأَنَّهَا فِي الْأَصْلِ يَفْعِلُ ، بِالْكَسْرِ ، فَفُتِحَ الْعَيْنُ ؛ لِحَرْفِ الْحَلْقِ .

(وثبتت الواو في يفعل) أيضاً (بالضم) لانتفاء مقتضى الحذف (كَوُجَّة) أي : صار شريفاً (يَوْجُهُ ، أَوْجُهُ ، لَا تَوُجُّهُ) نحو : حَسُنَ يَحْسُنُ ، أَحْسَنُ ، لَا تَحْسُنُ ، وكذا بواقى الأمثلة .

ثم استشعر اعتراضاً على قوله : (وثبتت في يفعل بالفتح) بأن نحو : يَطَأُ ، ويسع . . . إلى الآخر ، بالفتح وقد حذفت الواو ، فأجاب بقوله : (وحذفت الواو من يَطَأُ ، ويسع ، ويضع ، ويقع ، ويدع) أي : يترك ؛ (لأنها في الأصل يفعل بالكسر ، ففتحت العين) بعد حذف الواو (لحرف الحلق) فيكون الحذف من يفعل بالكسر .

لكن يرد على المصنف رحمه الله : أنه قال : (إذا أزيلت كسرة ما بعدها . . أعيدت الواو) .

فإن قلت : كسر العين مع حرف الحلق كثير في الكلام ، فلم فتحت هنا ؟ قلت : حاصل الكلام : أنه قد وقعت هذه الأفعال محذوفة الواو مفتوحة العين ، فذكروا ذلك التأويل ؛ لئلا يلزم خرم قاعدتهم ، وإلا . . فمن أين لهم بهذا ؟ !

وكذا جميع العلل ، فإنها مناسبات تذكر بعد الوقوع ، وإلا . . فعلى تقدير تسليم ذلك في : يَطَأُ ، ويضع ، يشكل في : يَسَعُ ؛ فإن ماضيه وَسِعَ مكسور

العين ، فَلِمَ حَكَمَ بِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ : يَفْعِلُ مَكْسُورَ الْعَيْنِ ، وَهُوَ شَاذٌ ؟

وَحَذَفْتُ مِنْ يَذَرُ ؛ لِكَوْنِهِ فِي مَعْنَى يَدَعُ . وَأَمَاتُوا مَاضِيَّ يَدَعُ وَيَذَرُ .
وَحَذَفْتُ أَلْفَاءَ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّهُ وَآوُ .

(وحذفت) أيضاً (من يذر) مع أنه ليس مكسور العين ، وليس فتحه لأجل حرف الحلق ، لكن حذفت (لكونه في معنى يدع) فكما حذفت من يدع .. حذفت من يذر ، (وأماتوا ماضي يدع ، و) ماضي (يذر) يعني : لم يسمع من العرب وَدَعَ ، ولا وَذَرَ ، وسمع يدع ، ويذر ، فعلم أنهم أماتوهما ، وتركوا استعمالهما .

قال في « الصحاح » : (قولهم : دع ذا ؛ أي : اتركه ، وأصله : ودع يدع ، وقد أميت ماضيه ، لا يقال : ودعه ، وإنما يقال : تركه ، ولا : وادع ، ولكن : تارك ، وربما جاء في ضرورة الشعر ، ودع^(١) فهو مودوع على أصله قال^(٢)) :

لَبِثَ شِغْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَهُ فِي الْخُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ
وقال خفاف بن ندبة^(٣) :

إِذَا مَا اسْتَحَقَّتْ أَرْضُهُ مِنْ سَمَانِهِ جَرَى وَهُوَ مَوْدُوعٌ وَوَاعِدُ مُصْذَقٍ
وَذَرَهُ ؛ أي : دعه ، وهو يذره ؛ أي : يدعه ، أصله : وذر يذر ، أميت ماضيه ، لا يقال : وذر ، ولا واذر ، ولكن ترك ، وهو تارك) انتهى كلامه^(٤) .

(١) كذا في جميع النسخ ، والذي في « الصحاح » : (... ودعه ...) .

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي في « ديوانه » (ص ٣٥٠) . وانظر « خزائن الأدب » (١٥٠/٥) و (٤٧١/٦) .

(٣) انظر « خزائن الأدب » (٤٧٢/٦) .

(٤) انظر « الصحاح » مادة (وذر) ، و (ودع) ، وقد جاء في النسخة (أ) : (أميت مصدره) بدل قوله : (أميت ماضيه) ، وهي الموافقة لما في « الصحاح » مادة (وذر) ، قال في « تاج العروس » مادة (

وفي جعل : (مودوع) من ضرورة الشعر بحث ؛ لأنه جاء في غير الضرورة .
ولما كان هنا مظنة سؤال ، وهو أنه إذا لم يكن ماضيهما ، ولا اسم فاعلهما ،
ولا مصدرهما مستعملة . فما الدليل على أن فاءهما واو . أجاب بقوله : (وحذف
الفاء دليل^(١) على أنه) أي : الفاء (واو) إذ لو كان ياء . لم يحذف كما سيحيء .

وَأَمَّا أَلْيَاءٌ . . فَتَثَبَّتْ عَلَى كُلِّ حَالٍ ؛ نَحْوُ : يَمُنُّ يَمُنُّ ، وَيَسَّرَ يَسَّرُ ،
وَيَسَّرَ يَسَّرُ ، وَتَقُولُ فِي أَفْعَلَ مِنَ الْتَائِي : أَيْسَرَ يَوْسَرُ ، فَهُوَ مُوسِرٌ ،
تَقَلَّبَ أَلْيَاءُ مِنْهُمَا وَأَوَّ ؛ لِسُكُونِهَا وَأَنْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا .

(وأما الياء . . فتثبت على كل حال) سواء وقعت في الماضي ، أو
المضارع ، أو في الأمر ، أو غيرها ، وسواء ضم ما بعدها ، أو فتح ، أو كسر ؛
لأنها أخف من الواو (نحو : يَمُنُّ يَمُنُّ) كحسن بحسن ، من اليَمُنُّ ، وهو
البركة ، يقال : يمن الرجل إذا صار ميموناً .
(وَيَسَّرَ يَسَّرُ) كضرب يضرب ، من الميسر ، وهو قمار العرب بالأزلام ،
وجاء يَسَّرَ يَسَّرُ بالضم فيهما ، لكن ينبغي أن يقيّد لفظ الكتاب على الأول ؛ لأن
مثال الضم مذكور .

= (ودع) : (قال شيخنا عند قوله : « وقد أميت ماضيه » ، قلت : هي عبارة أئمة الصرف قاطبة ،
وأكثر أهل اللغة ، ويناقبه وقوعه في الشعر ، ووفوع القراءة ، فإذا ثبت وروده ولو قليلاً . فكيف
يدعى فيه الإمامة ؟ قلت : وهذا بعينه نص الثلبث ؛ فإنه قال : وزعمت النحوية : أن العرب أمانوا
مصدر يدع ، ويدر ، واستغنوا به (توك) ، والنبي صلى الله عليه وسلم أصبح العرب ، وقد رويت عنه
هذه الكلمة ، قال ابن الأثير : وإنما يحمل قولهم على قلة استعماله ، فهو شاذ في الاستعمال ،
صحيح في القياس ، وقد جاء في غير حديث ، حتى قرئ به قوله تعالى : ﴿ مَا وَدَّعَكَ ﴾ ، وهذا غاية
ما فتح السميع العليم ، فتبصر ، (وكن من انشاكرين) ، وجاء في « ندرج الأداني » (ص ١٣٠) :
(« أميت » أي : ترك « صدره » أي : أوله ، وهو : وذَرَّ الماضي) ، وهو يوافق ما ذكره القرطبي في
« تفسيره » (٢٧٠ / ١٦) ، والعيني في « عمدة القاري » (٩٠ / ١) من أن العرب أماتت صدره ، فبناءً
على ما تقدم لحل ما في « الصحاح » مصحف من (صدره) إلى (مصدره) فليتأمل .
(١) في (ب) : (وحذف الفاء في المستقبل دليل . . .) .

(وَيَسَّرَ وَيُسِّرُ) كعلم يعلم ؛ أي : قنط يقنط ، وقد جاء : يَسَّرَ يَسِّرُ بالكسر ، لكن ينبغي أن يقيد لفظ الكتاب على الأول ، وجاء يَسَّرَ بحذف الياء ، ويأَسَّس بقلبها ألفاً تخفيفاً ، وهما من الشواذ .

(وتقول في أفعل من اليائي) أي : مما فاؤه ياء : (أيسر) في الماضي ، (يوسر) في المضارع ، ولما كانت الواو واقعة بين الياء والكسرة ، مثلها في يوعد ، ولم تحذف . . أجب بأنه (لم تحذف) مع مقتضى الحذف ؛ (لأن حذف الواو) من يوسر (مع حذف الهمزة) إذ الأصل : يُؤَيِّسِر كما تقدم (إجحاف) أي : إضرار (بالكلمة) ؛ لتأديته إلى حذف حرفين ثابتين في الماضي ، وهذا في بعض النسخ ، والحق أنه حاشية ألحقت بالمتن .

ويمكن الجواب عنه أيضاً : بأن الواو ليست واقعة بين الياء والكسرة ، بل بين الهمزة والكسرة في الحقيقة ؛ لأن المحذوف في حكم الثابت ، وبأن الثقل ههنا منتفٍ ؛ لانضمام ما قبل الواو .

(فهو موسر في اسم الفاعل ، تقلب الياء منهما) أي : من المضارع واسم الفاعل (واواً) إذ الأصل : يُسِّرُ ومُسِّرٌ ؛ لأنه يائي ، وإنما قلبت (لسكونها) أي : لسكون الياء (وانضمام ما قبلها) وذلك قياس مطرد ؛ لتعسر النطق بالياء الساكنة المضموم ما قبلها بشهادة الوجدان .

وَفِي أَفْعَلَ مِنْهُمَا : اتَّعَدَ يَتَّعِدُ ، فَهُوَ مُتَّعِدٌ ، وَأَتَّسَرَ يَتَّسِرُ ، فَهُوَ مُتَّسِرٌ ، وَيُقَالُ : اِيْتَعَدَ يَاتَّعِدُ ، فَهُوَ مُوْتَعِدٌ . وَإِيْتَسَرَ يَاتَّسِرُ ، فَهُوَ مُوْتَسِرٌ ، وَهَذَا مَكَانٌ مُوْتَسَّرٌ فِيهِ . وَحُكْمٌ وَدَّ يَوُدُّ ؛ كَحُكْمٍ عَضٌّ يَعْضُ ، وَتَقُولُ فِي الْأَمْرِ : اِيْدُدْ ، كَأَعْضَضْ .

(و) تقول (في افعل منهما) أي : من الواوي واليائي (اِئْتَد) أي : قبل الوعد ، هذا في الواوي أصله : اِؤْتَعَد ، قلبت الواو تاء ، وأدغمت التاء في

التاء ؛ إذ الإدغام يرفع الثقل ، ولم تقلب ياء على ما هو مقتضاه ؛ لأنها إن قلبت ياء ، أو لم تقلب . . . لزم قلبها تاء في هذه اللغة ، فالأولى الاكتفاء بإعلال واحد ، كذا ذكره ابن الحاجب ، وفيه نظر ؛ لأنه لو قلبت الواو ياء . . . لا يجوز قلب الياء تاء لتدغم ، كما في الياء المنقلبة عن الهمزة ، كما سندكره في المهموز^(١) .

وفي بعض النسخ : (وفي افتعل منهما تقلبان) أي : الواو والياء (تاء وتدغمان) أي : التاءان المنقلبتان عنهما (في التاء) أي : في تاء افتعل (نحو إتعَد) ، والأولى أصح رواية ودراية .

(يتعد) أصله : يُوْتَعَد (فهو متعد) أصله : مُوْتَعَد^(٢) ، (واتسر يتسر ، فهو متسر) هذا في اليائي ، والأصل : اِتْسَرَ يَتْسِر ، فهو مُتْسِر ، قلبت الياء تاء ، وأدغمت في التاء ؛ لاهتمامهم بالإدغام ؛ لأنه يُصَيِّر حرفين كحرف واحد .

ولما جاء في افتعل منهما لغة أخرى من غير إدغام . . . أشار إليها بقوله : (ويقال : إيتعد) بقلب الواو ياء ، فإن زالت كسرة ما قبلها . . . لم يجز إلا التاء ؛ نحو : وَأَتَعَدَ ؛ ولهذا حمل جارا لله قول الشاعر^(٣) :

وَأَيْتَصَلَّتْ بِمِثْلِ ضَوْءِ الْفَرْقَدِ
على أن الياء بدل من التاء في اتصلت ، ولم يجعله بدلا من الواو ، لكن يلزم أهل هذه اللغة أن يقولوا : واوْتَعَدَ ، واوْتَصَلْ ، بإثبات الواو ؛ إذ لا علة

(١) انظر (ص ٢٣١) عند كلامه على (اختار ، وابنلى) ، وانظر أيضاً « الإيضاح » (٢ / ٤٣٣) ، و « حاشية الصبان » (٤ / ٣٢٩) .

(٢) في (ب) زيادة : (. . .) ، و « متعد ، قلبت الواو فيهما تاء ، وأدغمت في تاء افتعل ؛ حملا لهما على الماضي » .

(٣) انظر « المفصل » (ص ٤٧٠) ، و « شرح المفصل » (١٠ / ٢٦) ، و « شرح الأشموني » (٤ / ٣٣٧) ، و « تاج العروس » ، مادة (وصل) .

للقلب ، اللهم إلا أن تقلب لكرهه اجتماع الواوين ، وحينئذ يمكن حمل البيت عليه ، لكن ذلك موقوف على النقل منهم . ✓

(يَأْتَعِد) بقلب الواو ألفاً ؛ لأنه وجب قلبه كما في الماضي ، ولم يمكن بالياء لثقلها ، فقلبت ألفاً لخفتها ، (فهو مواتع) على الأصل ، إن كان من يوتعد ، وإن كان من ياتعد . قلبت الألف واواً ؛ لانضمام ما قبلها ، وهذا قياس مطرد .

(وَاِئْتَسِرَ) على الأصل (يَأْتَسِر) بقلب الياء ألفاً تخفيفاً ؛ لنقل اجتماع الياءين ، (فهو موتسر) بقلب الياء واواً ، إن كان من ييتسر على الأصل ، أو قلب الألف واواً ، إن كان من ياتسر .

(وهذا مكان مُوتَسَّر فيه) في اسم المفعول ، كما في اسم الفاعل ، وعبر بهذه العبارة ؛ لأن الاتسار لازم ، فيجب تعديته بحرف الجر ؛ لينبئ منه اسم المفعول ، فعذاه به (في) ، ومعنى ذلك ؛ أي : هذا مكان يلعب فيه القمار .

(وحكم ود يود ؛ كحكم عض بعض) يعني : أن المعتل الفاء من المضاعف حكمه حكم المضاعف من غير المعتل في وجوب الإدغام ، وامتناعه ، وجوازه ، وسائر أحكامه .

(وتقول في الأمر : إِيْدَد كاعضض) والأصل : إُوْدَد ، ويجوز : وِدَّ بالفتح والكسر ؛ كعض ، وذكر إيدد ؛ لما فيه من الاعتلال .

واعلم : أن المضاعف المعتل الفاء الواوي لا يكون مضارعه إلا مفتوح العين ، أما الضم . . . فلأنه منتفٍ من المثال الواوي قطعاً ، إلا ما جاء في لغة بني عامر من : وَجَدَ يَجْدُ بالضم ، وهو ضعيف ، والصحيح الكسر .

وأما الكسر . . . فلأنه لو بني مكسور العين . . . لكان يجب حذف الواو ، والإدغام ؛ لتلا تخرم القاعدة ، وحينئذ يلزم تغييران ، وتغيير الكلمة عن وضعها جداً^(١) ، والله أعلم .

(١) قوله : (وتغيير الكلمة عن . . .) عطف تفسير على قوله : (تغييران) .

الثَّانِي : الْمُعْتَلُّ الْعَيْنُ ، وَيُقَالُ لَهُ : الْأَجُوفُ ، وَذُو الثَّلَاثَةِ ؛ لِيَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ ، إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ ؛ نَحَوُ : قُلْتُ وَبِعْتُ ، فَالْمَجْرَدُ تَقَلَّبَ عَيْنُهُ فِي الْمَاضِي أَلْفًا ، سَوَاءٌ كَانَ وَاوًا أَوْ يَاءً ؛ لِتَحْرُكِهِمَا ، وَأَنْفَتَاحِ مَا قَبْلَهُمَا ؛ نَحَوُ : صَانَ ، وَبَاعَ .

النوع (الثاني) من الأنواع السبعة : (المعتل العين) وهو ما يكون عين فعله حرف علة ، وقدمه على المعتل اللام ؛ لتقدم العين على اللام ، (ويقال له : الأجوف) لخلو ما هو كالجوف له من الصحة ، (و) يقال له : (ذو الثلاثة) أيضاً (لكون ماضيه على ثلاثة أحرف ، إذا أخبرت) أنت (عن نفسك ؛ نحو : قلت وبعث) لما يذكر ، فإنه - وإن كان جملة - يسميه أهل التصريف فعل الماضي للمتكلم .

(فالمجرد) الثلاثي (تقلب عينه في الماضي) المبني للفاعل (ألفاً ، سواء كان وَاوًا ، أَوْ يَاءً ؛ لتحركهما ، وانفتاح ما قبلهما ؛ نحو : صَانَ ، وَبَاعَ) والأصل : صَوْنٌ ، وَبَيْعٌ ، قلبت الواو والياء ألفاً ؛ لأن كلاً منهما كحركتين ؛ لأن الحركات أبعاض هذه الحروف ، ولما كانتا متحركتين ، وكان ما قبلهما مفتوحاً . . كان ذلك مثل أربع حركات متواليات ، وهو ثَقِيلٌ فَقَلْبُهُمَا بِأَخْفِ الحروف ، وهو الألف ، وهذا قياس مطرد ، والعلة حاصلها : دفع الثقل ، وعلمنا به بالاستقراء ^(١) .

ونحو صَيَّدَ البعير وَقَوَّدَ من الشواذ ؛ تنبيهاً على الأصل ، وكذا مصدرهما ؛ نحو : الْقَوَّدَ وهو القصاص ، والصَّيَّدَ يقال : صَيَّدَ البعير ، إذا مال إلى جَانِبِ خَلْفِهِ .

فإن قلت : إن (ليس) أصله (ليس) بالكسر فلم لم تقلب الياء ألفاً ؟

(١) قوله : (وعلمنا به) أي : باطراد القياس .

قلتُ : لأنه لما لم يكن من الأفعال المتصرفة ، التي يجيء لها الماضي والمضارع وغيرهما ، ولم يجيء منه إلا أربعة عشر بناءً للماضي^(١) ، وكان الكسر ثقيلًا . نقلوها إلى حال لا يكون للأفعال المتصرفة ، وهو إسكان العين ؛ ليكون على لفظ الحرف ؛ نحو : لَبِثَ .

فَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ ، أَوْ الْمُخَاطَبِ ، أَوْ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ الْغَائِبِ . . . نَقَلَ فَعَلَ مِنَ الْوَائِي إِلَى فَعُلَ ، وَمِنَ الْيَائِي إِلَى فَعِلَ ؛ دَلَالَةً عَلَيْهِمَا ، وَلَمْ يُغَيَّرْ فَعُلَ ، وَلَا فَعِلَ إِذَا كَانَا أَصْلِيَيْنِ ، وَنُقِلَتِ الضَّمَّةُ ، وَالْكَسْرَةُ إِلَى الْفَاءِ ، وَحُذِفَتِ الْعَيْنُ ؛ لِاتِّقَاءِ أَكْسَائِيَيْنِ ، فَتَقُولُ : صَانَ صَانًا صَانُوا ، صَانَتْ صَانَتًا صُرَ ، صُنْتُ صُنْتُمَا صُنْتُمْ ، صُنْتَ صُنْتُمَا صُنْتُمْ ، صُنْتُ صُنْتُمَا .

(فَإِنْ اتَّصَلَ بِهِ) أي : بالماضي المجرد المبني للفاعل (ضمير المتكلم) مطلقاً ، (أَوْ) ضمير (المخاطب) مطلقاً ، (أَوْ) ضمير (جمع المؤنث الغائب . . . نقل فعل) مفتوح العين (من الواوي إلى فعل) مضوم العين ، (وَ) نقل فعل مفتوح العين (من اليائي إلى فعل) مكسور العين ؛ (دلالة عليهما) أي : ليدل الضم على الواو ، والكسر على الياء ؛ لأنهما يحذفان ، كما سيقرر في الأمثلة .

(وَلَمْ يُغَيَّرْ فَعُلَ) بضم العين ، (وَلَا فَعِلَ) بكسر العين (إِذَا كَانَا أَصْلِيَيْنِ) ، وفي بعض النسخ : (أَصْلِيَيْنِ) يعني : أن نحو : طَوَّلَ بضم العين ، وَهَبَ ، وَخَوَّفَ بكسر العين ، لم ينقل إلى باب آخر ؛ لأنك تنقل مفتوح العين إليهما ،

(١) أي : أن (ليس) لا يتأثر منه صوغ الماضي المبني للمجهول ، ولا المضارع مطلقاً ، ولا الأمر ، ولا النهي ، بل لا يصاغ منه إلا الماضي المبني للمعلوم بأبنيته الأربعة عشر المعروفة .

فيلزمك إبقاؤهما بالطريق الأولى ؛ للدلالة على الواو والياء ، فعلى هذا :
 لا فائدة في قوله : (إذا كانا أصليين) ؛ لأن فَعْلَ وفِعْلَ منقولين هما
 كالأصليين ؛ لأنه إن أراد بعدم التغيير عدم النقل إلى باب آخر . فهما كذلك ،
 وإن أراد أنهما لم يغيرا عن حالهما أصلاً . فهو ممنوع ؛ لأنه ينقل الضمة
 والكسرة ، ويحذف العين ، كما أشار إليه بقوله : (ونقلت الضمة) من الواو ،
 (والكسرة) من الياء (إلى الفاء ، وحذفت العين)^(١) أي : الواو والياء ؛
 (لالتقاء الساكنين) فكيف يحكم بعدم التغيير ؟ فلا حاجة إلى التقييد
 بالأصلي .

وقيل : احترز به عن غير الأصليين ؛ لأنهما يغيران ؛ يعني : يرجعان إلى
 أصلهما عند زوال الضمير المذكور ، بخلاف الأصليين ؛ فإنه ليس لهما أصل
 آخر ينقلان إليه ، وفساده يظهر بأدنى تأمل في سياق الكلام .
 وغير بعضهم هذا اللفظ إلى : (إذ كانا) ؛ ليكون للتعليل ، وليس
 بشيء .

وسنح لي : أن هذا ليس بقيد احترز به عن شيء ، لكنه لما ذكر أن (فَعْلَ)
 الأصلي يغير . . أراد أن يبين أن (فَعْلَ وفِعْلَ) الأصليين لا يغيران ، فالتقييد به ؛
 لأنه هو المقصود دون الاحتراز ، فليتأمل .

إذا تقرر ما ذكرنا . . (فتقول : صان صاناً صانوا ، صانت صاناً صُنَّ)
 والأصل : صَوَّنَ ، نقل فَعْلَ الواوي إلى فَعْلَ مضموم العين ؛ لاتصال ضمير جمع
 المؤنث ، ونقلت ضمة الواو إلى ما قبله بعد إسكانه تخفيفاً ، وحذفت الواو ؛
 لالتقاء الساكنين ، فصار (صُنَّ) ، وكذلك الباقي بعينه^(٢) ، (صنت صنتما
 صنتم ، صنت صنتما صنتن ، صنت صناً) .

(١) في (ب) : (إلى الفاء بعد حذف حركة الفاء ، وحذفت العين) .

(٢) في (أ) و (ج) و (هـ) : (وكذلك بعينه) .

وَتَقُولُ : بَاعَ بَاعًا بَاعُوا ، بَاعَتْ بِاعَةً يَبِعْنَ ، يَبِيعُ يَبِيعُهُمْ ، يَبِيتْ
يَبِيعُهُمَا يَبِيعُنَّ ، يَبِيعُ يَبِيعَانِ . وَإِذَا بَيِّعْتَهُ لِلْمَفْعُولِ .. كَسَرْتَ أَلِفَاءَ مَنْ
الْجَمِيعِ ، فَقُلْتُ : صِينَ ، وَأَعْتَلَاهُ بِالنَّقْلِ وَالْقَلْبِ . وَيَبِيعُ ، وَأَعْتَلَاهُ
بِالنَّقْلِ . وَتَقُولُ فِي الْمَضَارِعِ : يَصُونُ ، وَيَبِيعُ ، وَأَعْتَلَاهُمَا بِالنَّقْلِ .
وَيَخَافُ ، وَيَهَابُ ، وَأَعْتَلَاهُمَا بِالنَّقْلِ وَالْقَلْبِ .

(وتقول) في اليائي : (باع باعا باعوا ، باعت باعنا بمن ، بعث بعثا بعثم ، بعث بعثا بعثن ، بعث بعنا) والأصل : بَيَّعَ ، وَيَّعَت ، وَيَّعْتُمَا ، وَيَّعْتُم ، وَيَّعِيَّ ، وَيَّعْتُمَا ، وَيَّعْتَن ، وَيَّعِيَّ ، وَيَّعِنَا ، نقل إلى فعل مكسور العين ، ونقلت الكسرة إلى الفاء ، وحذفت الياء .

وانظم في هذا السلك أمثال ذلك ، مما هو مفتوح العين ، بخلاف نحو :
خفاف ، وهاب ، وطال ، فإنه لا نقل فيها إلى باب آخر ، تقول : خفت ،
والأصل : خوفت ، وهبت ، والأصل : هيبت ، وظلت ، والأصل : طولت ،
فأعلت بنقل حركة العين إلى ما قبلها ، ثم حذفت ؛ لالتقاء الساكنين .

واعلم : أن طريق^(١) النقل هو مذهب الأكثرين ، وبعض المتأخرين فيه كلام آخر يطلب من كتبهم^(٢) .

(وإذا بنيت) أي : الماضي من المجرد (للمفعول .. كسرت الفاء من

(۱) فی بعض النسخ : (حدیث) .

(٢) في حاشي (هـ) : (قوله : « ولبعض المتأخرين كلام... » إلخ) مراده ابن الحاجب والجاذب ردي ومن نجهم ، وحاصل كلامهم أنهم قالوا : الضمة في باب ضُنْتُ ، والكسرة في باب بَعْتُ يؤتى بهما من الخارج بعد حذف العين ؛ دلالة على الواو والياء ، يعني يقولون في ضَوْنْتُ ، وَيَبُتُّ ؛ فليت الواو والياء ألفاً ، فحذف الألف ؛ لانقضاء الساكنين ، فصار : ضُنْتُ ، وَبَعْتُ ، يفتح الفاء ، ثم ضمت الفاء في أحدهما ، وكسرت في الآخر ؛ للدلالة على الواو والياء ، فصار : ضُنْتُ ، وَبَعْتُ ، بالضم والكسر ؛ وذلك لأنهم يرون النقل من باب إلى باب آخر بعيداً جداً ؛ لاختلاف معاني الأبواب وأنفاظها .

(الجميع) أي : من مفتوح العين ، ومضمومه ، ومكسوره ، واوياً كان أو يائياً (فقلت : صين) في الواوي ، (واعتلاله بالنقل والقلب) لأن أصله : صُون ، فنقلت حركة الواو إلى ما قبلها بعد إسكانه ، ثم قلبت الواو ياء ؛ لسكونها ، وانكسار ما قبلها ، وإنما لم يذكر حذف حركة الفاء ؛ لأنه لازم من نقل الحركة إليه ، فعلم بالالتزام .

(ويبيع) من اليائي ، (واعتلاله بالنقل) لأن أصله : يُبِيع ، نقل كسرة الياء إلى ما قبلها بعد حذف ضمته ، هذه هي اللغة المشهورة ، وفيه لغتان أخريان : إحداهما : صُون ، ويُوع بالواو ، ويحذف حركة العين ، وقلب الياء واواً ؛ لسكونها ، وانضمام ما قبلها ، وهذه عكس اللغة الأولى .

والأخرى : الإشمام ؛ للدلالة على أن الأصل في هذا الباب الضم .
وحقيقة هذا الإشمام : أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة ، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً ؛ إذ هي تابعة لحركة ما قبلها ، وهذا مراد النحاة والقراء ، لا ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسراً خالصاً ، كما في الوقف ، ولا الإتيان بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة ، كما قبل ؛ لأنه هلهنا حركة بين حركتين ، الضم والكسر ، بعدها حرف بين الواو والياء .

(وتقول في المضارع : يصون) من الواوي ، (ويبيع) من اليائي ، (واعتلالهما بالنقل) أي : نقل ضمة الواو وكسرة الياء إلى ما قبلهما ؛ إذ الأصل : يَصُون ، وَيَبِيع ؛ كينصر ، ويضرب ، (ويخاف) من الواوي (ويهاب) من اليائي ، (واعتلالهما بالنقل والقلب) أما النقل . . فهو نقل حركتي الواو والياء إلى ما قبلهما ؛ فإن الأصل : يَخْوَف ، وَيَهْيَب ؛ كيُعلم ، وأما القلب . . فهو قلب الواو والياء ألفاً ؛ لتحركهما في الأصل ، وانفتاح ما قبلهما ؛ حملاً للمضارع على الماضي .

وإنما مثل بأربعة أمثلة ؛ لأنه إما واوي ، أو يائي ، والواوي : إما مفتوح العين ، أو مضمومه ، واليائي : إما مفتوح العين ، أو مكسوره ، واعتلال المبني

والضابط فيه : أن المحذوف إن كان النون . . فلا تحذف العين ، وإلا . .
تحذف .

[فِعْلُ الْأَمْرِ مِنَ الْأَجُوفِ وَدُخُولُ نُونِ التَّأْكِيدِ عَلَيْهِ]

وَقَسَّ عَلَيْهِ الْأَمْرَ ؛ نَحَوُ : صُنَّ صُونًا صُونُوا ، صُونِي صُونًا صُنْ .
وَبِالتَّأْكِيدِ : صُونَنَّ صُونَانَّ صُونُنْ ، صُونِنَّ صُونَانَّ صُنَّانْ . وَبِعَ بِيَعًا
بِيَعُوا ، بِيَعِي بِيَعًا بِيَعُنْ . وَخَفَّ خَافًا خَافُوا ، خَافِي خَافًا خَفُنْ .
وَبِالتَّأْكِيدِ : بِيَعَنَّ وَخَافَنَّ . وَكَذَا تَقُولُ فِي الْخَفِيفَةِ : صُونُنْ ، وَبِيَعُنْ ،
وَخَافُنْ . . . إِلَى الْآخِرِ .

(وقس عليه) أي : على المضارع الداخل عليه الجازم (الأمر) بأن تحذف
العين إذا سكن ما بعده ؛ (نحو : صُنْ) وتثبت إذا تحرك ؛ نحو : (صونا
صونوا ، صوني صونا) ، وأما جمع المؤنث ؛ نحو : (صُنَّ) . . فقد حذفت
عينه في المضارع .

(و) الأمر (بالتأکید) أي : مع نون التأكيد (صُونَنَّ صُونَانَّ صُونُنْ ،
صُونِنَّ صُونَانَّ) أي : بإعادة العين المحذوفة ؛ لزوال علة الحذف بتحريك
ما بعده ؛ لما تقدم من أنه يفتح آخر الفعل ، ويضم ، ويكسر ؛ دفعاً لالتقاء
الساكنين .

وأما جمع المؤنث ؛ نحو : (صُنَّانْ) . . فحذف عينه لازم قطعاً .

(و) نحو (بع) بحذف الياء (بيعا بيعوا ، بيعي بيعا) بالإنبات (بعن)
بالحذف ، كما مر ، (و) نحو (خف) بحذف الألف (خافا خافوا ، خافي
خافا) بالإنبات (خَفُنْ) بالحذف ، كما تقدم .

(وبِالتَّأْكِيدِ : بِيَعَنَّ ، وَخَافَنَّ) كصَوْنَنَّ ، بإعادة العين ؛ لزوال علة الحذف

(وكذا نقول في الخفيفة : صَوْنٌ ، وَيَعْنُ ، وَخَافَنُ . . . إلى الآخر) ^(١) بلا فرق ، ولم تعد العين في نحو : صُنِ الشيء ، وبيع الفرس ، وَخَفِ القوم ؛ لأن الحركات عارضة لا اعتداد بها ، فوجودها كعدمها ، بخلاف الحركة في نحو : صونا ، صونوا ، صوني ، وَصُونٌ ، وأمثالها ، فإنها كالأصلية ؛ لاتصال ما بعدها بالكلمة اتصال الجزء .

أما في نحو : صونا . . فلأن ضمير الفاعل المتصل كالجزء ، وأما في نحو : صونن . . فلأن نون التأكيد مع الضمير المستتر كالمتصل .

وتحقيق هذا الكلام : أننا نشبه ضمير الفاعل المتصل ، ونون التأكيد مع الضمير المستتر بجزء من الكلمة في امتناع وقوع الفاصل بينهما أصلاً ، فنشبه الحركة الواقعة قبلتهما بحركة أصل الكلمة ، حتى كأنَّ المجموع كلمة واحدة ، ثم نستعير أحكام الحركة الأصلية لهذه الحركة العارضة ، فنثبت معها العين مثله مع الحركة الأصلية ، وهذا إنما يكون إذا لم تكن الحروف التي قبل ضمير الفاعل موضوعة على السكون ؛ كتاء التانيث في الفعل ؛ نحو : دعت دعنا ، دون دعانا ، فليتأمل .

فإن قلت : فلم لم يعد المحذوف في نحو : لا تَخْشَوْنَ ، وارضَوْنَ ، وأمثال ذلك ، ولم يُقَلْ : لا تَخْشَاوُنْ ، وارضَاوُنْ ، مع أن ههنا أيضاً نون التأكيد ؟ قلتُ : لأن كون نون التأكيد كجزء من الكلمة إنما هو مع غير الضمير البارز ، والضمير في نحو : لا تخشون ، وارضون بارز ، وهو الواو ، بخلاف ؛ نحو : بيعن ، وخافن .

والسر في ذلك : أن الأصل فيها أن تكون كالجزء ^(٢) ؛ لأنه حرف التصق به

(١) قوله : (وكذا نقول . . . إلى الآخر) لم يؤذ إلا في نسخة واحدة من نسخ المتن الإحدى عشرة ، وهي في نسخ الشرح من كلام انسعد رحمه الله ، إلا في (ب) فقد كتبت فيها بلون معابر دون قوله : (وكذا) ، وقد رأينا إثباتها ، وجعلها متناً ؛ لما فيه من مزيد الإيضاح ، وإلا . . فإن الحكم قد علم مما تقدم ، والله تعالى أعلم .

(٢) أي : الأصل في نون التأكيد أن تكون كالجزء .

لفظاً ومعنى ، فأشبهت ضمير الفاعل المتصل ، وهذا إنما يتحقق في غير البارز ؛ إذ لا فاصل بينهما ، بخلاف البارز ، فإنه فاصل بين الفعل والنون ، فلا يتحقق الاتحاد اللفظي ، ولا يشبه النون ضمير الفاعل المتصل ، هذا ما أظن .

وهل هنا فائدة لا بد من التنبيه عليها وهي : أن المراد بالمتصل في هذا المقام الألف الذي هو ضمير الاثنين ، دون واو الضمير ويائه ، وإلا . . . يجب أن يجوز في «أَغَزَّ» بدون إعادة اللام ؛ لأنه لا يعاد عند المتصل الذي هو الواو ، وكذا في نحو «أَغَزِي» : «أَغَزَنَ بالكسر وهذا ظاهر» (١) .

(١) ثمة خلاف في النسخ عند قوله : (وإلا يجب أن يجوز) ، فقد جاء بعضها كما يلي : (وإلا يجب ألا يجوز) بجعل (يجوز) متفياً ، وقد رأيت بهامش المطبوعة الداعشانية لهذا الشرح تعليلاً على هذا الموضع ، وأنا أنقله على طوله ؛ لما فيه من البيان والإيضاح ، فقد كتب المحضّي : (واعلم : أن مراد الشارح من قوله : « وهل هنا فائدة . . . إلى قوله : « وهذا ظاهر » أنه إذا دخل الألف في «أَغَزَّ» ، يقال : «أَغَزُوا» - مستنداً لألف الاثنين - يعود الواو وفتحها ، وإذا دخل الواو فيه . . . يقال : «أَغَزُوا» بلا إعادة الواو ، وضم ما قبل الواو - أي : واو الجماعة - وإذا دخلت الياء فيه . . . يقال : «أَغَزِي» بعدم عوده ، وكسر ما قبل الياء ، فلو لم يكن المشبه به الألف فقط . . . لوجب أن يجوز الأوجه الثلاثة في «أَغَزَّ» عند دخول النون فيه أيضاً ، والحال أنه لا يجوز إلا الوجه الذي يكون فيه عند دخول الألف ، وهو عود الواو ، وفتح ما قبله ، ولا يجوز الوجهان الآخران ، هذا مراد الشارح .

أقول : فيه نظر ؛ لأن المراد تشبيه النون بالضمير المتصل في مجرد عود الواو ، كما صرح به عصام الدين ، وأما كون ما قبل النون مفتوحاً في فعل الواحد المخاطب . . . فليس لأجل مشابهة الألف ، بل لأجل خفة الفتحة ، كما اعترف به الشارح في شرح قول المصنف : « ويتبع آخر الفعل إذا كان قعل الواحد . اهـ »

فإذا عرفت هذا . . . فأقول وبالله التوفيق ، ويبدء أزمة التحقيق : المراد بالمشبه به الألف والواو والياء كلها ، لا الألف فحسب ، وإلا . . . لم يثبت الواو والياء في «صونا ، وصوتوا ، وصوتي» ، وأما قول الشارح من أن الواو والياء لم يُغَيَّر في «أَغَزُوا ، وأَغَزِي» . . . فغير مستقيم ؛ لأننا نقول : عاد الواو فيهما ، لكن حذف بعد العود لسبب آخر ، وهو التقاء الساكنين الناشئ من حذف ضمة الواو ونقله إلى ما قبله ؛ لنقل ، كيف وقد قال الشارح : « إن أصل فو : فُيُوا ، وفي : فُيِي » في آخر الكتاب (١٩) .

ثم جاء بعده بتعليق لتوجيه الفرق بين النسخ الذي قدمناه أول المحاشية فانظره ؛ فإنه مفيد . وانظر أيضاً « تدرج الأداني » (ص ١٤٤) .

[مَزِيدُ الثَّلَاثِي الْأَجُوفِ]

وَمَزِيدُ الثَّلَاثِي لَا يَعْتَلُ مِنْهُ إِلَّا أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ ، وَهِيَ نَحَوٌ : أَجَابَ يُجِيبُ
إِجَابَةً ، وَأَسْتَقَامَ يُسْتَقِيمُ اسْتِقَامَةً ، وَأَنْقَادَ يُنْقَادُ انْقِيَادًا ، وَأَخْتَارَ يُخْتَارُ
أَخْتِيَارًا . وَإِذَا بَنَيْتَهَا لِلْمَفْعُولِ . قُلْتَ : أَجِيبَ يُجَابُ ، وَأَسْتَقِيمُ
يُسْتَقَامُ ، وَأَنْقِيدَ يُنْقَادُ ، وَأَخْتِيرَ يُخْتَارُ . وَالْأَمْرُ مِنْهَا أَجِبْ أَجِيبًا ،
وَأَسْتَقِمْ اسْتَقِيمًا ، وَأَنْقِذْ انْقَادًا ، وَأَخْتَرْ اخْتَارًا .

(ومزيد الثلاثي لا يعتل منه إلا أربعة أبنية) اعلم : أن الزيادة جاءت متعددة
وغيرها ، يقال : زاد الشيء ، وزاده غيره ، وما وقع في الاصطلاح غير متعددة ؛
لأنهم يقولون : الحرف الزائد ، دون المزيد ، فالمزيد عندهم إن كان مع
(في) . . فهو كاسم مفعول ، وإلا . . فيحتمل أن يكون اسم مفعول ، على تقدير
حذف حرف الجر ؛ أي : المزيد فيه ، ويحتمل أن يكون اسم مكان ، على معنى
موضع الزيادة ، فمعنى مزيد الثلاثي المزيد فيه من الثلاثي ، أو محل الزيادة فيه ،
ويجوز أن تكون الإضافة بمعنى اللام .

فالمراد : أن الثلاثي المزيد فيه المعتل العين لا يعتل منه إلا أربعة أبنية
(وهي) : أفعال (نحو : أجاب يجيب) والأصل : أَجَوَّبَ يُجَوِّبُ ، نقلت حركة
الواو منهما^(١) إلى ما قبلها ، وقلبت الواو في الماضي ألفاً ؛ لتحركها في
الأصل ، وانفتاح ما قبلها ، وفي المضارع ياء ؛ لسكونها ، وانكسار ما قبلها .
(إجابة) أصلها : إَجْوَابًا ، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها ، وقلبت ألفاً
كما في الفعل ، ثم حذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، وعوضت عنها تاء في
الآخر .

(١) أي : من الماضي والمضارع .

وقد تحذف^(١) عند الإضافة في نحو : قوله تعالى : ﴿وَلِإِمَامٍ مِّنَ الصَّلَاةِ﴾ .

والمحذوف : ألف (إفعال) لا عين الفعل عند الخليل وسيبويه ، والوزن : **إَفْعَلَةٌ** ، وعين الفعل عند الأخفش ، والوزن : **إِفَالَةٌ** ، ولكل مناسبات تطلع عليها في (مصون) و (مبيع) ، وكلام صاحب « المفتاح » وصاحب « المفصل » صريح في أن المحذوف العين^(٢) .

وإنما فعلوا هذا الإعلال ؛ حملاً له على المجرد كـ (قام) ولذا لم يعملوا نحو : **إِعْوَزَ وَأَسْوَدَ** من الألوان والعيوب^(٣) ، كما لم يعملوا نحو : **عَوَرَ وَسَوَدَ** ؛ لأنهم يقولون : الأصل في الألوان والعيوب : **افعل** و**افعا** ، بدليل اختصاصهما بهما ، والبواقي محذوفات منهما ، فلا تعل ، كما لا يعمل الأصل ، وهذا عكس سائر الأبواب .

ومنهم من لا يلمح الأصل ، ويعمل فيقول : **إِعَارَ وَإِسَادَ**^(٤) ، و**عَارَ وَسَادَ**^(٥) ،

سب

(١) أي : أثناء المعوضة في الآخر .

(٢) انظر « المفصل » (ص ٢٨٥) ، و « مفتاح العلوم » للسكاكي (ص ٩٥) .

(٣) كذا ضبط الفعلان في النسخ المبسوطة لدينا ، وقال في « تدرج الأداني » (ص ١٤٦) : (**أَعْوَزَ** و**أَسْوَدَ**) فعلين ماضيين مخففين متقولين بالهمزة من « عور وسود » ، كما في قولك : **أَعْوَزَ** الله ، و**أَسْوَدَ** ؛ أي : عوره ، وسوده) وكل منهما صحيح ؛ أي : ما في نسخنا والذي في « تدرج الأداني » ، ففي كلا المثالين الواو متحركة وقبلها ساكن ، ومثل هذا لا بد من صحة وعدم إعلاله ، قال ابن يعيش في « شرح المفصل » (٧٥ / ١٠) : (... لما كان **أَعْوَزَ** لا بد منه من الصحة ؛ لسكون ما قبل الواو ... صحت العين في « عَوَرَ » ، فصارت صحة العين فيها أمانة على أنه في معنى « **أَعْوَزَ** ») .

(٤) كذا في النسخ ما عدا (أ) ففيها : (**إِعَارَ** و**إِسَادَ**) ، وجاء في « تدرج الأداني » (ص ١٤٧) بعد قول الشارح : (ومنهم من لا يلمح الأصل) : (...) ويعمل فيقول : **أَعَارَ** و**أَسَادَ** « بفتح الهمزة وتخفيف اللام ، أصلهما **أَعْوَزَ** و**أَسْوَدَ** المتقدمان) ، وبهذا تعلم أن ما أثبتناه لك في الأعلى من نسخنا صحيح ، وكذلك ما جاء في « تدرج الأداني » : لأن من قال : **إِعْوَزَ** و**إِسْوَدَ** ... قال : **إِعَارَ** و**إِسَادَ** ، كما في أكثر النسخ ، ومن قال : **أَعْوَزَ** و**أَسْوَدَ** ... قال : **أَعَارَ** و**أَسَادَ** ، كما في « تدرج الأداني » فليتأمل .

(٥) كذا ضبط هذان الفعلان في (أ) و « تدرج الأداني » أما النسخ الأخرى ... ففيها : (**عَارَ** و**سَادَ**) بتشديد آخرهما . وهو معتنع كما بينه في « تدرج الأداني » (ص ١٤٦) ، فانظر .

وهو قليل ، قال الشاعر^(١) :

وَسَائِلَةٌ بِظَهْرِ الْغَيْبِ عَنِّي أَعَارَتْ عَيْنُهُ أَمْ لَمْ تَعَارَا
ونحو : أخيلت ، وأغبلت ، وأغيمت ، وأطيت ، أحوش ، وأطول ،
وأحولت من الشواذ ؛ جيء بها تنبيهاً على الأصل ، وكذا سائر تصاريدها ،
وجاء في هذه الأفعال الإعلال ، والأول هو الفصح ، وعليه قول امرئ
القيس^(٢) :

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحْوِلٍ
وروى الأصمعي :

..... تمائم مغيل

(و) استفعل ؛ نحو : (استقام يستقيم استقامة) كأجاب يجيب إجابة
بعينها ؛ ونحو : استَحَوَذَ ، واستَصَوَّبَ ، واستَحَوَّبَ ، واستَوَقَّ الجمل من
الشواذ ؛ جيء بها تنبيهاً على الأصل ، وقال أبو زيد : هذا الباب كله يجوز أن
يتكلم به على الأصل ، كذا في « الصحاح »^(٣) .

(و) انفعِل ؛ نحو : (انقاد يتقاد) والأصل : انقَوَذَ يَنْقَوِذُ (انقياداً)
والأصل : انقَوَاداً ، حذفت حركة الواو ، ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها مع
إعلال الفعل ، وكذا في كل مصدر أعل فعله ؛ نحو : قام يقوم قياماً ، والأصل :
قَوَاماً ، قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ، وقولهم : حال يحول حولاً شاذ ، كذا
ذكروه ، وفيه نظر ؛ لأنه اسم المصدر كما مر^(٤) .

ولم تنقل حركة الياء إلى ما قبلها حتى تقلب ألفاً كما في إقامة ؛ لأن ذلك فرع

(١) البيت لعمرو بن أحمز الباهلي ، ولصدره روايات أخرى . انظر « المغصل » (ص ٤٨٧) ، و « شرح
المغصل » (٧٥ / ١٠) ، و « خزنة الأدب » للبغدادي (١٩٨ / ٥) .

(٢) ديوان امرئ القيس (ص ٣٥) .

(٣) الصحاح ، مادة (حوذ) .

(٤) أي : عند كلامه على تعريف التصريف في أول الكتاب ، فقد قال : (... والاسم منه : الجَوَل ...)
انظر (ص ٧٢) .

الفعل في الإعلال ، ولا نقل في فعله ، ولثلاثا يلتبس بمصدر أفعَلَ .

(و) افعَلَ ؛ نحو : (اختار) والأصل : اِخْتَيَّرَ ، قلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها (يختار) والأصل : يَخْتَيِّرُ ، قلبت الياء ألفاً ، كما مر في الماضي (اختيَّراً) على الأصل لعدم موجب الإعلال ، وإن كان واوياً . . تقلب الواو في المصدر ياء ، كما ذكرنا في (انقياداً) ، ولم يعلوا نحو : اجتوروا ، واحتوشوا ؛ لأنه بمعنى تفاعلوا ، فحمل عليه .

(وإذا بنيتها للمفعول) أي : هذه الأربعة (قلت : أجيب يُجاب) والأصل : أَجُوبُ يُجُوبُ ، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها ، وقلب في الماضي ياء ، كما في يجيب ، وفي المضارع ألفاً كما في أجاب ، (واستقيم يستقام) والأصل : اسْتَقِيمَ يُسْتَقِيمُ ، فنقلت وقلب .

(وانقيد) أصله : انْقَوَدَ ، نقلت حركة الواو إلى ما قبلها ، وقلب ياء كما في صين ، (يُنْقَد) أصله : يُنْقَوَدُ ، قلبت الواو ألفاً ، (واختير) أصله : اِخْتَيَّرَ ، نقلت كسرة الياء إلى ما قبلها ، كما في بيع ، (يُخْتَار) أصله : يُخْتَيَّرُ ، ويجوز فيهما الياء والواو والإشمام ، كما في صين ، وبيع ؛ لأنهما مثلهما في ضم ما قبل حرف العلة في الأصل ، بخلاف أجيب ، واستقيم ، فإنه ساكن ، فلا وجه للواو والإشمام .

وانقاد لازم ، فلا بد من تعديته بحرف الجر لينبئ للمفعول ، نحو : انقيد له ، فهو محذوف .

فهذه الأربعة مثل المجرد في الإعلال فأجرى عليها أحكامه ، من حذف العين عند اتصال الضمائر المرفوعة المتحركة به ، وعند دخول الجازم إذا سكن ما بعده ، ونحو ذلك .

(والأمر منها) أي : من هذه الأربعة (أجب) أمر من تُجُوبُ ، والأصل : أَجُوبُ ، أعلّ إعلال تجيب ، وقس على ذلك البواقي ، وإن شئت . . قلت إنه مشتق من تجيب بعد الإعلال ، وحذفت العين لسكون ما بعدها ، كما في بع ،

وأثبتت في (أجييا) كما في بيما (واستقم استقيما ، وانقد انقادا ، واختر اختارا) كذلك .

والضابط : ما ذكرنا من أنه يحذف إذا سكن ما بعده ، ويثبت إذا تحرك حرك أصلية ، أو مشابهة لها ، نحو : أجييا أجيوا وأجيبي ... إلى الآخر ، بخلاف : نحو : أجب القوم ، واستقم الأمر ، فتذكر ما تقدم ؛ إذ لا حاجة إلى إعادته ، فمن لم يستضيء بمصباح . . لم يستضيء بإصباح^(١) .

وَيَصِحُّ نَحْوُ : قَوْلَ وَقَاوَلٍ ، وَتَقُولَ وَتَقَاوَلٍ ، وَزَيْنَ وَتَزَيْنَ ، وَسَايَرَ وَسَايِرَ ، وَأَسْوَدَ وَأَبْيَضَ ، وَأَسْوَادَ وَأَبْيَاضَ ، وَكَذَا سَائِرُ تَصَارِيْفِهَا .

(وبصح) أي : لا يعمل جميع ما هو غير هذه الأربعة (نحو : قول وقاول ، وتقول وتقاول ، وزين وتزين ، وسائر وتسائر ، واسود وابيض ، واسواد وابيض ، وكذا) يصح (سائر تصاريفها) أي : جميع تصاريف هذه المذكورات من المضارع ، والأمر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، وغير ذلك ، فصرّف جميعها تصاريف الصحيح بعينه ؛ لعدم علة الإعلال ، وكون العين في هذه الأمثلة في غاية الخفة ؛ لسكون ما قبلها .

فإن قلت : ما قبل العين في أفعل ، واستفعل أيضاً ساكن ، وقد أعلا ؛ حملاً على المجرد ، فلم لم تعل هذه أيضاً ؛ حملاً عليه ؟

قلت : لأنه لا مانع من الإعلال فيهما ؛ لأن ما قبل العين يقبل نقل الحركة إليه ، بخلاف هذه فإنها لا تقبله ، أما الألف . . فظاهر ، وأما الواو والياء . . فلأنه يؤدي إلى الالتباس ، فتدبر .

واعلم : أن المبني للمفعول من قاول : قُولُ ، ومن تقاول : تُقُولُ ، بلا

(١) انظر « تدرج الأداني » (ص ١٥٠) .

إدغام ؛ ثلثا يلتبس بالمبني للمفعول من قَوْلَ وَتَقَوْلَ ، وكذا سُوِيرَ وَتُسَوَّرَ ، بلا قلب الواو ياء ؛ ثلثا يلتبس بنحو : زَيْنَ وَتُزَيْنَ .

[أَسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنَ الْأَجَوِفِ]

وَأَسْمُ الْفَاعِلِ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ يُعْتَلُّ عَيْنُهُ بِالْهَمْزَةِ ؛ كَصَاتِنِ ، وَبَائِعٍ . وَمِنْ الْمَزِيدِ فِيهِ يُعْتَلُّ بِمَا أَعْتَلَّ بِهِ الْمُضَارِعُ ؛ كَمُجِيبِ ، وَمُسْتَقِيمِ ، وَمُنْقَادٍ ، وَمُخْتَارٍ .

(واسم الفاعل من الثلاثي المجرد يعتل عينه بالهمزة) سواء كان واوياً ، أو يائياً (كصاتن ، وبائع) والأصل : صاون ، وبائع ، قلبت الواو والياء همزة ؛ لأن الهمزة في هذا المقام أخف منهما ، هكذا قال بعضهم .
والحق : أنهما قلبتا ألفاً ، كما في الفعل ، ثم قلبت الألف المنقلبة همزة ، ولم تحذف ؛ لالتقاء الساكنين في غير حده ؛ إذ الحذف يؤدي إلى الالتباس ، واختص الهمزة ؛ لقربها من الإلف .
وإنما كان الحق هذا ؛ لأن الإعلال فيه إنما هو لحمله على الفعل ، فالمناسب أن يعمل مثله ، ويشهد بذلك صحة عاور وصايد ، ويرجح الأول بقلة الإعلال .

ووقع في « المفصل » في بحث (الإبدال) أن الهمزة منقلبة عن الألف المنقلبة^(١) ، وفي بحث (الإعلال) أنها منقلبة عن الواو والياء^(٢) ، فكأنه قصر المسافة في بحث الإعلال ؛ لما عُلِمَ ذلك من بحث الإبدال ، ولفظ المصنف رحمه الله يصحح أن يحمل على كل من الوجهين .

(١) المفصل (ص ٤٦٥) .

(٢) المفصل (ص ٤٨٤) .

وتكتب الهمزة بصورة الياء ولا تنقط^(١) ؛ لأن الهمزة المتحركة الساكنة ما قبلها تكتب بحرف حركتها ، وقد جاء في الشواذ حذف هذه الألف دون قلبها همزة ؛ كقولهم : شاك ، والأصل : شاوك ، قلبت الواو ألفاً ، وحذفت الألف ، ووزنه : فال ، وليس المحذوف ألف فاعل ؛ لأن حروف العلة كثيراً ما تحذف ، بخلاف العلامّة .

قال صاحب «الكشاف» في قوله تعالى ﴿عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾ : (ووزنه فعل قُصر عن فاعل ، ونظيره شاك في شائك ، وألفه ليست بألف فاعل ، وإنما هي عينه ، وأصله : هور وشوك)^(٢) . وقال في «المفصل» : (وربما يحذف العين ، فيقال : شاك)^(٣) ، والصواب هذا .

ومنه من يقلب ؛ أي : يضع العين موضع اللام ، واللام موضع العين ، ويقول : شاكي ، ثم يعله إعلال غاز ، كما يذكر ، ويقول : شاكي ووزنه : فاعل ، فعلى هذا تقول : جاءني شاك ، ومررت بشاك ، بالكسر وحذف الياء فيهما ، ورأيت شاكياً ، بإثبات الياء ؛ لخفة الفتحة ، وعلى الحذف تقول : جاءني شاك بالضم ، ورأيت شاكاً بالفتح ، ومررت بشاك بالكسر .

(و) اسم الفاعل (من) الثلاثي (المزيد فيه يعتل بما اعتل به المضارع ؛ كمجيب) والأصل : مُجَوِّب ، (ومستقيم) والأصل : مُسْتَقِيم ، (ومنقاد)

(١) قوله : (ولا تنقط) زيادة من (هـ) وقد جاء في مطبوعة داغستان (ص ١٦٧) زيادة أشار إليها (نسخة) ، وذلك بعد قوله : (بصورة الياء) والعبارة فيها هكذا : (... بصورة الياء الغير المنقوطة ؛ لفرق بين الياء الخالصة وبين الياء التي هي بصورة الهمزة ، ونقطها لحن ؛ كما في . فائل) .

وقد علق على هذه الزيادة في «تدريج الأداني» (ص ١٥٢) فقال : (حكى : أن أبا علي الفارسي دخل مع صاحبه على واحد من المشتهرين بمعرفة العلوم العربية زائراً له ، فإذا بين يديه جزء فيه مكتوب : فائل ، منقوطاً بتقطيع من تحت ، فقال له أبو علي : هذا خطأ من ؟ قال : خيلي ، فأنفت إلى صاحبه كالمنقضب ، وقال : قد أضعنا خطواتنا في زيارته ، وخرج من ساعته) .

(٢) الكشاف (٢٩٧/٢) .

(٣) المفصل (ص ٤٨٨) .

والأصل : مُتَقَوِّد ، (ومختار) والأصل : مُخْتَبِر ، وإن لم يكن من الأبنية الأربعة . لا يعتل كما تقدم .

وَأَسْمُ الْمَفْعُولِ مِنَ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ يَعْتَلُ بِالْحَذْفِ وَالنَّقْلِ ؛ كَمَصُونٍ ، وَمَبِيعٍ . وَالْمَحذُوفُ وَأَوْ مَفْعُولٌ عِنْدَ سَبْيُوهِ ، وَعَيْنُ الْفِعْلِ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ . وَيَكُونُ تَمِيمٌ يُشْتَوْنَ الْبَاءَ ، فَيَقُولُونَ : مَبِيعٌ . وَمِنْ الْمَزِيدِ فِيهِ يَعْتَلُ بِالْقَلْبِ ، إِنْ أَعْتَلَّ فِعْلُهُ ؛ كَمَجَابٍ ، وَمُسْتَقَامٍ ، وَمُتَقَادٍ ، وَمُخْتَارٍ .

(واسم المفعول من الثلاثي المجرد يعتل بالحذف والنقل ؛ كمصون ، ومبيع ، والمحذوف واو مفعول عند سبويه)^(١) ؛ لأنها زائدة ، والزائد بالحذف أولى ، فالأصل : مَصُونُونَ ، وَمَبِيعُونَ ، نقلت حركة العين إلى ما قبلها ، فحذفت واو مفعول ؛ لالتقاء الساكنين ، ثم كسر ما قبل الباء في مبيع ؛ لثلاث ينقلب واواً ، فيلتبس بالواوي ، فمصون : مَفْعَلٌ ، ومبيع : مَفْعَلٌ .

(و) المحذوف (عين الفعل عند أبي الحسن الأخفش)^(٢) ؛ لأن العين كثيراً ما يعرض له الحذف في غير هذا الموضع ، فحذفه أولى ، فأصل مبيع : مَبِيعُونَ ، نقلت ضمة الباء إلى ما قبلها ، وحذفت الباء ، ثم قلبت الضمة كسرة لتقلب الواو ياء ؛ لثلاث يلتبس بالواوي .

ومذهب سبويه أولى ؛ لأن التقاء الساكنين إنما يحصل عند الثاني ، فحذفه أولى ، ولأن قلب الضمة إلى الكسرة خلاف قياسهم ، ولا علة له . ولو قيل : العلة دفع الالتباس . . فالجواب : أنه لو قيل بما قال سبويه . . لدفع الالتباس أيضاً .

(١) كتاب سبويه (٣٤٨ / ٤) .

(٢) المفصل (ص ٤٨٨) .

فإن قيل : الواو علامة ، والعلامة لا تحذف . . قلنا : لا نسلم أنها علامة ، بل هي إشباع للضممة ؛ لرفضهم (مَفْعُلاً) في كلامهم إلا مَكْرُماً وَمَعُوناً^(١) ، والعلامة إنما هي الميم ، يدل على ذلك كونها علامة للمفعول في المزيد فيه من غير واو .

فإن قيل : إذا اجتمع الزائد مع الأصلي . . فالمحذوف هو الأصلي ؛ كالياء من غارِ ، مع وجود التنوين ، وإذا التقى ساكنان ، والأول حرف مد . . يحذف الأول ، كما في : قل ، وبع ، وخف . . قلنا : كل من ذلك إنما يكون إذا كان الثاني من الساكنين حرفاً صحيحاً ، وأما ههنا . . فليس كذلك ، بل هما حرفا علة .

وأما قولهم : مشيب - في الواوي - من الشوب ، وهو الخلط ، ومهوب - في البائي - من الهيبة . . فمن الشواذ ، والقياس : مشوب ، ومهيب .

(وبنو تميم يشتون) ، وفي بعض النسخ : (يتممون) ، (الياء) دون الواو ؛ لأنها أخف من الواو (فيقولون : مبيع) كما يقولون : مضروب ، وذلك قياس مطرد عندهم ، قال الشاعر^(٢) :

حَتَّى تَذْكَرَ بَيَضَاتٍ وَهَيْجَةً يَوْمَ الرِّدَاذِ عَلَيْهِ الدَّخْنُ مَغْنُومٌ

وقال^(٣) :

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَخْشَوْنَكَ سَيِّدًا وَإِخَالُ أَتْكَ سَيِّدٌ مَغْنُومٌ

ولم يحىء ذلك في الواوي .

قال سيبويه : (لأن الواوات أثقل عليهم من الياءات)^(٤) .

وروي : ثوب مَضُوءٌ ، ومسك مَدُوءٌ ؛ أي : مبلول ، وضعف : قول مَقُوءٌ ، وفرس مَقُوءٌ .

(١) انظر « تدرج الأداني » (ص ١٥٥) .

(٢) البيت للعقمة بن عبدة ، وهو في « المقتضب » (٢٣٩/١) ، و« المفصل » (ص ٤٨٨) ، و« شرح المفصل » (٧٨/١٠) ، و« خزانة الأدب » للبيهقي (٢٩٥/١١) .

(٣) البيت لعباس بن مرداس ، وهو في « الحيوان » (١٤٢/٢) ، و« الحماسة البصرية » (٣٤/١) .

(٤) كتاب سيبويه (٣٤٩/٤) .

(و) اسم المفعول (من) الثلاثي (المزيد فيه يعتل بالقلب) أي : قلب العين ألفاً ، كما في المبني للمفعول من المضارع (إن اعتل فعله) أي : فعل اسم المفعول ، وهو المبني للمفعول من المضارع ، بأن يكون من الأبنية الأربعة ؛ (كمجابه ، ومستقام ، ومنقاد ، ومختار) والأصل : مُجَوِّب ، ومُسْتَقَوِّم ، ومُنْقَوِّد ، ومُخْتَرٍ ، وإنما قال هنا : (بالقلب) ، وفي اسم الفاعل : (بما اعتل به المضارع) ؛ لأن القلب هنا لازم كفعله ، بخلاف اسم الفاعل ، فإنه قد يكون القلب فيه ؛ كمنقاد ، ومجيب ، وقد لا يكون ؛ كمُصِيع ، من أباع ، فإنه لا قلب فيه .

الثالث : الْمُعْتَلُّ اللَّامُ ، وَيُقَالُ لَهُ : النَّاْقِصُ ، وَذُو الْأَرْبَعَةِ ؛ لِيَكُونَ مَاضِيَهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ ، إِذَا أَخْبَرْتَ عَنْ نَفْسِكَ . فَالْمُجَرَّدُ تُقَلِّبُ أَلْوَاؤَ وَآلِيَاءَهُ مِنْهُ أَلْفَا إِذَا تَحَوَّكْنَا وَأَنْفَتَحَ مَا قَبْلَهُمَا ؛ كَغَزَا ، وَرَمَى ، وَعَصَا ، وَرَحَى . وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ الزَّائِدُ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، وَاسْمُ الْمَفْعُولِ مِنْهُ ؛ كَأَعْطَى ، وَاشْتَرَى ، وَاسْتَفْضَى ، وَالْمُعْطَى ، وَالْمُشْتَرَى ، وَالْمُسْتَفْضَى . وَكَذَا إِذَا لَمْ يُسَمَّ الْفَاعِلُ مِنَ الْمَضَارِعِ ؛ كَقَوْلِكَ : يُغْزَى ، وَيُعْطَى ، وَيُرْمَى .

النوع (الثالث) من الأنواع السبعة : (المعتل اللام) وهو ما يكون لامة حرف علة ، (ويقال له : الناقص) لنقصان آخره من بعض الحركات ، (و) يقال له : (ذو الأربعة) أيضاً ؛ (لكون ماضيه على أربعة أحرف ، إذا أخبرت أنت (عن نفسك) نحو : غزوت ، ورميت .

فإن قيل : هذه العلة موجودة في كل ما هو على ثلاثة أحرف غير الأجوف من المجردات ؟

قلت : هو في غير ذلك على الأصل ، بخلاف الناقص ، فإن كونه على ثلاثة

أحرف ههنا أولى منه في الأجوف ؛ لكون حرف العلة في الآخر ، الذي هو محل التغيير ، فلما خالف ذلك ، وبقي على الأربعة . . سمي بذلك ، وأيضاً تسمية الشيء بالشيء لا تقتضي اختصاصه به .

(فالمجرد تقلب الواو والياء) اللتان هما لام الفعل من الناقص (ألقاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ؛ كغزى ، ورمى) في الفعل الماضي ، والأصل : غَزَزَ ورمَيَ ، (وعصاً ، ورحى) في الاسم ، والأصل : عَصَوْ ، وَرَحَيَّ ، قلبنا ألفاً ، وحذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين من الألف والتنون .
والمنقلبة من الياء تكتب بصورة الياء فيهما^(١) ؛ فرقاً بينها وبين الألف المنقلبة من الواو .

وقوله : (إذا تحركتا) احتراز عن نحو : غزوت ، ورميت ، وقوله : (وانفتح ما قبلهما) احتراز عن نحو : الغزو ، والرمي ، ونحو : لن يغزو ، ولن يرمي .

وكان عليه أن يقول : إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ، ولم يكن بعدهما ما يوجب فتح ما قبله ؛ ليكون احترازاً عن نحو : غَزَوَا ، وَرَمَيَا ، وَعَصَوَا ، وَرَحَيَا ، وَيُرَضِّيَانِ ، وَأَرْضِيَا ، وَيُغْزَوَانِ^(٢) ، وَيُرْمَيَانِ مبنيين للمفعول ؛ فإن ألف التثنية تقتضي فتح ما قبلها ، فلا تقلب اللام في هذه الأمثلة ؛ لثلاث نزول الفتحة ، ولو قلبنا ألفاً^(٣) ، وحذفت الألف . . لأدنى إلى الالتباس ولو في صورة ، فتدبر .

وأما في نحو : ارضين ، واخشين من الواحد المؤكد بالنون . . فلم تقلب ياؤه

(١) في هامش (أ) : (أي : في الفعل والاسم) .

(٢) كان ينبغي أن يقول : (يُغْزَوَانِ) بدل (يُغْزَوَانِ) ؛ لأن كل وار وقعت رابعة فصاعداً ولم يضم ما قبلها . . قلبت ياء ؛ كما سبأني في (ص ٢٠٣) . انظر «المفصل» (ص ٥٠٤) ، و«شرح المفصل» (١١٥/١٠) ، و«تدريج الأداني» (ص ١٥٨) .

(٣) أي : الواو أو الياء من المعتل اللام .

ألفاً ؛ لأنه مثل : ارضيا ، واخشيا ؛ لما مر من أن نون التوكيد مع الضمير المستتر كالف التثنية ، والمصنف رحمه الله ترك هذا القيد ؛ اعتماداً على أمثله على ما سيجيء .

(وكذلك الفعل الزائد على الثلاثة) تقلب لاهم ألفاً ، عند وجود العلة المذكورة ، (و) كذلك (اسم المفعول منه) أي : من المزيد فيه ؛ فإن ما قبل لاهم يكون مفتوحاً ألبتة .

ثم أشار إلى أمثلة الفعل واسم المفعول على طريق اللف والنشر المرتب بقوله : (كأعطى) والأصل : أعطَوْ ، (واشترى) والأصل : اشترى ، (واستقصى) والأصل : استقصَوْ ، قلبت الواو من أعطو واستقصو ياء ؛ لما سيجيء^(١) ، ثم قلبت الياء من الجميع ألفاً ، وهذا هو السر في فصل ذلك وما يليه عما قبله بقوله : (وكذلك) ، فافهم ؛ فإنه رمز خفي .

فالواو إنما تقلب ألفاً بمرتين (والمعطى والمشتري والمستقصى) أيضاً كذلك .

ولمّا ذكرنا من أن الألف في الجميع منقلبة عن الياء يكتبونها بصورة الياء ، ومثل بثلاثة أمثلة ؛ لأن الزائد فيه ؛ إما واحد ، أو اثنان ، أو ثلاثة ، وذكر اسم المفعول مع اللام ؛ لتبقى الألف ، فيتحقق ما ذكر ؛ إذ لولا اللام .. لحذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين منها ومن التنوين ، وكان الأولى فيما تقدم أن يقول : كالعصا والرحى .

(وكذا) تقلبان ألفاً ولو كان في الواو بمرتين (إذا لم يسم الفاعل) أي : في المبني للمفعول (من المضارع) مجرداً كان أو مزيداً فيه ؛ لأن ما قبل لاهم مفتوح ألبتة ؛ (كقولك : يُعْزَى ويُعطى) والأصل : يُعْزَوُ ويُعْطَوُ ، قلبت الواو ياء ، (ويُرْمَى) أصله : يُرْمَى ، قلبت الياء من الجميع ألفاً ؛ ولذا تكتب بصورة

(١) أي في (ص ٢٠٣) ، وهو قوله : (كل واو وقعت رابعة فصاعداً ولم يضم ما قبلها .. قلبت ياء) .

أحرف ههنا أولى منه في الأجوف ؛ لكون حرف العلة في الآخر ، الذي هو محل التغيير ، فلما خالف ذلك ، وبقي على الأربعة . . سمي بذلك ، وأيضاً تسمية الشيء بالشيء لا تقتضي اختصاصه به .

(فالمجرد تقلب الواو والياء) اللتان هما لام الفعل من الناقص (ألقاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ؛ كغزى ، ورمى) في الفعل الماضي ، والأصل : غَزَوْا وَرَمَوْا ، (وعصاً ، ورحى) في الاسم ، والأصل : عَصَوْا ، وَرَحَيَّ ، قلبنا ألقاً ، وحذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين من الألف والتنوين .
والمنقلة من الياء تكتب بصورة الياء فيهما^(١) ؛ فرقاً بينها وبين الألف المنقلة من الواو .

وقوله : (إذا تحركتا) احتراز عن نحو : غزوت ، ورميت ، وقوله : (وانفتح ما قبلهما) احتراز عن نحو : الغزو ، والرمي ، ونحو : لن يغزو ، ولن يرمي .

وكان عليه أن يقول : إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما ، ولم يكن بعدهما ما يوجب فتح ما قبله ؛ ليكون احترازاً عن نحو : غَزَوْا ، وَرَمَوْا ، وَعَصَوَانِ ، وَرَحَيَانِ ، وَيَرْضَيَانِ ، وَأَرْضَيَا ، وَيُغْزَوَانِ^(٢) ، وَيُرْمَيَانِ مبنيين للمفعول ؛ فإن ألف التثنية تقتضي فتح ما قبلها ، فلا تقلب اللام في هذه الأمثلة ؛ لثلاث نزول الفتحة ، ولو قلبنا ألقاً^(٣) ، وحذفت الألف . . لأدّى إلى الالتباس ولو في صورة فتدبر .

وأما في نحو : ارضين ، واخشين من الواحد المؤكد بالنون . . فلم تقلب ياؤه

(١) في هامش (أ) : (أي : في الفعل والاسم) .

(٢) كان ينبغي أن يقول : (يُغْزَيَانِ) بدل (يُغْزَوَانِ) ؛ لأن كل وار وقعت رابعة فصاعداً ولم ينضم ما قبلها . . قلبت ياء ؛ كما سيأتي في (ص ٢٠٣) . انظر «المفصل» (ص ٥٠٤) ، و«شرح المفصل» (١١٠/١١٥) ، و«تدريج الأذاني» (ص ١٥٨) .

(٣) أي : الواو أو الياء من المعلن اللام .

ألفاً ؛ لأنه مثل : ارضيا ، واخشيا ؛ لما مر من أن نون التوكيد مع الضمير المستتر كآلف التثنية ، والمصنف رحمه الله ترك هذا القيد ؛ اعتماداً على أمثلته على ما سيجيء .

(وكذلك الفعل الزائد على الثلاثة) قلب لامة ألفاً ، عند وجود العلة المذكورة ، (و) كذلك (اسم المفعول منه) أي : من المزيد فيه ؛ فإن ما قبل لامة يكون مفتوحاً ألبتة .

ثم أشار إلى أمثلة المفعول على طريق اللف والنشر المرتب بقوله : (كأعطى) والأصل : أعطى ، (واشترى) والأصل : اشتري ، (واستقصى) والأصل : استقص ، قلبت الواو من أعطو واستقصو ياء ؛ لما سيجيء^(١) ، ثم قلبت الياء من الجميع ألفاً ، وهذا هو السر في فصل ذلك وما يليه عما قبله بقوله : (وكذلك) ، فافهم ؛ فإنه رمز خفي .

فالواو إنما قلبت ألفاً بمرتين (والمعطى والمشتري والمستقصى) أيضاً كذلك .

ولما ذكرنا من أن الألف في الجميع منقلبة عن الياء يكتبونها بصورة الياء ، ومثل بثلاثة أمثلة ؛ لأن الزائد فيه ؛ إما واحد ، أو اثنان ، أو ثلاثة ، وذكر اسم المفعول مع اللام ؛ لتبقى الألف ، فيتحقق ما ذكر ؛ إذ لولا اللام . . لحذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين منها ومن التنوين ، وكان الأولى فيما تقدم أن يقول : كالعصا والرحى .

(وكذا) قلبان ألفاً ولو كان في الواو بمرتين (إذا لم يسم الفاعل) أي : في المبني للمفعول (من المضارع) مجرداً كان أو مزيداً فيه ؛ لأن ما قبل لامة مفتوح ألبتة ؛ (كقولك : يُغزى ويُعطى) والأصل : يُغزَوُ ويُعطَوُ ، قلبت الواو ياء ، (ويُرْمى) أصله : يُرْمَى ، قلبت الياء من الجميع ألفاً ؛ ولذا تكتب بصورة

(١) أي في (ص ٢٠٣) ، وهو قوله : (كل واو وقعت رابعة فصاعداً ولم يضم ما قبلها . . قلبت ياء) .

الياء ، وإنما قال : (من المضارع) لأن المبني للمفعول من الماضي سيذكر حكمه .

وَأَمَّا الْمَاضِي . . فَتَحذفُ اللَّامُ مِنْهُ فِي مِثَالِ (فَعَلُوا) مُطْلَقاً ، وَفِي مِثَالِ (فَعَلْتَ) ، وَ(فَعَلْنَا) إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا . وَتَبْتُ فِي غَيْرِهَا ؛ فَتَقُولُ : غَزَا غَزَوْا غَزَا ، غَزَتْ غَزَتَا غَزَوْنَ ، غَزَوْتَ غَزَوْتُمَا غَزَوْتُمْ ، غَزَوْتَ غَزَوْتُمْ ، غَزَوْتُ غَزَوْنَا . وَرَمَى رَمَى رَمَيْنَا رَمَوْا ، رَمَتْ رَمَتَا رَمَيْنَ ، رَمَيْتَ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُمْ ، رَمَيْتَ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُمْ ، رَمَيْتَ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُمْ ، وَرَضِيَ رَضِيَ رَضُوا ، رَضَيْتَ رَضَيْتَا رَضَيْنَا ، رَضَيْتَ رَضَيْتَا رَضَيْتُمْ ، رَضَيْتَ رَضَيْتُمَا رَضَيْتُمْ ، وَكَذَلِكَ سَرَوْا سَرَوْا سَرَوْا ، سَرَوْتَ سَرَوْنَا ، سَرَوْتَ سَرَوْتُمَا سَرَوْتُمْ ، سَرَوْتَ سَرَوْتُمْ .

(وَأما الماضي فتحذف اللام منه في مثال فعلوا مطلقاً) أي : إذا اتصل به واو ضمير جماعة الذكور ، سواء كان ما قبل اللام مفتوحاً ، أو مضموماً ، أو مكسوراً ، واو أو كان اللام ، أو ياء ، مجرداً كان الفعل ، أو مزيداً فيه ؛ لأن اللام وما قبله متحركان في هذا المثال ألينة ، وحركة اللام الضمة ؛ لأجل الواو ؛ كنصروا ، وضربروا ، فحركة ما قبلها إن كانت فتحة . . تقلب اللام ألفاً ، وتحذف الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، وإن كانت ضمة ، أو كسرة . . تسقطان ، أو تنقلان كما سنذكره مفصلاً ؛ لثقلهما على اللام ، فتسقط اللام ؛ لالتقاء الساكنين ، ففي الكل وجب حذف اللام .

(و) تحذف اللام (في مثال فعلت وفعلتا) أي : إذا اتصلت بالماضي تاء التأنيث ، (إذا انفتح ما قبلها) أي : ما قبل اللام ؛ كغزت غزتا ، ورمت رمنا ، وأعطت أعطنا ، واشترت اشترتنا ، واستقصت استقصتنا ، والأصل : غزوت

غزوتنا ، ورميت رميتاً . . . إلى آخره ، قلبت الواو والياء ألفاً ؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ، ثم حذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، وهو في فعل الاثنين تقديره ؛ لأن التاء ساكنة تقديراً ، لأن المتحركة من خواص الاسم ، فعرضت الحركة ههنا لأجل ألف الثانية ، فلا عبرة بحركته ، ومنهم من لا يلمح هذا ، ويقول : غزاتا ، ورماتا وليس بوجه .

(وثبتت) اللام (في غيرها) أي : في غير مثال : فعلوا مطلقاً ، ومثال : فعلت وفعلنا ، مفتوحى ما قبل اللام ، وهو ما لا يكون على هذه الأمثلة ، أو يكون على فعلت وفعلنا ، لكن لا يكون مفتوح ما قبل اللام ؛ نحو : رضيت رضيتا ، وسررت سرورتا ؛ لعدم موجب الحذف .

إذا تقرر هذا . . (فتقول) في فعل مفتوح العين واوياً : (غَزَا غَزَوًا ، غَزَتْ غَزَنًا غَزُون ، غَزُوتْ غَزُوتُمَا غَزُوتُمْ ، غَزُوتِ غَزُوتِمَا غَزُوتِن ، غَزُوتُ غَزُونَا ، و) فيه يائياً (رمى رميًا رموا ، رمت رمتا رمين ، رميت رميتما رميتم ، رميت رميتما رميتين ، رميتُ رمينا ، و) في فعل مكسور العين (رضي رضا رضوا ، رضيتَ رضييتا رضيين ، رضييتَ رضييتما رضييم ، رضييتَ رضييتِ رضييمَا رضييمن ، رضييتُ رضيينا) وهو سواء كان واوياً ، أو يائياً لانه ياء ؛ لأن الواو تقلب ياء ؛ لتطرفها وانكسار ما قبلها ؛ كرضي أصله ؛ رَضُوْ ، بدليل رضوان ، وهذا صريح في « الصحاح »^(١) ، والبياني ؛ كعشي ؛ ولذا لم يذكر إلا مثلاً واحداً .

(وكذلك) تقول : (سَرَوُ) أي : صار سيّداً (سَرَوَا سَرَوْا ، سَرَوْتُ سَرَوْتُنا سَرَوْنُ ، سَرَوْتُ سَرَوْتُمَا سَرَوْتُمْ ، سَرَوْتُ سَرَوْتُنَا سَرَوْتُنَا) وإنما قال : (وكذلك) ؛ لأنه لم يذكر جميع تصاريفه .
فأشار إلى أن جميع تصاريفه كالمذكور ، وذكر مثلاً واحداً ؛ لأنه لا يكون بائناً .

(١) انظر: الصحاح ٤، مادة (رضا).

وَأَيْنَمَا فَتَحْتَ مَا قَبْلَ وَאו الضَّمِيرِ فِي : غَزَوْا ، وَرَمَوْا ، وَضَمَمْتَ فِي :
رَضُوا ، وَسَرُّوا ؛ لِأَنَّ وَاو الضَّمِيرِ إِذَا اتَّصَلَتْ بِالْفِعْلِ النَّاقِصِ بَعْدَ
حَذْفِ اللَّامِ ؛ فَإِنْ انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا . أَبْقِيَ عَلَى الْفَتْحَةِ ، وَإِنْ ضَمَّ ، أَوْ
كُسِرَ . ضَمَّ . وَأَصْلُ رَضُوا : رَضِيُوا ، نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْيَاءِ إِلَى الضَّادِ ،
وَحُذِفَتِ الْيَاءُ ؛ لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ .

(وإنما فتحت) أنت (ما قبل واو الضمير في : غَزَوْا ، وَرَمَوْا) وهو الزاي
والميم ، (وضمت) أنت ما قبلها (في : رَضُوا ، وَسَرُّوا) وهو الضاد والراء
(لأن واو الضمير إذا اتصلت بالفعل الناقص بعد حذف اللام ؛ فَإِنْ انْفَتَحَ ما قبلها)
أي : ما قبل واو الضمير . (أبقي) ما قبلها (على الفتحة) إذ لا مانع منها ،
(وإن ضم) ما قبلها ، (أو كسر . ضم) لمناسبة الواو الضمة ، ففتح في :
غَزَوْا ، وَرَمَوْا ؛ لأن ما قبل الواو بعد حذف اللام مفتوح ؛ لأنهما مفتوحا العين ،
فأبقي الفتحة على الأصل ، وضم في سَرُّوا ؛ لأنه مضموم العين ، وكذا ضم في
رَضُوا ؛ لأنه كان مكسور العين بعد حذف اللام ، فقلبت الكسرة ضمة ؛ لتبقى الواو .
وفي هذا الكلام نظر من وجوه :

الأول : أن قوله : (وإن ضم ، أو كسر . ضم) لا يخلو عن حرازة ؛ فإنه
إن ضم . فكيف يضم ؟ ! فالعبارة الصحيحة أن يقال : إن انفتح أو انضم .
أبقي ، وإن كسر . ضم .

الثاني : أن كلامه هذا يدل على أنه لم تنقل ضمة الياء إلى الضاد ، بل حذفت ،
ثم قلبت الكسرة ضمة ، حيث قال : (وإن كسر . ضم) وقوله : (وأصل
رَضُوا : رَضِيُوا) يعني بعد قلب الواو ياء ؛ إذ الأصل : رَضِيُوا (نقلت حركة الياء
إلى الضاد ، وحذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين) وهما الياء والواو صريح في أن
الضمة نقلت من الياء إلى ما قبلها ، فبين الكلامين تباين .

الثالث : أن قوله : (بعد حذف اللام) الظاهر أنه متعلق بقوله : (اتصل)^(١) إذ لا يجوز تعلقه بقوله : (إن انفتح) لأن معمول الشرط لا يتقدم عليه ، وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء ، ولا يصح تعلقه بقوله : (اتصل) لأن الاتصال ليس بعد حذف اللام ، وإلا . . لم يبق لحذفها علة ؛ فإن علة اجتماع الساكنين ، وأحدهما الواو ، فكيف يكون الاتصال بعد الحذف ؟ وهذا ظاهر .

فالتوجيه أن يقال : تقديره : إذا اتصل اتصالاً يثبت بعد حذف اللام ، وهذا التوجيه لو صح . . لاندفع الاعتراض الثاني ؛ بأن يقال : المراد بقوله : (أو كسر . . ضم) أن تنقل ضمة اللام إليه ؛ إذ لا منافاة بينهما ، فإنه إذا نقل الضمة إليه . . صدق عليه أنه ضم ، وكذا الاعتراض الأول ؛ بأن يقال : إنه لم يقل : وإن ضم . . أبقى ؛ تنبيهاً على أن هذا الضم ليس هو الضم الذي كان في الأصل ؛ لأنه أسكن ، ثم نقل ضمة اللام إليه ، كما ذكر في : رَضُوا ، فنقول : أصل سَرُّوا ؛ سَرُّوا ، نقلت ضمة الواو إلى ما قبلها ، فصح أنه ضَمَ ، فاندفع الاعتراضات الثلاثة ، وهذا موضع تأمل .

[الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ مِنَ النَّاقِصِ]

وَأَمَّا الْمُضَارِعُ . . فَتَسْكُنُ اللَّامُ مِنْهُ فِي الرَّفْعِ ، وَتُحَذَفُ فِي الْجَزْمِ ، وَتُنْتَحِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فِي النَّصْبِ ، وَتَثْبُتُ أَلِفُ . وَتُسْقِطُ الْجَازِمُ وَالنَّاصِبُ الثُّنَوَاتِ ، سِوَى نَوْنِ جَمَاعَةِ الْمُؤَنَّبِ ؛ فَتَقُولُ : لَمْ يَغْزُ وَلَمْ يَغْزُوا ، وَلَمْ يَزِمَ وَلَمْ يَزِمَيَا ، وَلَمْ يَرْضَ وَلَمْ يَرْضَيَا ، وَلَنْ يَغْزَوْ ، وَلَنْ يَزِمَيَا ، وَلَنْ يَرْضَيَا .

(١) المثبت في المتن (اتصلت) اعتماداً على بعض نسخ ، وهو الأول ؛ رعاية للسياق ، وأما نسخ الشرح . . فقد اتفقت جميعها على (اتصل) ، فليعلم .

(وأما المضارع . . فتسكن اللام منه في الرفع) نحو : يغزو ، ويرمي ، ويخشى ، والأصل : يغزُو ، ويرمِي ، ويخشِي ، (وتحذف في الجزم) لأنها قائمة مقام الإعراب كالحركة ، فكما تحذف الحركة فكذا هذه الحروف ، وقد شدَّ قوله ^(١) :

[من البسيط]

هَجَوْتَ رَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَدِرًا مِنْ هَجَوِ رَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدْعِ
حيث أثبت الواو .

[من الوافر]

وقوله ^(٢) :

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ يَسِي زِيَادِ
حيث أثبت الياء .

[من الطويل]

وقوله ^(٣) :

وَتَضَحَّكَ مِنِّي شَبِيحَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَتْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا
حيث أثبت الألف .

(وتفتح الواو والياء في النصب) لخفة الفتحة (وثبتت الألف) بحالها ؛ لأنها لا تقبل الحركة ، ولا موجب للحذف ، وقد جاء إثبات الواو والياء ساكنين في النصب مثلهما في الرفع ؛ كقوله ^(٤) :

[من الطويل]

فَمَا سَوَّدَتْنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاقَةٍ أَبَى اللَّهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبِ

-
- (١) البيت لأبي عمرو بن العلاء أبو عمرو . انظر الفصل ١ (ص ٤٩٨) ، و معجم الأدباء (٢٦٦/٤) ، و شرح المفصل ١ (١٠٤/١٠) ، و خزنة الأدب ، للبغدادي (٣٥٩/٨) .
 - (٢) البيت لبس بن زهير ، وهو في كتاب سيبويه ١ (٣١٦/٣) ، و الفصل ١ (ص ٤٩٩) ، و شرح المفصل (٢٤/٨) ، و خزنة الأدب ، للبغدادي (٣٥٩/٨) .
 - (٣) البيت لعبد يغوث بن رقااص الحارثي ، وهو في البيان والتبيين ١ (٢٦٨/٢) ، و الفصل ١ (ص ٥٠٠) ، و شرح المفصل ١ (٩٧/٥) و (١٠٧/١٠) ، و الحماسة البصرية ١ (٢٨٨/١) .
 - (٤) البيت لعامر بن الطفيل ، وهو في ديوانه ١ (ص ١٣) ، و الفصل ١ (ص ٤٩٥) ، و شرح المفصل ١ (١٠١/١٠) ، و الحماسة البصرية ١ (٢٣١/١) .

والقياس أن أَسْمُوَ بالفتح ، ويحتمل أن تكون (أَنْ) غير عاملة ؛ تشبيهاً لها بـ (ما) المصدرية ، كما في قراءة مجاهد : ﴿ أَنْ يَسْمُ الرِّضَاعَةَ ﴾^(١) بالرفع ، وفي قول الشاعر^(٢) :

أَنْ تَقْرَأَ أَيْنَ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَالْأُتُوعِ أَحَدًا
حيث أثبت النون في : تَقْرَأَ أَيْنَ ، وكلاهما من الشواذ .
وكقوله^(٣) :

[من الطويل]

فَأَلَيْتُ لَا أَرْبِي لَهَا مِنْ كَلَالَةٍ وَلَا مِنْ حَفَى حَتَّى تُلَاقِي مُحَمَّدًا
حيث لم يقل : حَتَّى تُلَاقِي بالفتح .

(وَيُسْقِطُ الْجَازِمُ وَالنَّاصِبُ النُّونَاتِ ، سوى نون جماعة المؤنث) هذا لا طائل تحته^(٤) .

إذا تقرر هذا . (فتقول : لم يغز) بحذف الواو ، (ولم يغزوا) بحذف النون ، (ولم يرم) بحذف الياء ، (ولم يرميا) بحذف النون ، (ولم يرض) بحذف الألف ، (ولم يرضيا) بحذف النون ، (ولن يغزو) بفتح الواو ، (ولن يرمي) بفتح الياء ، (ولن يرضي) بإثبات الألف .

(١) انظر « المفصل » (ص ٤٠٨) ، و « الدر المصون » (٤٦٣ / ٢) .

(٢) انظر « المفصل » (ص ٤٠٧) ، و « شرح المفصل » (١٥ / ٧) و (١٤٣ / ٨) ، و « مغني المليب » (٤٦ / ١) و (٩١٥ / ٢) .

(٣) البيت للأعشى ، وهو من قصيدة قالها حين عزم القدوم على رسول الله صلى الله عليه وسلم ليسلم ، فصدَّته قريش عن ذلك ، وهو في « المفصل » (ص ٤٩٦) ، و « شرح المفصل » (١٠٠ / ١٠) ، و « خزنة الأدب » للبيهقي (١٧٧ / ١) و (٣٨ / ٣) .

(٤) الذي حمل الشارح رحمه الله تعالى على هذا القول : هو أنه قد سبق ذكره في أثناء حديثه عن دخول الجازم والناصب على الصحيح ، فكان قولاً مكرراً ، هذا وقد أجاب عنه في « تدريج الأداني » (ص ١٦٦) فراجع .

وَتَثَبُّتُ لَامَ الْفِعْلِ فِي فِعْلِ الْاِثْنَيْنِ ، وَجَمَاعَةِ الْاِثْنَانِ . وَتُحْذَفُ مِنْ فِعْلِ
جَمَاعَةِ الذَّكُورِ ، وَمِنْ فِعْلِ الْوَاحِدَةِ الْمُخَاطَبَةِ ؛ فَتَقُولُ : يَغْزُو يَغْزَوَانِ
يَغْزُونَ ، تَغْزُو تَغْزَوَانِ يَغْزُونَ ، تَغْزُو تَغْزَوَانِ تَغْزُونَ ، تَغْزِينَ تَغْزَوَانِ
تَغْزُونَ ، أَغْزُو تَغْزُو .

(وثبتت لام الفعل) واو آكان ، أو ياء (في فعل الاثنين) متحركة مفتوحة ؛
نحو : يغزوان ، ويرميان ، ويرضيان بقلب الألف ياء ، أما في يغزوان ،
ويرميان . . فلعدم موجب الحذف ، وأما في يرضيان . . فلأن الألف يقتضي فتح
ما قبله ، ولو قلبت الياء ألفاً وتحذف . . لأدنى إلى الالتباس حال النصب .
(و) تثبت في فعل (جماعة الإناث) أيضاً ساكنة ؛ نحو : يغزون ،
ويرمين ، ويرضين ؛ لعدم مقتضى الحذف .

(وتحذف) لام الفعل (من فعل جماعة الذكور) مخاطبين كانوا ، أو
غائبين ؛ نحو : يغزون ، ويرمون ، ويرضون ، والأصل : يغزؤون ،
ويرميؤون ، ويرضيؤون ، فحذفت حركة اللام ، ثم اللام ، وإن شئت . . قل في
يغزون ، ويرمون : نقلت حركة اللام ، وفي يرضون : قلبت اللام ألفاً ، ثم
حذفت .

(و) تحذف أيضاً (من فعل الواحدة المخاطبة) نحو : تغزين ، وترمين ،
وترضين ، والأصل : تغزوين ، وترمين ، وترضين ، فأعلت كما مر آنفاً ،
وقد عرفت في بحث نون التأكيد السر في أن المحذوف لام الفعل ، دون وار
الضمير وبائه .

وإذا تقرر ذلك . . (فتقول) في يفعل بالضم : (يغزو يغزوان يغزون ،
تغزو تغزوان يغزون ، تغزو تغزوان تغزون ، تغزين تغزوان تغزون ، أغزو
تغزوا) .

وَيَسْتَوِي فِيهِ لَفْظُ جَمَاعَةِ الذَّكَورِ وَالْإِنَاثِ فِي الْخِطَابِ وَالْغِيَةِ جَمِيعاً ،
لَكِنَّ التَّقْدِيرَ مُخْتَلَفٌ ، فَوَزْنُ جَمْعِ الْمَذْكَرِ : يَفْعُونَ وَيَفْعُونُ . وَوَزْنُ
جَمْعِ الْمَوْثِثِ : يَفْعُلْنَ وَيَفْعُلْنَ .

(ويستوي فيه) أي : في مضارع نحو : غزا (لفظ جماعة الذكور والإناث في
الخطاب والغيبة جميعاً) أما في الخطاب . . فلأنك تقول : أنتم تغزون ، وأنتم
تغزون بالتاء الفوقانية فيهما ، وأما في الغيبة . . فلأنك تقول : الرجال يغزون ،
والنساء يغزون بالياء التحتانية فيهما .

(لكن التقدير مختلف ، فوزن جمع المذكر : يفعون) في الغيبة (وتفعمون)
في الخطاب بحذف اللام فيهما ؛ لما ذكر من أن الأصل : يغزؤون ، حذف
اللام ، والواو ضمير .

(ووزن جمع المؤنث : يفعُلْنَ) في الغيبة ، (وتفعُلْنَ) في الخطاب ؛ لما
تقدم من أن اللام تثبت في فعل جماعة الإناث .

وَتَقُولُ : يَرْمِي تَرْمِيَانِ يَرْمُونَ ، تَرْمِي تَرْمِيَانِ يَرْمِينَ ، تَرْمِي تَرْمِيَانِ
تَرْمُونَ ، تَرْمِينَ تَرْمِيَانِ تَرْمِينَ ، أَرْمِي نَرْمِي . وَأَصْلُ يَرْمُونَ :
يَرْمِيُونَ ، فَفَعَلَ بِهِ مَا فَعَلَ بِرَضُوا . وَهَكَذَا حُكْمُ كُلِّ مَا كَانَ مَا قَبْلَ لَامِهِ
مَكْسُوراً ، كَيَهْدِي ، وَيُنَاجِي ، وَيَرْتَجِي ، وَيَنْبِرِي ، وَيَسْتَدْعِي ،
وَيَرْعَوِي ، وَيَعْرَوِي .

(وتقول) في يفعل بالكسر : (يرمي ترميان يرمون ، ترمي ترميان يرمين ،
ترمي ترميان ترمون ، ترمين ترميان ترمين ، أرمي نرمي ، وأصل يرمون :
يرميئون ، ففعل به ما فعل برضوا) يعني : نقلت ضمة الياء إلى الميم ، وحذفت

الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، وخصصه بالذَّكْر ؛ لأنه خالف يغزون ، ويرضون في عدم بقاء عينه على حركته الأصلية ، فنبه على كيفية ضم العين ، وانتفاء الكسر .

(وهكذا) أي : مثل حكم يرمي (حكم كل ما كان ما قبل لاه مكسوراً) في جميع ما مر ؛ (كيهدي ، ويناجي ، ويرتجي ، وينبزي) أي : يعترض (ويستدعي) فأجر عليها أحكام يرمي ، وصرّفها تصرّيفه ، فإن كنت ذكياً . كفاك هذا ، وإلا . فالبليد لا يفيد التطويل ولو تلبت عليه التوراة والإنجيل .

(ويرعوي) أي : يكف ، يرعويان يرعوون ، ترعوي ترعويان يرعوين ، ترعوي ترعويان ترعوون ، أرعوي ترعوي ، وهذا من باب الافعال ، والأصل : ارْعَوْا تَرْعَوْا ، ولم يدغم ؛ للنقل ، ولأنهم إنما يدغمون بعد إعطاء الكلمة ما تستحقه من الإعلال ، كما يشهد به كثير من أصولهم ، فلما أعلوا . . . فات اجتماع المثليين ، ولمّا يلزم^(١) في المضارع من يرعأ^(٢) ، مضموم الواو ، وهو مرفوض ، لم يقلبوا الواو الأولى ألفاً ، بل قلبوا الثانية ياء ؛ لوقوعها خامسة مع عدم انضمام ما قبلها ، ثم قلبت الياء ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها في الماضي .

وإنما يقال في فعل جماعة الذكور والواحدة المخاطبة : يَرْعَوُونَ ، وَتَرْعَوِينَ ، ولم تحذف هذه الواو كما في يرمون ، وترضين ؛ لأنه قد حذفت لام الفعل ، إذ الأصل : يرعَوُونَ ، وتَرْعَوِينَ ، فلو حذفت هذه الواو أيضاً . . . لكان إجحافاً بالكلمة ، والتباساً بالثلاثي المجرد ، ولم تقلب هذه الواو ياء مع وقوعها رابعة ، وعدم انضمام ما قبلها ؛ لما سنذكر في آخر هذا البحث .

وقيل : لئلا يلزم اجتماع إعلايين ؛ أعني : إعلال حرفين من كلمة واحدة بنوع واحد ، وهو مرفوض ، وفيه نظر ؛ لأنه ينتقض بنحو : يَقُونَ وَتَقُونَ

(١) الجار والمجرور متعلقان بقوله الآتي : (لم يقلبوا . . .) .

(٢) في (أ) : (يَرْعَوُ) ، وكتب في هامشها : (نسخة : يرعأ) .

وَتَقِينَ ، ونحو : إبقاء ، والأصل : إوقاي^(١) ، وما أشبه ذلك مما قلب ، أو حذف فيه حرفان ، فافهم ؛ فإن امتناع اجتماع الإعلالين وإن اشتهر فيما بينهم ، لكنه كلام من غير روية ، اللهم ؛ إلا أن يخصص على ما قيل : المراد باجتماع الإعلالين تفارنهما ؛ بالألأ يكون بينهما فاصل ، وحيث لا يلزم الانتقاض بما ذكر .

(ويعروري) يعروريان يعرورون ، تعروري تعروريان يعرورين ، تعروري تعروريان تعرورون ، تعرورين تعروريان تعرورين ، أعروري نعروري ، وهو أفعول ؛ مثل : اعشوشب ، يقال : اعروريت الفرس ؛ أي : ركبته غريانا ، والأصل : اعروزو يعروزو ، قلبت الواو ياء ، وأصل يعروزون : يعروزيون ، وأصل تعرورين : تعرورين ، أعلا إعلال يرمون ، وترمين ، وذلك بعد قلب الواو ياء .

وَتَقُولُ : يَرْضَى يَرْضِيَانِ يَرْضَوْنَ ، تَرْضَى تَرْضِيَانِ يَرْضَيْنِ ، تَرْضَى تَرْضِيَانِ تَرْضَوْنَ ، تَرْضَيْنِ تَرْضِيَانِ تَرْضَيْنِ ، أَرْضَى تَرْضَى . وَهَكَذَا قِيَاسُ كُلِّ مَا كَانَ مَا قَبْلَ لَامِهِ مَفْتُوحًا ؛ نَحْوُ : يَتَمَطَّى ، وَيَتَصَاتَبِي ، وَيَتَقَلَّسِي .

(وتقول) في يفعل بالفتح (يرضى يرضيان يرضون ، ترضى ترضيان ترضين) بالياء دون الألف ؛ لأن الأصل الياء ، والألف منقلبة عنه ، وههنا ليست متحركة ، فلا تقلب (ترضى ترضيان ترضون ، ترضين ترضيان ترضين ، أَرْضَى تَرْضَى ، وهكذا قياس كل ما كان ما قبل لامه مفتوحاً ؛ نحو : يتمطى) والأصل : يتمطو ، مصدره التمطى ، والأصل : التمطو ؛ لأنه من المَطْوِ ، وهو

(١) جاء في هامش المطبوعة الداغستانية لهذا الشرح (ص ١٩١) : (والقلب في إبقاء أصله : إوقاي ، قلبت الواو - أي : الأولى - ياء ، والياء - أي : التي في الآخر - همزة) .

المد ، قلبت الواو ياء ، والضمة كسرة ؛ لرفضهم الواو المتطرفة المضموم ما قبلها .

(ويتصايى) أصله : يتصايؤ ، المصدر : التصايى ، أصله : التصايؤ ؛ لأنه من الصَّبْوَةِ ، فأعل الإعلال المذكور .

(ويتقلسى) أصله : يتقلسؤ ، مصدره : التقلسى ، أصله : التقلسؤ ؛ كالتَّخْرُج ، ولا يخفى عليك تصاريف هذه الأفعال وأحكامها إن أحطت علماً بىرضى ، فلا أذكرها ؛ خوف الإملال .

وَلَفِظُ الْوَاحِدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ فِي الْخِطَابِ كَلَفَظِ الْجَمْعِ فِي بَابِي : يَرْمِي
وَيَرْضَى ، وَالتَّقْدِيرُ مُخْتَلَفٌ ، فَوَزْنُ الْوَاحِدَةِ : تَفْعِيلٌ وَتَفْعِيلٌ ، وَوَزْنُ
الْجَمْعِ : تَفْعِلُنْ وَتَفْعَلُنْ .

(ولفظ الواحدة المؤنثة في الخطاب كلفظ الجمع) أي : جمع المؤنث في الخطاب (في بابي : يرمي ويرضى) أي : في كل ما كان ما قبل لامه مكسوراً أو مفتوحاً ؛ فإنه يقال : في الواحدة والجمع : ترمين ، وتهدين ، وتناجين . . . إلى الآخر ، وكذا : ترضين ، وتتمطين ، وتتصابين ، وتتقلسين فيهما جميعاً^(١) .

(والتقدير مختلف ، فوزن الواحدة) من يرمي : (تفعيل) بكسر العين ، (و) من يرضى (تفعيل) بفتح العين ، واللام محذوفة كما تقدم ، (ووزن الجمع) من يرمي : (تفعيلن) بالكسر ، (و) من يرضى (تفعِلن) بالفتح ، بإثبات اللام ؛ لأنها تثبت في فعل جماعة الإناث ، وعلى هذا تَفْعَلَيْنِ وَتَفْعَلُنْ ، وتَفْعِلَيْنِ وَتَفْعِلُنْ . . . إلى الآخر .

(١) أي : في الواحدة المخاطبة والجمع .

[الْأَمْرُ مِنَ النَّاقِصِ]

وَالْأَمْرُ مِنْهَا : أَعَزُّ أَعَزُّوْا أَعَزُّوْا ، أَعَزِّي أَعَزُّوْا أَعَزُّوْا . وَأَزَمَ أَرَمِيَا
أَرَمُوا ، أَرَمِي أَرَمِيَا أَرَمِيْنَ . وَأَرَضَ أَرْضِيَا أَرْضُوا ، أَرْضِي أَرْضِيَا
أَرْضِيْنَ . وَإِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ نُونَ التَّأْكِيدِ . أُعِيدَتْ اللَّامُ الْمَحذُوفَةُ ،
فَقُلْتَ : أَعَزُّوْا ، وَأَرَمِيْنَ ، وَأَرْضِيْنَ .

(والأمر) يعني : تقول في الأمر (منها) أي : من هذه الثلاثة المذكورة ،
وهي : يغزو ، ويرمي ، ويرضى (اغز اغزُوا اغزُوا ، إغزِي اغزُوا اغزُوا ، وارم
ارميا ارموا ، ارمي ارميا ارمين ، وارض ارضيا ارضوا ، ارضي ارضيا ارضين)
وليس في ذلك بحث ، (وإذا أدخلت عليه نون التأكيد) أي : على نحو : اغز ،
وارم ، وارض خفيفة كانت النون ، أو ثقيلة . (أعيدت اللام المحذوفة ،
فقلت : اغزُون) بإعادة الواو ، (وارمِين) بإعادة الياء ، (وارضِين) بإعادة
الآلف ، وردها إلى الأصل ، وهو الياء ؛ ضرورة تحريكها ، وذلك لأن هذه
الحروف بمنزلة الحركة في الصحيح ، وأنت تعيد الحركة ثَمَّة ، فكذا هنا تعيد
اللام ، ولا تعاد في فعل جماعة الذكور ، والواحدة المخاطبة .

أما مِنْ : ارض . . فلأن التقاء الساكنين لم يرتفع حقيقة ؛ لعروض حركتي
الواو والياء الضميرين ، وأما من : اغز ، وارم . . فلأن سبب الحذف باق ؛
أعني : التقاء الساكنين لو أعيدت اللام ، ولغة طيء - على ما حكى عنهم
الفراء - حذف الياء التي هي لام الفعل في الواحد المذكور ، بعد الكسر
والفتح ؛ نحو : والله لترمِنَ ، وارمِنَ يازيد ، وليخشنَ زيد ، ويا زيد
اخشنَ .

[أَسْمُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ مِنَ النَّاقِصِ]

وَأَسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهَا : غَازٍ غَازِيَانِ غَازُونَ ، غَازِيَةٌ غَازِيَتَانِ غَازِيَاتٌ ،
وَعَوَازٍ . وَكَذَلِكَ رَامٍ ، وَرَاضٍ . وَأَصْلُ غَازٍ : غَازَوْ ، قُلِبَتْ الْوَاوُ
بَاءً ؛ لِتَطْرُفَهَا وَأَنْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا ، كَمَا قُلِبَتْ فِي غَزِيٍّ ، ثُمَّ قَالُوا :
غَازِيَةٌ ؛ لِأَنَّ الْمُؤَنَّثَ قَرَعَ الْمُذَكَّرَ ، وَالنَّاءُ طَارِفَةٌ .

(واسم الفاعل منها) أي : من هذه الثلاثة المذكورة (غازٍ) أصله :
غازَوْ ، (غازيان) أصله : غازوان ، (غازون) أصله : غازوون ، (غازية)
أصله : غازِوة ، (غازيتان) أصله : غازِوتان ، (غازيات) أصله : غازِوات ،
(وعوازي) وكذلك رام (راميان رامون ، رامية راميتان راميات ، وروام
(وراضي) راضيان راضون ، راضية راضيتان راضيات ، ورواضي .

(وأصل غازٍ : غازَوْ) كناصر ، (قلبت الواو باء ؛ لتطرفها وانكسار
ما قبلها) وذلك قياس مستمر ، وكذا راضي أصله : راضِو ، جُعِلَ
(راضيٍّ) ، وأصل رامٍ : راميٍّ ، فحذفت ضمة الياء من الجميع ؛ استقلالاً ،
فاجتمع ساكنان ، الياء والتنوين ، فحذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، دون
التنوين ؛ لأنها حرف علة ، والتنوين حرف صحيح ، فحذفها أولى ، فإن زال
التنوين . . أعيدت الياء ؛ نحو : الغازي ، والرامي ، والراضي ، وإنما لم
يذكر المصنف رحمه الله هذا الإعلال ؛ لأنه قد تقدم في كلامه مثله ؛ أعني :
حذف الضمة ، ثم اللام ، بخلاف قلب الواو المتطرفة المكسورة ما قبلها ياءً
(كما قلبت) الواو باء (في) المبني للمفعول من الماضي ؛ نحو : (غَزِيٍّ)
والأصل : غَزَوْ ، وقبيلة طيء يقلبون الكسرة من الماضي للمفعول من المعتل
اللام فتحةً ، واللام ألفاً ، فيقولون : غَزَيْ ، ورُمِي ، ورُضِي ، ونحو ذلك ،

قال قائلهم^(١) :

نَسْتَوْقِدُ الْكَبِيلَ بِالْحَضِيضِ وَنَضْطَادُ نَفْساً بُنْتُ عَلَى الْكَرَمِ
والأصل : بُنِيت ، قلبت الكسرة فتحة ، والياء ألفاً ، وحذفت الألف ؛
لالتقاء الساكنين .

(ثم قالوا : غازية) بقلب الواو ياء ، مع عدم تطرفها ؛ (لأن المؤنث فرع
المذكر) لكون بناء المؤنث غالباً على زيادة التاء لا سيما فيمن يقول : رجل
ورجلة ، وغلام وغلّامة ، ونحو ذلك ، فلما قلبوها في الأصل . . قلبوها في
الفرع ، فقالوا : غازية ، وراضية ، وفي التنزيل : ﴿ فِي عِشَّةٍ رَاضِيَةٍ ﴾ ، (والتاء
طارئة) على أصل الكلمة ، وليست منها ، فكانت الواو متطرفة حقيقة .
فإن قيل : إنهم يقلبون الواو المكسور ما قبلها ياء ، طرفاً كان أو غير طرف ،
فقلبت في غازية لذلك ، كما ذكره العلامة في « المفصل »^(٢) .

قلت : قول المصنف رحمه الله أقرب إلى الصواب ؛ لأن قلب الواو غير
المتطرفة بسبب حملها على الفعل ، كما في المصادر ؛ نحو : قام قياماً ،
والأصل : قَوَّاماً ، أو على المفرد ، كما في المجموع ، نحو : دِيمَ جمع ديمة ،
والأصل : دِؤْمَةٌ ، فمجرد كسر ما قبلها لا يقتضي القلب .

فإن قيل : التاء معتبرة بدليل قولهم : فلنسوة ، وقَمَحْدُوَةٌ ، فلو لم تعتبر
التاء . . لوجب قلب الواو ياء ، والضمّة كسرة ؛ لما مر في التمثلي ، وحيث
لا تكون الواو من المتطرفة .

قلت : الأصل في فلنسوة ، وقمحدوة - وهو المفرد - على التاء ، والحذف
في الجمع طارئ بخلاف ما نحن فيه ، فإن الأصل فيه بدون التاء ؛ نحو : غاز ،
والتاء طارئة .

(١) البيت لبعض بني بولان من طيء ، وهو في « شرح ديوان الحماسة » لثبريزي (٨٦ / ١) ، و« لسان
العرب » ، مادة (بقي) ولا (بني) .

(٢) انظر « المفصل » (ص ٥٠٣) .

ولا يبعد عندي أن يقال في مثل ذلك : قلبت الواو ياء ؛ لكونها رابعة ، مع عدم انضمام ما قبلها .

هكذا كله ظاهر ، وإنما الإشكال في إعلال ؛ نحو : غواز ، وروام ، ورواض ، وليس علينا إلا أن نقول : الأصل غوازي بالتثنية ، أعل إعلال غاز ، ولا بحث لنا عن أنه منصرف ، أو غير منصرف ، وأن تثنيه أي تثوين ؟
واعلم : أن هذا الإعلال إنما هو حال الرفع والجذر ، وأما حال النصب . . فتقول : رأيت غازياً ، ورامياً ، وغوازي ، وروامي كالصحيح .

وَتَقُولُ فِي مَفْعُولٍ مِنَ الْوَائِي : مَعْرُوءٌ ، وَمِنَ الْيَائِي : مَزْمِيٌّ ، تَقْلَبُ
الْوَاوُ يَاءً ، وَيُكْسَرُ مَا قَبْلُهَا ؛ لِأَنَّ الْوَائِيَّ إِذَا اجْتَمَعَتْ فِي كَلِمَةٍ ،
وَالْأُولَى مِنْهُمَا سَاكِنَةٌ . قَلْبَتِ الْوَائِيَّ يَاءً ، وَأَدْغَمَتِ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ .
وَتَقُولُ فِي مَفْعُولٍ مِنَ الْوَائِي : عَدُوٌّ ، وَمِنَ الْيَائِي : بَنِيٌّ ، وَتَقُولُ فِي
فَعِيلٍ مِنَ الْوَائِي : صَبِيٌّ ، وَمِنَ الْيَائِي : شَرِيٌّ .

(وتقول في مفعول من الواوي) أي : في اسم المفعول من الثلاثي المجرد الواوي (مَعْرُوءٌ) أصله : مَعْرُوءٌ ، أدغمت الواو الأولى في الثانية ، (ومن اليائي : مَزْمِيٌّ ، تقلب الواو ياء ، ويكسر ما قبلها) أي : ما قبل الياء ؛ يعني : أن أصله : مَزْمُويٌّ ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسر ما قبل الياء ؛ لتسلم الياء ، وإنما قلبت الواو ياء ؛ (لأن الواو والياء إذا اجتمعا في كلمة ، والأولى منهما ساكنة) سواء كانت الواو أو الياء . (قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء) وذلك قياس مطرد ؛ طلباً للخفة ، واشترط سكون الأولى لتدغم ، واختير الياء لخفتها .

وفي كلام المصنف نظر ؛ لأنه ترك شرائط لا بد منها ، وهي :

أنه يجب في الواو - إذا كانت أولى - ألا تكون بدلاً من حرف آخر ؛

ليحترز من نحو : سُورِ وتُسَوِّر ، كما تقدم .

وأن تكونا في كلمة واحدة ، أو ما هو في حكمها كـمِسمِيٍّ ، والأصل : مِسمُويٍّ ؛ ليحترز عما إذا كانا في كلمتين مستقلتين ؛ نحو : يغزو يوماً ، ويقضي وطراً ، وفي بعض النسخ : (إذا اجتمعنا في كلمة واحدة)^(١) وهو الصواب .

والأ تكونا في صيغة أفعَل ؛ نحو : يوم أئوم .

والأ تكونا في الأعلام نحو حيوة ، وضَيون .

والأ تكون الباء - إذا كانت أولى - بدلاً من حرف آخر ؛ ليحترز من نحو : ديوان ، والأصل : دِوَوَان ، فإن الواو لا تقلب في مثل هذه الصور باء .

وأيضاً يجب ألا تكون الباء للتصغير إذا لم تكن الواو طرفاً ، حتى لا ينتقض بنحو : أُسَيود ، وجُدَيول ، فإنه لا يجب القلب ، بل يجوز .

لا يقال : إن قوله : (إذا اجتمعنا . . . إلى آخره) مهملة ، وهي لا يجب أن تصدق كلية ؛ لأننا نقول : قواعد العلوم يجب أن تكون على وجه تصدق كلية^(٢) .

وأما قولهم : هذا أمر مَمْضُوعٌ عليه . . فشاذ ، والقياس : مَمْضِيٌّ ؛ لأنه من البائي ، ومنهم من يقول : في الواوي أيضاً : مغزِيٌّ ، ومعدِيٌّ ، ومرضيٌّ ،

(١) في (ج) و(د) و(هـ) : (. . . واحدة حقيقة أو حكماً) .

(٢) القضية المهمة عند علماء المنطق هي : القضية التي يكون موضوعها كلياً ، وغير مقترن بسور كلي أو جزئي ؛ أي : لم تقترن بما يدل على الإحاطة بجميع الأفراد ، أو ببعضها ؛ كـ(كل) و(بعض) وما أشبههما ، وبالتالي لم نبين فيها كمية أفراد الموضوع الداخلي تحت حكمها ؛ وذلك كقولنا : (الرجال أقوى على الحرب من النساء) ، فهذه بقوة القضية الجزئية التي اقترنت بسور جزئي ؛ كقولنا : (بعض الرجال أقوى على الحرب من النساء) .

وأما قوله : (قواعد العلوم يجب . . .) فقد قال في « تدرج الأداتي » (ص ١٧٧) : (إذا صدق الحكم على الأفراد من حيث هي . صدق على بعضها ولو بالعكس ؛ مثلاً : إذا صدق الإنسان في حين . . . يجب صدق بعض الإنسان في حين ، وبالعكس ، كما لا يخفى ، فالمهملة أعم من الكلية ؛ تصدقها بها وبالجزئية ؛ إذ العام لا يتعين في مادة الخاص ، كنا ذكره الغزي) .

بقلب الواو بين ياء ؛ كراهة اجتماع الواوين ، وعليه قوله^(١) : [من الطويل]

لَقَدْ عَلِمْتُ عِرْسِي مُلْكَةً أَنْبِي أَنَا أَلَلْتُ مَعْدِيًا عَلَيْهِ وَعَادِيًا
والقياس الواو ، لكن الياء أيضاً كثير فصيح وإن كان مخالفاً للقياس ؛ تشبيهاً
له بنحو : عُنِي ، وَجُنِي ، وفي مرضي أمر آخر ، وهو إجراؤه مجرى فعله
الأصلي ؛ أعني : رضي ، فإن أصله : رَضِيَ .

(وتقول في فَعُول من الواوي : عَدُوٌّ) والأصل : عَدُوٌّ ، (ومن الباتي :
بَغِيٌّ) والأصل : بَغُوٌّ ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ،
فقلب الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وكسر ما قبلها ، فقليل : بغي ، وفي
التنزيل : ﴿ وَمَا كَانَتْ أُمَّكَ بَغِيًّا ﴾ ، ﴿ وَلَمْ أَلْهَيْتَا ﴾ أي : فاجرة ، وقال ابن جني :
هو فَعِيل ، ولو كان فعولاً . . لقليل : بَغُوٌّ ، كما قيل : فلان نَهَوٌّ عن المنكر ، كذا
ذكره صاحب «الكشاف» فيه^(٢) .

وهذا عجيب من مثل الإمام ابن جني ، وأظن أنه سهو منه ؛ لأنه لو كان فعلاً
كما قال . . لوجب أن يقال : بغية ؛ لأن فعلاً بمعنى فاعل لا يستوي فيه المذكر
والمؤنث ، اللهم ؛ إلا أن يقال : شبه بما هو بمعنى المفعول ، كما في قوله
تعالى : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ ، وهو تكلف ، ولأن قوله : لو
كان فعولاً . . لقليل : بغو غير مستقيم بلا خفاء ؛ لأنه يائي ، وأما نهو . . فشئ
شاذ ، والقياس : نهى .

فإن قلت : الواو في (عدو) رابعة ، وما قبلها غير مضموم ، فلم تم قلب
ياء ؟

قلت : لأن المدة لا اعتداد بها ، فكأن ما قبلها مضموم ، ولأن الواو
الساکنة كالضمة ، ولأن الغرض هو التخفيف ، وهو يحصل بالإدغام ، وكذا

(١) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي ، وهو في «كتاب سيبويه» (٢٨٥/٤) ، و«المفصل» (ص
٥٠٢) ، و«شرح المفصل» (٣٦/٥) و(٢٢/١٠) .

(٢) «الكشاف» (١١/٣) .

الكلام في اسم المفعول الواوي ؛ نحو : مغزو .

فإن قلت : ما السر في جواز (معدي) ، و (مغزي) بقلبها ياء مع الكثرة والاطراد ، لا سيما في (مرضي) ، وامتناع ذلك في (عدو) . . قلت : السر أن نحو : مغزو طال ، فنقل ، والياء أخف ، فعدل إليه ، بخلاف فعول ، أو أنه محمول على فعله ، فافهم .

(وتقول في فعل من الواوي : صبي) والأصل : صَبِيُوْ ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، وهو من الصبوة ، (ومن اليائي : شري) أصله : شَرِيِيْ ، أدغمت الياء في الياء ، والفرس الشري : هو الذي يشري في سيره ؛ أي : يلج .

[الْمَزِيْدُ فِيهِ مِنَ النَّاقِصِ]

وَالْمَزِيْدُ فِيهِ : تُقَلَّبُ وَاوُهُ يَاءً ؛ لِأَنَّ كُلَّ وَاوٍ وَقَعَتْ رَابِعَةٌ فَصَاعِدًا ، وَلَمْ يَكُنْ مَا قَبْلَهَا مَضمُومًا قُلِبَتْ يَاءً ، فَتَقُولُ : أَعْطَى يُعْطِي ، وَأَعْتَدَى يَعْتَدِي ، وَأَسْتَرَشَى يَسْتَرِشِي . وَتَقُولُ مَعَ الضَّمِيرِ : أَعْطَيْتُ ، وَأَعْتَدَيْتُ ، وَأَسْتَرَشَيْتُ . وَكَذَلِكَ تَغَارَيْنَا ، وَتَرَاجَيْنَا .

(و) الثلاثي (المزيد فيه : تقلب واوه ياء ؛ لأن كل واو وقعت رابعة فصاعداً ، ولم يكن ما قبلها مضموماً قلبت ياء) ؛ تخفيفاً لتقل الكلمة بالطول ، والمزيد فيه كذلك لا محالة فيه ، فتقلب فيه الواو ياء .
وقوله : (رابعة) احتراز من نحو : غَزَوَ ، وقوله : (فصاعداً) ؛ ليدخل فيه نحو : اعتدى ، واسترشى ، وقوله : (ولم يكن ما قبلها مضموماً) احتراز من نحو : يغزو .

(فتقول : أعطى يعطي) والأصل : أَعْطَوُ يُعْطَوُ ، (واعتدى يعتدي) والأصل : اَعْتَدَوُ يَعْتَدَوُ ، (واسترشى يسترشي) والأصل : اسْتَرَشَوُ يَسْتَرِشَوُ ،

ومثل بثلاثة أمثلة ؛ لأنها إما رابعة أو خامسة أو سادسة .

(وتقول مع الضمير : أعطيت ، واعتديت ، واسترثيت . وكذلك : تغازينا ، وتراجينا) بقلب الواو من الجميع ياء ؛ لما ذكرنا ، فاحفظ هذه الضابطة .

ولكن اعلم : أن المصنف وغيره أطلقوا الكلام في هذا القلب على سبيل الكلية ، وقالوا : (كل واو . . . إلى آخره) ولي فيه نظر ؛ لأن هذا القلب إنما هو في لام الفعل فقط ؛ لأن وقوعه رابعاً أكثر ، فهو أليق بالتخفيف ؛ بدليل أنهم لا يقبلونه من استقوم ، وفي التنزيل : ﴿ اسْتَحَوْا ﴾ ، وكذا : اعشوشب ، واجتوروا ، وتجاوزوا ، وما أشبه ذلك .

وفي نحو : افعلْ وافعلْ لا تقلب اللام الأولى ؛ لأن الأخيرة منقلبة لا محالة ، فلو انقلبت الأولى أيضاً . لأوقع في الثقل المهروب عنه ، لا سيما في المضارع ، بدليل ارعوى يرعوي ، واحواوى يحواوي ، وما أشبه ذلك ، ولأنه ينتقض بنحو : مَدْعُوٌّ ، وَعَدُوٌّ ، وكأنهم اعتمدوا على إيراد هذا البحث في المعتل اللام ، وعلى أنه لا اعتداد بالمدة ، أو أن المدة قائمة مقام الضمة . هذا آخر الكلام فيما يكون حرف العلة فيه حرفاً واحداً ، فلنشرع فيما تعدد فيه حرف العلة ، فنقول :

الرَّابِعُ : الْمُعْتَلُّ الْعَيْنَ وَاللَّامَ ، وَيُقَالُ لَهُ : اللَّفِيفُ الْمَقْرُونُ ؛ فَقُولُ :
شَوَى يَشْوِي شِيَا ؛ مِثْلُ : رَمَى يَرْمِي رَمْيًا ، وَقَوَى يَقْوِي قُوَّةً ، وَرَوَى
يَرْوِي رَوًى ؛ مِثْلُ : رَضِيَ يَرْضَى ، فَهُوَ رَيَّانٌ ، وَأَمْرَأَةٌ رَيَّاءٌ ؛ مِثْلُ :
عَطَّشَانٌ ، وَعَطَّشَى ، وَأَرْوَى ؛ كَأَعْطَى ، وَحَيَّيْ ؛ كَرَضِيْ ، وَحَيَّ
يَحْيَا حَيَاةً ، فَهُوَ حَيٌّ ، وَحَيًّا وَحَيَّاتٍ ، فَهَمَّا حَيَّانٍ ، وَحَيُّوا ، فَهُمْ
أَحْيَاءٌ . وَيَجُوزُ حَيُّوا بِالتَّخْفِيفِ ؛ كَرَضُوا .

النوع (الرابع) من الأنواع السبعة : (المعتل العين واللام) وهو ما يكون

عينه ولامه حرفي علة ، وقدمه ؛ لكثرة أبحاثه بالنسبة إلى ما يليه .

(ويقال له : اللفيف المقرون) أما اللفيف . . فلاجتماع حرفي علة فيه ، يقال للمجتمعين من قبائل شتى : لفيف ، وأما المقرون . . فلمقارنة الحرفين ؛ لعدم الفاصل بينهما ، بخلاف ما سيجيء بعده ، والقسمة تقتضي أن يكون هذا النوع أربعة أقسام ، لكن لم يجر ما يكون عينه ياء ولامه واو ، فبقي ثلاثة . ولا يكون إلا من باب : ضرب يضرب ، وعلم يعلم ، والتزموا فيما يكون الحرفان فيه واوين كسر العين في الماضي ؛ نحو : قَوِي ؛ لتقلب الواو الأخيرة ياء ؛ دفعا للثقل .

وإنما جاء في هذا النوع يفعل بالكسر حال كون العين واو ؛ لأن العبرة في هذا الباب باللام ، ولذا لا تعل العين .

(فتقول : شَوِي يشوي شيئا ، مثل : رمى يرمي رميا) فجميع ما عرفته في رمى يرمي فاعرفه ههنا بعينه ، والأصل : شَوِي يَشُوِي ، أعلا إعلال رمى يرمي ، وأصل شيئا : شَوِيًا ، اجتمعت الواو والياء ، وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، وأدغمت الياء في الياء ، ولا يجوز قلب الواو ألفا ؛ لئلا يلزم حذف إحدى الألفين ، فتختل الكلمة .

فإن قيل : إذا كان الأصل : شَوِي ، فلم أعل اللام دون العين ، مع أن العلة موجودة فيهما ؟

قلت : لأن آخر الكلمة أولى بالتغيير والتصرف فيه ، فلا يعل العين في صيغة من الصيغ ؛ لأنه لم يعل في الأصل ، فلا يقال في اسم الفاعل : شاء بالهمزة ، بل : شَاو بالواو ، ويقال في اسم المفعول : مَشَوِي ، لا مَشِيِي ، فالحاصل أنه يجعل مثل الناقص بعينه ، لا مثل الأجوف .

(و) نقول : (قَوِي يَقْوِي قُوَّة) والأصل : قَوَوَ يَقْوَوُ ، فأعلا إعلال رضي يرضى ، ولم يدغم ؛ لأن الإعلال في هذه الصورة واجب ؛ إذ لا يجوز أن يقال : رَضَو - مثلاً - بلا إعلال ، بخلاف الإدغام ؛ إذ يجوز أن يقال : حَبِي بلا

إدغام ، فقدم الواجب ، فلم يبق سبب الإدغام ، ولأن قَوِيَّ أخف من قَوٍّ بالإدغام ، واغتر اجتماع الواوين في القوة ؛ للإدغام ، فإنه موجب للخفة ، ونظيره الجَوُّ والَبُوُّ^(١) ، ولم تعل العين ؛ لثلا يلزم في المضارع : يَقَايُ بياء مضمومة ، وقيل : لثلا يلزم اجتماع الإعلالين .

(وَرَوِيَّ يَزَوِيَّ رَيًّا) أصله : زَوِيًّا ، ولم تقلب العين من زَوِيٍّ ألفاً وإن لم يلزم اجتماع الإعلالين ؛ لثلا يلزم في المضارع أن يقال : يَزَايُ ؛ كيخاف بياء مضمومة ، وهم رفضوا ذلك ، ولأن فعل مكسور العين فرع فعل مفتوح العين ، ولم تقلب في المفتوح ، فلم تقلب في المكسور ، فَقَوِيَّ يَقَوِيَّ ، وَرَوِيَّ يَزَوِيَّ ؛ (مثل : رضي يرضى) في جميع أحكامه بلا مخالفة ، وعليك ألاَّ تعل العين أصلاً ، ولما لم يكن اسم الفاعل من رَوِيَّ يروى مثله من شوى . . أشار إليه بقوله :

(فهو رَيَّان ، وامرأة رَيَّا ، مثل : عطشان ، وعطشى) يعني : لا يقال : راو ، وراوية ، بل تُبنى الصفة المشبهة ؛ لأن المعنى لا يستقيم إلا عليها ؛ لأن صيغة فاعل تدل على الحدوث ، والصفة المشبهة على الثبوت ، والمعنى في هذا على الثبوت لا الحدوث ، فتأمل .

وأصل رَيَّان : رَوَيَّان ، تقول : ريان ريانان ريانون رِوَاء ، رِيا رَيَّيَّان رِوَاء أيضاً ، وتقول في تشية المؤنث حال النصب والخفض مضافة إلى بياء المتكلم : رَيَّيِّي ، بخمس ياءات : المنقلبة عن الواو ، ولام الفعل ، والمنقلبة عن ألف التأنيث ، وعلامة التشية ، وياء المتكلم .

(وأروى ؛ كأعطى) يعني : أن المزيد فيه من هذا النوع مثل الناقص بعينه ، وقد عرفته ، فوازن هذا عليه ، ولا تفرق ، ولا تعل العين أصلاً ، فإني لو

(١) في (د) (التو) ، وجاءت في (أ) بالثاء والباء ؛ أي : يمكن أن نقرا (والتو) ، وكذلك : (والبو) ، ومعنى البو : جلد الحُوار يحسنى ثبناً أو حشيشاً لثراءه أم المسلوخ ، والقوله معان كثيرة منها : الفرد ضد الزوج ، والحبل المقنول طاقاً واحداً ، والباء المنصوب ، وغير ذلك .

اشتغلت بتفصيل ذلك . . لَطَالُ الكتاب من غير طائل .

(و) نقول في فِعْلٍ مكسور العين مما الحرفان فيه ياءان (حَيَّيْ ؛ كَرَضِي) بلا إعلال العين ؛ لما تقدم ، وجاز عدم الإدغام ؛ نظراً إلى أن قياس ما يدغم في الماضي أن يدغم في المضارع ، وهنا لا يجوز الإدغام في المضارع ؛ لما يلزم من يَحْيِيْ مضموم الياء ، وهو مرفوض .

(و) يجوز (حَيَّ) بالإدغام ؛ لاجتماع المثلين ، وهذه هي الكثيرة الشائعة ، قال الله تعالى : ﴿ وَيَحْيِيْ مِنْ حَكٍّ عَنْ بَيْنَرٍ ﴾ ، ويجوز في الحاء الفتح على الأصل ، والكسر بنقل حركة الياء إليه ، ونقول في مضارع حَيَّيْ وَحَيَّيْ : (يَحْيَا) بلا إدغام ؛ لئلا يلزم الياء المضمومة ، وتقلب اللام ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ونقول : (حياة) في المصدر ، بتقلب الياء ألفاً ، وكتبت على صورة الواو على لغة من يميل الألف إلى الواو ، وكذلك : (الصلوة ، والزكوة ، والربوا) ، كذا ذكره صاحب « الكشف » فيه ^(١) .

والحق : أن أمثال ذلك يكتب في المصحف بالواو ؛ اقتداء بنقلته ، وفي غيره بالألف كحياة ؛ لأنها وإن كانت منقلبة عن الياء ، لكن الألف المنقلبة عن الياء إذا كان ما قبلها ياء . . نكتب بصورة الألف ، إلا في : يَحْيِيْ وَرَبَّى .

(فهو حَيَّ) في النعت ، ولم يقل : حَيَّيْ ؛ لما ذكر في راوٍ من أن المعنى على الثبوت ، ولم يجز حَيَّيْ بلا إدغام ؛ حملاً على الفعل ؛ لأن اسم الفاعل فرع على الفعل في الإعلال ، دون الإدغام ، وعلى تقدير حملة عليه فالحمل على ما هو الأكثر ؛ أعني : الإدغام أولى .

(وحيًا) في فعل الاثنين من حَيَّيْ بالإدغام ، (وَحَيَّيَا) فيه من حَيَّيْ بلا إدغام . (فهما حَيَّان) في ثنية حَيَّيْ ، (وَحَيَّوَا) في فعل جماعة الذكور من حَيَّيْ بالإدغام .

(١) الكشف (٣/ ٣٤٠) .

قال الشاعر^(١) :

عَثُوا بِأَمْرِهِمْ كَمَا عَثَّ يَنْصَتَهَا أَلْحَمَاسَةً
(فهم أحياء) في جمع حي ، (ويجوز) في فعل جماعة الذكور : (حَبُّوا
بالتخفيف ؛ كَرَضُوا) من حَيَّيْ بلا إدغام ، والأصل : حَيَّيُوا ؛ كَرَضِيُوا ، نقلت
ضمة الياء إلى ما قبلها ، وحذفت لالتقاء الساكنين ، ووزنه فَعُوَا .

قال الشاعر^(٢) :

وَكُنَّا حَسِبْنَاهُمْ فَوَارِسَ كَهْمِسٍ حَيَّوْا بَعْلَمًا مَا نُوْنَا مِنَ الْدُفْرِ أَغْصُرَا
وأما عند اتصال الضمير^(٣) . . فلا مدخل للإدغام ، كما تقدم في المضاعف ؛
ولذا لم يذكره .

ويجوز عند تاء التانيث : حَيَّيْتُ وَحَيَّيْتُ ؛ كَحَيَّيْ وَحَيَّيْ .

وَالْأَمْرُ : أَحْيَ ؛ كَأَرَضَ . وَأَحْيَا يُحْيِي ؛ كَأَعْطَى يُعْطِي بَعْضُهُ ، وَحَيَا
يُحَايِي مُحَايَاةً . وَاسْتَحْيَا يَسْتَحْيِي اسْتَحْيَاءً ، اسْتَحْيَ فِي الْأَمْرِ .
وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : اسْتَحْيَ يَسْتَحْيِي اسْتَحْ ، وَذَلِكَ أَلْحَفُ لِكَثْرَةِ
الِاسْتِعْمَالِ ؛ كَمَا قَالُوا : لَا أَدْرِ ، فِي : لَا أَدْرِي .

(والأمر : إَحْيَ) من تحيا ؛ (كَأَرَضَ) من تَرْضَى في سائر التصاريف ،
مؤكداً أو غيره ، تقول : أَحْيَ أَحْيَا أَحْيَوْا ، أَحْيَيْ ، بياء ساكنة بعد ياء مفتوحة ،
أحيا أَحْيَيْنَ ، وبالتأكيد : أَحْيَيْتُ أَحْيَاناً أَحْيُونُ ، والوزن : أَفْعُوُنْ ، أَحْيَيْتُ بِكسر

(١) البيت لعبيد بن الأبرص . انظر « ديوانه » (ص ٢١٩) و« كتاب سيبويه » (٣٩٦/٤) ، و« المفصل » (ص ٥٠٤) ، و« شرح المفصل » (١١٥/١٠) .

(٢) البيت لأبي حُزَيْبَةَ ، الوليد بن حنيفة التميمي ، وقد ذكره في « الأغاني » (٨٩٩٨/٢٦) ، وهو في « كتاب سيبويه » (٣٩٦/٤) ، و« المقنَّب » (٣١٨/١) ، و« شرح المفصل » (١١٦/١٠) ، وانظر « لسان العرب » مادة (حيا) .

(٣) في (هـ) زيادة : (أي : المرفوع المنحرك) .

الياء الثانية ، والوزن : أَفْعَيْتَ ، أَحْيَيْتَ أَحْيَيْتَان .

(و) تقول في أفعَل : (أَحْيَا يُحْيِي ؛ كَأَعْطَى يُعْطِي بِعَيْنِهِ) ولا يدغم حال النصب أيضاً ، بل يقال : أَنْ يُحْيِي^(١) ؛ حملاً على الأصل ، قال الله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَوْلٍ عَلَّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى ﴾ .

تقول : أَحْيَى يُحْيِي إحياء ، فهو مُحْيٍ ، وذاك مُحْيٍ ، لم يُحْيِ ، لِيُحْيِ ، أَحْيِ ، لا تُحْيِ ، بحذف اللام ، وإبقاء العين بحاله ، وبالنأكيد : أَحْيَيْنَ ، بإعادة اللام ؛ كأعطين .

(و) تقول في فاعَل : (حَابَا يُحَايِي مُحَايَا) فهو مُحَايٍ ، وذاك مُحَايَا ، لم يُحَايِ ، لِيُحَايِ ، حَايِ ، لا تُحَايِ ؛ كَنَاجِ بِعَيْنِهِ .

(و) تقول في استفعل : (اسْتَحْيَا يَسْتَحْيِي اسْتَحْيَاء ، اسْتَحْيِ فِي الْأَمْرِ) فهو مَسْتَحْيٍ ، وذاك مَسْتَحْيٍ ، لم يَسْتَحْيِ ، لَتَسْتَحْيِ ، لا تَسْتَحْيِ ؛ كَاسْتَرْشَى بِعَيْنِهِ .

(ومنهم) أي : من العرب (من) يحذف إحدى الياءين (و) يقول : اسْتَحْيِ يَسْتَحْيِي اسْتَحٍ فهو مَسْتَحٍ ، وذاك مَسْتَحٍ ، لَيَسْتَحٍ ، لا تَسْتَحٍ ، لم تَسْتَحٍ ، بكسر الحاء ، وحذف الياء الأخيرة علامة للمجزم ، وهذه لغة تميمية ، والأولى حجازية ، وهو الأصل الشائع قال الله تعالى : ﴿ إِنْ أَلَّاهُ لَا يَسْتَحْيِ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا... الآية ، وقال تعالى : ﴿ وَكَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ ﴾ .

وتقول على اللغة الثانية : اسْتَحْيِ اسْتَحْيَا اسْتَحْوَا ، على وزن اسْتَفْوَا ، اسْتَحْتِ اسْتَحْتَا ، على وزن اسْتَفْتِ اسْتَفْتَا ، اسْتَحْتِيْن ، على وزن اسْتَفِيْن^(٢) .

(١) في (أ) و(ج) و(د) : (ولا يدغم حال النصب أيضاً ، لا تقول : أَنْ يُحْيِ) .

(٢) سيذكر العلامة الشارح رحمه الله تعالى لاحقاً أن المحذوف هو العين من هذا الفعل ؛ وبناء عليه كان ينبغي أَنْ يقول : (على وزن اسْتَغْلَن) ، ولكن هكذا ورد هذا الوزن في كل النسخ التي بين أيدينا ، ما عدا (ب) فالكلمة ساقطة منها أصلاً ، وجاء في مطبوعة داغستان (ص ٢١٥) : (اسْتَفْلَن) ، وصرح في « تدريج الأذاني » (ص ١٨٨) بأنه الصواب ، فانظره ، علماً أن اختلاف الوزن مبني على خلاف في المحذوف ، سيأتيك بعد قليل .

إلى الآخر ، ويستحي يستحيان يستحون ، على وزن : يستفون ، تستحي تستحيان يستحين على : وزن يستقين . . . إلى الآخر ، استح استحيا استحوا ، استحي استحيا استحين ، وبالتأكيد : استحين ، بإعادة اللام ، استحيان استحن ، استحين استحيان استحيان .

ولما تقرر أن هذا النوع لا تعتل عنه البتة ، وهلنا قد حذف . . أشار إلى الجواب بقوله : (وذلك الحذف ؛ لكثرة الاستعمال ؛ كما قالوا : لا أدري ، في : لا أدري) يعني : ليس الحذف للإعلال ، بل على سبيل الاعتبار ، مثله من : لا أدري ، والأصل : لا أدري ، فحذفت الياء ؛ لكثرة استعمالهم هذه الكلمة ، كذا حكاه الخليل وسيبويه^(١) ، ونظيره حذف النون من : (يكون) حال الجزم ؛ نحو : لم أك ، ولم تك ، ولم يك ، وهذا كثير في الكلام .

قال سيبويه في استحي : حذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين ؛ لأن الياء الأولى تقلب ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، وإنما فعلوا ذلك حيث كثر في كلامهم ، وقال المازني : لم تحذف لالتقاء الساكنين ، وإلا . . لردوها إذا قالوا : هو يستحي ، ولقالوا : يستحي^(٢) .

قلت : وفيه نظر ؛ لأنه كما نقلت حركة الياء من استحي إلى ما قبلها ، وقلبت ألفاً ، فكذلك ههنا ، نقلت حركة الياء من : يستحي إلى ما قبلها ، وحذفت الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، والعلة فيهما كثرة الاستعمال .

(١) انظر العين ٢ (٥٨/٨) ، والمحكم والمحيط الأعظم (١٠١/١٠) .

(٢) الذي في الصحاح مادة (حيا) : (يستحي) ، وما أثبتناه هو من اللسان ٢ والناس ٢ ، هذا ؛ وإن ما قرره العلامة الشارح هنا من حذف العين هو أحد رأيين لعلماء النحو ، كما ذكر ذلك أبو حيان في البحر المحيط (١٢١/١) ، وارتشاف الضرب (٢٤٨/١) ، (٢٤٩) ، والسمين الحلبي في الدر المنصور (٢٢١/١) ، وقد قال العلامة أبو الحسن الكيلاني في شرح تصريف العزي (ص ٤١) : (« ومنهم » أي : من العرب « من » يحذف لامة ، أو عين فعله ، والأول أولى) ، ثم إن المكبري من قبله قد استبعد حذف العين في إملاء ما من به الرحمن (٢٦/١) ، فراجع .
هذا ؛ وقد ذكر الزبيدي في ناسخ العروس مادة (حي) أن ابن بري قال : (قول أبي عثمان موافق لقول سيبويه ، والذي حكاه - أي : الجوهرى - عن سيبويه ليس هو قوله ، وإنما هو قول الخليل) ، فليأمل .

وفي كلام سيبويه أيضاً نظر ؛ لأنه يوهم أن المحذوف هو اللام ، والحق أنه العين ، وإلا . . لوجب أن يقال في المجزوم والأمر : لم يستخِي ، واستخِي بإثبات الياء ؛ لأن حذف اللام إنما هو ؛ لكونه قائماً مقام الحركة ، وليس العين كذلك ، فالمحذوف العين ، وحذف اللام في المجزوم والأمر مثله في الناقص ، لا لكثرة الاستعمال ، بدليل إعادتها في نحو : استَحْيَا واستَحْيَيْ ، فليتامل^(١) .
وحيث لا حاجة إلى قلب الياء ألفاً ؛ لأنه يحذف سواء قلب ، أو لم يقلب ، بل نقلت حركته وحذف ، فالتشبيه به (لا أدري) في الحذف لكثرة الاستعمال ، لا في حذف اللام .

الخَامِسُ : الْمُعْتَلُّ أَلْفَاءً وَاللَّامَ ، وَيُقَالُ لَهُ : اللَّفِيفُ الْمَفْرُوقُ ؛
فَتَقُولُ : وَقَى ؛ كَرَمَى ، يَبْقَى يَقِيَانٌ يَقُونَ . وَتَقُولُ فِي الْأَمْرِ : قِ ،
فَيَصِيرُ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ ، وَيَلْزُمُهُ أَلْفَاءُ فِي الْوَقْفِ ؛ نَحْوُ : قَهْ ،
فَتَقُولُ : قَهْ يَا رَجُلٌ قِيَا قُوا ، قِي قِيَا قِينَ . وَتَقُولُ فِي التَّكْيِيدِ : قَيْنَ
قِيَانٌ قَيْنٌ ، قَيْنَ قِيَانٌ قِيَانٌ . وَبِالْخَفِيفَةِ : قَيْنَ قَيْنَ قَيْنَ . وَتَقُولُ : وَجِي
يُوجِي ؛ كَرَضِي يَرْضَى . وَالْأَمْرُ : إِنْجَ ؛ كَارَضَ .

النوع (الخامس) من الأنواع السبعة : (المعتل الفاء واللام) وهو الذي فاؤه ولامه حرفا علة ، (ويقال له : اللفيف المفروق) لاجتماع حرفي العلة مع الفارق بينهما ؛ أعني : العين .

(١) اعلم : أن ما نقله الشارح رحمه الله تعالى من كلام سيبويه ينشأ عنه مثل هذا التوهم الذي أشار إليه ألفاً ، ولكن يرجعنا إلى نص « الكتاب » (٣٩٩/٤) وجدناه مختلفاً عما نقله الشارح وغيره عن سيبويه ، وإليك النص بحروفه : (وكذلك استَحْيَيْتُ أسكنوا الياء الأولى منها ، كما سكنت في بعث ، وسكنت الثانية ؛ لأنها لام الفعل ، فحذفت الأولى ؛ لتلا يلتقي ساكنان ، وإنما فعلوا هذا حيث كثر في كلامهم) ، فانت ترى أن سيبويه صرح بحذف العين ؛ إذ قال : (فحذفت الأولى) ، وبهذا يتدفع توهم حذف اللام ؛ كما ذكر الشارح رحمه الله تعالى .

والقسمة تقتضي أن يكون أربعة أقسام ، وليس في كلام العرب من هذا النوع ما فاؤه ولامه ياء ، إلا يدبت بمعنى : أنعمت ، يقال : يَدْتُ يَيْدِي^(١) ، فالفاء في غيره واو فقط ، واللام لا تكون إلا ياء ؛ لأنه ليس في كلامهم ما فاؤه واو ولامه واو ، إلا لفظة : (واو) ، ولم يجرء إلا من باب : ضَرَبَ يَضْرِبُ ، وعِلِمَ يَعْلَمُ ، وحَسِبَ يَحْسِبُ ، ولم يذكر المصنف مثال الأخير ، وهو : ولي يلي .

(فنقول) من ضرب يضرب : (وقى) أي : حفظ ، وَقَبًا وَقَوًا ، والأصل : وَقَبُوا ، وَقَتَّ وقنا وقين ، وقيتَ وقيتما وقيتم ، وقيتَ وقيتما وقيتن ، وقيتَ وقينا ؛ (كرمي) رميا . . . إلى آخره ، والإعلانات هنا كالإعلانات هناك .

(بقي يقيان يقون) ، بقي يقيان يقين ، بقي يقيان تقون ، تقين تقيان تقين ، أقي بقي ، ولم يقل : كبرمي ؛ لأنه يخالفه في حذف الفاء ، إذ الأصل : يَوْقي ، وأما حكم اللام منه . . فحكمه حكم يرمي ، والأصل في يَقُون : يَقْيُون ، وفي تقين فعل الواحدة المخاطبة : تَقْيِينٌ ؛ كَتَعْدِيدٍ ، فحذفت اللام ، كما في يرمون ، وترمين ، والوزن : يَقُون ، وتَعِين ، وأما تقين في الجمع . . فوزنه تَعْلَنُ ، والياء لام الفعل .

(وتقول في الأمر : ق) يا رجل على وزن : ع ، (فبصير على حرف واحد) كما ترى ؛ لأن الفاء محذوفة ، وقد حذف حرف المضارعة ، ولام الفعل ، فلم يبق غير العين ، وكذا تقول في سائر المعجزومات : لا تَقِ ، لَيْقِ ، ولم يبق على وزن : لا تَع ، وليع ، ولم يع .

(ويلزمه) أي : الأمر لحوق (الهاء في الوقف ؛ نحو : قَه) لتلا يلزم الابتداء بالساكن إن سكنت الحرف الواحد للوقف ، أو الوقف على المتحرك إن لم تسكن ، وكلاهما ممتنع .

(١) قال في «تدريج الأذاني» (ص ١٩٠) : (يَدْتُ يَيْدِي من باب : رمي يرمي) .

وأما حال الوصل . . (فتقول : قه يا رجل^(١) ، قيا قوا) أصله : قَيُوا (قِي) أصله : قِيي (قيا قين) على وزن : عَلَنَ ، فهو واقٍ ، والأصل : واقِي ، وذلك مَوْقِيٌّ ، والأصل : مَوْقُورِيٌّ ، فحكم اللام في الجميع حكم لام رمي بلا فرق ، فقس .

(ونقول في التأكيد) بالنون الثقيلة :

(قَيْنٌ) بإعادة اللام ؛ لما عرفته في نحو : اغزون^(٢) ، (قِيَانٌ قُنٌ) بضم القاف في فعل جماعة الذكور ، وحذف الواو ؛ لالتقاء الساكنين ، ودلالة الضمة عليها ، (قِنَّ) بكسر القاف في فعل الواحدة ، وحذف الياء ؛ لالتقاء الساكنين ، ودلالة الكسرة عليها ، (قِيَانٌ قَيْنَانٌ) .

(وبالحقيقة : قَيْنٌ قُنٌ قِنَّ ، وتقول) من باب : علم يعلم : (وَجِيَّ يَوْجِيٌّ ؛ كرضي يرضى) في جميع الأحكام والتصاريف بلا فرق أصلاً ، (والأمر : ايجِ ؛ كارضِ) تقول : ايجِ ايجياً ايجِوا ، ايجِ ايجياً ايجِين ، وبالتأكيد : ايجِين . . الخ^(٣) .

وذكر ذلك ؛ لفائدة وهي : أن الواو تقلب ياء ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها ، فإن الأصل : إَوْجٌ ، يقال : وجي الفرس ، إذا وجد في حافره وجع .

(١) كذا في (د) ، وفي بقية النسخ : (ق) بدون الهاء ، ولعل الصواب ما أثبتنا من (د) ، فقد جاء في هامشها : (ويكتب بالهاء في الوصل أيضاً) ، وفيه إشارة إلى ما ذكره الشارح رحمه الله في أثناء كلامه عن النوع الأول ، وهو المثال ؛ إذ قال : (الأصل في كل كلمة : أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها ، والوقف عليها) . انظر (ص ١٥٨) .

(٢) انظر (ص ١٩٧) .

(٣) عبارة (ب) : (وبالتأكيد : ايجِين ايجِيان ايجِون . .) ، ولم نرده على الكتاب ؛ لأنه غير صحيح ؛ أعني : (ايجِون) ، فحقه أن يقال فيه : (ايجِرٌ) ؛ إذ لا تعاد لام هذا الفعل في فعل جماعة الذكور المؤكد بالنون ، ولا في فعل الواحدة المخاطبة ؛ كما سبق تقريره في الحديث عن توكيد نحو : (ارضِ) في (ص ١٩٧) ، فراجع ؛ علماً أن هذه الزيادة في (ب) ورد مثلها في نسخة ٥ تدرج الأداني ٥ ، ولكنه جاء : (وبالتأكيد : ايجِين ايجِيان ايجِن . .) ، وهو الصواب ، والله أعلم . انظر ٥ تدرج الأداني ٥ (ص ١٩٢) .

السادس : الْمُعْتَلُّ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ ؛ كَبَيِّنَ ، فِي اسْمِ مَكَانٍ . وَيَوْمَ ،
وَوَيْلَ ، وَلَا يَبْنِي مِنْهُ الْفِعْلُ .

النوع (السادس) من الأنواع السبعة : (المعتل الفاء والعين) وهو ما يكون
فاؤه وعينه حرفي علة ، والقسمة تقتضي أن يكون أربعة أقسام ، ولم يجر
ما يكون الفاء والعين منه واوين ؛ لكونه في غاية الثقل ، فبقي ثلاثة أقسام أشار
إلى أمثلته بقوله : (كَبَيِّنَ ، في اسم مكان ، ويوم ، وويل) وهو واد في جهنم ،
وويل أيضاً كلمة عذاب .

(ولا يبنئ منه) أي : من هذا النوع (الفعل) لأن الفعل أثقل من الاسم ،
وهذا النوع أثقل الأنواع المتقدمة ؛ لما فيه من الابتداء بحرفين ثقلين ؛ ولهذا
لم يجر مما هو الأثقل - أعني : ما يكون فاؤه وعينه واوين - اسم ولا فعل .

السابع : الْمُعْتَلُّ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ وَاللَّامُ ، وَذَلِكَ وَآؤُ وَيَاءُ لِاسْمِي
الْخَرْفَيْنِ .

النوع (السابع) من الأنواع السبعة : (المعتل الفاء والعين واللام) وهو
ما يكون فاؤه وعينه ولامه حروف علة ، والقسمة تقتضي أن يكون تسعة أقسام ،
ولم يجر في الكلام من هذا النوع إلا مثالان ، (وذلك واو وباء لاسمي
الحرفين) وهما (و) و (ي)^(١) ، فإن الهمزة والباء والجيم ... إلى الآخر
أسماء مسمياتها : (أ ب - ج) ... إلى الآخر ؛ كالرجل ، والفرس .
قال الخليل لأصحابه : كيف تنطقون بالجيم من جعفر ؟ فقالوا : جيم ،

(١) في (١) : (وهما « وؤؤ » و« ييي ») وهذا باعتبار أصل الواو والياء ، كما سيبين الشارح بعد
قليل .

فقال : إنما نطقتم بالاسم ولم تنطقوا بالمسؤول عنه ، والجواب : (ج) ؛ لأنه المسمى^(١) .

وتركيب (الياء) من الياءات الثلاث بالاتفاق ، ويجعلون لامه همزة تخفيفاً^(٢) ، وقال الأخفش : إن ألف (الواو) منقلبة من الواو ، وقيل : من الياء ، والأول أقرب ؛ لأن الواوي أكثر من اليائي ، فالحمل عليه أولى ، وقلبت العين منهما ألفاً دون اللام ؛ كراهة اجتماع حرفي علة متحركين في الأول ، والله تعالى أعلم .



(١) انظر • كتاب سبويه • (٣ / ٣٢٠) .

(٢) يعني : الأصل (يبي) ، قلبت الياء الأخيرة همزة ، فصار : (يبيء) ، وقلبت الياء المتوسطة ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار : (ياء) أو تقول : قلبت الياء الوسطى ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار : (يائي) ، وقلبت الياء الأخيرة همزة تخفيفاً ، فصار : (ياء) والله أعلم .

فَصْلٌ سِي فِي الْمَهْمُوزِ

حُكْمُ الْمَهْمُوزِ فِي تَصَارِيفِ فِعْلِهِ حُكْمُ الصَّحِيحِ ؛ لِأَنَّ الِهْمَزَةَ حَرْفٌ صَحِيحٌ ، لِكَيْتَهَا قَدْ نُحَقِّقُ ، إِذَا وَقَعَتْ غَيْرَ أَوَّلٍ ؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ مُدِيدٌ ، مِنْ أَقْصَى الْحَلْتِ ، فَتَقُولُ : أَمَلٌ يَأْمُلُ ؛ كَتَصَرَّ يَنْصُرُ . وَالْأَمْرُ : أَوْمَلْ ، بِقَلْبِ الِهْمَزَةِ وَأَوَّ ؛ لِأَنَّ الِهْمَزَتَيْنِ إِذَا التَقَتَا فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ، ثَانِيَتُهُمَا سَاكِنَةٌ . وَجَبَ قَلْبُهَا بِحَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا ؛ كَأَمَنْ ، وَأَوْمِنْ ، وَإِيمَانٍ . فَإِنْ كَانَتِ الْأَوَّلَى هَمْزَةً وَضَلَّ . تَعُودُ الثَّانِيَةُ هَمْزَةً عِنْدَ الْوُضُلِ إِذَا انْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا .

(فصل : في) بيان (المهموز) وهو الذي أحد حروفه الأصول همزة ، ولفظ المهموز يشعر بذلك ، وهو على ثلاثة أنواع ؛ لأن الهمزة : إما فاء ، ويسمى مهموز الفاء والصدر ، أو عين ، ويسمى مهموز العين والأوسط ، أو لام ، ويسمى مهموز اللام والعجز .

(حكم المهموز في تصاريف فعله حكم الصحيح ؛ لأن الهمزة حرف صحيح) بدليل قبولها الحركات الثلاث ، بخلاف حروف العلة ؛ يعني : أن تصاريف الفعل المهموز الخالي عن التضعيف ، وحروف العلة كتصاريف الصحيح ، فإن لفظ المهموز إذا أطلق . . يفهم منه الخالي عن التضعيف ، وحروف العلة ، وإلا . . فيقال : المضاعف المهموز ، والمثال المهموز ، والأجوف المهموز ، ونحو ذلك .

والأوَّلَى أن يقال : حكم المهموز في التصاريف حكم مماثله من غير المهموز ، إن كان مضاعفاً . . فمضاعف ، وإن كان مثالاً . . فمثال ، إلى غير ذلك .

وإنما جعل المهموز من غير السالم ؛ لما فيه من التغيرات التي ليست في السالم ، وأيضاً كثيراً ما تقلب الهمزة حرف علة ، (لكنها) أي : الهمزة (قد تخفف إذا وقعت غير أول) أي : غير مبتدأ بها ؛ فإنها تخفف إذا وقعت في أول الكلمة ، إن لم تكن مبتدأ بها ؛ نحو : (وأُمِرُ) بالالف ، والأصل : (وَأُمِرْ) بالهمزة ، فالمراد بغير الأول ألا تكون في أول الكلام ، بل يتقدم عليها شيء ، وإلا . . لم يخفف حيثئذ ؛ لأن الابتداء بحرف شديد مطلوب ، ألا ترى أنك تحتاج إلى زيادتها عند الوصل ^(١) ؟ !

وأما حذف الهمزة من نحو : خذ ، والأصل : أُوْخذ . . فليس من هذا الباب ، فإن همزة الوصل حذفها لازم عند فقد الاحتياج إليها ، وإنما تخفف ؛ (لأنها حرف شديد ، من أقصى الحلق) فتخفف ؛ دفعاً لشدتها ، وتخفيفها يكون بالقلب ، والحذف ، وغيرهما ، واستقصاء ذلك لا يليق بهذا الكتاب ؛ فإنه باب طويل الدليل ، ممتد السيل .

إذا تقرر أن حكمه حكم الصحيح . . (فتقول : أَمَلْ بأَمَل ؛ كنصر بتصر) في سائر التصاريف ، (والأمر : أُوْمَلْ ، بقلب الهمزة) التي هي فاء الفعل (واوْأ) فإن الأمر : أُوْمَلْ بهمزيين ، الأولى للوصل ، والثانية الفاء ، فقلبت واوْأ ؛ لسكونها ، وكون ما قبلها همزة مضمومة ؛ وذلك (لأن الهمزيين إذا التقيا) حال كونهما (في كلمة واحدة ثانيتهما ساكنة . . وجب قلبها) أي : قلب الثانية الساكنة (بحركة ما قبلها) أي : بحركة الهمزة التي قبلها ؛ روماً للخفة ؛ إذ لا يخفى ثقل ذلك .

وقوله : (ثانيتهما ساكنة) جملة حالية ، وجاز خلوها من الواو ؛ لكونها

(١) كذا في (ب) ، ولعله الأولى ؛ لأن المعنى ، كما يقول في « تدرج الأداتي » (ص ١٩٥) : (عند الوصل ؛ أي : عند التوصل إلى الابتداء بالسكن ، وليس المراد بالتوصل الدرج ، ضد الابتداء ؛ لأنها لا تزداد حيثئذ) ، وجاءت العبارة في (ج) و (د) : (. . . ألا ترى إلى زيادتها عند الوصل . . .) ، وفي (أ) : (. . . ألا ترى إلى عدم زيادتها عند الوصل . . .) ، وفي (هـ) : (. . . ألا ترى زيادتها عند الوصل . . .) ، فتأمل .

عقيب حال غير جملة ؛ كقوله : (من السريع)

وَاللَّهُ يُثَبِّتُ لَنَا مَالاً بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمٌ^(١)
فإن كان حركة ما قبلها فتحة . . تقلب بحرف الفتحة ، وهو الألف ؛
(كَأَمَنْ) أصله : أَمَّنْ ، قلبت الثانية ألفاً ، وإن كانت ضمة . . تقلب بحرف
الضمة ، (و) هي الواو ؛ نحو : (أومن) مجهول آمن ، أصله : أُوْمِن
بهمزتين ، وإن كانت كسرة . . تقلب بحرف الكسرة ، (و) هي الياء ؛ نحو :
(إيمان) مصدر آمن ، والأصل : إئْمان .

وإنما قال : (إذا التقتا) لأن الهمزة الساكنة ، التي قبلها حرف غير همزة ،
لا يجب قلبها بحرف حركة ما قبلها ، بل يجوز ؛ نحو : رأس ، وبؤس ،
ورثم ، وقال : (في كلمة واحدة) لأنهما لو كانتا في كلمتين لا يجب أيضاً
ذلك ، بل يجوز ؛ نحو : (يا قارىء اثر) بالهمزة ، ويجوز بالواو^(٢) .

وكذا قياس الفتح والكسر ؛ لأن ذلك لم يبلغ مبلغ ما في كلمة ؛ لجواز
انفكاكهما ، وقال : (ثانيتهما ساكنة) لأنهما لو التقتا في كلمة ، ولم تسكن
الثانية . . فله أحكام آخر لا تليق بهذا الكتاب .

وفيه نظر ؛ لأنه ينتقض بنحو : أَيْمَّة ، والأصل : أَائِمَّة ؛ كأخيمرة ؛ فإنه لم
تقلب الثانية ألفاً ، كما في : آمن ، بل نقلت حركة الميم إليها ، وقلبت ياء ،
فقليل : أَيْمَّة ، ويمكن الجواب : بأنه شاذ^(٣) .

إذا عرفت هذا . . فنقول : إذا قلبت الثانية (فإن كانت) الهمزة (الأولى)

(١) البيت لابن الرمي في « ديوانه » (٢٣١٥ / ٦) ، وهو في « خزائن الأدب » للبغدادي (٦٠ / ١) . وانظر
« دلائل الإعجاز » (ص ٢١٢) .

(٢) في (د) : (يا حادىء اثر) ، والحادىء : اسم فاعل من : حَدَىء ؛ كفحج ، بمعنى : نصر ومَنَعَ
من الظلم . و (و) اثر) أمر من الموازرة ؛ أي : المعاونة والمساعدة ، وفوقه : (ويجوز بالواو) أي :
يجوز أن نقول : (يا قارىء أَوْزُر) هكذا تلفظ ، ولكنها تكتب : (يا قارىء أَيْزُر) بالياء ؛ كما سبق
ذكره عند قول الماتن : (تقول) : يا زيد ايجل ، تلفظ بالواو ، وتكتب بالياء . انظر (ص ١٥٨) .

(٣) انظر « تدرج الأداني » (ص ١٩٧) .

من الهمزتين المنقلبة ثانيتهما واواً ، أو ياء (همزة وصل . . تعود الثانية) أي :
تصير الهمزة المنقلبة واواً ، أو ياء (همزة) خالصة (عند الوصل) أي : وصل
تلك الكلمة بكلمة قبلها ؛ يعني : عند سقوط همزة الوصل في الدرج ؛ لأنه
يرتفع حينئذ التقاء الهمزتين ، فلا تبقى علة القلب ، فتعود المنقلبة^(١) .

وقوله : (الهمزة الثانية)^(٢) المراد بها الواو والياء ، لكن أطلق عليهما
الهمزة ؛ لكونهما في الأصل همزة ، أو لصيرورتهما همزة ، ولأن قوله :
(الأولى) يقتضي الثانية قال ذلك في مقابلة هذا ، ولو قال : (تعود الثانية)
بمعنى ترجع . . لكان أخصر وأوضح ، لكن لما أردفه بقوله : (همزة) . . قلنا :
إنَّ (عَادَ) من الأفعال الناقصة بمعنى : صار ؛ لتكون (همزة) خبره ، ولك أن
تجعل (همزة) حالاً ، وهذا أسهل .

لكن قوله : (إذا انفتح ما قبلها) أي : ما قبل الثانية ، بعد حذف همزة
الوصل فيه نظر ، بل هو وهم محض ؛ لأن الهمزة الثانية تعود عند سقوط همزة
الوصل ، سواء انفتح ما قبلها ، أو انكسر ؛ لزوال العلة ؛ أعني : اجتماع
الهمزتين .

مثال ما انفتح ما قبلها : قوله تعالى : ﴿إِلَىٰ آلِهِدَىٰ أَتَيْنَا﴾ الأصل : إيتنا
بياء ، فلما سقط همزة الوصل . . عادت الهمزة المنقلبة .

ومثال ما انضم ما قبلها : قوله تعالى : ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَسْأَلُ أَتَدْنٰ لِي﴾
والأصل : إيذن بياء ، فلما سقط الهمزة الأولى . . عادت الثانية .

ومثال ما انكسر ما قبلها : قوله تعالى : ﴿فَلْيَوَدُّ الَّذِينَ آوَوْا إِلَىٰ آمَنَتُهُ﴾ والأصل :
أوتمن بالواو ، فعند سقوط الهمزة الأولى عادت الهمزة الثانية .

وكذا في المنقلبة واواً ، تقول في : أوئل : يا زيد ائمل ، ويا قطام ائملي ،
بإعادة الهمزة ، ولم يحىء مما يكون الأولى همزة وصل قلب الثانية ألفاً ؛ لأن

(١) في (أ) و(ج) و(هـ) : (فيعود المنقلب) .

(٢) كذا هي في كل النسخ ، مع العلم أنه قال في المتن : (تعود الثانية) بدون (الهمزة) ، فتنبه .

همزة الوصل لا تكون مفتوحة إلا في مواضع معدودة معينة .

وَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ فِي : خُذْ ، وَكُلْ ، وَمُرْ ، عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ ؛ لِكَثْرَةِ
الِاسْتِعْمَالِ . وَقَدْ يَجِيءُ مُرٌ عَلَى الْأَصْلِ عِنْدَ الْوَصْلِ ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿ وَأَمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ ﴾ .

(وحذفت الهمزة في : خُذْ ، وَكُلْ ، وَمُرْ ، على غير قياس) يعني : أن
القياس يقتضي أن يكون الأمر من : تأخذ ، وتأكل ، وتأمر : أُوخذْ ، وأُؤكل ، وأُؤمر ؛
كأُوْمَل من تأمل ، لكنهم لما اشتقوا^(١) الأمر منها . حذفوا الهمزة
الأصلية ، (لكثرة الاستعمال) ، ثم همزة الوصل ؛ لعدم الاحتياج إليها ؛ لزوال
الابتداء بالساكن ، وهذا حذف غير قياسي .

وفي نظم هذه الثلاثة في سلك واحد تسامح ؛ لأن هذا الحذف واجب في :
(خُذْ) و (كُلْ) بخلاف (مُرْ) لأنهما أكثر استعمالاً .

(وقد يجيء « مُرٌ » على الأصل عند الوصل ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَأَمُرْ أَهْلَكَ
بِالصَّلَاةِ ﴾) أصله : (أومر) ، حذفت همزة الوصل ، وأعيدت الثانية ، فقليل :
(وَأَمُرْ) ، وهذا أفصح من (ومُرْ) ؛ لزوال الثقل بحذف همزة الوصل ، وجاء
في الحديث : « فمر برأس التمثال » ، « ومُرْ بالستر » ، « ومر برأس
الكلب »^(٢) .

(١) في (ب) : (استقلوا) ، وعليها شرح الشيخ عبد الحق في « تدرج الأداني » (ص ١٩٨) فقال :
(« لكنهم » أي : العرب « لما استقلوا الأمر منها » أي : من الأمثلة المذكورة باجتماع الهمزتين
« حذفوا ... ») ، وما أثبتناه من النسخ الأخرى أولاً منه ؛ لتلا يلزم من قوله : (استقلوا) نعليل
حذف الهمزة بالاستئصال ، وكثرة الاستعمال في آن معاً ، فَعَلَّةٌ واحدة تكفي ، والله تعالى أعلم .

(٢) ثلاث الجمل من حديث واحد أخرجه أبو داود في « السنن » (٤١٥٨) ، والترمذي (٢٨٠٦) ،
والإمام أحمد في « مسنده » (٣٠٥ / ٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : (قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : « أتاني جبريل عليه السلام ، فقال لي : أتيتك الباحة فلم يمنعني أن أكون دخلت إلا أنه
كان على الباب تماثيل ، وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل ، وكان في البيت كلب ، فَمُرْ برأس =

وَأَزَّرَ يَأْزُرُ ، وَهَنًا يَهْنِيْءُ ؛ كَضَرَبَ يَضْرِبُ . وَالْأَمْرُ : إِيزِرُ . وَأُذِبَ
يَأْذِبُ ؛ كَكَرَّمَ يَكْرُمُ . وَالْأَمْرُ : أُوذِبُ . وَسَأَلَ يَسْأَلُ ؛ كَمَنْعَ يَمْنَعُ .
وَالْأَمْرُ : إِسْأَلُ . وَبَجُورُ : سَأَلَ يَسْأَلُ سَلًا . وَأَبَ يَأْوِبُ ، وَسَاءَ
يُسُوْءُ ؛ كَصَانَ يَصُوْنُ . وَجَاءَ يَجِيْءُ ؛ كَكَأَلَ يَكِيْلُ ، فَهُوَ سَاءٌ ،
وَجَاءَ . وَأَسَأَ يَأْسُوْهُ ؛ كَدَعَا يَدْعُوْهُ . وَأَتَى يَأْتِيْهِ ؛ كَرَمَى يَزْمِيْهِ .

(وأزر) أي : عاون (يأزر ، وهناً يهنيء ؛ كضرب يضرب) بلا فرق ،
والتحفيف على القياس المذكور ، (والأمر) من تأزر : (إيزر) كاضرب
أصله : إئزر ، قلبت الثانية ياء ، كما في إيمان ، وخصصه بالذكر ؛ لما فيه من
قلب ليس في : إهنيء .

(وأذّب بأذّب ؛ ككرم بكرم ، والأمر أودب) والأصل : أودب ، قلبت
الثانية واواً ؛ ولذا ذكره .

(وسأل يسأل ؛ كمنع يمنع ، والأمر : اسأل) كامنع ، ذكره وإن لم يكن فيه
تغيير ؛ تفرعاً له على يسأل ؛ كتفريع سل على يسأل ، كما قال : (ويجوز) في
سأل يسأل أسأل أن تقول : (سأل يسأل سَلًا) يقلب الهمزة الثانية ألفاً ، وليس بقياس
مستمر ، ولما فعل ذلك في الأمر . . . استغنى عن همزة الوصل ، وحذفت الألف ؛
لالتقاء الساكنين ، فقليل : سل ، وفي قراءة السبعة : ﴿ سَأَلَ سَائِلٌ ﴾^(١) بالألف .

= النشال الذي في البيت يقطع ، فيصير كهنة الشجرة ، ومُرّ بالستر فليقطع ، فليجعل منه وسادتين
منبوذتين توطآن ، ومُرّ بالكلب فليخرج ، فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وإذا الكلب لحسن
أو حسين كان تحت نعت نعتيهم ، فأنمر به فأخرج .
وقوله : (. . . برأس الكلب . . .) لفظة (رأس) لعلها وقعت سهواً من الناسخ ، كما ذكر ذلك في
« تدريج الأداني » (ص ١٩٩) ، فهي لم ترد في الحديث المتقدم كما رأيت ، فليحور .
(١) هي قراءة أبي جعفر ، ونافع ، وابن عامر . انظر « النشر في القراءات العشر » (٢ / ٣٩٠) ، قال في
« تدريج الأداني » (ص ١٩٩) : (وعليه فإلاضافة بمعنى : في « بحسب الظاهر » أي : قوله :
(في قراءة السبعة) معناه : في قراءة في القراءات السبع ، وهي قراءة الثلاثة المشار إليهم .

وقيل : هو أجوف واوي ؛ مثل : خاف يخاف ، وقيل : يائي ؛ مثل : هاب يهاب .

فإن قيل : لِمَ لَمْ يبقوا همزة الوصل ؛ لعدم الاعتداد بحركة السين ؛ لكونها عارضة ، كما قالوا في الأمر من تجار ، وتراف^(١) : إجار ، وأراف^(٢) ، ثم نقلوا حركة الهمزة إلى ما قبلها ، وحذفوها ، ثم أبقوا همزة وصل ، فقالوا : إجر ، وأرف ؛ لعدم الاعتداد بالحركة العارضة ؟

قلت : لأن سل أكثر استعمالاً ، فأحبوا^(٣) فيه التخفيف بحيث يمكن بخلاف ذلك .

أو قلت : سل مشتق من (تسال) بالألف ، فحذف حرف المضارعة ، وأسكن الآخر ، ثم حذفت الألف ؛ لالتقاء الساكنين ، فبقي (سل) ، وليس كذلك (إجر) و (أرف) فإن التخفيف فيهما إنما هو في الأمر دون المضارع .

(وآب) أي : رجع (يؤوب ، وساء يسوء ؛ كصان يصون ، وجاء يجيء ؛ ككالم يكيل) كما تقدم في باع يبيع ، يقال : كالم الزند ، إذا لم تخرج ناره ، (فهو ساء) في اسم الفاعل من ساء ، (وجاء) فيه من جاء .

وذكر ذلك ؛ لأنه ليس مثل : صائن ، بائع ، ولأن في إعلاله بحثاً ، وهو أن الأصل : ساويء وجاييء ، قلبت الياء والواو همزة ، كما في : صائن ، وبائع ، فقبل : ساءء ، وجاءء ، بهمزتين ، ثم قلبت الثانية ياء ؛ لانكسار ما قبلها ، كما في : أئمة^(٤) ، فقبل : سائي ، وجائي ، ثم أعلا إعلال غاز ، ورام ، فقبل : ساء وجاء ، والوزن : فاع ، وهذا قول سيبويه^(٥) .

(١) هذا الفعل مثلث العين كما في « الصحاح » مادة (راف) ، وجاء في (١) و (ج) : (وترؤف) .

(٢) في (ج) : (وأزؤف) .

(٣) كذا في (د) ، وفي بقية النسخ : (فأوجوا) ، ولعل الصواب ما أثبتناه .

(٤) إنما شبهه بـ (أئمة) من جهة القلب فقط ، وليس من جهة القلب وعلته ؛ لأن الـ (ع) لثنتين مختلفتان ، كما يظهر ذلك لمن تأمل . انظر « تدرج الأداني » (ص ٢٠٠) .

(٥) كتاب سيبويه (٣٧٦/٤) .

وقال الخليل : أصلهما : ساوئ وجاىء ، نقلت العين إلى موضع اللام ، واللام إلى موضع العين ، فقليل : ساوؤ وجاىء ، والوزن : فالع ، ثم أعلا إعلال غاز ورام ، فقليل : ساو وجاىء ، والوزن : قال^(١) .

ورجح قول الخليل ؛ لقلة التغير ، لما في قول سيبويه من إعلالين ليسا فيه ، وهما قلب العين همزة ، وقلب اللام ياء ، والقلب قد ثبت في كلامهم كثيراً مع عدم الاحتياج إليه ؛ كشاك ، وناء يناء ، والأصل : نأى ينأى ، وأيس والأصل : يس ، ونحو ذلك ، وهلهنا قد احتيج إليه لاجتماع الهمزتين .

وقال ابن الحاجب : قول سيبويه أقيس ، وما ذكره الخليل لا يقوم عليه دليل ، وهو جار على قياس كلامهم ، والقلب ليس بقياس^(٢) .

(وأسأ) أي : داوى (يأسو ؛ كدعى يدعو ، وأتى يأتي ؛ كرمى يرمى) .

وَالْأَمْرُ : إِيْت . وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : تَ تَشْبِيهَا لَهُ يَحْذُ . وَرَأَى يَنِي ؛ كَوَقَى يَقِي . وَأَوَى يَأْوِي أَيَا ؛ كَشَوَى يَشْوِي شَيَا . وَالْأَمْرُ : إِيُو . وَنَأَى يَنَأَى ؛ كَزَعَى يَزَعَى .

(والأمر : إيت) وأصله : إئت قلبت الثانية ياء ؛ كإيمان ، ولذا ذكره . (ومنهم) أي : من العرب (من) يحذف الهمزة الثانية ، ثم يستغني عن همزة الوصل ، و (يقول : ت) يا رجل ؛ كي ، وفي الوقف : تة ؛ كفة (تشبهاً له بخذ) .

(ووأى) أي : وعد (بني ؛ كوقى بقي) وأصل يني : يؤني ، حذفت الواو ؛ كيقي ، ولا فائدة في ذكر الأمر ، فإن المصنف رحمه الله لا يذكر شيئاً من

(١) انظر كتاب سيبويه (٣٧٧ / ٤) ، وانظر كذلك « المقنضب » (٢٥٣ / ١) ، فقه قول سيبويه والخليل .

(٢) انظر الإيضاح (٤٤٧ / ٢) .

التصاريف غير الماضي والمضارع إلا وفيه أمر زائد ، ليس في المشبه به .
 (وأوى يأوي أبناً ؛ كشوى يشوي شيئاً) وأصل أيّاً : أويّاً ، ولا فائدة في ذكره ؛ إذ ليس فيه أمر زائد ، وكأن فائدته أنه قال : حكمه في التصاريف حكم شوى يشوي ، والمصدر ليس من التصاريف ، فلم يعلم أن مصدره أيضاً كمصدره في الإعلال فأشار إليه .
 (والأمر) من تأوي (إيو) كاشو من تشوي ، والأصل : إئو ، قلبت الثانية ياء ؛ ولذا ذكره .

ولا يخفى عليك أن الياء في : ايت ، وايزز ، واوي ، ونحو ذلك ، تصير همزة عند سقوط همزة الوصل في الدرج ؛ لما تقدم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ فَأَوْرَإَ إِلَى الْكَهْفِ ﴾ وهو فعل جماعة المذكور ، تقول : ايو ايويا ايووا ، والأصل : إئووا بهمزتين فواوين ، فلما اتصل به الفاء . سقطت همزة الوصل ، وعادت الهمزة المنقلبة ، فصار : فَأَوْرَوا ، وقس على هذا .
 (ونأى) أي : بُعَدَ (بنأى ؛ كرعى يرعى) .
 وعليك بالتدبر في هذه الأبحاث ، ومقايستها بما تقدم في المعتلات ، وبما مر من الإعلالات عند التأكيد وغيره ، ولا أظنها تخفى عليك إن أتقنت ما تقدم ، وإلا . . فالإعادة مع تأديتها إلى الإطالة لا تفيدك .

وَكَذَا قِيَاسُ رَأَى يَرَأَى ، لَكِنَّ الْعَرَبَ قَدْ اجْتَمَعَتْ عَلَى حَذْفِ الهمزة مِنْ مُضَارَعِهِ ؛ فَقَالُوا : يَرَى يَرَيَانِ يَرُونَ ، تَرَى تَرَيَانِ تَرُونَ ، تَرَى تَرَيَانِ تَرُونَ ، تَرَى تَرَيَانِ تَرُونَ ، تَرَى تَرَيَانِ تَرُونَ .

(وكذا قياس رأى يرأى) أي : قياس يرأى أن يكون كينأى ، ويرعى ؛ لأنه من بابهما ، (لكن العرب قد اجتمعت على حذف الهمزة) التي هي عين فعله (من مضارعه) أي : مضارع رأى ، والأولى ظاهراً أن يقول : (على حذف

الهمزة منه) لأن بحثه إنما هو في : (يرى) وهو مضارع ، وإنما عدل إلى ذلك^(١) ؛ لثلاثا يُؤَوِّهَم أن الحذف مخصوص بـ (يرى) ، فعلم من عبارته أن الحذف جار في المضارع مطلقاً ، فافهم .

(فقالوا : يرى بريان يرون ، ترى تريان يرين ، ترى تريان ترون ، ترين تريان ترين ، أرى نرى) والأصل : يَرَأَى ، نقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها ، وحذفت الهمزة ، فقليل : يرى .

وهذا حذف ملتزم تخفيفاً ؛ لأنه كثر استعمال ذلك ، فلا يقال : يَرَأَى أصلاً ، إلا في ضرورة الشعر ؛ كقوله :

أَلَمْ تَرَ مَا لَأَقَيْتُ وَالذُّهْرُ أَغْصُرُ وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعَيْشَ يَرَهُ وَيَسْمَعُ^(٢)
والقياس : يرى .

وكقوله^(٣) :

أَرِي عَيْنِي مَا لَمْ تَرَ أَبَاهُ كَلَانَا عَالِمٌ بِالثَّرَهَاتِ

- (١) أي : عدل المصنف إلى قوله . (حذف الهمزة من مضارعه) عن قوله : (حذف الهمزة منه) .
(٢) البيت لشاعر من تيم الرباب ، وقيل . للأعلم بن جرادة السعدي ، انظر « المحكم والمحيط الأعظم » (٩ / ١٢) ، و« لسان العرب » مادة (رأى) ، وقال ابن جني في « سر صناعة الإعراب » (١ / ٧٧) :
(وقرأت على أبي علي في « نوادر أبي زيد » :

أَلَمْ تَرَ مَا لَأَقَيْتُ وَالذُّهْرُ أَغْصُرُ وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعَيْشَ يَرَهُ وَيَسْمَعُ
كذا قرأه عليه « تَرُ » مخففاً ، ورواه غيره « تَرَهُ » ما لأقيت » وقال أبو حيان في « البحر المحيط » (١ / ٢٠٤) : (قال بعض العرب فجمع بين حذف الهمزة والإنشائات :

أَلَمْ تَرَ مَا لَأَقَيْتُ وَالذُّهْرُ أَغْصُرُ وَمَنْ يَتَمَلَّ الْعَيْشَ يَرَهُ وَيَسْمَعُ)
وانظر « ارتشاف الغريب » (٥ / ٢٣٨٤) ، أما قوله : (يسمع) ... فقد ضبطه في « اللسان » مجزوماً محرراً بالكسر ؛ عطفاً على جواب (مَنْ) ، وقال : (قال ابن بري : ويروى « ويسمع » بالرفع على الاستئناف ؛ لأن القصيدة مرفوعة ، وبعده :

- بِسَانَ عَزِيزاً ظَلِيلَ يَرْمِي بِحَوْزِهِ إِلَى وَرَاءِ الْحَاجِزَيْنِ وَيَغْنُغُ)
(٣) البيت لسراقة الباريقي . انظر « الزاهر » (١ / ٢٠٣) ، و« الخصائص » (٣ / ١٥٥) و« سر صناعة الإعراب » (١ / ٧٧) ، و« المحكم » (٩ / ١٢) ، و« شرح الملوكي في التصريف » (ص ٣٧٠) ، و« لسان العرب » مادة (رأى) .

وقد حذف الشاعر الهمزة من ماضيه أيضاً فقال : [من الخفيف]

صَاحَ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ بِرَاعٍ رَدَّ فِي الْضُرْعِ مَا قَرَى فِي الْحِلَابِ^(١)
والقياس : رأيت ، ولم يلزم الحذف في نحو : يَنَأَى ؛ لأنه لم يكن كثيراً
يَرَى .

وَاتَّفَقَ فِي خُطَابِ الْمُؤَنَّثِ لَفْظُ الْوَاحِدَةِ وَالْجَمْعِ ، لَكِنَّ وَزْنَ الْوَاحِدَةِ :
تَفْنِينَ ، وَالْجَمْعِ : تَفْلَنَ . فَإِذَا أَمَرْتَ مِنْهُ . فَقُلْتَ عَلَى الْأَصْلِ : أَرَأَ ؟
كَأَرَعَ ، وَعَلَى الْحَذْفِ : رَ ، وَيَلْزَمُ الْهَاءُ فِي الْوَقْفِ ؛ نَحْوُ : رَأَ رَأَى
رَوَا ، رَيَّ رَيَّا رَيْنَ .

(واتفق في خطاب المؤنث لفظ الواحدة والجمع) لأنك تقول : ترين
يا امرأة ، وترين يا نسوة ، (لكن وزن الواحدة : تَفْنِينَ) بحذف العين واللام ؛
لأن أصله : تَرَأَيْنِينَ ، حذف الهمزة ، فصار : تَرَيْنِينَ ، ثم قلبت الياء ألفاً
وحذفت ، فبقي : تَرَيْنَ ، بحذف العين واللام .

(و) وزن (الجمع : تَفْلَنَ) بحذف العين فقط ؛ لأن أصله : تَرَأَيْنَ ؛
كترضين ، حذف الهمزة كما ذكرنا ، فبقي : تَرَيْنَ ، بإثبات الفاء واللام ، والياء
ههنا لام الفعل ، وفي الواحدة ضمير الفاعل .

(فإذا أمرت منه) أي : بنيت الأمر من ترى . (فقلت على الأصل : أَرَأَ ؟
كَأَرَعَ) لأنه من : تَرَأَى ، حذف حرف المضارعة ، ولام الفعل ، وأتي بهمزة
الوصل المكسورة فقليل : أَرَأَ ، وتصريفه ؛ كتصريف : إِرْضَ .

وفي عبارته حرازة ؛ لأن الجزاء إذا كان ماضياً بغير (قد) . . لم يجز دخول
الفاء فيه ، فحقها أن يقول : (إذا أمرت منه . . قلت) كما هو في بعض

(١) البيت لإسماعيل بن يسار النسائي . انظر «الأغاني» (١٦٢٦/٢) ، و«خزانة الأدب» للبيهقي
(١٧٢/٩) و(٣٨٠/١١) .

النسخ^(١)، فكأن هذا سهو من الكاتب ، فحيث لا بد من تقدير (قد) ؛ ليصح .
 (و) قلت (على) تقدير (الحذف : ر) من ترى بحذف حرف المضارعة
 واللام ، والوزن : ف ، (ويلزم الهاء في الوقف) كما ذكره في : قة ؛ (نحو :
 رة ربا روا) أصله : ربا ، (ري) أصله : ربي ، (ربا رين) والراء في الجميع
 مفتوحة ؛ إذ لا داعي إلى العدول عنه .

وبالتأكيد : رين ريان رؤون ، رين ريان رينان . وبالحقيقة : رين رؤون
 رين ، فهو : راء رائيان راؤون ؛ كراع راعيان راعون . وذلك مرئي ؛
 كمرعي .

(وبالتأكيد : رين) بإعادة اللام المحذوفة ؛ لما مر في : اغزون ، (ريان
 رؤون) بضم الواو ، دون الحذف ، كما في : اغرن ؛ لأنه لا ضمة ههنا تدل
 عليه ، لأن ما قبله مفتوح ، (رين) بكسر ياء الضمير ، دون الحذف ؛ لذلك ،
 (ريان رينان ، وبالحقيقة : رين رؤون رين ، فهو : راء) في اسم الفاعل أصله :
 رائئ ، أعل إعلال رام ، (رائيان) في ثنيته ، (راؤون) في جمعه ، أصله :
 رائيون ، نقلت ضمة الياء إلى الهمزة ، وحذفت الياء ، ووزنه : فاعون ، وهو
 كراع راعيان راعون ، وذلك مرئي ؛ كمرعي) في اسم المفعول ، أصله :
 مرؤوي ، قلبت الواو ياء ، وأدغمت وكسر ما قبلها ؛ كما مر في : مرئي .

وبناءً أفعل منه مُحَالِفٌ لِأَخَوَاتِهِ أَيضاً ؛ فَنَقُولُ : أَرَى يُرِي إِرَاءَةً ،
 وَإِرَاءَةً ، وَإِرَائَةً ، فَهُوَ : مُرِيَّانٍ مُرُونٍ ، وَأَرَتْ ، فَهِيَ : مُرِيَّةٌ مُرِيَّانٍ
 مُرِيَّاتٍ ، وَذَلِكَ مُرِيٌّ مُرَبَّانٍ مُرُونٍ ، مُرَاةٌ مُرَاتَانٍ مُرِيَّاتٍ .

(١) كذا هي في (ب) .

(وبناء الفعل منه) أي : من رأى (مخالف لأخواته أيضاً) يعني كما كان (يَرَى) مخالفاً لأخواته من نحو : يَنأى ، في التزام حذف الهمزة منه ، دون الأخوات ؛ كذلك بناء باب الإفعال منه مطلقاً ، سواء كان ماضياً ، أو مضارعاً ، أو أمراً ، أو غير ذلك ، مخالف لأخواته من نحو : أَنَأَى في التزام حذف الهمزة منه ، دون الأخوات ؛ وذلك لكثرة الاستعمال .

(فتقول : أَرَى) في الماضي ، أصله : أَرَأَى ؛ كأعطى ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، وحذفت الهمزة ، وكذا : أَرَيَا أَرَوَا ، أَرَتْ أَرَتَا أَرَيْنَ . . . إلى آخره . (يُري) في المضارع ، أصله : يُرِّي ؛ كيُعطي ، نقلت وحذفت ، وكذا : يُرَيَان يُرُونَ ، والأصل : يُرَيُون ، فوزنه : يُفُون ، تُرِي تُرَيَان يُرَيْنَ ، والأصل : يُرَيَيْنَ ؛ كَيُكْرِمَنَّ ، والوزن : يُفِلْنَ .

(إِراءَة) في المصدر ، والأصل : إِرَأِيَا عَلَى وزن : إفعالاً ، قلبت الياء همزة ؛ لوقوعها بعد ألف زائدة ، فصار : إِرَاءَ ، نقلت حركة الهمزة إلى الراء ، وحذفت الهمزة ؛ كما في الفعل ، وعوضت تاء التانيث عن الهمزة ؛ كما عوضت عن الواو في : إقامة ، فقبل : إراءة .

(و) يجوز أن تقول : (إراءة) بلا تعويض ؛ لأن ذلك ليس مثل : إقامة ؛ لأنها لم تحذف من الفعل في : إقامة ، بخلاف ذلك ، فلما حذفت من : إقامة ، ولم تحذف من فعله . . التزم التعويض في الأكثر ، وههنا حذف ما حذف من فعله ، فلم يحتج إلى لزوم التعويض ، فجوزوا إراءة كثيراً شائعاً^(١) .

(و) تقول : (إراءة) بالياء أيضاً ؛ لأنها إنما تقلب همزة إذا وقعت طرفاً ، ومن قلب . . نظر إلى أن التاء حكمها حكم كلمة أخرى ، فكانها متطرفة .

(فهو مُرٍ) في اسم الفاعل ، أصله : مُرِّيٌّ ، حذفت الهمزة ؛ كما ذكر ، وأعلل إعلال : رام ، فقبل : مُرٍ ، على وزن : مُفٍ ، (مُرِيَانٍ) أصله : مُرَيَّانٍ ، (مُرُونٍ) أصله : مُرَيَّونَ .

(١) في (ب) : (فجوزوا إراءة كثيراً شائعاً) .

(وَأَزَتْ) في فعل الواحدة الغائبة ، أصله : أَرَأَيْتَ ؛ كأعطيت ، حذف
الهمزة ؛ كما تقدم ، وقلب الياء ألفاً ، وحذفت ، ف قيل : أَرَتْ ، على وزن :
أَفَتْ ، (فهي مُرِيَّةٌ) في اسم الفاعل من المؤنث ، أصله : مُرِيَّةٌ ، (مُرِيَّتَانِ)
أصله : مُرِيَّتَانِ ، (مُرِيَّاتٌ) أصله : مُرِيَّتَاتٌ .

(وذاك مُرِيٌّ) في اسم المفعول ، أصله : مُرَأِيٌّ ، حذف الهمزة ؛ كما
تقدم ، وقلب الياء ألفاً ، ثم حذفت ؛ لالتقاء الساكنين بينها وبين التنوين ،
ووزنه : مُفْعَى^(١) ، وتقول في اسم الفاعل : جاءني مُرٍ ، ومررت بمُرٍ ،
بالحذف ، ورأيت مُرِيّاً ، بالاثبات ؛ لخفة الفتحة ، وههنا ؛ أعني : في اسم
المفعول تقول : جاءني مُرِيٌّ ، ومررت بمُرِيٍّ ، ورأيت مُرِيٍّ ، بالحذف في
الجميع ؛ لبقاء العلة ؛ أعني : التحرك وانفتاح ما قبلها .

وفي تشبيه اسم المفعول : (مُرِيَان) بفتح الراء ، ولم تقلب الياء ألفاً ؛ لأن
الألف في التشبيه تقتضي فتح ما قبلها ألبة ، ولو قلبت وحذفت ، فقلت :
مُرَانٍ . . لزم الالتباس عند الإضافة ؛ نحو : مُرَازِيدٌ ، وفي الجمع (مُرَوْنٌ) بفتح
الراء ، أصله : مُرْيُونٌ ، قلبت الياء ألفاً وحذفت^(٢) ، (مُرَاةٌ) في المؤنث
أصلها : مُرَايَةٌ ، قلبت الياء ألفاً^(٣) (مُرَاتَانِ) أصله : مُرَيَّتَانِ^(٤) ، (مُرِيَّاتٌ)
بفتح الراء ، ولم تقلب الياء ألفاً ؛ لثلاث يلتبس بالواحدة .

(١) قال في « تدرج الأداني » (ص ٢٠٥) : (« وذاك مُرِيٌّ » بفتح الراء ، وبالتنوين ، وكتب بالياء - أي :
الألف المقصورة - لكون أصل الألف المحلوفة ياءً ، وهو قياس المرد ، وهو المختار ، وقياس
المازني : أن يكتب بالألف ، وقياس سيبويه : أن يكتب بالألف في النصب ، وبالياء في الرفع
والجر) .

(٢) في (١) : (مُرَيَّوْنٌ) ، وهو الأصل ، فحذفت الهمزة ، وألقت حركتها على الراء ، فصار :
مُرْيُونٌ ، ثم قلبت الياء ألفاً وحذفت ، فصار : مُرَوْنٌ .

(٣) هذا اختصار من الشارح رحمه الله تعالى ، وإلا . . فإن القول فيه هو القول في (مرأيون) في التعليق
السابق .

(٤) لقد علمت أن الأصل : مُرَيَّتَانِ ، وأن الشارح رحمه الله آثر الاختصار لتقدم ما يدل على الأصل
الحقيقي .

وَفِي الْأَمْرِ : أَرِ أَرِيَا أَرُوا ، أَرِي أَرِيَا أَرِينَ . وَبِالتَّأْكِيدِ : أَرِينَ أَرِيَانُ
أَرُنْ ، أَرُنْ أَرِيَانُ أَرِينَانُ . وَبِالنَّهْيِ : لَا تَرِ لَا تُرِيَا لَا تُرُوا ، لَا تُرِي لَا
تُرِيَا لَا تُرِينَ . وَبِالتَّأْكِيدِ : لَا تُرِينَ لَا تُرِيَانُ لَا تُرُنْ ، لَا تُرُنْ لَا تُرِيَانُ لَا
تُرِينَانُ .

(و) تقول (في الأمر : أَرِ) بناء على الأصل المرفوض ، وهو تُؤَرِي ،
حذف حرف المضارعة واللام فبقي أَرِ^(١) ، (أَرِيَا أَرُوا) أصله : أَرِيُوا ، نقلت
ضمة الياء إلى ما قبلها ، وحذفت ، (أَرِي) أصله : أَرِيِي ، نقلت كسرة الياء ،
فحذفت ، والوزن : أَفُوا ، وَأَفِي .

(أَرِيَا أَرِينَ) على وزن : أَفَلَنْ ، فالياء هو اللام ، بخلاف الواحدة ، فإنه فيها
ضمير .

(وبِالتَّأْكِيدِ : أَرِينَ) بإعادة اللام ؛ كَأَعَزُّونَ ، (أَرِيَانُ أَرُنْ) بحذف الواو ؛
لدلالة الضمة عليها ، (أَرُنْ) بحذف الياء ؛ لدلالة الكسرة عليها (أَرِيَانُ أَرِينَانُ .
وبِالنَّهْيِ) أَي : وفي النهي : (لَا تَرِ لَا تُرِيَا لَا تُرُوا ، لَا تُرِي لَا تُرِيَا لَا تُرِينَ .
وبِالتَّأْكِيدِ : لَا تُرِينَ لَا تُرِيَانُ لَا تُرُنْ ، لَا تُرُنْ لَا تُرِيَانُ لَا تُرِينَانُ) وكل ذلك
ظاهر ؛ كما عرفت فيما مر من حذف اللام في : لَا تَرِ ، لَا تُرُوا ، لَا تُرِي ،
والإثبات في البواقي ، والإعادة في الواحدة ، وحذف واو الضمير وبائه
عند التأکید ، فتأمل ؛ فإني ذكرت كثيراً مما يستغنى عنه ؛ تسهيلاً على
المستفيدين .

واعلم : أن ما ترك المصنف من المجردات ، والمنشعبات حكمها أيضاً

(١) لهذا الأصل الذي ذكره الشارح رحمه الله تعالى أصل أيضاً وهو : تُؤَرِي ، قال في « تدرج الأداني »
(ص ٢٠٦) : (« تُؤَرِي » أصله : تُؤَرِي ؛ كما أن أصل تكرم : تُؤَكِّرم ، نقلت حركة همزة العين إلى
الراء ، فحذفت - أي : العين ، وهي الهمزة الثانية - فبقي : تُؤَرِي ؛ كما ترى) .

حكم غير المهموز ، إلا أن الهمزة قد تخفف على حسب المقتضي ، وفيما ذكرنا إرشاد .

وَتَقُولُ فِي أَفْتَعَلَ مِنْ مَهْمُوزِ الْفَاءِ : أَيْتَالَ ؛ كَاخْتَارَ ، وَأَيْتَلَى ؛ كَأَنْتَضَى .

(ونقول في افتعل من مهموز الفاء : ايتال) أي : أصلح (كاختار ، وايتلى) أي : قصر (كافتضى) والأصل : ائتال وائتلى ، قلبت الهمزة الثانية ياء ؛ كما في : إيمان ، وخصص هذا بالذكر ؛ لثلاثتهم أنه لما قلبت الهمزة ياء . . صار مثل : ايتسر ، فيجوز قلب الياء تاء ، وإدغام التاء في التاء فقال : وتقول : ايتال ؛ كاختار ، وايتلى ؛ كافتضى ، من غير إدغام ، لا كاتعد ، وأتسر بالإدغام ؛ لأن الياء ههنا عارضة غير مستمرة ، وتحذف في أكثر المواضع ؛ أعني : عند حذف همزة الوصل في الدرج .

وقول من قال : أتزر في ايتزر . خطأ^(١) ، وأما اتخذ . . فليس من أخذ ، بل من تَحَذَّ ، بمعنى أخذ ؛ فلذلك أدغم ، وإلا . . لوجب أن يقال : ايتخذ .

هذا آخر الكلام في المهموز ، فلنشرع في الفصل الذي به تُختم الفصول وهو :

(١) هذا ما عليه الصرفيين ، وقد صرح به الرمخسري في « المفصل » (ص ٤٨٥) ، و« الكشف » (٣٥٦/١) ، وابن الحاجب في « الإيضاح » (٤٣٤/٢) ، وابن يعيش في « شرح المفصل » (٦٤/١٠) ، وقد قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى في « فتح الباري » (٤٠٣/١) : (قوله : « فَأَتَزَّرَ » كذا في روايتنا وغيرها ، بتشديد التاء المثناة بعد الهمزة ، وأصله : فَأَتَزَّرَ ، بهمزة ساكنة بعد الهمزة المفتوحة ، ثم المثناة ، بوزن : أَفْتَعَلَ ، وأنكر أكثر النحاة الإدغام ، حتى قال صاحب « المفصل » : « إنه خطأ » ، لكن نقل غيره أنه مذهب الكوفيين ، وحكاها الصغاني في « مجمع البحرين » ، وقال ابن مالك : « إنه مقصور على السماع ومنه قراءة ابن محبصن ﴿ قَلْبُورَ الَّذِي أَوْشَيْنَ ﴾ بالتشديد » ، وانظر « عمدة القاري » (٦٨/٤) ، وهذا وقد قال الأزهري في « تهذيب اللغة » (٢٤٦/١٣) : (« أَتَزَّرَ فُلَانٌ إِزْرَةً حَسَنَةً » ، وتَأَزَّرَ ؛ ليس الإزار ، وجائز أن نقول : أَتَزَّرَ بالمتزَّر أيضاً ، فيمن يدغم الهمزة في التاء ؛ كما يقال : إِتْمَنَتْهُ ، والأصل : إْتْمَنَتْهُ) .

فَصَحَاحُ
فِي بِنَاءِ اسْمِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ

مِنْ يَفْعَلُ بِكَسْرِ الْعَيْنِ ، عَلَى مَفْعِلٍ مَكْسُورِ الْعَيْنِ ؛ كَالْمَجْلِسِ ،
وَالْمَيْتِ . وَمِنْ يَفْعَلُ ، وَيَفْعَلُ يَفْتَحُ الْعَيْنِ وَضَمُّهَا ، عَلَى مَفْعَلٍ مَفْتُوحِ
الْعَيْنِ ؛ كَالْمَذْهَبِ ، وَالْمَقْتَلِ ، وَالْمَشْرَبِ ، وَالْمَقَامِ .

(فصل : في بناء اسم الزمان والمكان) وهو اسم وضع لزمان ، أو مكان
باعتبار وقوع الفعل فيه مطلقاً ، من غير تقييد ، وهو من الألفاظ المشتركة ؛
مثلاً : المجلس ، يصلح لمكان الجلوس ، وزمانه ، فتقول في بناء اسم الزمان
والمكان (من يَفْعَلُ بكسر العين ، عَلَى مَفْعِلٍ مكسور العين) للتوافق
(كالمجلس) في السالم ، (والمَيْتِ) في غير السالم ، أصله : مَيْتٌ ، نقلت
كسرة الباء إلى ما قبلها .

(ومن يَفْعَلُ ، وَيَفْعَلُ يَفْتَحُ العين وضَمُّهَا ، عَلَى مَفْعَلٍ مَفْتُوحِ العين) أما في
مَفْتُوحِ العين . فـللتوافق ، وأما في مضمومه . فـللتعذر الضم ؛ لرفضهم مَفْعَلًا
في الكلام ، إلا مَكْرُمًا ، وَمَعْمُومًا ، ويرجع الفتح على الكسر ؛ لخفته
(كالمذهب) من يذهب بالفتح ، (والمقتل) من يقتل بالضم ، (والمشرَب)
من يشرب بالفتح ، لكن من باب : عِلِمَ يَعْلَمُ ، (والمقام) من يقوم أجوف ،
والأصل : مَقُومٌ ، أعلِ إعلال أقام .

وَشَذُّ الْمَسْجِدِ ، وَالْمَشْرِقِ ، وَالْمَغْرِبِ ، وَالْمَطْلَعِ ، وَالْمَجْزُرِ ،
وَالْمَرْفِقِ ، وَالْمَرْقِ ، وَالْمَسْكِنِ ، وَالْمَسْكِ ، وَالْمَنْبِتِ ، وَالْمَنْقِطِ .

ولما كان هنا مظنة اعتراض ، بأننا نجد أسماء من : يفعل بالفتح والضم على مفعيل بالكسر . . أشار إلى جوابه بقوله : (وشذ المسجد ، والمشرق ، والمغرب والمطلع ، والمجزر) مكان نحر الإبل ، (والمرق) مكان الرق ، (والمفرق) مكان الفرق ، ومنه : مفرق الرأس ، (والمسكن) مكان السكون ، (والمنيك) موضع العبادة ، (والمنيت) مكان النبات ، (والمسيط) مكان السقوط ، ومنه : مسقط الرأس ، يعني أن هذه الكلمات كلها جاءت مكسورة العين ، على خلاف القياس ، والقياس الفتح ؛ لأن المجزر من يجزّر مفتوح العين ، والبواقي من مضمومه .

وَحَكِي الْفَتْحُ فِي بَعْضِهَا ، وَأَجِيزَ الْفَتْحُ فِيهَا كُلُّهَا . هَذَا إِذَا كَانَ الْفِعْلُ صَحِيحَ أَفَاءٍ وَاللَّامُ . وَأَمَّا غَيْرُهُ . فَمِنْ الْمُعْتَلِّ أَفَاءٍ مَكْسُورٍ عَيْنُهُ أَبْدَأُ ؛ كَالْمَوْضِعِ ، وَالْمَوْعِدِ . وَمِنْ الْمُعْتَلِّ أَلَاءٍ مَفْتُوحٍ أَبْدَأُ ؛ كَالْمَأْوَى ، وَالْمَرْمَى . وَقَدْ تَدَخَّلَ عَلَى بَعْضِهَا نَاءٌ التَّنْائِيثِ ؛ كَالْمِظَنَةِ ، وَالْمَقْبَرَةِ ، وَالْمَشْرِقَةِ . وَشَذَّ الْمَقْبَرَةُ وَالْمَشْرِقَةُ ، بِالضَّمِّ .

(وَحَكِي الْفَتْحُ فِي بَعْضِهَا) أي : فتح العين في بعض هذه المذكورات ، على ما هو القياس ، وهو المسجد والمسكن والمطلع ، (وَأَجِيزَ الْفَتْحُ فِيهَا كُلُّهَا) على القياس ، لكن لم يُحك في الجميع ، قال ابن السكيت في « إصلاح المنطق » : (الفتح في كلها جائز وإن لم نسمعه)^(١) يعني في الكل . (هَذَا) الذي ذكرناه إنما يكون (إِذَا كَانَ الْفِعْلُ صَحِيحَ أَفَاءٍ وَاللَّامُ ، وَأَمَّا غَيْرُهُ) أي : غير صحيح الفاء واللام . (فَمِنْ الْمُعْتَلِّ أَفَاءٍ) اسم الزمان والمكان (مَكْسُورٍ عَيْنُهُ أَبْدَأُ ؛ كَالْمَوْضِعِ وَالْمَوْعِدِ) لأن الكسر ههنا أسهل ،

(١) إصلاح المنطق (ص ١٢١) .

بشهادة الوجدان ، قال ابن السكيت : وزعم الكسائي أنه سمع مَوْجَلًا بالفتح ،
وسمع الفراء مَوْضَعًا بالفتح^(١) .

قال الشاعر عليّ ما رواه الكسائي^(٢) :

فَأَصْبَحَ الْعَيْنُ رُكُودًا عَلَى الْإِسْأَشَارِ أَنْ يَرْسُخْنَ فِي الْمَوْحِلِ
ونحو ذلك شاذ .

(ومن المعتل اللام) اسم الزمان والمكان (مفتوح) عينه (أبدأ) سواء كان
الفعل مفتوح العين ، أو مضمومه ، أو مكسوره ، أو يائياً ؛ لتقلب
اللام ألفاً ؛ (كالمأوى) ، والمرمى) مثل بمثالين ؛ تنبيهاً على أن الحكم واحد
فيما عينه أيضاً حرف علة ، وفيما ليس كذلك ، ورؤي : مأوي الإبل ، ومأفي
العين ، بالكسر فيهما .

ولي ههنا نظر ؛ لأنهم يقولون : معتل الفاء يكسر أبدأ ، ومعتل اللام يفتح
أبدأ ، فلم يُعلم أن معتل الفاء واللام كيف حكمه ، أيفتح أم يكسر ؟ وكثيراً
ما ترددت في ذلك ، حتى وجدت في تصانيف بعض المتأخرين أنه مفتوح
العين ؛ كالتناقص ؛ نحو : مَوْقَى بفتح القاف ، وفي كلام صاحب « المفتاح »
أيضاً إيماء إلى ذلك^(٣) .

(وقد تدخل على بعضها تاء التانيث) إما للمبالغة ، أو لإرادة البقعة ، وذلك

(١) في (ب) : (أنه سمع مَوْجَلًا) ، والذي في « إصلاح المنطق » (ص ٢٢٠) : (وزعم الكسائي أنه
سمع : مَوْجَلٌ ومَوْجَلٌ ، وسمع الفراء : مَوْضِعٌ) .

(٢) البيت للمعتل الهذلي ، وهو في « ديوان الهذليين » (٩/٢) . وانظر « الافتضاب في شرح أدب
الكتاب » (٤٠٦/٣) ، و « الصحاح » و « تاج العروس » مادة (وحل) .

(٣) يعني المصنف بذلك السكاكي في « مفتاح العلوم » (ص ٩٨) ، فقد قال : (واسم الزمان في الثلاثي
المجرد على مَفْعَلٍ ، يسكون الفاء ، وفتح الباقي في المنقوص أَلَيْتَ ، ويكسر العين في المثال ، وفي
غيره أيضاً ، إن كان من باب : بضرب ، وإلا فتحت) ، وجاء في هامش مطبوعة داغستان (ص
٢٥١) بعدما نقل كلام السكاكي المتقدم : (أراد بباب بضرب باب الصحيح ؛ ولذا لم يقل : من
يَفْعَلُ ، فيقي قوله : « وإلا فتحت » شاملاً للمعتلات بأسرها ، غير المذكورين) .

مقصود على السماع ؛ (كالمِظَنَّة) للمكان الذي يظن الشيء فيه ، (والمقبرة) بالفتح لموضع يقبر فيه ، (والمشرقة) للموضع الذي تشرق فيه الشمس ، (وشذ المقبرة ، والمشرقة بالضم) لأن القياس الفتح ؛ لكونهما من يفعل مضموم العين ، وقيل : إنما يكون شاذاً إذا أريد به مكان الفعل ، وليس كذلك ، فإن المراد هذا المكان المخصوص .

قال ابن الحاجب : وأما ما جاء على مفعلة بالضم . فأسماء غير جارية على الفعل ، لكنها بمنزلة قارورة وشبهها^(١) ، وقال بعض المحققين : إن ما جاء على مفعلة بالضم يراد بها أنها موضوعة لذلك ، ومتخذة له ، فالمقبرة بالفتح مكان الفعل ، وبالضم البقعة التي من شأنها أن يقبر فيها ؛ أي : التي هي المتخذة لذلك ، وكذلك المشرقة الموضع الذي تشرق فيه الشمس المهيأ لذلك ، فتحو ذلك لم يذهب به مذهب الفعل ، وجعل خروج صيغته عن صيغة الجاري على الفعل دليلاً على اختلاف معناه .

وكان ينبغي أن ينبه على أن المِظَنَّة أيضاً شاذ ؛ لأنها بالكسر ، والقياس الفتح ؛ لأنها من يظن بالضم .

وَمِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ ، كَاسْمِ الْمَفْعُولِ ؛ كَالْمُدْخَلِ ، وَالْمَقَامِ . وَإِذَا كَثُرَ الشَّيْءُ بِالْمَكَانِ . قِيلَ فِيهِ : مَفْعَلَةٌ ، مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمَجْرُودِ ؛ فَيُقَالُ : أَرْضٌ مَسْبُوعَةٌ ، وَمَأْسَدَةٌ ، وَمَذَابُهُ ، وَمَبْطَحَةٌ ، وَمَقْتَاةٌ .

(و) بناء اسم الزمان والمكان (مما زاد على الثلاثة) ثلاثياً مزيداً فيه كان ، أو رباعياً مجرداً ، أو مزيداً فيه (كاسم المفعول) لأن لفظ اسم المفعول أخف ؛

(١) انظر « الإيضاح » (١ / ٦٤٠) . وانظر أيضاً كتاب سبويه (٤ / ٩١) ، و « إصلاح المنطق » (ص ٢١٨) ، و « شرح المفصل » (٦ / ١١١) .

لفتح ما قبل الآخر ، ولأنه مفعول فيه في المعنى ، فيكون لفظ اسم المفعول له أقيس ؛ (كالمُدْخَل ، والمُقَام) والمُدْحَرَج ، والمُنْطَلَق ، والمُسْتَخْرَج ، والمُحَرَّنَجَم ، قال :

مُحَرَّنَجَمُ الْعَجَامِلِ وَالْثِيَّ^(١)

ولما كان هنا بحث يتناسب اسم المكان . . أشار إليه بقوله : (وإذا كثَر الشيء بالمكان . . قبل فيه : مَفْعَلَةٌ) بفتح الميم والعين واللام ، وسكون الفاء مبنيّة (من الثلاثي المجرد) أي : إن كان الاسم مجرداً . . بني منه ، وإن كان مزيداً فيه . . رد إلى المجرد وبني (فيقال : أرض مَسْبَعَةٌ) أي : كثيرة السبع ، (ومَأْسَدَةٌ) أي : كثيرة الأسد ، (ومَذَابَجَةٌ) أي : كثيرة الذئب ، من المجرد ، (ومَبْطَخَةٌ) أي : كثيرة البطيخ ، (ومَقْتَاةٌ) أي : كثيرة القثاء ، من المزيد فيه ، حذفت إحدى الطائين والياء من بطيخ ، وإحدى التائين والألف من قِثَاء .

ووجدت في نسخة : (مَبْطَخَةٌ) بتقديم الطاء على الياء ، وهو سهو ، لكن توجيهها أن يكون من الطَّبِيخ لغة في البطيخ قال في «ديوان الأدب» : (الطَّبِيخُ لغة في البَطِيخ ، وهي لغة أهل الحجاز) ، وفي حديث عائشة رضي الله عنها : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل الطَّبِيخ بالمرطب)^(٢) .

وإن كان غير الثلاثي ، سواء كان رباعياً مجرداً ؛ كتعلب ، أو مزيداً فيه ؛ كعصفور ، أو خماسياً كذلك ؛ كجَحْمَرِش وعُضْرُفُوط . . فلا يبنى منه ذلك ؛ للثقل ، بل يقال : كثيرة الثعلب ، والعصفور ، إلى غير ذلك .

(١) البيت للمعاج ، وهو في «المنصل» (ص ٣٠٦) ، وفي شرح المنصل (١٠٩/٦) ، وفي خزانة الأدب ، للبغدادي (٢٧٥/١١) .

(٢) سنن أبي داود (٢٨٣٦) ، وسنن الترمذي (١٨٤٣) .

[أَسْمُ الْآلَةِ]

وَأَمَّا أَسْمُ الْآلَةِ - وَهُوَ مَا يُعَالَجُ بِهِ الْفَاعِلُ الْمَفْعُولُ ؛ لِيُوصَلَ الْأَثَرُ إِلَيْهِ... فَيَجِيءُ عَلَى مِثَالِ مِخْلَبٍ ، وَمِكْسَحَةٍ ، وَمِفْتَاحٍ ، وَمِصْفَاةٍ .
وَقَالُوا : مِرْقَاةٌ بِكَسْرِ الْمِيمِ ، عَلَى هَذَا . وَمَنْ فَتَحَ الْمِيمَ أَرَادَ الْمَكَانَ .

ومما يناسب هذا الموضع اسم الآلة فنقول (وأما اسم الآلة وهو) أي : الآلة (ما يعالج به الفاعل المفعول ؛ لوصول الأثر إليه) أي : إلى المفعول ؛ مثلاً : المنحت : الذي يعالج به النجار الخشب ؛ لوصول الأثر إليه .
وقوله : (وهو) راجع إلى الآلة وإن كان مؤنثاً ؛ لأن (ما يعالج به... إلى آخره) عبارة عنها ، وهو مذكر فيجوز أن يقال : الآلة هي ما ، أو : هو ما ، ولا يجوز أن يكون راجعاً إلى اسم الآلة ؛ لأن التعريف إنما يصدق على الآلة لا اسمها ، إلا على تقدير مضاف محذوف ؛ أي : اسم الآلة اسم ما يعالج به ، وليس بصحيح أيضاً ؛ لأنه يدخل القَدُومُ وأمثاله ، وليس باسم آلة في الاصطلاح ، وقد علم من تعريف الآلة أنها إنما تكون للأفعال العلاجية ، ولا تكون للأفعال اللازمة ؛ إذ لا مفعول لها .

(فيجيء) جواب أما ؛ أي : أما اسم الآلة... فيجيء (على مثال مِخْلَبٍ) أي : على مِفْعَلٍ ، (و) مثال (مِكْسَحَةٍ) أي : على مِفْعَلَةٍ ، بالحق التاء ، ويقصر ذلك على السماع ، (و) مثال (مِفْتَاحٍ) أي : على مِفْعَالٍ ، وإنما قال ذلك ؛ لثلاثيحتاج إلى التمثيل ، (ومِصْفَاةٍ) هي أيضاً على مثال مِكْسَحَةٍ ؛ لأن أصلها : مِصْفَوَةٌ ، قلبت الواو ألفاً ، لكن ذكرها ؛ لثلاثي توهم خروجها حيث لم تكن على وزن مِكْسَحَةٍ ظاهراً .

(وقالوا : مِرْقَاة بكسر الميم على هذا) أي : على أنها اسم آلة كالْمِصْفَاة ؛
لأنه اسم لما يرقى به ؛ أي : يصعد به ، وهو السلم ، وإنما ذكرها ؛ لأن فيها
بحثاً ، وهو أنها جاءت بفتح الميم ، وهو ليس من صيغ اسم الآلة ، ومعناها
واحد فقال : (ومن فتح الميم) وقال : المِرْقَاة (أراد المكان) أي : مكان
الرقى ، دون الآلة .

قال ابن السكيت : (قالوا : مِطْهَرَةٌ وَمِطْهَرَةٌ ، وَمِرْقَاةٌ وَمِرْقَاةٌ ، وَمِسْقَاةٌ
وَمِسْقَاةٌ ، فمن كسرها . . شبهها بالآلة التي يُعمل بها ، ومن فتحها . . قال : هذا
موضع يُفَعَّل فيه ، فجعله مخالفاً بفتح الميم)^(١) .

وتحقيق هذا الكلام : أن المِرْقَاة ، والمِسْقَاة ، والمِطْهَرَة لها اعتباران :
أحدهما أنها أمكنة ، فإن السلم مكان الرُقْي من حيث إن الرُقْي فيه ، والآخر أنها
آلات ؛ لأن السلم آلة الرقي ، فمن نظر إلى الأول . . فتح الميم ، ومن نظر إلى
الثاني . . كسرها ، فالمكسور والمفتوح إنما يقالان لشيء واحد ، لكنَّ النظر
مختلف ، فافهم .

وَشَدَّ مُدْهَنٌ ، وَشُعْطٌ ، وَمُدْقٌ ، وَمُنْخَلٌ ، وَمُكْحَلَةٌ ، وَمُخْرَصَةٌ ،
مَضْمُومَةُ الْمِيمِ وَالْعَيْنِ . وَجَاءَ مِدْقٌ ، وَمِدْقَةٌ عَلَى الْقِيَّاسِ .

ولما قال : إن صيغ الآلة هذه المذكورات ، وقد جاءت أسماء آلات
مضمومة الميم والعين . . فأشار إليها بقوله^(٢) : (وشدَّ مُدْهَنٌ) للإناء الذي جعل
فيه الدهن ، (وشُعْطٌ) للذي جعل فيه الشعوط ، (ومُدْقٌ) لما يدق به ،
(ومُنْخَلٌ) لما ينخل به ، (ومُكْحَلَةٌ) للإناء الذي جعل فيه الكحل ،

(١) إصلاح المنطق (ص ٢١٨) .

(٢) قوله : (فأشار) جواب قوله : (ولما قال : إن صيغ . . .) ، وهو مقترن بالغناء ، كما ترى ، وهذا
جائز على قِلتِه ، راجع التعليق رقم (٢) (ص ١٥٣) .

(وَمُحَرَّضَةً) للذي جعل فيه الْأَشْنَانُ ، حال كونها (مضمومة الميم والعين)
والقياس كسر الميم ، وفتح العين ، وفيه نظر ؛ لأنها ليست من اسم الآلة الذي
يُبحث عنه^(١) ، بل هي أسماء موضوعة لآلات مخصوصة ، فلا وجه للشذوذ .
وقال سيبويه : لم يذهبوا بها مذهب الفعل ، ولكنها جعلت أسماء لهذه
الأوعية^(٢) ، إلا الْمُخْتَلُ والمُدَقُّ ، فإنهما أسماء آلة ، فيصح أن يقال : إنهما من
الشواذ ، (وجاء مَدَقٌّ ومَدَقَّةٌ) بكسر الميم وفتح العين (على القياس) .

تَنْبِيْهُ

[بِنَاءُ الْمَرَّةِ]

الْمَرَّةُ مِنْ مَصْدَرِ الثَّلَاثِي الْمَجْرَدِ عَلَى فَعْلَةٍ ، بِالْفَتْحِ ؛ تَقُولُ : ضَرَبْتُ
ضَرْبَةً ، وَقُمْتُ قَوْمَةً .

هذا (تنبيه) على كيفية بناء المرة ، وهي : المصدر الذي قصد به الواحدة
من مرات الفعل ، باعتبار حقيقة الفعل ، لا باعتبار خصوصية نوع^(٣) .
(المرة من مصدر الثلاثي المجرد) تكون (على فَعْلَةٍ بِالْفَتْحِ ، تقول : ضربت
ضَرْبَةً) في السالم ، (وقمت قَوْمَةً) في غيره ؛ أي : ضرباً واحداً ، وقياماً

(١) في (أ) و(ج) و(هـ) : (ليست من اسم آلة يبحث عنه) ، وفي (د) : (ليست من اسم الآلة التي
يبحث عنه) ، ولعل ما أثبتناه من (ب) هو الصواب ، والله أعلم .

(٢) انظر كتاب سيبويه (٩١ / ٤) ، والمفصل (ص ٣٠٧) .

(٣) قال الشيخ أبو الحسن الكيلاني في « شرحه لتصريف العزي » (ص ٥٠) : (اعلم : أن المصدر مطلقاً
على ثلاثة أقسام : التأكيد ، والمرة ، والنوع ؛ لأنه إن لم يزد مدلول المصدر على مدلول الفعل العامل
فيه . . فهو للتأكيد ؛ نحو : ضربته ضرباً ، وإن زاد على مدلول الفعل العامل فيه . . فإما أن يدل على
العدد . . فهو للمرة ؛ كضربه ضربة ، يفتح الفاء ، وإما أن يدل على الهيئة . . [فهو] للنوع ؛ كضربت
ضربة ، بكسر الفاء ، وأشار إلى أن المصدر الذي قلنا : إنه المشتق منه ، والأصل الواحد إنما هو
للتأكيد ، وأما المرة والنوع . . فهما مشتقان منه ؛ فلهذا أشار إلى بنائهما) .

واحدًا ، وقد شذ عن ذلك : أتيته إثباته ، ولقيته لقاءً ، والقياس : أتية ، ولقيته .

وَمِمَّا زَادَ عَلَى الثَّلَاثَةِ بِيَزَادَةِ الْهَاءِ ؛ كَالْإِعْطَاءَةِ ، وَالْإِنْطِلَاقَةِ إِلَّا مَا فِيهِ تَاءُ التَّنْثِيثِ مِنْهُمَا . فَأَلَوْصِفُ فِيهِ بِالْوَحْدَةِ وَاجِبٌ ؛ كَقَوْلِكَ : رَحِمْتُهُ رَحْمَةً وَاحِدَةً ، وَدَخَرَجْتُهُ دَحْرَجَةً وَاحِدَةً .

(و) المرة (مما زاد على الثلاثة) رباعياً كان ، أو ثلاثياً مزيداً فيه تحصل (بزيادة الهاء) التي هي تاء التأنيث ، الموقوف عليها هاء في آخر المصدر ؛ (كالإعطاءة ، والانطلاقة) والاستخراجة ، والتدحرجة^(١) ، هذا الحكم في الثلاثي المجرد ، والمزيد فيه ، والرباعي كلها ، (إلا ما فيه تاء التأنيث منهما) أي : من الثلاثي والرباعي ، فإنه إن كان فيه تاء التأنيث . . (فالوصف فيه بالواحدة واجب ؛ كقولك : رحمته رحمة واحدة ، ودحرجته دحرجة واحدة) وقائلته مقابلة واحدة ، واطمأننت طمأنينة واحدة .

والمصادر التي فيها تاء التأنيث فيها قياسي وسماعي ، فالقياسي : مصدر فَعَلَّلَ ، وفَاعَلَ مطلقاً ، ومصدر فَعَّلَ ناقصاً ، ومصدر أَفْعَلَ ، واستفعل أجوفين ، والسماعي ؛ نحو : رحمة ، ونشدة ، وكدرة ، وعليك بالسماع .

[بِنَاءُ الْهَيْئَةِ]

وَالْفِعْلَةُ بِالْكَسْرِ لِلنَّوْعِ مِنَ الْفِعْلِ ؛ تَقُولُ : هُوَ حَسَنٌ الْطَّعْمَةِ ، وَالْجِلْسَةِ .

ويبنى منه أيضاً ما يدل على نوع من الفعل ؛ نحو : ضربته ضربة ؛ أي : نوعاً

(١) قال في تدرج الأداني * (ص ٢١٧) : (إذا كان للفعل مصدران أحدهما أشهر من الآخر . فالمرة إنما تبنى من الأشهر ، تقول : كذب تكذبية ، لا كذابة) .

من المضرب ، وجلست جلسة ؛ أي : نوعاً من الجلوس ، فأشار إليه بقوله :
(والفِعْلة بالكسر) أي : بكسر الفاء (للنوع من الفعل تقول : هو حسن الطَّعْمة ،
والجِلْسة) أي : حسن النوع من الطعام ^(١) ، والجلوس .

وقال المصنف رحمه الله تعالى في « شرح الهادي » ^(٢) : المراد بالنوع :
الحالة التي عليها الفاعل تقول : هو حسن الرُّكبة ، إذا كان ركوبه حسناً ؛ يعني :
أن ذلك عادته في الركوب ، وهو حسن الجِلْسة ؛ يعني : أن ذلك لما كان
موجوداً منه . . صار حالة له ، ومثله : العِذرة لحالة وقت الاعتذار ، والقِتلة
للحالة التي قتل عليها ، والمِيتة للحالة التي أميت عليها ، هذا في الثلاثي
المجرد الذي لا تاء فيه ، وأما غيره . . فالنوع منه كالمرّة بلا فرق في اللفظ ،
والفارق القرائن الخارجية تقول : رحمته رَحمةً واحدةً للمرّة ، ولطيفه أو نحوه
للنوع ، وكذا دحرجته دحرجةً واحدةً ، ودحرجةً لطيفةً ونحوها ، وانطلاقة
واحدةً للمرّة ، وحسنة ، أو قبيحة ، أو غيرهما للنوع ، وكذلك البواقي .

والله تعالى أعلم بالصواب ، وإليه المرجع والمآب
بحمد الله وفِيق الإتمام للكتاب ، وعُصْماً من الزلّ والخلل والاضطراب
ليدنا نحاس عشر من شعبان

ما ضيّا تسع مئة وثلاثون من هجرة أفضل نبي عدنان ، وقد صيّدت عن الحذنان
وذلك زمان اشتغالنا بتحصيل العلوم العبريّة ، وقضاء الوطر من الفنون الأدبيّة
فبقينا بفضلك غايّة المرام ، بحسبي محمد وآله عليه وعليهم أفضل الصلوة والسلام

(١) الطعم : بفتح الطاء : ما يؤدبه الذوق ، وبضمها : الطعام ، وذكر بعضهم أن الطعم بالفتح والغصم :
مصدر طعم الشيء ؛ أي : أكل وذاق ، إلا أن المفتوح هو المشهور بين جمهور الفقهاء . انظر « تدرّيج
الأداني » (ص ٢١٧) .

(٢) الهادي : متن في النحو والتصريف للعلامة العزي صاحب التصريف نفسه ، وشرحه رحمه الله شرحاً
سماء الكافي ، وهو المقصود هنا .

خاتمة النسخة (ب)

تم بحمد الله تعالى على يد كاتبه عبد الحي الكيلاني الشافعي الصنيني ، غفر الله له ولوالديه ، وجعل الجنة مأواه ، آمين يا رب العالمين ، بجاه سيد المرسلين ، وكان الفراغ من كتابته يوم الخميس الموافق (١١) يوم خلت من شهر جماد الثانية عام (١٣٠٨) من هجرة مَنْ له العز والشرف صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وذرياته وأزواجه كلما ذكره الذاكرون ، وغفل عن ذكره الغافلون ، [وسلم] تسليماً كثيراً ، والحمد لله رب العالمين .

خاتمة النسخة (د)

تم وكمل هذا الشرح بحمد الله وعونه وحسن عونه على يد كاتبه وواقفه خليل محمد أمين سيد أحمد الجرنوسي ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم .

خاتمة النسخة (هـ)

كتبه الفقير مصطفى الصفوي الشافعي القلعاوي ، غفر الله له الذنوب والمساوي ، في ثالث عشر شهر ذي الحجة ختام سنة (١٢٢٠) عشرين ومئتين وألف .



أهم مصادر ومراجع لتحقيق^(١)

✽ إدغام القراءة ، للإمام النحوي الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨هـ) ، تحقيق الدكتور محمد علي عبد الكريم الرديني ، ط ٢ ، (١٩٨٦م) ، دار أسامة ، سورية .

✽ ارتشاف المضرب من لسان العرب ، للإمام النحوي محمد بن يوسف بن علي الأندلسي المعروف بـ أبي حيان (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد ، ط ١ ، (١٩٩٨م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .

✽ إصلاح المنطق ، لإمام اللغة والأدب يعقوب بن إسحاق المعروف بـ ابن السكيت (ت ٢٤٤هـ) ، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون ، ط ٤ ، (١٩٨٧م) ، دار المعارف ، مصر .

✽ الأعلام وهو قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، للأديب الكبير خير الدين بن محمود بن محمد الزركلي (ت ١٣٩٦هـ) ، ط ١٢ ، (١٩٩٧م) ، دار العلم للملايين ، لبنان .

✽ الأغاني ، لإمام الأدب علي بن الحسين المعروف بـ أبي الفرج الأصبهاني (ت ٣٥٦هـ) ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، ط ١ ، (١٩٦٩م) ، دار الشعب ، مصر .

✽ الاقتصاب في شرح أدب الكاتب ، للعلامة الأديب اللغوي عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ) ، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا والدكتور حامد عبد المجيد ، ط ١ ، (١٩٨١م) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر .

(١) اعتمدنا في فهرسة المصادر على التالي : اسم الكتاب ، اسم المؤلف وتاريخ وفاته ، اسم المحقق ، رقم الطبعة ، تاريخ طبع الكتاب ، اسم الدار الناشرة ومقرها .

- ❖ أمالي ابن الشجري ، للإمام الأديب اللغوي هبة الله بن علي بن محمد الحسني المعروف بـ ابن الشَّجَري (ت ٥٤٢هـ) ، تحقيق الدكتور محمود محمد الطناحي ، ط ١ ، (١٩٩٢م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .
- ❖ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن ، للإمام اللغوي الأديب عبد الله بن الحسين بن عبد الله المُكْبَرِي (ت ٦١٦هـ) ، تحقيق إبراهيم عطوة عوض ، ط ١ ، (١٩٦١م) ، طبعة مصورة عن نشرة مطبعة مصطفى البابي الحلبي لدى دار الحديث ، مصر .
- ❖ إنباء الغُمر بأنباء الغُمر ، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق الدكتور حسن حبشي ، ط ١ ، (١٩٩٨م) ، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، مصر .
- ❖ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لإمام العربية عبد الله بن يوسف الأنصاري المعروف بـ ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، شرح محيي الدين عبد الحميد ، ط ١ ، (١٩٩٨م) ، المكتبة العصرية ، لبنان .
- ❖ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، للإمام العلامة محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) ، تحقيق الدكتور حسين بن عبد الله العمري ، ط ١ ، (١٩٩٨م) ، دار الفكر ، سورية .
- ❖ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط ١ ، (١٩٦٤م) ، طبعة مصورة لدى المكتبة العصرية ، لبنان .
- ❖ البيان والتبيين ، لكبير أئمة الأدب عمرو بن بحر بن محبوب الليثي المعروف بـ الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، ط ٧ ، (١٩٩٨م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .
- ❖ تاج العروس من جواهر القاموس ، للإمام الكبير الشريف محمد بن محمد الزبيدي الحسيني المعروف بـ مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، تحقيق

عبد الستار أحمد فراج وجماعة من أئمة التحقيق ، ط ١ ، (١٣٨٥ هـ) ،
وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت .

✽ التحرير والتنوير من التفسير ، للعلامة الكبير ونقيب أشرف تونس محمد
الظاهر ابن عاشور (ت ١٢٨٤ هـ) ، ط ١ ، (١٩٩٧ م) ، دار سحنون ،
تونس .

✽ تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف ، للإمام الحافظ
عبد الله بن يوسف الزيلعي ، تحقيق عبد الله عبد الرحمن السعد ، ط ١ ،
(١٤١٤ هـ) ، دار ابن خزيمة ، السعودية .

✽ تدريج الأداني إلى قراءة شرح السعد على تصريف الزنجاني ، للعالم الفاضل
عبد الحق سبط العلامة النووي الثاني ، ط ١ ، (١٣٤٨ هـ) ، طبعة مصورة
عن نشرة دار إحياء الكتب العربية لدى المكتبة الحيفية ، تركية .

✽ تفسير القرطبي المسمى « الجامع لأحكام القرآن » ، للإمام المفسر محمد بن
أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١ هـ) ، تصحيح أحمد عبد العليم
البردوني ، ط ٢ ، (١٩٨٥ م) ، طبعة مصورة لدى دار إحياء التراث العربي ،
لبنان .

✽ التفسير الكبير المسمى « البحر المحيط » ، للإمام النحوي محمد بن
يوسف بن علي الأندلسي المعروف بـ أبي حيان (ت ٧٤٥ هـ) ، وبهامشه
« تفسير النهر الماد من البحر » للمؤلف و« الدر اللقيط من البحر المحيط »
لابن مكتوم (ت ٧٤٩ هـ) ، ط ٢ ، (١٩٩٠ م) ، طبعة مصورة لدى دار إحياء
التراث العربي ، لبنان .

✽ تهذيب اللغة ، لإمام اللغة والأدب محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠ هـ) ،
تحقيق عبد السلام هارون ، ط ١ ، بدون تاريخ ، طبعة مصورة لدى دار
الصادق ، إيران .

✽ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، للعلامة الأديب

اللغوي محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ) ، وبهامشه شرح الأشموني ،
ومعه شرح الشواهد للعيني (ت ٨٥٥هـ) ، ط ٣ ، (١٤١٩هـ) ، طبعة
مصورة لدى إنتشارات زاهدي ، إيران .

✽ الحماسة البصرية ، للعلامة الأخباري الأديب علي بن أبي الفرج بن الحسن
البصري (ت ٦٥٦هـ) ، تحقيق الدكتور عادل سليمان جمال ، ط ١ ،
(١٩٩٩م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .

✽ الحيوان ، لكبير أئمة الأدب عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) ، تحقيق
عبد السلام محمد هارون ، ط ١ ، (١٩٩٦م) ، طبعة مصورة لدى دار
الجيل ، لبنان .

✽ خزانة الأدب وغاية الأرب ، للعالم الأديب أبي بكر بن علي بن عبد الله بن
حجّة الحمّوي (ت ٨٣٧هـ) ، تحقيق الدكتورة كوكب دياب ، ط ٢ ،
(٢٠٠٥م) ، دار صادر ، لبنان .

✽ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعلامة الأدب والتاريخ عبد القادر بن
عمر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ) ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط ٢ ،
(١٩٧٩م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .

✽ الخصائص ، للإمام العربية عثمان بن جني الموصلي المعروف بـ ابن جني
(ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، ط ٣ ، (١٩٨٦م) ، الهيئة
المصرية العامة للكتاب ، مصر .

✽ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للإمام المفسر عالم العربية أحمد بن
يوسف المعروف بـ السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) ، تحقيق الدكتور أحمد
محمد الخراط ، ط ١ ، (١٩٨٧م) ، دار القلم ، سورية .

✽ الدر المنثور في التفسير بالمأثور ، للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر
السيوطي (ت ٩١١هـ) ، ط ١ ، (٢٠٠٢م) ، دار الفكر ، لبنان .

✽ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة ، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر

المسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، عني به هاشم وأحمد الله ومحمد طه الندوي ،
ط ١ ، (١٣٤٩هـ) ، طبعة مصورة عن نشرة دائرة المعارف بحيدر آباد
الدَّكَّن ، لبنان .

✽ دلائل الإعجاز ، لإمام اللغة والبلاغة عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني
(ت ٤٧١هـ أو سنة ٤٧٤هـ) ، محمود محمد شاكر ، بدون تاريخ ، مكتبة
الخانجي ، القاهرة .

✽ ديوان ابن الرومي ، للشاعر الكبير علي بن العباس بن جريج المعروف بـ ابن
الرومي (ت ٢٨٣هـ) ، تحقيق الدكتور حسين نصار ، ط ٣ ، (٢٠٠٣م) ،
مطبعة دار الكتب والوثائق القومية ، مصر .

✽ ديوان أبي الأسود الدؤلي برواية أبي سعيد الحسن السكري ، للتابعي الجليل
واضع علم النحو ظالم بن عمرو بن سفيان الكتاني المعروف بـ أبي الأسود
الدؤلي (ت ٢٩٠هـ) ، تحقيق محمد حسن آل ياسين ، ط ١ ، (١٩٩٨م) ،
دار ومكتبة الهلال ، لبنان .

✽ ديوان الهذليين ، جمع مجموعة أدباء ، تحقيق أحمد الزين ، ط ٣ ،
(٢٠٠٣م) ، دار الكتب والوثائق المصرية ، مصر .

✽ ديوان امرئ القيس ، لشاعر العرب الملك الضليل خندج بن حُجر المعروف بـ
امرئ القيس (ت ٨٠ قهـ) ، ط ١ ، (٢٠٠٠م) ، دار صادر ، لبنان .

✽ ديوان عامر بن الطفيل برواية محمد بن القاسم الأنباري عن ثعلب ، للشاعر
عامر بن الطفيل بن مالك العامري (ت ١١هـ) ، عني به لجنة الدار ،
(١٩٧٩م) ، دار صادر ، لبنان .

✽ ديوان عبيد بن الأبرص ، للشاعر الجاهلي الداهية عبيد بن الأبرص الأسدي
(نحو ٢٥هـ) ، تحقيق الدكتور محمد علي دقة ، ط ١ ، (٢٠٠٣م) ، دار
صادر ، لبنان .

✽ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، للعلامة المفتي الشريف

محمود الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) ، عني به الشريف محمود الألوسي ، ط ٤ ،
(١٩٨٥م) ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان .

✽ الزاهر في معاني كلام الناس ، للإمام الأديب اللغوي محمد بن القاسم الأنباري
(ت ٣٢٨هـ) ، تحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن ، ط ١ ، (١٩٩٢م) ،
مؤسسة الرسالة ، لبنان .

✽ سر صناعة الإعراب ، للإمام العربية عثمان بن جني الموصلي المعروف بـ ابن
جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق الدكتور حسن هنداوي ، (١٤٠٥هـ) ، دار
القلم ، سورية .

✽ سفينة الشعراء ، للأستاذ محمود فاخوري ، ط ٤ ، (١٩٩٠م) مكتبة دار
الفلاح ، سورية .

✽ سنن أبي داود وبهامشه « معالم السنن » للخطابي ، للإمام الحافظ أبي داود
سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥هـ) ، تحقيق عزت عبيد الدعاس
وعادل السيد ، ط ١ ، (١٩٩٧م) ، دار ابن حزم ، لبنان .

✽ سنن الترمذي المسمى « الجامع الصحيح » ، للإمام الحافظ محمد بن
عيسى بن سورة الترمذي (ت ٢٧٩هـ) ، تحقيق أحمد شاكر ومحمد فؤاد
عبد الباقي وإبراهيم عطوة ، ط ١ ، (١٩٣٨م) ، طبعة مصورة لدى دار إحياء
التراث العربي ، لبنان .

✽ شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، للإمام الفقيه عبد الحي بن أحمد
المعروف بـ ابن العماد (ت ١٠٨٩م) ، تحقيق محمود الأرناؤوط ، ط ١ ،
(١٩٨٦م) ، دار ابن كثير ، سورية .

✽ شرح الرضي على الكافية في علم النحو لابن الحاجب ، للعلامة المحقق رضي
الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت ٦٨٨هـ) ، تحقيق يوسف حسن
عمر ، ط ١ ، (١٩٧٨م) ، طبعة مصورة عن نشرة جامعة قاريونس لدى
مؤسسة الصادق ، إيران .

- ❖ شرح المعلقات العشر المذهبات ، للإمام العلامة يحيى بن علي الشيباني المعروف بـ ابن الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ) ، قدم له الدكتور عمر فاروق الطباع ، بدون تاريخ ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، لبنان .
- ❖ شرح المفصل ، للعلامة النحوي الكبير يعش بن علي بن يعش ابن أبي السرايا المعروف بـ ابن يعش (ت ٦٤٣هـ) ، ط ١ ، بدون تاريخ ، مكتبة المتنبي ، مصر .
- ❖ شرح الملوكي في التصريف ، لإمام العربية يعش بن علي المعروف بـ ابن يعش (ت نحو ٥٦٠هـ) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ط ٣ ، (٢٠٠٥م) ، دار الملتقى ، سورية .
- ❖ شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، للإمام النحوي المفسر الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق الدكتور ناصر حسين علي ، ط ١ ، (٢٠٠٨م) ، دار سعد الدين ، سورية .
- ❖ شرح تصريف العزي ، للعلامة علي بن هشام الكيلاني ، ط ١ ، (١٣٢٩هـ) المطبعة الجمالية ، مصر .
- ❖ شرح ديوان الحماسة ، للإمام العلامة يحيى بن علي الشيباني المعروف بـ ابن الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ) ، ط ١ ، (١٢٩٦م) ، طبعة مصورة عن نشرة بولاق لدى عالم الكتب ، لبنان .
- ❖ الصحابي ، للإمام اللغوي الأديب أحمد بن فارس بن زكريا بن حبيب الرازي المعروف بـ ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق السيد أحمد صقر ، ط ١ ، (١٩٧٧م) ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر .
- ❖ الصحاح المسمى « تاج اللغة وصحاح العربية » ، للإمام العلامة إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣هـ) ، ومعه حواشي الإمام اللغوي النابه عبد الله بن برّي (ت ٥٨٢هـ) و« الوشاح وتنقيف الرواح في رد توهيم المجد الصحاح » للتادلي ، ط ١ ، (١٩٩٩م) ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان .

« طبقات الشافعية الكبرى » ، للإمام القاضي عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي المعروف بـ تاج الدين السبكي (ت ٧٧١هـ) ، تحقيق محمود محمد الطنحاني وعبد الفتاح الحلو ، ط ١ ، (١٣٩٦هـ) ، طبعة مصورة لدى دار إحياء الكتب العربية ، مصر .

« عمدة القاري شرح صحيح البخاري » ، للإمام العلامة محمود بن أحمد العيني (ت ٨٥٥هـ) ، ط ١ ، (١٣٤٨هـ) ، طبعة مصورة عن نشرة السلفية لدى دار إحياء التراث العربي ، لبنان .

« العين » ، لإمام اللغة والأدب الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ) ، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي ، ط ٢ ، (١٤٠٩هـ) ، مؤسسة دار الهجرة ، إيران .

« فتح الباري بشرح صحيح البخاري » ، للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي ، ط ١ ، (١٩٩٦م) ، طبعة مصورة لدى مكتبة الغزالي ، سورية .

« الفتح الرباني في شرح تصريف الزنجاني » ، للإمام العلامة علي بن محمد الهروي المعروف بـ ملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ) ، دار الطباعة العامرة ، تركيا .

« الفوائد البهية في تراجم الحنفية وعليه » التعليقات السنوية على الفوائد البهية « ويليهِ » طرب الأمائل بتراجم الأفاضل » ، للعلامة المحدث الفقيه محمد عبد الحي بن عبد الحلیم اللكنوي (ت ١٣٠٤هـ) ، عني به أحمد الزعبي ، ط ١ ، (١٩٩٨م) ، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، لبنان .

« الكتاب » ، لإمام النحو الكبير عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بـ سيويه (ت ١٨٠هـ) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ط ٣ ، (١٩٨٨م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .

« الكشف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل » ، للإمام البار

شيخ العرب والعجم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق عبد الرزاق المهدي ، وفي حاشيته الانتصاف فيما تضمنه الكشف من الاعتزال لابن المنير (ت ٦٨٣هـ) وفي آخره الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشف لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) وشرح شواهد الكشف لمحب الدين أفندي ، ط ٢ ، (٢٠٠١م) ، دار إحياء التراث العربي ، لبنان .

✽ الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ، للعلامة القاضي أبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ) ، تحقيق الدكتور عدنان درويش ومحمد المصري ، ط ٢ ، (١٩٩٢م) ، دار الكتاب الإسلامي ، مصر .

✽ لسان العرب ، للإمام اللغوي الحجة محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي (ت ٧١١هـ) ، ط ١ ، (١٩٩٢م) ، دار صادر ، لبنان .

✽ مجاز القرآن ، لإمام اللغة والنحو مَعْمَر بن المثنى التيمي المعروف بـ أبي عبيدة (ت ٢١٠هـ) ، تحقيق الدكتور محمد فؤاد سزكين ، ط ١ ، (١٩٥٤م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .

✽ المحكم والمحيط الأعظم في اللغة ، لإمام اللغة والأدب علي بن إسماعيل بن سيدة (ت ٤٥٨هـ) ، تحقيق مصطفى السقا والدكتور حسين نصار ، ط ١ ، (١٩٥٨م) ، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، مصر .

✽ مختار الصحاح ، للإمام العلامة محمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ) ، بعناية محمود خاطر ، ط ٢ ، (١٩١٠م) ، المطبعة الأميرية ، مصر .

✽ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ، للإمام العلامة علي بن محمد الهروي المعروف بـ ملا علي الفاري (ت ١٠١٤هـ) ، تحقيق جمال عيتاني ، ويليهِ «الإكمال في أسماء الرجال» للمخطيب التبريزي (ت ٧٤١هـ) ، ط ٢ ، (٢٠٠٧م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان .

✽ المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر

السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، بدون تاريخ ، طبعة مصورة لدى دار الفكر ، لبنان .

※ مسند الإمام أحمد ابن حنبل ، للإمام الحافظ أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١هـ) ، تحقيق مجموعة من العلماء بإشراف شعيب الأرنؤوط ، ط ١ ، (١٩٩٥هـ) ، مؤسسة الرسالة ، لبنان .

※ معاني القرآن ، للإمام النحوي الأديب سعيد بن مسعدة المعروف بـ الأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق الدكتور هدى محمود قراعة ، ط ١ ، (١٩٩٠م) ، مكتبة الخانجي ، مصر .

※ معجم الأدباء المسمى « إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب » ، للإمام الأديب ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ) ، قدم له الدكتور عمر فاروق الطباع ، ط ١ ، (١٩٩٩م) ، مؤسسة المعارف ، لبنان .

※ معجم المؤلفين ، للأستاذ المؤرخ عمر رضا كحالة (ت ١٤٠٨هـ) ، عني به مكتب تحقيق الدار ، ط ١ ، (١٩٩٣م) ، مؤسسة الرسالة ، لبنان .

※ المغرب في ترتيب المغرب ، للإمام اللغوي ناصر الدين بن عبد السيد المطرزي (ت ٦١٠هـ) ، حققه محمود فاخوري وعبد الحميد مختار ، ط ١ ، (١٩٧٩م) ، مكتبة أسامة بن زيد ، سورية .

※ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لإمام العربية عبد الله بن يوسف الأنصاري المعروف بـ ابن هشام (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق الدكتور مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، ط ١ ، بدون تاريخ ، طبعة مصورة لدى مؤسسة الصادق ، إيران .

※ مفتاح العلوم ، لعلامة العربية والأدب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي الشَّكَّاکي (ت ٦٢٦هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندلوي ، ط ١ ، (٢٠٠٠م) ، دار الكتب العلمية ، لبنان .

❖ المقصل في علم العربية ، للإمام البارع شيخ العرب والمعجم محمود بن عمر الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، تحقيق سعيد محمود عقيل ، ط ١ ، (٢٠٠٣م) ، دار الجيل ، لبنان .

❖ المقتضب ، للإمام النحوي محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق محمد عبد الخالق عزيمة ، ط ٣ ، (١٩٩٤م) ، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، مصر .

❖ المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي ، للعلامة المؤرخ البحّاث يوسف بن تغري بردي (ت ٨٧٤هـ) ، تحقيق الدكتور محمد أمين ورفاقه ، ط ١ ، (١٩٨٤م) ، الهيئة العامة للكتاب ، مصر .

❖ النشر في القراءات العشر ، للإمام الحافظ محمد بن محمد بن محمد بن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، عني به الشيخ علي محمد الضباع ، ط ١ ، بدون تاريخ ، طبعة مصورة لدى دار الكتب العلمية ، لبنان .

❖ هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين من كشف الظنون ، لعالم الكتب البحّاث إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) ، ط ١ ، (١٣٦٤هـ) ، طبعة مصورة لدى دار الكتب العلمية ، لبنان .

❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، للإمام الحافظ عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الحميد الهنداوي ، ط ١ ، (٢٠٠٥م) ، المكتبة التوفيقية ، مصر .

❖ الوافي في العروض والقوافي ، للإمام الأديب اللغوي يحيى بن علي الشيباني المعروف بابن الخطيب التبريزي (ت ٥٠٢هـ) ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، ط ٤ ، (١٩٨٦م) ، دار الفكر ، سورية .

❖ وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام ، للإمام الحافظ محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢م) ، تحقيق الدكتور بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني ، ط ١ ، (١٩٩٥م) ، مؤسسة الرسالة ، لبنان .

محتوى الكتاب

٧	بين يدي الكتاب
١٠	ترجمة العلامة الزنجاني صاحب «تصريف العزي»
١٣	ترجمة الإمام سعد الدين التفتازاني صاحب «شرح تصريف العزي»
٢٠	وصف النسخ الخطية
٢٤	منهج العمل في الكتاب
٢٦	إجازة ابن طولون لعلاء الدين علي بن صدقة السيوفي
٢٩	صور المخطوطات المستعان بها



٣٩	«متن تصريف العزي»
----	-------------------



٦٧	«شرح تصريف العزي»
----	-------------------

٦٩	خطبة الكتاب
٧١	تعريف علم الصرف
٧٥	تقسيم الفعل
٧٧	المعني بالسالم عند الصرفيين
٧٨	الباب الأول والثاني
٧٩	الباب الثالث
٨١	الباب الرابع
٨٢	الباب الخامس
٨٢	الرباعي المجرد
٨٣	أوزان الثلاثي المزيد فيه

٨٨	أوزان الرباعي المزيد فيه
٨٩	تنبيه : في تقسيم الفعل إلى متعد ولأزم
٩٢	فصل : في أمثلة تصريف هذه الأفعال
٩٢	- تعريف الفعل الماضي
٩٣	- أقسام الفعل الماضي
١٠٠	- الفعل المضارع
١٠٥	- أقسام الفعل المضارع
١٠٨	- (ما) و(لا) النافيتان
١٠٩	- دخول الجازم والناصب على الفعل المضارع
١١٥	- فعل الأمر
١١٩	- اجتماع تاءين في أول المضارع
١٢٠	- متى تقلب تاء (افتعل) طاء؟
١٢٢	- متى تقلب تاء (افتعل) دالاً؟
١٢٤	- نون التأكيد الخفيفة والثقيلة
١٣٣	- اسم الفاعل والمفعول من الثلاثي المجرد
١٣٦	- اسم الفاعل والمفعول مما زاد على الثلاثة
١٣٨	فصل : المضاعف
١٤٢	- الإدغام
١٥٢	فصل : في المعتل
١٧٠	- دخول الجازم على الأجوف
١٧١	- فعل الأمر من الأجوف ودخول نوني التأكيد عليه
١٧٤	- مزيد الثلاثي الأجوف
١٧٩	- اسم الفاعل والمفعول من الأجوف
١٨٩	- الفعل المضارع من الناقص

١٩٧	 الأمر من الناقص
١٩٨	 اسم الفاعل والمفعول من الناقص
٢٠٣	 المزيد فيه من الناقص
٢١٦	 فصل: في المهموز
٢٣٢	 فصل: في بناء اسم الزمان والمكان
٢٣٧	 اسم الآلة
٢٣٩	 تنبيه: بناء المرة
٢٤١	 بناء الهيئة



٢٤٢	 خواتيم النسخ الخطية
٢٤٣	 أهم مصادر ومراجع التحقيق
٢٥٤	 محتوى الكتاب



شرح

تصريف العجري

« تصريف العجري » من أشهر المتون التي لا غنى لطالب علم اللغة عن أن ينظر فيه أو في أمثاله .

فهو متن نفيس مفيد جامع ، قام العلامة السعد التفتازاني رحمه الله تعالى بشرحه شرحاً مستوفياً لمباحث الفن .

دُلِّلَ ما استصعب من ألفاظه ، وجلا وجه معانيه ، وأبرز المكنون الخافي ؛ بأسلوب آخاذ ، وتحقيق دقيق ، وبيان رائق .

وفي هذا الكتاب الجليل نفائس مستجدات ، تمعدت الصرف إلى غيره .

وهو يعد لبنة أساسية لفهم علم الصرف ، والارتقاء في معارج هذا الفن .

والله من وراء القصد



کتابخانه ملی جمهوری اسلامی ایران